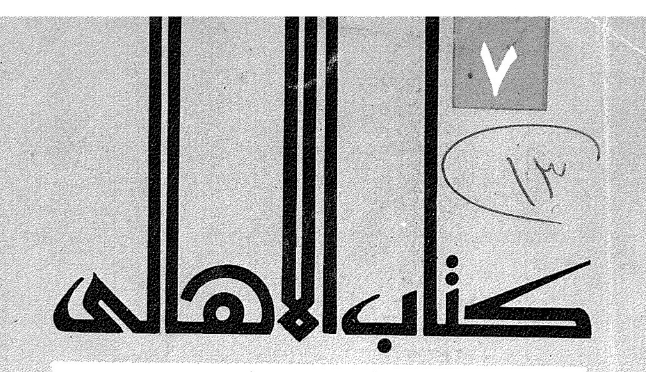


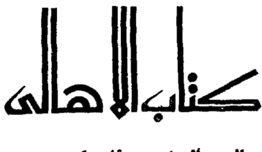
ديڤيد لانـــدز

بنــوك وباشاوات

ترجمة دكتور عبد العظيم أنيس



مع دراسة جديدة للمترجم: "الخراب الحديث لمصر المحروسة"



العدد السابع – اغسطس ١٩٨٥



كتــاب غــير دورى

كتاب الأهالى : يصدر عن جريدة الأهالى

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

المراسلات : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت ــ القاهرة



العدد السابع ـ اغسطس ١٩٨٥

بنوك وباشوات

تأليف: دافيد س. لاندز

ترجمة: الدكتور عبد العظيم أنيس

مقدمة جديدة :

الخراب الحديث لمصر المحروسة

هل التاريخ يعيد نفسه حقا ؟

لقد خطر ببالى هذا السؤال وأنا أستعد لكتابة هذه المقدمة للطبعة الثانية لكتاب « بنوك وباشوات » الذى ترجمته منذ عشرين عام ، ولم أملك الا أن اقارن فى ذهنى بين ما جرى فى مصر فى عهد اسماعيل منذ مائة عام أو ما يزيد قليلا ، وبين ما جرى ويجرى فى مصر اليوم منذ الانفتاح السعيد الذى بدأ بعد حرب أكتوبر فى عهد السادات ٠

فهذا الكتاب الذى ألفه دافيد لاندز (الباحث الاقتصادى الأمريكى وأستاذ تاريخ الاقتصاد فى جامعة ميتشجان) يعتمد فى مادته على أرشيف خاص اكتشف فى الخمسينات من القرن العشرين ، وهو يحتوى على مراسلات اثنين من كبار ممولى الخديو اسماعيل أحدهما فى الاسكندرية ويعمل سكرتيرا خاصا له (دير فيو) والآخر فى باريس يدير بنكا للتجارة والاستثمار (أندريه) ٠ وهذه المراسلات الخاصة والصريحة تلقى ضوءا جديدا على قصة القروض التى دفع المولون الأجانب اسماعيل دفعا اليها ـ باسم التمدن

والانفتاح والتقدم وتحويل مصر الى قطعة من اوربا ـ ثم قصة اعلان افلاس مصر والحجز على ثرواتها بعد ذلك . أى أن هذه المراسلات تحكى ببراهين ووثائق جديدة قصة النهب الأوربى لثروة مصر فى عهد أسرة محمد على والوصول بها الى مرحلة الخراب ثم الاحتلال ، وكل هذا ـ حتى لا تنسى ـ تم باسم الانفتاح على أوربا !

وقد بدأ دافيد لاندز بعد عثوره على هذا الأرشيف ، ومن هذا الخيط الجديد ، يتتبع تفاصيل المؤامرات التى حاكها المصرفيون الأجانب (الفرنسيون والانجليز على وجه الخصوص) وحقيقة العوامل التى شجعت المصرفيين الأوربيين على تصدير رؤوس اموالهم للاستثمار فى مصر ، فى ظروف ازدهار الطلب على القطن المصرى طويل التيلة ، عندما أوقفت الحرب الأهلية الأمريكية وصول القطن الأمريكى الى أوربا ، ومعدلات الفوائد الباهظة التى فرضوها على هذه الاستثمارات واسراعهم بنزح أكبر قسط من ثروة مصر قبل ان تهبط أسعار القطن من جديد عندما يتدفق القطن الأمريكى من جديد ، واختلاق مبررات لتعويضات باهظة من خزانة الحكومة المصرية اما بادعاء حقوق لم تمنح لهم أبدا ، أو بتحمل الحكومة مسئولية أخطاء هم فى الحقيقة مسؤولون عنها .

لكن الكتاب لا يشرح هذا كله بشكل مقنع فحسب ، وانما استطاع أيضا أن يرسم صورة مقنعة للحياة الاجتماعية والسياسية القائمة فى عهد اسماعيل وجو الدسائس فى القصر ، وحياة الشعب المصرى ـ عماله وفلاحيه ـ البائسة فى ظل حمى الرواج الاقتصادى لهذا المحصول الرأسمالى (القطن) ، وحياة الجاليات الأجنبية التى امتلأت بالمغامرين والأفاقين فى مدينة الاسكندرية ، كما أعاد الكتاب بتأكيد جديد ووقائع جديدة حقيقة وضع شركة قناة السويس وقصة تحكيم الامبراطور (نابليون الثالث) فى الخلاف بين دى ليسبس واسماعيل التى كانت فى الحقيقة قصة نهب اخرى للخزانة المصرية !

وعندما عجزت الخزانة المصرية عن مواجهة كل هذه الالتزامات ، الحقيقية والوهمية ، فرض المولون الأجانب تعيين وزيرين أوربيين ـ أحدهما فرنسى والآخر انجليزى ـ فى الوزارة المصرية ، أحدهما مسؤول عن التصرف فى ايرادات الخزانة المصرية والآخر مسؤول عن مصروفاتها ، وهو ما عرف بالرقابة الثنائية ، ثم عزل اسماعيل من عرشه عندما حاول أن يقاوم !

وتفاصيل القصة بعد ذلك معروفة ، وقد انتهت بالاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ وتولى الانجليز حكم مصر فعليا ما يقرب من سبعين عام . والطريف أن نعرف أن مصر ظلت تقوم بسداد أقساط هذه الديون وفوائدها حتى عام ١٩٤٣ عندما دفعت الحكومة الوفدية آنذاك آخر قسط من ديون عهد اسماعيل ، أى اننا ظللنا نسدد فى هذه الديون ، التى كانت قد بلغت ٩١ مليون جنيه عند اعفاء اسماعيل ، لأكثر من سبعين عام !

لقد ختمت المقدمة التى كتبتها للطبعة الأولى من هذا الكتاب فى عام ١٩٦٥ بالكلمات التالية :

« وبعد ... فلعل ترجمة هذا الكتاب تكون قد أضافت شيئا هاما ، لا من وجهة نظر الدراسة التاريخية فحسب ، وانما من وجهة نظر الصراع السياسى الحاد القائم ضد الاستعمار الجديد (الأمريكى) باشكاله غير التقليدية التى ترتكز فى المحل الأول على السيطرة الاقتصادية كأساس للتوجيه السياسى قبل أن ترتكز على الاحتلال العسكرى .

عندئذ لن يكون لهذا الكتاب قيمته الأكاديمية فحسب ، بل ستكون له قيمته الكبيرة فى النضال السياسى الراهن فى الوطن العربى كذلك ، بما يمنحه للمناضلين العرب من أسلحة فكرية وتاريخية جديدة » .

(د)

واعترف انني عندما كتبت هذه الكلمات في مايو سنة ١٩٦٥ لم يكن يخطر في بالي أن مصر يمكن أن تصل في المستقبل الى الحالة التي وصلت اليها اليوم ، وانما كتبت هذه الكلمات وفي بالي أقطار عربية أخرى كانت وثيقة الصلة بجو الانفتاح على الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا ، تمتلك ثروة ولا تمتلك صناعة أو زراعة حقيقية ، تعيش في جو الرواج الاقتصادي والسلع الكمالية الغربية ولا تملك اجابة على أسئلة المستقبل ·

أما أن تصل مصر بعد عشرين سنة من هذه الكلمات الى سياسة الباب المفتوح واندفاع البنوك والشركات الأجنبية من جديد الى مصر لاستنزاف مواردها باسم الاستثمار والنموذج الغربي في التنمية ، وأن يكون الانفتاح هو السياسة الرسمية التي تدافع عنها السلطة في مصر باستماتة ، وأن تمتلأ مصر من جديد بالأفاقين والمغامرين الدوليين من أمثال أصحاب مشروع « هضبة الأهرام » الذين ما يزالون يطالبون أمام محاكم واشنطن بالتعويضات عن الغاء المشروع ··· فأمر لم يكن يخطر لي على بال ·

لكن الذي لم يكن يخطر على بال قد وقع بالفعل ، ونحن اليوم نعيش في ظل أوضاعه ونتائجه ، بحيث ضاعت استقلالية القرار الوطني من خلال سياسة الانفتاح الجديدة · ولعل هذه الحسرة التي أشعر بها وأنا أتأمل ما نحن فيه هي التي أغرتني بأن أضع في أول هذه الكلمة هذا السؤال : هل التاريخ يعيد نفسه حقا ؟

ان من المؤكد أن ظروف الرأسمالية الدولية في منتصف القرن التاسع عشر مختلفة عن ظروفها اليوم · فآنذاك كانت الرأسمالية الدولية ما تزال في مرحلة المنافسة « الحرة » ، وكانت القيادة ما تزال في أوربا ، في يد بريطانيا وفرنسا · أما اليوم بعد أن تحولت الرأسمالية الدولية الى مرحلة الامبريالية منذ أواخر القرن التاسع عشر ، مرحلة الاحتكارات ورأس المال المالي وتقسيم المستعمرات

فان قيادة العالم الراسمالى قد تحولت الى الولايات المتحدة التى دخلت ـ لظروف تاريخية عديدة ـ المرحلة الامبريالية فى وقت متأخر واستطاعت أن تحل محل بريطانيا وفرنسا فى معظم مناطق نفوذهما التقليدى · والرأسمالية الأمريكية أكثر تقدما واشد شراسة فى هجومها على دول العالم الثالث ، فهى تعتمد على تكنولوجيا متقدمة جدا وثروات ضخمة وشركا تدولية فى هجومها الشرس على خامات العالم الثالث وموارده · ومن خلال هذا كله استطاعت من خلال السيطرة الاقتصادية أن تفرض توجهاتها السياسة على السلطات المحلية الحاكمة فى كثير من بلدان العالم الثالث ·

ولكن الى جانب هذه الامبريالية الأمريكية فى عصرنا الحديث ، هناك المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفييتى بنفوذه الاقتصادى والسياسى والعسكرى · وهو يمثل قوة دولية ضخمة معادية للامبريالية لأن مصالحه تتناقض مع مصالح القوى الامبريالية الدولية · والصراع بين المعسكرين ـ الاشتراكى والرأسمالى ـ هو القانون الأساسى لهذا العصر الذى نعيشه فلم تعد كلمة الامبريالية واوامرها ونواهيها قدرا محتوما على شعوب العالم الثالث كما كان الوضع فى القرن التاسع عشر · ولعل انتصار ثورة الجزائر وثورة فيتنام وثورة كوبا (وهى لا تبعد عن ولاية ميامى باكثر من ٩٠ ميل) وانتصار مصر على العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وانتصار ثورة نيكاراجوا ··· الخ شواهد واضحة على هذا القانون الأساسى الذى يفتح الباب واسعا لكل قائد سياسى يريد أن يحقق استقلال شعبه وأن يطور تنمية اقتصاده ويرفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية التى طال حرمانها · أى أن النمط الغربى فى التنمية الرأسمالية لم يعد قدرا محتوما على شعوب العالم الثالث كما كان الوضع فى الماضى ، وانما فتحت الآفاق لنمط آخر من التنمية يقوم على الاعتماد على الذات أساسا وتعبئة الموارد وتوجيه التنمية لصالح الأغلبية الساحقة من الناس · وبالطبع فان هذا النمط من التنمية

سوف يحتاج الى مساعدات ومعونات من الخارج ، لكن هذه المساعدات والمعونات سوف تكون بمثابة استكمال للجهد الأساسى الذى يبذل وطنيا فى الاعتماد على الذات ·

من هذه الزاوية يمكن أن نرى أن المناخ الدولى الذى أحاط بمصر فى عهد اسماعيل ليس هو المناخ الدولى الذى أحاط بمصر فى عهد الانفتاح الساداتى ·

ليس هذا فحسب ، بل ان الظروف الموضوعية الداخلية لمصر تختلف بين هذين العهدين · وعندما اختار دافيد لاندز عنوان الكتاب « بنوك وباشوات » كان فى حقيقة يشير الى طرفين يتآلفان تارة ويتصارعان تارة أخرى فى تلك الدراما المثيرة ··· الطرف الأول هو البنوك الأجنبية المحلية والأوربية ، والطرف الثانى هو باشاوات مصر · وهم فئة عددها صغير آنذاك وتتكون اساسا من أعضاء الأسرة المالكة وبطانتها فى الغالب الأعم · وعلى طول صفحات الكتاب لا ترد اسماء باشوات ـ باستثناء أسماء الحكام ـ سوى الهامى باشا ابن عباس الأول ، ومصطفى باشا شقيق اسماعيل ، ونوبار باشا وزير اشغال اسماعيل ثم وزير خارجيته بعد ذلك ، وهو الذى تولى التفاوض بعد ذلك فى باريس لانهاء الخلاف حول تفسير عقد قناة السويس مع دى ليسبس ونابليون الثالث ·

وكانت الراسمالية المصرية فى عهودها الجنينية الأولى ، حتى أن عمليات اقراض الفلاحين بضمان المحصول أو الأرض وجمع القطن وكبسه وحلجه وتصديره الى مرسيليا أو ليفربول كانت أساسا فى يد الأجانب حتى ذلك الوقت · وبالطبع فقد تطورت الرأسمالية المصرية بعد ذلك تطورا واسعا رغم الطابع المشوه لنموها ، وتبلورت طبقات اجتماعية وقوى سياسية خلال المائة سنة الأخيرة تجعل الموقف الداخلى فى مصر اليوم يختلف تماما عن الوضع الداخلى فى عهد اسماعيل ، ومن أهم هذه التباينات تبلور طبقة عاملة مصرية صناعية ذات تقاليد نقابية وسياسية عريقة ·

ومع ذلك فرغم الاختلاف الجذرى فى الظروف الدولية والمحلية بين عهدين ، والتى تجعلنا نتحفظ ازاء السؤال : هل يعيد التاريخ نفسه ؟ ... ثمة أوجه للشبه لا يمكن أن تخطئها عين الباحث .

من هذه الأوجه سيطرة البنوك الأجنبية على الاقتصاد الوطنى آنذاك واليوم ، ولجوء هذه البنوك الى تعبئة موارد محلية قدر الامكان قبل أن تتحول الى الخارج بحثا عن المساعدة ، وسعى هذه البنوك الى استنزاف أكبر قدر من الدخل العومى وتحويله فى أسرع وقت الى الخارج لأنها لا تطمئن الى مستقبل الوضع السياسى فى مصر . وعن طريق هذه البنوك أحكم ربط مصر بعجلة الراسمالية الدولية ، وأصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من النظام الراسمالى الدولى . فاذا ارتفعت أسعار القطن فى بورصة ليفربول فثمة رواج ينتظر أثرياء الفلاحين والباشوات وتتحسن أحوال الخزانة المصرية ، واذا هبطت أسعار القطن كما حدث بعد ذلك ضاقت السبل على حاكم مصر فى تسديد ديونها وهو الأمر الذى حدث بالدقة .

ومن هذه الأوجه أيضا قضية الدين المصرى والقيود التى فرضها على حرية الارادة الوطنية . لقد وصل الدين الوطنى الى ٩١ مليون جنيه عندما عزل اسماعيل . وبسبب هذا المبلغ فرضت الرقابة الثنائية على مصر وأصبحت كلمة فرنسا وبريطانيا هى الكلمة الأعلى ، ومهما حاول اسماعيل أن يقاوم النفوذ الأجنبى فقد فشل دائما لأنه لم تكن فى يديه أسلحة يقاوم بها بعد أن تم تسليم الاقتصاد الوطنى للأجانب .

واليوم نحن نعلم من تقارير البنك الدولى أن ديون مصر - الطويلة والمتوسطة والقصيرة - قد وصلت فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٢ الى نحو ٣١ مليار دولار ، عدا ديون مصر العسكرية للغرب ، (بمعدل ٧٥٠ دولار لكل فرد فى مصر) ، واذا كانت مصر فى عهد اسماعيل قد دابت على الاقتراض لتسديد فوائد واقساط ديون قديمة

حل موعدها ولم يكن بالخزانة ما يسددها ، فان من حقنا أن نتذكر أن هذا ما حدث اليوم ، فقد عجزنا عن دفع فوائد الديون العسكرية الأمريكية (حوالى ٦٠٠ مليون دولار) مؤخرا ، ونحن نقترض من أمريكا لتسديد فوائد وأقساط ديون امريكية ٠ وهكذا يكبر جبل الديون المصرية اليوم كما كبر فى الماضى ، ونواجه موقفا عسيرا من العجز عن الدفع كما واجهناه فى الماضى ٠ والحق أن موقفنا سوف يزداد سوءا من هذه الناحية فى السنوات القليلة القادمة (وسوف يتضح قصر نظر هؤلاء الذين ادعوا أن الدين المصرى لم يصل الى مرحلة الخطر) لأن الموارد الكبار الأربعة التى نعتمد عليها فى السداد (تحويلات مصر من الخارج ، البترول ، قناة السويس ، السياحة) سوف تهبط بطبيعة الظروف الرأسمالية الدولية كما يعترف كل المراقبين الدوليين ٠ فأسعار البترول فى تدهور مستمر حتى انتهاء ازمة الكساد الدولى فى أوائل التسعينات ، وموارد قناة السويس تاثرت لا شك بهذا التدهور فى اسعار البترول ، ودول الخليج تخفض ميزانياتها وتوفر فى عمالتها مما لا شك يؤثر على تحويلات المصريين فى الخارج ٠

ولذلك يبقى السؤال الحاسم الذى ليس لدى مسؤول اجابة عليه : هذا الدين المصرى ٠٠٠ الى أين ، وماذا يفعل فى اقتصاد مصر وسياستها ؟

كذلك لا يمكن أن نغفل عند المقارنة بين العهدين اثر الارتباط الحاسم بالرأسمالية الدولية على أوضاع الاقتصاد المصرى وتركيبة الزراعة المصرية وتضخم الأسعار وبالتالى سوء أحوال فقراء مصر ، وهم غالبية شعبها آنذاك واليوم ٠

لقد أحدث التوسع فى زراعة القطن رواجا فى اوساط أغنياء الفلاحين والباشوات والأجانب من التجارة ولكن ها هو دافيد لاندز يقول عن تلك الحقبة ما يلي :

« لقد ضحى بكل شيء فى وادى النيل من أجل القطن ... ومصر البلد الذى كان مصدر الفول والحبوب لكل البحر الابيض المتوسط قد أصبحت فى الوضع الذى كان فيه استيراد الأغذية من الخارج ضروريا للتغلب على المجاعة . وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة فاصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال او اربعة أمثال ثمنه فى عام ١٨٦٤ ، وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الغلال والفول بنسبة ٤٠٠٪ وارتفعت أسعار لحم الضـأن ـ وهو الغذاء الثابت للمسلمين ـ من أربعة بنس الى شلن فى الرطل . وبينما جعل التضخم الحياة عسيرة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما فى ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم ... كان أغنياء تجارة القطن الجدد سببا فى ارتفـاع الأسـعار بل تسببوا بافراطهم فى الكماليات و رفع الأسعار أكثر فأكثر » .

ولعل هذه الكلمات تذكرنا بالأوضاع الحالية فى مصر . أما عن أحوال الشعب الصحية فى ظل هذا الانفتاح الاسماعيلى المتوسع برواج محصول القطن ، فقد يكفى أن نضيف الى أوضاع الأسعار والتضخم الذى أصاب الفقراء فى الصميم وصف دافيد لاندز لاكتساح وباء الكوليرا للاسكندرية اذ يقول :

« ثم جاءت الكوليرا . وفى أول يوم مات عدد قليل من الضحايا ، وفى اليوم الثانى زاد هذا العدد قليلا ، ثم وصل الى عشرات ثم الى مئات . وفى مقابل كل جثة يتم التبليغ عنها كان هناك عديد من الجثث تدفن فى هدوء فى الحدائق الخاصة والأقبية . وفى أحيـاء الفقراء تكونت الجثث فى الحفر الضيقة .

وسيطر الفزع على المدينة . وعلى الرغم من أن المرض أصاب فى غالب الأمر الفقراء ، الا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا . وضرب الخديو المثل بنفسه . فاذ كان ممتلئا بالخوف والرعب سارع بالخروج بيخته الى عرض البحـر

لبضعـة أيام من « الراحة » • وعاد بعد ستة أسابيع • وعند أقدامه اقتحم الأوربيون الميناء وشقوا طريقهم الى السفن المزدحمة ودفعوا مبالغ ضخمة لينتذوا أرواحهم ويسافروا على مراكب صغيرة لم تكن معدة أبدا للملاحة فى غير المياه العذبة •••• وفى فترة أسبوعين نجح حوالى ٣٠ ألف أوربى فى الخروج من مصر » •

واخـيرا الى القـارىء وصف دلفيـد لاندز لمجتمع الجاليـات الأجنبية بالاسكندرية فى عهـد اسماعيل « ان الاسـكندرية لم تكن بالمكان الذى يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضرا • ولكن الاسكندرية هى البلد الذى فيه المـال • وقليلون هم الذين كانوا يرغبـون فى التضحيـة بجيوبهم بسبب ما تشمه أنوفهم • وباستثناءات قليلة كان القادمون جميعا مجموعة انتهازية شـديدة المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن طريقة جمعها • ولقد كان هـؤلاء اذا قيسـوا بالمستوى الأوربى للتربيـة والأخلاق ـ عديمى الاحساس ليس لديهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم ، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من يأتى الشىء وانما يهتمون بشىء واحد : كم ؟ وفى أى مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه • أما فى دوائر الاسكندرية فكلهم لا يترددون فى أن يفعلوا ذلك • واذا كان الأعضاء « الصالحون » من المجتمع الأوربى فى مصر ذوى أصل مشكوك فيه فان جمهرة المهاجرين كانوا من حثالة البحر الابيض المتوسط » •

الا يذكرنا هذا الوصف بأوضاع كثير من الفئات الطفيلية ـ مصريين وأجانب ـ العاملين فى ميدان الانفتاح اليوم ؟ ثم ألا تذكرنا أحاديث المؤلف عن اتساع قاعدة الرشوة والفساد فى أوساط الجهاز الحكومى والوزراء والعائلة المـالكة وأوساط المولين الأجانب بما جرى ويجرى اليوم فى مصر فى ظل الانفتاح السعيد ؟

اجابتى اذن على هذا السؤال البالغ الأهمية : هل يعيد التاريخ نفسه ؟ ••• هى نعم •• ربما يعيد التاريخ نفسه ، ولكن فى ظروف

اخرى ومستوى آخر • وما أعنيه بهذه الاجابة هي أن الاقتصاد المصرى قد رهن لصالح الأجنبى واعوانه المطيين فى العهدين ، وأن ديون مصر قد بلغت الحد الذى أصبحت حبلا مشدودا حول رقبة مصر يزيد من خنقها فى العهدين ، وأن أحوال شعب مصر ـ عماله وفلاحيه ـ قد ازدادت سوءا وتدهورا فى العهدين • وأنه بسبب هذا وهنت الارادة الوطنية لمصر فى العهدين •

فاذا قيل ان فى هذا الكلام مبالغة ، لأن المشروعات اليوم تنفذ أمام أعيننا ••• قلنا ان عهد اسماعيل عرف أيضا المشروعات العديدة .. ومعظمها يتعلق بالبنية التحتية : بناء قناة السويس ، توسيع ميناء الاسكندرية ، استكمال القناطر وشبكة الترع لأعمال الرى ، اصلاح الفلمة وبناء الأوبرا ، اعادة بناء الثروة الحيوانية بعد وباء طاعون البقر ، التوسع فى زراعة القطن ، ادخال ماكينات الرى الحديثة ، بناء مصنع السكر ، مشروع خط سكة حديد السودان ••• الخ • فمن الخطأ أن يتصور أحد أن عهد اسماعيل كان كله عهد سفه وتبذير ، ولكن المأساة الاساسية لهذا العهد ـ اذا استثنينا تجاوزات اسماعيل الشخصية ـ هو رهن الاقتصاد الوطنى للاجانب واستسلامه لهم فى نهاية الأمر •

والحقيقة التاريخية هي أن اسماعيل ـ عندما اتضحت له أبعاد الخطر لا على البلاد وحدها وانما على عرشه أيضا ـ حاول أن يقاوم • فاسماعيل ماطل طويلا فى ابرام قرض وطنى الح المولون على ابرامه ، ثم استسلم ، واسماعيل قاوم دى ليسبس وشروطه المجحفة بشأن قناة السويس ثم استسلم ، واسماعيل قاوم طلبات القناصل الأجانب فى الاسكندرية ثم استسلم ، وقد حاول اسماعيل اقامة حياة برلمانية ـ ولو شكلية ـ حتى يواجه الضغط الأجنبى بقوة سياسية محلية • وعلينا ألا ننسى أنه عندما زادت متاعب النفوذ الأوربى من تصرفات اسماعيل تم عزله عن العرش بفرمان من الآستانة بناء على ضغط انجلترا وفرنسا !

(ل)

لكن مأساة اسماعيل هى انه كان يقاوم بلا أسلحة حقيقية فى يده ، ولا بدائل أخرى بعيدا عن بديل رهن الاقتصاد الوطنى للاوربيين ٠

وهو درس يجب ألا ننساه ٠ فما لم تسارع مصر اليوم لوضع حد لسياسة الانفتاح وما يترتب عليها من رهن الاقتصاد الوطنى للمصالح المالية الأمريكية ، وما لم تسارع مصر الى سياسة انتهاج تعبئة الموارد المحلية والاعتماد عليها بالذات واقامة علاقات متوازية على المعسكرين الدوليين ، وما لم تسارع مصر الى وضع حد لعمليات النهب التى تتم لصالح الطفيليين ، وما لم تسارع مصر الى اعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطنى بما يحقق مصالح الأغلبية ، ووضع ضوابط حاسمة على سياسة الموارد والانفاق ٠٠ فان المصير سوف يكون هو المصير القديم مهما حسنت النوايا ٠

وعندئذ لا نلومن غير أنفسنا ٠٠٠

ان التجارب التاريخية التى مرت بها مصر خلال المائة سنة الأخيرة تمنحنا الأدلة الحاسمة على أن سياسة الاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية أساسا لتحقيق التنمية هى سياسة فاشلة بكافة المقاييس لا تؤدى بنا الا الى الاحتلال والتبعية الاقتصادية والسياسية ، ولا ينتج عن سياسة توثيق ارتباطنا بالسوق الرأسمالية الدولية الا ارتفاع الأسعار والتضخم وتشجيع قاعدة المضاربات فى الاقتصاد المصرى وانتشار البطالة فى صفوف الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وصغار البورجوازيين ، وهى سياسات قد تفيد شرائح اجتماعية عليا فى المجتمع المصرى ، ولكنها بالقطع تتعارض مع مصالح الغالبية العظمى من ابناء هذا الشعب ٠

وما دام الانفتاح قائما فسيظل الاقتراض من الخارج قائما ، وسنظل نستدين مجددا لتسديد أقساط وفوائد ديون قديمة حل موعدها ولم تسعفنا الخزانة على سدادها ، وسوف يشتد ضغط

صندوق النقد الدولى علينا لضغط الانفاق وتوسيع نطاق البطالة والعودة بأسعار الضروريات من السلع الى مستوى الأسعار العالمية الموجودة لدى الدول الغنية ٠

وفى الجوهو يعنى ضغط الانفاق خفض ميزانيات التعليم والصحة والاسكان الشعبى والخدمات العامة ، لأن ميزانيات الشرطة والجيش مثلا ليست بالتى تنطبق عليها هذه التوجهات ٠ ولهذا كله بدأنا نسمع عن العودة الى المصروفات فى المدارس ، وانتشر العلاج بالأجر حتى فى مستشفيات الحكومة وأعلنت الدولة عدولها عن سياسة تعيين الخريجين ، وها هى وزارة التموين تستعد لاصدار الرغيف « المحسن » الذى ثمنه خمسة قروش !

يحدث هذا بينما يزداد سكان المقابر والعشش والخيام عددا ، وتتدهور أحوال التعليم والصحة تدهورا خطيرا لا تخطئه الا عين الأعمى ، ويتسع التسيب فى الجهاز الحكومى والقطاع العام وينتشر الاهمال واللامسئولية ، وتتداعى القيم الشريفة لتحل محلها قيم « اخطف واهرب » فلم يعد الولاء والانتماء لهذا الوطن ومصالحه يثير الا السخرية فى أوساط اجتماعية معينة ، وانما السيد الحقيقى فى هذا الجو هو الجنيه أو ان شئت الدقة الدولار !

وفى هذا المناخ الاقتصادى الاجتماعى يصبح الحديث عن استقلالية القرار الوطنى عبثا فى عبث ٠ والغريب أن تجربة عهد اسماعيل كان من المفروض أن تكون هادية لنا لتجنب هذا المازق الذى نحن فيه ، بل ان ثورة يوليو فى سنواتها الاولى حاولت هذا اللون من التنمية ولم تستطع الا أن تعدل عنه بعد ادراكها أن القطاع الخاص فى أساسه يعزف عن المشاريع التى لا تؤتى ثمارها الا فى المدى الطويل والتى قد يكون ربحها الخاص ضئيلا وان كانت فائدتها الوطنية لا تقدر بثمن ، وأن هذا هو حال المستثمرين الاجانب ٠ وهؤلاء وهؤلاء مهتمون فقط بتعظيم أرباحهم وتحقيقها فى اقصر وقت ممكن ٠ فاذا أضفنا الى

ذلك أن المستثمرين الاجانب لا يثقون فى مستقبل الاوضاع السياسية واستقرار الأنظمة فى بلدان العالم الثالث ، ادركنا لماذا تحاول البنوك والشركات الاجنبية نزح أكبر جزء من ثروة شعب مصر وتحويله الى الخارج فى أسرع وقت ٠

ولأن هذا الانفتاح يخلق حالة من « الرواج » حيث السلع الاجنبية والكمالية فى كل مكان ، وحيث أرباح عمليات التبادل والنهب والرشوة تصل الى ملايين الدولارات أو الجنيهات ، فان للانفتاح دعاة متحمسين ، منهم تجار العملة ووكلاء الشركات الاجنبية ، والمشتغلون فى تجارة الاستيراد والمضاربون فى السوق المالية والتجارية ، والعاملون فى البنوك الاجنبية ، وشركات المقاولات الحديثة وأصحاب السوبر ماركت والعاملون فى المهن الحرة من كبار الأطباء والمهندسين ، والشرائح العليا من الطبقات الوسطى بالاضافة طبعا الى كبار ملاك الأراضى والراسماليين الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاجانب ٠ وهؤلاء جميعا ممثلون بشكل أو آخر فى سلطة الدولة وفى مجلس الشعب وفى الحزب الوطنى وفى حزب الوفد الجديد بل ان بعض هذه الجماعات تتسلل الى الجماعات الدينية السياسية للتوجيه والقيادة لانها تريد أن تخفى مصالحها المالية خلف لباس من الدين حتى لا تراها العين ، وتتحالف فى هذا التيار مع بعض حكام الخليج ٠

ومعظم هؤلاء يسكنون فى مساكن فخمة ، ويبنون حول هذه المساكن أسوارا عالية تعزلهم عن حياة الفقراء الذين يمثلون الغالبية الساحقة من هذا الشعب ٠ ولان هؤلاء الاثرياء لا يشغلون أنفسهم بالتفكير فى مستقبل شعب مصر والاجيال القادمة ، واذا فكروا فليس لديهم أى حل حقيقى على أى حال ٠٠٠ فليس أمامهم الا أن يزيدوا أسوارهم ارتفاعا تاكيدا لعزلتهم ، واذا خرجوا الى الناس فليس لديهم الا محاولة تحريضهم على قوة اليسار السياسية : رمز التمرد ورفض الاوضاع الحالية والمنادين بالحلول البديلة التى لا شك

سوف تصيب مصالح هذه الفئات الطفيلية فى مقتل اذا اتيح لها أن تطبق ٠

وهذه الحلول البديلة ، هى فى المدى النهائى الاشتراكية بطبيعة الحال القائمة على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وهى فى المدى القصير حلول « انغلاقية » تقوم على أساس تعبئة كل الموارد الداخلية (خصوصا موارد النقد الاجنبى) من أجل تخطيط حقيقى لتنمية الانتاج الصناعى والزراعى ، وتعبئة الموارد البشرية لتحقيق هذه التنمية ، ووضع حد نهائى لسياسة الاستيراد بدون تحويل عملة وسياسة استيراد الكماليات ، ووضع حد أدنى للاجور وحد أعلى للاجور والارباح ، وتنفيذ سياسة ضريبية رشيدة تضع الأعباء حيث يجب أن توضع ٠٠٠ على الأغنياء ٠ وتوسيع نطاق الخدمات التعليمية والصحية أمام الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى ، وتحويل سياستنا الاقتصادية الخارجية الى ما يحقق مصالح هذا المشروع الوطنى ٠ وفى اقل القليل الحفاظ على سياسات تعاون اقتصادى متوازنة مع المعسكرين الدوليين ٠

وفى اطار هذا المشروع الوطنى للتنمية يمكن أن نتحدث عن ارادة وطنية لنا ترفض سياسة التسهيلات العسكرية فى رأس بنياس ، وترفض أن تجرى مناورات أمريكية على أرض بلادنا ، وترفض سياسة التطبيع مع العدو الصهيونى ٠

ان من المؤكد ان هذه الحلول البديلة « الانغلاقية » سوف تحتاج الى تضحيات كبيرة ، وسوف تواجه مصاعب جمة ومقاومة عنيدة من الآخرين ٠ ولكن ليس هناك حل آخر ، اذا كنا نفكر حقا فى مستقبل مصر كوطن ، وفى مصالح الغالبية الساحقة من أبنائه ٠

مقدمة المترجم

لترجمة هذا الكتاب قصة قد يكون ذكرها مدخلا مناسباً إلى موضوع هذا الكتاب ، وأهميته لمصر خصوصاً وللوطن العربى عموماً .

فمنذ أكثر من عام دفع إلىّ بالنسخة الإنجليزية من الكتاب شقيقى الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة ، واقترح أن أقوم بترجمته لأهميته البالغة فيما يتعلق بدراسة تاريخ مصر الحديث . فالأغلب أن نجد الكتب المؤلفة فى الغرب عن هذه الحقبة من تاريخ مصر (النصف الثانى من القرن التاسع عشر) تحفل بالجانب السياسى من هذا التاريخ ، والأندر أن تحفل بالجانب الاقتصادى الذى هو الأساس الحقيقى لعمليات الاستعمار الغربى الحديثة لكل بلدان آسيا وأفريقيا . وباستثناء كتاب روزشتين « خراب مصر » الذى ترجمه أستاذنا الجليل المرحوم عبد الحميد العبادى، والأستاذ محمد بدران ، وكتاب« الاستعمار البريطانى فى مصر » لمؤلفته الإنجليزية إليونور بيرنز ، نجد كل التركيز فى الكتب الغربية على التحليل السياسى بما يتضمنه هذا التحليل التاريخى كثيراً من عيوب التفسير الشخصى للسلوك السياسى ، ورده إلى الأمزجة الذاتية والمبادرات أو العيوب الشخصية فى نفوس الحاكمين آنذاك .

وفى لقاء مع الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام الغراء ورد ذكر هذا الكتاب عرضاً ، وذكرت له ذلك الاقتراح بترجمة الكتاب، فوجدت منه حماساً بالغاً لهذا العمل ، إذ كان قد سبقنى إلى قراءته والاستشهاد فى بعض مقالاته ببعض نصوصه . ومنذ ذلك الوقت كان لحماس الأستاذ هيكل ومتابعته الفضل الأكبر فى إكمال ترجمة هذا الكتاب ونشره على الناس .

ولكن من أين تأتى أهمية هذا الكتاب أولا ؟ إن مؤلفه دكتور دافيد لاندز أستاذ أمريكى لعلم الاقتصاد بجامعة كولومبيا ، وقد تبدو أهميته من حقيقة أن كاتباً غربياً مرموقاً مثل دافيد لاندز ، قد كتب بروح الإنصاف لمصر فى غالب الأمر ، وإن كان قد جافى روح العدالة فى الحكم فى بعض الأحيان .

٢

غير أن دافيد لاندز لم يكن أول كاتب غربي يكتب بهذه الروح ، فلقد سبقه إلى ذلك تيودور روزشتين فى كتاب « خراب مصر » الذى فضح فيه الاستعمار البريطانى بالوثائق والمستندات كما لم يفضح استعمار من قبل . وهناك أيضاً كتاب « التاريخ السرى للاحتلال البريطانى » ذلك الكتاب الهام الذى ألفه أحد الأحرار البريطانيين ، ولفرد بلنت ، وفيه يفضح الدوافع السياسية الاستعمارية البريطانية آنذاك ، ويسجل على بلاده وحكوماتها خزى وعار هذه السياسة الغاشمة ونفاقها .

ليس دافيد لاندز إذن أول كاتب غربي يفضح النوايا الحقيقية والأهداف الصحيحة للاستعمار . ففضائح إسماعيل وسعيد كانت معروفة من قبل ، وأعمال القرصنة والنهب التى قامت بها شركة قناة السويس ودليسبس على وجه الخصوص حية ماثلة فى أذهان الشعب المصرى كأنها وقعت بالأمس ، وغارات الممولين الإنجليز والفرنسيين والألمان والنمسويين واليونانيين على خزانة مصر وفلاحيها ، ودفعهم للبلاد خطوة فخطوة ، بالأساليب الماكرة ، إلى هاوية الإفلاس ، وما تلا ذلك من الرقابة الثنائية من جانب إنجلترا وفرنسا ، ثم تدبير مؤامرة الاحتلال البريطانى . . كل ذلك كان معروفاً فى خطوطه العريضة غير خاف على شعبنا أو شعوب العالم منذ مدة طويلة .

إلا أن أهمية هذا الكتاب تنبع من مصدر آخر ، ذلك أن هذه الخطوط العريضة كانت فيما مضى فى أغلب الأحيان تقديراً صحيحاً للتاريخ واستنتاجاً منطقياً من أحداثه ، واستقراء سليما من البيانات المتوفرة عن الوضع الاقتصادى آنذاك ، ومن الوثائق الرسمية التى لا تقول فى الظاهر إلا القليل ، وإن كان الباحث المدقق يستطيع إذا تعمق فى دراستها أن يستنتج منها الكثير .

أما فى هذا الكتاب فالقصة مختلفة ، ولست فى حاجة إلى أن تستنتج وتربط وتحلل كثيراً ، إذ هنا تتحدث بصراحة المراسلات السرية لاثنين من الممولين الفرنسيين ، أحدهما صاحب بنك كبير فى باريس (أندريه) والآخر ممول فرنسى فى الإسكندرية حظي بصداقة الخديوى إسماعيل ووده وظل فترة طويلة من حياته يعمل سكرتيراً خاصاً له (ديرفيو) . وكلا الرجلين من كبار رجال الأعمال فى مجاله ، تخصص فى الأعمال المصرفية ، وشعر أن مصر فى ظروفها آنذاك هدف سهل وبقرة حلوب .

ومن سخرية القدر أن يكتشف دافيد لاندز هذا الأرشيف السرى لمراسلات هذين المموِّلين فى نفس الفترة التى تم فيها تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وأن ينشر هذا الكتاب بعد تأميمها بسنتين . فلو لم تكن هناك إجابة رادعة مقنعة على غضب الغرب وتهجمه على مصر وقائدها الثائر الرئيس جمال عبد الناصر لإقدامه على هذا العمل التاريخى العظيم ، لكفانا كتاب دافيد لاندز إجابة فى صالحنا . فى هذا الكتاب يتبين القارئ وقائع جديدة مذهلة ، لا عن عشرات الألوف من المصريين الذين ماتوا بالسخرة فى حفر القناة فحسب ، وإنما عن عمليات النصب والنهب المالية الكبيرة التى تكفل بالقيام بها دليسبس وشركته بمعاونة حكام فرنسا دون أدنى وازع أو ضمير .

وما قصة « تحكيم » إمبراطور فرنسا فى الخلاف بين الشركة والحكومة إلا مثل واحد من أمثلة النهب الإجرامى واستنزاف دماء الشعب المصرى ، وكان آخر عمليات النهب هذه فى عهد إسماعيل ما أخذته الشركة من خزينة مصر (٣٠ مليون فرنك) مقابل التنازل عن « حقوق » وهمية للشركة ، مثل حق الشركة فى جباية رسوم جمركية عن البضائع الداخلة إلى منطقة القناة (وهو « حق » لم يوافق حتى القنصل الفرنسى على وجوده فى العقد المبرم مع الحكومة) ، وحق الشركة وحدها فى الصيد فى القناة والبحيرات المحيطة (وهو « حق » اعترف دليسبس بعد ذلك أنه لم يمنح للشركة أبداً) . . . إلخ هذه « الحقوق » الوهمية التى لم يكن لها أول ولا آخر !

ذلك جانب من جوانب المغزى الهام لهذا الكتاب . وفوق ذلك لا ينبغى أن نغفل جانباً هاماً آخر فى التدليل على أهمية هذا الكتاب ، ذلك أن المؤلف بطبيعة دراسته الأكاديمية والمنهج العلمى الذى التزم به فى كثير من أجزاء الكتاب قد اقتنع بأن هذه المراسلات الخاصة بين المموِّلين لن يتم فهمها إلا بدراسة تاريخ الحياة المصرفية والنشاط المالى والاقتصادى للمؤسسات الأوربية الكبيرة آنذاك ، وتطور الأوضاع الاقتصادية فى عديد من بلدان أوربا (إنجلترا وفرنسا خصوصاً) وهى تتحول تدريجياً من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الإمبريالية والاستعمار ، بما يترتب على ذلك من زهد الرأسماليين تدريجياً فى الاستثمار فى داخل بلادهم ، والاتجاه شيئاً فشيئاً إلى التركيز على تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة سعياً وراء الأرباح الخيالية فى مقدارها ، السهلة فى تحقيقها .

ومن هنا أحسن المؤلف برسم « أرضية » الموقف السياسى والمالى من داخل أوربا أولا ، حتى تتضح حقيقة المؤثرات الخارجية التى كان لها طابع حاسم على تطور الحياة الاقتصادية والمالية فى مصر ، ثم على تطور الحياة السياسية ذاتها والتى توجت بالاحتلال البريطانى لمصر .

وقد تواجه هنا أو هناك رأياً للمؤلف تحس أنه قد جانب الصواب ، إلا أن هذا ليس بيت القصيد فى هذا الكتاب . فنحن أحرار فى أن نختلف ما شئنا مع المؤلف ، ولا سيما فى بعض النتائج التى انتهى إليها فى الفصول الأخيرة فيما يتعلق بأحكامه المتسرعة أحياناً على طبيعة الشعب المصرى عموماً والفلاح المصرى خصوصاً ، أو بمحاولة نسبة دوافع نبيلة لأعمال إسماعيل وسعيد أحياناً أخرى . ولا شك أننا سنشعر فى الخاتمة أن المؤلف ، رغم كل منهجه العلمى وعرضه الصريح وأمانته التاريخية ، لم يبرأ من تأثير الدعاية الاستعمارية التى شنت ضد مصر وقادتها ، عند تأميم قناة السويس ، فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

غير أن هذا ليس الجانب الهام فى الكتاب كما أسلفنا ، وإنما الهام والجديد هو هذه المراسلات السرية بين الممولين الأوربيين التى تكشف بصراحة وبدون مواربة كل المؤامرات ، لا مؤامراتهما فحسب ، وإنما مؤامرات كافة الممولين الأوربيين ضد شعب مصر آنذاك ، ثم هذا الضوء الساطع الذى يلقيه المؤلف على هذه المراسلات من واقع الحياة المالية والاقتصادية فى أوربا وأمريكا فى ذلك الوقت .

وبعد . . فلعل ترجمة هذا الكتاب تكون قد أضافت شيئاً هاماً ، لا من وجهة نظر الدراسة التاريخية فحسب ، وإنما من وجهة نظر الصراع السياسى الحاد القائم اليوم ضد الاستعمار الجديد بأشكاله غير التقليدية ، التى ترتكز فى المحل الأول على السيطرة الاقتصادية كأساس للتوجيه السياسى ، قبل أن ترتكز على الاحتلال العسكرى .

عندئذ لن يكون لهذا الكتاب قيمته الأكاديمية فحسب ، بل ستكون له قيمته الكبيرة فى النضال السياسى الراهن فى الوطن العربى كذلك ، بما يمنحه للمناضلين العرب من أسلحة فكرية وتاريخية جديدة .

عبد العظيم أنيس

مقدمة المؤلف

بنيت القصة التالية على عدد كبير من الرسائل الخاصة التى تبادلها اثنان من رجال الأعمال فى القرن التاسع عشر ، أحدهما هو « الفرد أندريه » Alfred André أحد كبار رجال المال الدوليين ، والآخر « ادوارد ديرفيو » Edward Dervieu أحد المموليين الخصوصيين لخديو مصر . وقد وصل عدد تلك الرسائل التى تغطى الفترة ما بين عامى ١٨٥٨ ، ١٨٦٨ إلى ما ينوف على المائة رسالة وكان نصيب أندريه منها أقل من النصف . ولقد كان أندريه بدقته المنهجية يحتفظ بنسخ من الرسائل التى يرسلها ، قبل اختراع الآلة الكاتبة بزمن بعيد . وهذه الرسائل طويلة بحيث يصل طول الرسالة فى بعض الأحيان إلى ست أو سبع صفحات كما أنها كانت تتميز بالوضوح والصراحة التامة ، ويمكن القول بوجه عام أن هذه الرسائل توحى بالحديث الشخصى المباشر الصريح أكثر مما توحى بالتبادل المدروس للأفكار على الورق .

وقد وجدت تلك الرسائل فى إحدى حجرات أرشيف بنك فرنسا حيث كانت محفوظة مع السجلات التجارية لبنك أندريه ، وهو الآن بنك دى نيفليز شلو مبرجر وشركاه . وقد أثبت موظفو تلك الشركة سعة أفقهم إذ أنهم كانوا من الكرم بدرجة أنهم سمحوا لأجنبى مثلى بدخول حجرات الأرشيف ، خارجين بذلك عن تقاليد فرنسا التجارية . وإنى مدين فى ذلك بوجه خاص للسيدين كوستا دى بورجارد وكرستيان مونيير اللذين تخطيا بكرمهما ومساعداتهما القيمة حدود الضيافة .

وقد يكون من السهل تأليف كتاب عن تلك الرسائل ، التى تمد المؤرخ بخيط جاهز لقصة . ولكن من ناحية أخرى فإن وجود ذلك الخيط سلفاً يطرح مشاكل خاصة . فالكاتب يجد نفسه مضطراً إلى أن يتتبع هذا الخيط وينسج حوله ، وبذلك يجد نفسه فى بعض الأحيان فى أماكن غريبة غير متوقعة ، باحثاً عن مواد ربما كان يتجاهلها أو يهملها لولا هذا الخيط . وفى الواقع تفرض الخطابات فى حد ذاتها على المؤرخ البحث ، إذ أن عليه أن يقدم المعلومات الضرورية حتى تصبح

الرسائل مفهومة داخلياً فى تسلسلها وفى محتوياتها الكلية .

وقد أثارت رسائل « أندريه — ديرفيو » صعوبات جدية . والواقع أن العلاقة بين الرجلين تصبح مفهومة من خلال الإطار الثلاثى الذى يربط بين مهنة البنوك ، والعلاقات الاقتصادية ، ومركز مصر عام ١٨٦٠ . ومن المستحيل فهم أى الرجلين إلا إذا عرفنا مركز كل منهما فى شبكة الشئون المالية العالمية الواسعة النطاق ، ويستحيل تقدير اهتمامهما بإحدى الدول — وهى فى هذه الحالة إحدى دول الشرق الأدنى — دون الإلمام بازدهار الشركات فى هذه السنوات ، والتأثير المدمر لذلك على توازن مهنة كانت فى العادة متواضعة ، وتزايد اهتمام رأس المال الأوربى (خصوصاً البريطانى) بالاستثمار فى الخارج . ويستحيل كذلك أن نفهم نجاح هذه الشركات وفشلها فى مصر دون أن نأخذ فى الاعتبار تأثير رواج القطن على الاقتصاد المصرى ومركز الرجل الغربى فى المجتمع المصرى .

تلك الاحتياجات هى التى حددت تنظيم هذه الدراسة . وقد خصصت الفصول الثلاثة الأولى لإعداد المسرح ، أى تقديم إطار للقارئ يمكن من خلاله أن تكون قصة ديرفيو وأندريه مفهومة . فإذا كان الفصلان الأولان على الخصوص طويلين ومزدحمين إلى حد ما ، فإن سبب ذلك يعود إلى أنه لا يوجد تحليل آخر مشابه ، لا عن تركيب المالية الدولية ولا عن توسع رأس المال الأوربى فى فترة عام ١٨٦٠ . ولقد كان من الممكن أن نبدأ بالقصة أولا ثم نقطعها بعد قليل ونخرج عن الموضوع من حين لآخر للدخول فى شرح طويل وهذا ما لم نستسغه . وقد حاولت هنا أن أقلد المصور السينمائى الذى يقدم أولا منظراً بانوراميا قبل أن يدخل فى الموضوع الأساسى .

وبوجه عام فقد بُذلت مجهودات كبيرة لكى نزيل من هذه الفصول الأولى كل ما ليس له صلة مباشرة بالقصة . ولم يكن تحقيق ذلك من الممكن دائماً ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن التعميمات المقدمة تتعارض إلى حد ما مع التفسير التقليدى للتاريخ الاقتصادى وهذا ما يحتاج إلى تأييد — ولنأخذ على سبيل المثال تحليل الثورة المالية فى الفترة ١٨٥٠ — ١٨٧٠ وتقييمها وتوقيت آثارها على الكيان المصرفى القائم — فالتركيز لا يمكن الحصول عليه أحياناً إلا إذا ضحينا بالدقة والمنطق والجو العام ،

بعدم الخوض فى الحديث عن الظروف والعوامل . والجو العام لهذه المرحلة هو أحد الأهداف الأولية لهذه الفصول الأولى .

ويجب أن نوضح هنا أنه على الرغم من أن الفصول الأولى الخاصة بالشئون المالية قد سبقت لأسباب تنظيمية قصة ديرفيو إلا أن المنطق يجعل هذا الفصل تطوراً طبيعياً لهذه المراسلات . فهى تمثل جهداً فى ذاته لدراسة بناء الأعمال المصرفية العالمية فى منتصف القرن التاسع عشر . ولكنه يسترشد ويستلهم مواده من أرشيف بنك Neuflize وغيره من المصادر الأخرى الهامة المشابهة .

فوضع هذه الفصول إذن لا يعنى الرغبة فى تقديم قضية معينة فى ضوء إطار عام سبق تصوره ، بل إن الصورة العامة مأخوذة من هذه القضية وقضايا أخرى معينة يمكن بسهولة أن تتقدم القصة أو تأتى فى مؤخرتها ، لو لم تكن هناك عقبات فى فهم المراسلات .

ومع ذلك فواجب المؤرخ ليس مجرد تقديم رسائله وإحاطتها بتلك المواد التى توضحها ، بل يجب عليه أن يستخلص من هذه الرسائل أقصى ما يمكن استخلاصه من المعلومات ويظهر بقدر الإمكان دلالتها للقوى التاريخية الأكبر ، والتى تعتبر هذه الرسائل تعبيراً خاصاً لها . ولما كانت رسائل ألفريد أندريه وإدوار درفيو لا تفهم إلا ضمن أبعاد كثيرة ، كان معنى ذلك أن دلالتها مضاعفة ، وعلى المؤرخ إذن أن يتتبع مرة أخرى الاتجاه الذى يؤدى إليه الخيط . ومن ناحية فإن هذه الخطابات ، على قدر معلوماتى ، تقدم للمؤرخ الاقتصادى فرصة النظرة الثاقبة المباشرة إلى طرق ودوافع القوى المالية الدولية كما يراها شخصان مستقلان من ذوى المراكز العالية . وفى نفس الوقت فإنها تلقى ضوءاً على التباين فى التصرف فى الشئون المالية بين شخصين يختلفان اختلافا تماماً فى النشأة والشخصية وتقدم دليلاً مقنعاً لأهمية العنصر الإنسانى المنفذ فى تحديد سرعة واتجاه التطور الاقتصادى .

وتعتبر الرسائل من ناحية أخرى وثيقة فى تاريخ الأمبريالية ، كما أنها تقدم للمؤرخ السياسى والدبلوماسى الدليل المباشر على الدور الذي لعبه رجال الأعمال الأوربيون فى نشأة الدين المصرى ، كما تلقى ضوءاً جديداً على مسئولية الخديوى فى الإفلاس الأخير . وهى بالإضافة إلى الأرشيف الديبلوماسى لهذه المرحلة تعطى

صورة واضحة عن الصلة الوثيقة الشاذة بين ضغط الدوائر السياسية والمالية من أجل تحقيق أهداف خاصة ، كما تبين التوافق والتضارب بين المصالح الشخصية والوطنية وكذلك الاختلافات الهامة فى الأهداف والوسائل من دولة لأخرى ، ومن قنصل لآخر ، وبالاختصار فإنها تعطى قوى تاريخية كبيرة توصف غالباً بطريقة سطحية رتيبة ، عمقاً وتنوعاً .

واليوم بالطبع ، عندما أصبحت الأمبريالية كلمة قذرة ، وعندما أصبحت علاقة الدول الأوربية بالعالم الاسلامى تثير قلق الجميع فإن قصة ديرفيو تزداد أهميتها . أولا : لأنها تقدم لنا عدداً من الموضوعات المحددة — مسألة قناة السويس مثلا — التى استعادت كل أهميتها التى كانت لها فى القرن الماضى ، نتيجة الأحداث القريبة . ثم سبب آخر وهو أن أهميتها أبعد من أن تتعلق بعصر وحدها . إن أمامنا فى حيز ضئيل معظم المشاكل الكبرى التى ما زالت تواجه كل لقاء بين الشرق والغرب : التباين المادى والتكنولوجى ، عدم المساواة السياسية ، المناورات والتدبير فى الشئون التجارية والمالية ، وأكثر من ذلك كله العجز عن فهم الأوضاع الاجتماعية والثقافية . إن تسلل أوربا المتوسعة فى العصر الصناعى الجديد إلى مصر فى القرن التاسع عشر لم يكن نموذجاً لأساليب الالتفاف حول الشرق فحسب ولكنه كان بداية مرحلة جادة جداً لإحدى مآسى التاريخ فى الألف سنة الماضية : مأساة التقاء حضارتين .

وما زالت هذه الفترة تكشف عن نفسها ؛ ومن دراسة خبرة ديرفيو يمكننا أن نتعلم شيئاً عن عصرنا . والحق أننا نتعلم من هذا شيئاً أكبر مما تعلمه لنا الأحداث الجارية . وهكذا فإن المصادر (الخاصة والعامة) التى حصلنا عليها من القرن الماضى تفصح بصراحة — وأحياناً بسذاجة — عما لا يمكن قبوله اليوم . وفى نفس الوقت فإننا نرى بداية التمثيلية عندما كان ستار المسرح ما زال مسدلا والصراع ما زال فى بدايته ، كما نحس بعمق الهوة بين عالمين وعبث المشاركة بين شريكين غير متكافئين ، وصعوبة المهمة التى تواجهنا اليوم . ويبدو أحياناً ونحن فى القرن العشرين أننا نعيش فى عالم من الفانتازيا الذلقة . شعارات سهلة ، ابتسامات سريعة ، إخلاص متدفق ، وتفاؤل السياسيين الذين يفكرون ويتكلمون ويتصرفون بما تمليه عليهم العلاقات العامة . ومن حسن الحظ أنه لا يوجد مثل التاريخ معلماً للناس

كى يواجهوا الحقائق . وقد بُذل مجهود فى هذا المجلد لإظهار الجوانب المختلفة للمراسلات التى تمت بين أندريه ، وديرفيو ومعناها ، غير أن تناول هذه الجوانب كان خاضعاً من ناحية المبدأ لتطور القصة التى تفصح عن نفسها . أما الفصول الأخيرة والخاتمة فهى لا تتعلق كثيراً بالتحليل الاقتصادى والسياسى التفصيلى بقدر ما تتعلق بعبرة القصة . ذلك أن ظهور ديرفيو وسقوطه فى مصر يعتبر فى حد ذاته قصة جيدة لها عناصر الدراما الهامة وعيوبها أيضاً . وهى تستحق التناول بهذا الشكل ولا سيما أن المؤرخ الاقتصادى لا يجد فى الغالب متعة العمل فى مثل هذه الموضوعات أو مزاياه .

* * *

وإنى أنتهز هذه الفرصة لكى أعبر عن شكرى لكل أولئك الذين ساهموا فكرياً ومادياً فى إظهار هذه القصة إلى الوجود . إن الكتاب فى الواقع نتاج ثانوى لدراسة أوسع عن الدور الذى لعبه رجل الأعمال فى التطور الاقتصادى الفرنسى . وقد عثر على وثائق القصة خلال القيام ببعثة بحوث عام ١٩٤٨ — ١٩٤٩ تمولها جامعة هارفارد ولجنة البحوث فى التاريخ الاقتصادى . وقد استطعت بفضل معونة جمعية الزملاء بجامعة هارفارد أن أقوم بأعمال أكبر فى أوربا عام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ثم مكنتنى معونة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية من أن أقوم برحلة أخرى فى صيف عام ١٩٥٥ لبحث بعض النقاط المعلقة وحسمها . وخلال هذه الفترة أمكن تسهيل هذا البحث وغيره من الأبحاث من وقت لآخر بواسطة المنح التى كانت تقدمها جمعية الأبحاث الاجتماعية والعلمية ومؤسسة فورد ومنحة الزمالة فى مركز الدراسات العالية فى علوم السلوك . وآمل أن يكون هذا التاريخ تعويضاً جزئياً عن الصبر والعطف اللذين منحتنى إياهما هذه الهيئات .

وفى فرنسا فإنى مدين بالشكر لكوستادى بوجارد M. H. Costa de Beauregard وموظفى بنك دى نيفليز ، شلومبرجو وشركاه De Neuflize, Schlumberger el Cie الذين تخطى عونهم وفهمهم حدود الضيافة والكرم . ولعل هذا المثل فى الاستنارة يكون نموذجاً ومشجعاً للآخرين . وإنى مدين بالشكر أيضاً للسيدين ميشيل فرانسوا وبرتراند جيل Michel Francais, Birtrand Gill اللذين يعملان فى الأرشيف

القومى بفرنسا واللذين سهلا لى العمل فى قسمهما الجديد المتعلق بالأرشيف الاقتصادى والخاص فى أفضل الظروف ودون اعتبار للوقت . وأشكر كذلك السيدة أوزامان Ozaman التى تعمل فى وزارة الخارجية الفرنسية لتعاونها فى البحث والحصول على مستندات لم تكن مدرجة بالكتالوج ، ولكثيرين غيرهم يصعب حصر أسمائهم هنا ولكنهم بطريقة أو بأخرى أضافوا شيئاً إلى هذه الدراسة وعلى الخصوص م . جيل M. Gille الذى ساهم مساهمة كبيرة ، فهو الذى أعد نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة من المراسلات وذلك عندما اضطررت إلى مغادرة فرنسا عام ١٩٤٩ قبل أن أتمكن من قراءتها كلها ، وقد استمر كذلك فى إمدادى بمعلوماته التى لا تبارى عن مصادر الأرشيف الخاصة بالتاريخ الاقتصادى لفرنسا .

وفى إنجلترا ، قرأ المرحوم بول هـ . إمدن الفصول الأولى الخاصة بالأعمال المصرفية وأمدنى بمعلومات قيمة عن تاريخ حياة بعض الذين لهم دور فى هذه القصة . وكان السيد كينيث جوشين Kenuéth Goschen من الكرم إلى حد أنه سمح لى بالاطلاع على السجلات الخاصة بشركة عائلته وهى فروهلين وجوشن . Fruhling & Goschen وهم أول من دفع بالأوراق المالية المصرية فى سوق لندن .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية قام السيد كارل لوك Carl Lokke من الأرشيف القومى بمساعدتى على البحث فى سجلات القنصلية المصرية . وفى نفس الوقت قدم عدد كبير من المدرسين والأصدقاء لهذا الكتاب فوائد جليلة بقراءة ونقد جزء أو كل المخطوط . ومن بين الذين جادوا بوقتهم ومعلوماتهم الأساتذة هرج إيتكن سيجموند Haugh Aitken Sigmund وستانلى شتاين Stanley Stein فى مركز الأبحاث فى جامعة هارفرد والسيدة Diamond الأستاذة جرم رالف هيدى Ralph Hidy من جامعة نيويورك فى مدينة نيويورك . والسيد برونر F.H. Brunner من Arnhold و Bleichrodea من أصحاب البنوك التجارية . والدكتور فرتز ريدليك Fritz Redlick من جامعة هارفرد الذى قرأ الفصول الخاصة بالبنوك واقترح عديداً من التصحيحات والتحسينات . وقد ساعدت الأستاذة هلين رفلى Helen Rivliu من جامعة مارى لاند فى تلك الموضوعات الخاصة بماضى مصر ، وهى من الموضوعات التى كنت أحتاج فيها إلى النصيحة ، والسادة هوج ميلين Hugh Meleau وجورج سوليس

George Soulis وهما عضوان فى جمعية الزملاء بجامعة هارفود وقد لفتا نظرى إلى —كما ترجما لى — بعض المواد عن الروسية واليونانية . وقد قام البروفسور ليلاند جنكز Leland H. Jenks من كلية ولزلى بقراءة المخطوط بأكمله مختصراً بعض النقاط محسناً فى الأخرى وكانت انتقاداته فى مجموعها ذات قيمة كبيرة فى الإيضاح . إلى هؤلاء جميعاً أقدم أخلص شكرى .

ثم هناك هؤلاء الذين ساهموا بأشكال أخرى . . . السيدة كالستا أوبيرت التى أعدت معظم فهرس الأسماء ، وابنتى جين التى ساهمت فى تصحيح المخطوط ، وفوق كل هؤلاء الآنسة مارى فرنسواز بيريت كودو التى سهلت بعنايتها وفكرها مهمة البحث منذ رحلتى الأولى إلى فرنسا عام ١٩٤٨ .

وأخيراً فإننى مدين بالشكر بصفة خاصة لصديقين ومدرسين لى : دكتور آرثر كول من جامعة هارفارد ، والأستاذ دونالد ماكاى الأستاذ السابق بجامعة هارفارد وحاليا بكلية أمهرست : إنهما لم يساعدا فى هذا البحث فحسب ، بل ساعدانى وشجعانى بكل طريقة منذ بدء تخرجى فى الجامعة وتدريبى فى البحوث . ولقد تم إنجاز البحث الموجود فى هذا الكتاب تحت توجيههما ، وبدونهما لم يكن من الممكن لهذه القصة أن تكتب .

الفصل الأول

النداء الهادئ لرأس المال الكبير

عندما يترك الزائر لباريس شارع (هوسمان) المزدحم بمحلاته التجارية الغنية ويتجه إلى نهاية شارع (لافاييت) سيجد إذا التفت يميناً أو يساراً شوارع خالية من المحلات التجارية والزبائن ، مرصوفة بأحجار البناء الرمادية . وهذه الشوارع تختلف اختلافاً مفاجئاً عن الشوارع التي لا تبعد عنها إلا بياردات قليلة والتي تزدحم بالمحلات التجارية الكبيرة ذات المعارض الزجاجية التي تعرض بها معروضات مختلفة الألوان . والمنظر الذي يواجه الزائر في تلك اللحظة ممل إلى درجة كبيرة ، فهو عبارة عن عدد كبير من النوافذ ذات القضبان الحديدية في مستوى الأرض ، تتخللها من حين لآخر أبواب على شكل بواك مغلقة بإحكام في وجه عابر الطريق ، ومسحة اللون الوحيدة التي يجدها هي اللون الأزرق والأبيض على اللوحات التي توجد في أعلى أو على جانب كل مدخل ، وتحمل أرقام هذه المداخل ، وأحياناً لافتات صغيرة من النحاس تعلن في تواضع اسم الشركة أو البيت التجاري الموجود بالداخل مثل شركة التأمينات العالمية أو « دورانت وشركاه » أو ربما في بساطة « د . وشركاه » .

وإذا ترك الغريب فضوله يتغلب على خجله ودفع الباب الثقيل إلى المدخل المعتم الرطب وراءه . سيدلف إلى « باكية » تؤدي إلى فناء داخلي مهجور يفتح في جانبه على بابين آخرين أكثر تجهيلا من الأبواب الأولى . فإذا استطاع في هذه اللحظة أن يقنع البواب الموجود بالداخل أن يسمح له بالتجول في المبنى (وهذا من الأمور الصعبة ، إذ أن أي شخص يدخل لعمل معين فإنه يوجه مباشرة إلى هدفه) فإنه يجد نفسه في مبنى مظلم مليء بالرخام وتغطي أرضه السجاد ويشبه إلى حد كبير منزلا خاصاً قديماً أو شقة من طراز منتصف القرن التاسع عشر .

ولا يوجد في هذا البناء ما يدل على وظائف واختصاصات هذه المؤسسة التجارية . فالصالات تكاد تكون مهجورة إلا من شخص يسرع من باب مغلق إلى آخر .

وبعض هذه الأبواب يؤدى إلى حجرات انتظار وحجرات اجتماعات عليها نقوش من العهد الفكتورى. والكراسى مغطاة بالقطيفة الخضراء القديمة أو الجلدالناشف، والمناضد ناعمة الملمس لامعة لا يغطيها شىء والستائر الطويلة تغطى النوافذ ، فى لطف ، والحوائط مغطاة بالورق المنقوش عليه رسومات اختفت معالمها الصغيرة بسبب قلة الضوء ، بالإضافة إلى عدد قليل من الصور المتوسطة الحجم التى تبين جانباً من ذلك العصر السابق وقد وضعت داخل إطارات بيضاوية الشكل دكناء أو مستطيلة وهى سمة تلك الفترة .

وهناك أبواب أخرى تؤدى إلى غرف ، حيث يعمل رجال بجد على مكاتب عالية مزدحمة بالأوراق ويجلسون على كراسى من الجلد . وتغطى رفوف المداوىء بأعداد كبيرة من الدوسيهات ودفاتر الحسابات . إن أدوات التجارة معروفة بندرتها وقدمها . وعلى الجدران توجد نفس الصور الجافة ، وقد ذبلت ألوان أوراق الحائط حتى فى الضوء الساطع . ولا يقطع السكون الشامل إلا أصوات قلب الأوراق أو صوت احتكاك الأقلام بالأوراق عند الكتابة .

وهناك حجرة منفصلة عن بقية الحجرات الأخرى . لها باب مفتوح وهى تشبه فى منضدتها العالية وأقفاصها المحاطة بالقضبان مكاتب البريد الحكومية أكثر مما تشبه شركة باريسية مشغولة . وعلى هذا القفص لافتة صغيرة مكتوب عليها : الخزينة .

وهذا المبنى المقبض فى سكونه وظلمته هو بنك ، وإن كان ليس من نوع البنوك التى تراها فى الشوارع الرئيسية لمدن أمريكا والتى تشمخ بمبانيها الضخمة ، أو فى حى السيتى فى لندن حيث يحلق مبنى « الخمسة الكبار» Big Five فوق الشوارع المزدحمة أسفله أو فى شوارع باريس حيث يوجد مبنى الشركة العامة Société Général الذى لا يخجل بأى حال من مبنى الأوبرا المواجه له أو من أضواء متجر لافييت الذى يليه. إنه نوع خاص من البنوك ، محافظ إلى درجة كبيرة ومجهل عن عمد، يهرب من الأضواء بنفس الحماس الذى يبحث به الآخرون عن لفت الأنظار ، إنه شركة خاصة ذات رأسمال صغير وعدد قليل من العملاء ، ويبدو من مظهره أنه ضعيف النشاط إلى حد المرض ، إلا أنه كان وما زال قوة كبرى فى سوق رأس المال

باريس ، وشركة يحسب قدرها فى المالية الدولية . إنه بنك ممولين تجاريين .

إن بنوك التجارة أو بنوك « المعاملات الأجنبية » كما تسمى غالباً هى أصعب أنواع التخصص فى أصعب أنواع المهن . فالحسابات المطلوبة لتبادل الأموال بين سوقين أو أكثر لكل منهما عملات مختلفة تعتبر من العمليات المعقدة ، وهى أصعب بكثير من الصفقات المشابهة فى السوق المحلية ، كما أن عمليات التمويل الدولية تتضمن فى طبيعتها أخطاراً وتعطيلا لا يوجد فى البنوك الخاصة بالخدمات المحلية . وكنتيجة لذلك فان الممولين التجاريين كانوا دائماً نوعاً خاصاً من الممولين ، وكان نشاطهم ووسائلهم دائماً تختلف عن نشاط زملائهم « المنتظمين » .

وكما يظهر من الاسم فإن الممولين التجاريين كانوا فى الأصل تجاراً اضطرتهم مشترياتهم ومبيعاتهم فى الدول الأجنبية إلى فهم واستخدام وسائل الدفع الدولية وخاصة الكمبيالة . والكمبيالة عبارة عن اعتراف بدين ووعد بالدفع فى المستقبل فى مكان آخر وبعملة بلد آخر . ولما كانت تعتبر فى أول الأمر كنوع من أنواع السداد من المقترض إلى المقرض فقد أخذت فى أوائل الفترة الحديثة شكلها المحدود كورقة مسحوبة للدائن على المدين يقبلها باعتبارها اعترافاً بصفقة تجارية . وبهذه الصفقة كانت الكمبيالة وسيلة مريحة لتصفية الحساب ، وبتقدم التخصص فى التجارة الخارجية وجد التجار الذين كانوا يسددون مشترياتهم فى الخارج بمبيعاتهم أنه من السهل التركيز على عمليات الاستيراد وأن يسددوا ديونهم بكمبيالات مسحوبة بواسطة مصدرين محليين للسوق المعنية .

وفى أول الأمر كانت هذه العمليات تتم على أسس مباشرة . فالتجار الذين تكون لديهم كمبيالات يرغبون فى بيعها يجدون تجاراً آخرين محتاجين إليها . وبتقدم التجارة بدأت بعض شركات تتخصص فى عمليات شراء وبيع الأوراق التجارية مستخدمين أموالهم لشراء هذه الأوراق التى يحملها المصدرون ويقومون ببيعها للمستوردين محققين فى تلك العمليات بعض الربح . وهذا النوع من الرجال الذى يجمع بين صفة التاجر والممول — إذ أن القيام بوظائف التمويل لم تكن تعنى ترك النشاط التجارى — بالإضافة إلى محولى النقود الذين أصبحوا حين نجحوا ممولين وجامعى ضرائب ، هم الآباء الحقيقيون للتمويل الدولى الحديث .

وعندما حل منتصف القرن التاسع عشر كان لدى أصحاب البنوك التجارية فى غرب أوربا قرون من الخبرة وقدر كبير من النضج . ولقد ظل أساس المهنة الكمبيالة والشيكات المصرفية ثم أضيفت إليها خطابات الضمان التجارية والشخصية . وتعود صاحب البنك التجارى أن يشترى ويبيع الأوراق المسحوبة على أسواق خارجية ويقوم بالسداد وبالتحصيل كما كان يمنح دفعات مقدمة على البضائع المرسلة ويحول العملة ويشحن سبائك الذهب والفضة إلى الأماكن التى تشتد فيها الحاجة إلى هذه المعادن ويرتفع سعرها بحيث تغطى فروق الأسعار تكاليف الشحن والتأمين وعمليات التعدين إذا لزم الأمر . وبالاختصار فإنه يقوم بجميع العمليات اللازمة لاستمرار سير التجارة الدولية فى سهولة .

وللقيام بهذه العمليات فإن البنوك الحريصة كانت تتمسك بمبدأ هام وهو أن الدين التجارى لا بد وأن يكون مبنياً على صفقات تجارية . وعلى ذلك فإن جميع الكمبيالات المقبولة أو المخصومة يفترض أن تكون سائلة بذاتها أى صادرة عن نقل السلع التى تباع قبل استحقاق الأوراق ، والتى تحقق من الربح ما يكفى لسداد القرض . وإذا كان دين الساحب أو المسحوب عليه غير مضمون فإن البنك لا يصر فحسب على الكمبيالة بل يطالب بالمستندات المؤيدة للصفقة التجارية ذاتها . وفى حالة البضائع المرسلة التى لم تبع فإن البنك قد يطالب بأن تكون فاتورة الشحن باسمه ولا يحولها للمرسل إليه البضاعة إلا بعد استلام المبلغ الذى يعادل السلفة المدفوعة للراسل . ولكى يضمن البنك سداد الديون التى له فإن المبالغ التى يدفعها على البضائع غير المباعة كانت تحدد فى عناية بنسبة بسيطة من القيمة المقدرة لتلك البضائع آخذاً فى الاعتبار احتمال انخفاض الأسعار .

وأما بخصوص العملاء الذين يتمتعون بمراكز مالية قوية فإن البنوك قد تمنحهم تسهيلات أخرى تمكنهم من سحب حد أقصى من المبالغ قبل القيام بالعملية أو بأوراق مالية ، وقد تفتح البنوك لهؤلاء حسابات تسمى « الحسابات المفتوحة » أى أن الدين يتجدد تلقائياً بشكل دائرى طالما أن الأوراق تسدد فى مواعيدها . وفى جميع هذه الحالات يفترض أن تكون القروض أو السلفيات من أجل صفقات تجارية حقيقية أى أن تكون قائمة على عمل تجارى ولم يقصد بها أن تكون مجرد

سلفيات غير مشروطة ، وفى كل الظروف لم يكن أصحاب البنوك مضطرين إلى سداد تلك القروض من أموالهم الخاصة .

وكانت بعض البنوك تمنح الآخرين من أصحاب البنوك نوعاً خاصاً من الحساب المفتوح . فإذا كانت الكمبيالات تقوم أساساً على عمليات تجارية وكان النشاط التجارى فى أغلب البلدان يميل إلى التفاوت من حيث الكمية والقدرة على الإمداد فإن سعر الكمبيالات بالتالى (وهو ما يسمى فنياً سعر التبادل) فى أى سوق خارجية يكون عرضة للارتفاع والانخفاض . فى بلد زراعى مثلا فإن الكمبيالات المسحوبة على عملاء يقومون بتصدير المواد الغذائية تزداد عقب الحصاد وتكون نادرة فى الأوقات الأخرى من العام . أما إذا كان الطلب على استيراد البضائع المصنوعة ثابتاً فإن الحاجة إلى الكمبيالات لسداد قيمة الواردات يبقى مستقراً نسبياً ، أى يرتفع فى مواسم وينخفض فى مواسم أخرى . وكل هذه الظروف لم تخلق الحاجة فحسب إلى خلق مصادر جديدة من وسائل الدفع التى تحتاج إليها التجارة العادية ولكنها أيضاً خلقت فرصة جديدة للتعامل بالأوراق المالية بنجاح . وكان نتيجة ذلك ظهور التعامل بالكمبيالات المصرفية وهى كبيالات يسحبها بنك على أحد البنوك الأخرى ويقوم البنك الثانى بدفعها بشرط أن يغطيها البنك الأول قبل ميعاد استحقاقها . وهو فى هذه الحالة يقوم بتغطيتها بأوراق مالية اشتراها عندما كانت وفيرة فى السوق وسعرها قليلا . ويجب أن نؤكد هنا أنه من حيث المبدأ فإن الكمبيالات المصرفية لا تختلف عن الأوراق التجارية من حيث إنها تقوم على صفقات تجارية حقيقية وإن كانت فى هذه الحالة صفقات متوقعة وليست جارية . ومع ذلك فإن « حسابات التبادل » كما كانوا يسمونها كانت تميز بعناية عن الصفقات التجارية العادية ، وقد يقيم صاحب البنك نوعاً معيناً من العلاقة فى إحدى المناطق دون الأخرى .

وكل هذه الأنواع من الحسابات المفتوحة — سواء أكانت دائرية أم غير ذلك — تتضمن من الأخطار أكثر من القروض القائمة على صفقات تجارية جارية ، وليست هذه الأخطار ناتجة من عجز المقترض عن السداد فى الميعاد بقدر ما هى ناتجة عن احتمالات استعمال هذا النوع من الحسابات . فالحسابات المفتوحة بطبيعتها لا يمكن السيطرة عليها سيطرة مباشرة مثل القروض العادية . ولذلك نجد

أن بعض البنوك لكى تؤمن نفسها ضد هذه الأخطار كانت تشترط تحويل المستندات الدالة على العمليات التجارية باسمها وتقدمها كضمان ، وإن كان هذا نادر الحدوث . أما أغلب البنوك فكانت تمنح الحسابات المفتوحة للعملاء الموثوق فيهم ، كما أنها كانت تترك بدون تغطية ، أى أن المقترض كان ملزماً بتغطية قروضه بأوراق تجارية قابلة للتظهير قبل حلول ميعاد استحقاق الدين . ويمكن القول إنه لم تكن توجد سيطرة كاملة على الاعتمادات المصرفية . وفى مثل هذه الظروف فقد كان من الممكن استخدام هذه التسهيلات لا لصفقات تجارية وإنما لمنح قروض قصيرة الأجل يمكن تحويلها بسهولة إلى قروض طويلة الأجل إذا كان الاعتماد من النوع الدائرى ، وكان المقترض حريصاً على السداد فى الميعاد ، أما عملية السداد الآلى التى كانت من الوجهة النظرية صمام الأمن لهذه العمليات والضمان لسداد الحسابات التى حل ميعاد استحقاقها ، فقد أخذ بها من حيث المبدأ فقط ولكن غالباً ما كان يضحى بها فى الواقع .

وقد ازدادت الأخطار الناتجة من مثل هذه الحالات بسبب الاستعمال الدائم لكمبيالات المجاملة ، وقد سميت بهذا الاسم لأنها عبارة عن مجاملة من أحد رجال الأعمال لآخر ، أى أن أحد رجال الأعمال يقبل كمبيالة مسحوبة عليه من تاجر آخر عن عملية تجارية لم تحدث أبداً . وكمبيالة المجاملة لا تختلف عن الكمبيالة العادية فى مظهرها . أما فى حقيقتها فهى السند الإذنى موقعاً عليها من شخصين ، أى أنها أوراق تجارية سليمة إلا أنها غير قائمة على صفقات حقيقية . وقد كانت كمبيالات المجاملة أكثر خطورة من السندات الإذنية الحقيقية فهى تدعى لنفسها حقاً ليس لها وعليها توقيع بالقبول بدون وجه حق .

ولقد كان استخدام كل من الاعتمادات المفتوحة وكمبيالات المجاملة انفجاراً ضخماً فى الأوساط المالية ، فقد كان استعمالها يدفع البنوك إلى مواقف خطيرة بسبب بعض العملاء المستهترين أو الذين يدفعهم اليأس فيجدون فى هذه الوسيلة طريقة سهلة للقيام بعمليات مالية ، أو الأسوأ من ذلك للمضاربة بأموال الغير . ولكن معظم التجار المعروفين وأصحاب المصانع الحريصين لم يخاطروا بالقيام بمثل هذه العمليات التى كانت تعتبر غشاً من الوجهة القانونية أو الناحية الأخلاقية .

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الشركات الكبرى أساءت إلى سمعتها ومركزها بالدخول فى مثل تلك العمليات . فعندما يدخل قادة الثقة التجارية فى مثل هذه الأعمال المريبة فإنهم يفعلون ذلك على نطاق لا تأمل البيوت الأضعف فى منافستهم فيها . وهكذا نجد اعتمادات مزيفة تتراكم فوق اعتمادات مزيفة وأوراق مجاملة تغطى بأوراق مجاملة ، ثم غشاشين ومحتالين وكل الجهاز الذى يمكن أن تبتكره العبقرية وتقدمه فى صورة قانونية فيحصلون بذلك على نقود عن سلع وصفقات تجارية لم تحدث أبداً .

وزاد الأمر سوءاً أن بعض أصحاب البنوك كانوا مستعدين للتغاضى عن هذه الأمور ، بل كانوا فى الواقع يشجعون هذه التصرفات عندما يحاولون البحث عن وسيلة للحصول على فائض من الأرصدة . وكانت البيوت الناشئة فى سعيها وراء ازدهار سريع وحرصها على كسب عملاء ، أقل حرصاً من منافسيها القدماء الثابتين . وأكثر من ذلك فإن الفضيلة لا تنفع . فأسوأ جانب فى حسابات المجاملة والمبالغة الوهمية فى الصفقات التجارية أن بعض تلك البيوت التجارية القليلة التى لم تفكر حتى فى مجرد التستر على هذه الأعمال ، وجدت نفسها قد استدرجت إلى شبكة أوراق الاعتمادات التى أحاطت بها . وبعد نقطة معينة كان من المستحيل القول أين يتوقف التعامل بالأوراق الزائفة وأين يبدأ التعامل بالأوراق الجيدة . وبالطبع كان من السهل الوقوع فى الإفلاس الناتج من خصم الأوراق الزائفة بمثل السهولة التى تحررها بها تلك الأوراق

ونتيجة لذلك فى الوقت الذى تصبح فيه النقود كثيرة والسوق سهلة فإن البناء الائتمانى يتضخم بشكل أكبر بكثير من الاحتياطات الفعلية للتجارة والصناعة ، إلا أن هذا التضخم كان فى بعض الأحوال فى صالح الاقتصاد . فأوراق المجاملة والاعتمادات الدائرية كانت المحرك الخفى للاستثمار وقد مكنت من التوسع فى بعض الأعمال التى لولاها ما ظهرت تلك الأعمال إلى حيز الوجود . ومن ناحية أخرى فإن الهامش بين التوسع الحقيقى والتوسع المصطنع كان صغيراً جداً ، وكان من السهل جداً التوسع فى الائتمان بدرجة كبيرة حتى يصبح معرضاً للانفجار بأقل لمسة .

وربما كانت أوراق المجاملة قديمة قدم الأعمال المصرفية التجارية ذاتها . فقد كانت تمثل مشكلة خطيرة فى القرن الثامن عشر ، لقد وجد أصحاب البنوك أنه لا يمكن الاستغناء عن تلك المسماة بكمبيالات التمويل فى حالة عدم وجود التسهيلات المناسبة لإعادة الخصم ، ولكنهم لم يستطيعوا حصر استعمالها فى تلك الحدود .

وفى عام ١٧٦٣ اهتزت أمستردام وهامبرج بسبب أزمات لم يكن لها مثيل ، وكانت شدة تلك الأزمات ترجع إلى درجة كبيرة إلى انهيار شبكة كبيرة ومعقدة من عمليات المجاملة المنظمة .

غير أن التطور الوئيد للبنوك المركزية التى أصبحت فيما بعد « بنك البنوك » جعلت هذه العمليات الخطيرة أقل ضرورة . وعندما حل القرن التاسع عشر كان التجار والصناع هم المذنبين الرئيسيين فى هذا المجال . وأسوأ استعمال لها وقع فى انجلترا حيث خلق التقدم السريع فى الصناعات والتجارة طلباً شديداً على كمبيالات المجاملة ، وفى حوالى عام ١٨٤٠ أو ربما قبل ذلك كان بعض الوكلاء يقومون فعلا بعمل هذه الكمبيالات والإعلان عن عملاء لشرائها . وعلى الرغم من أن كل أزمة تجارية كانت تكشف عن ضحاياها وتؤكد خطورة التمويل المقنع وراء الائتمان التجارى ، فإن كل عملية من عمليات الازدهار أظهرت حصادها من الأوراق الزائفة . ولم يحدث أن وقع صدام أقوى مما حدث عام ١٨٥٧ كنتيجة للاندفاع فى استخدام الاعتمادات التجارية مما أدى إلى أن يوقع بنك انجلترا عقوبات ضد سماسرة الأوراق التجارية الذين إليهم ترجع أسباب الكارثة . ومع ذلك فنى عام ١٨٠٠ عندما بدأت التجارة تنهض من كبوتها ازدهرت كمبيالات المجاملة مرة ثانية بنفس القوة السابقة . وهى أعظم الأخطار فى مهنة خطرة .

إن التبادل الدولى والاعتمادات التجارية سواء أكانت حذرة حريصة أم مندفعة من صميم أعمال بنوك التجارة . ومع ذلك لم تكن هى النشاط الوحيد المهم عند أصحاب البنوك التجارية . الذين كانوا من المهارة بحيث ينتقلون بمرونة وبسرعة لانتهاز فرص جديدة ويميلون مع رياح التغير الاقتصادى .

وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت أكبر الفرص الحديثة تتمثل فى هذا النوع من العمليات المالية المعروفة عادة باسم « التمويل الاستثمارى » .

إن التمويل الاستثمارى هو عبارة عن تقديم أرصدة لاستخدامات طويلة الأجل . وقد تأخذ شكل التعاقد على إصدار سندات حكومية أو تمويل سندات صناعية أو عقد قروض برهن . والشىء الهام فى ذلك ، إنه إذا قورن بالتمويل التجارى الذى يهدف إلى تمويل عملية تجارية معينة ذات أجل محدود ، نجد أن التمويل الاستثمارى يستهدف خلق رأس مال ثابت أو استخدامه وهو يعنى بالضرورة تعبئة أرصدة الممول أو المستثمر النهائى خلال فترة طويلة نسبياً .

ومن الصعب أن يكون هذا مجالا لنشاط أصحاب بنوك الإيداع الذين يقتضى واجبهم إزاء عملائهم الاحتفاظ بمبالغ كبيرة لعملائهم دون صرفها ، أو مجالا لنشاط أصحاب بنوك الإصدار الملتزمين بأن يدفعوا قيمة الأوراق عند تقديمها إلا أن هذا المجال هو بالدقة ما يهم بنوك التمويل التجارى التى يعتبر أصحابها وكلاء أحراراً إذا قورنوا بغيرهم . لقد كانت رؤوس أموالهم ملكاً لهم . وأوراقهم وكمبيالاتهم المقبولة تستحق الدفع فى مواعيد محددة . وإذا كان لدى الشخص الذى يمارس تلك العمليات المهارة الكافية فإنه يستطيع أن يوازن بين مقبوضاته ومدفوعاته بحيث يجعل الدخل يسبق المنصرف دائماً ، وأخيراً فإن تلك الأرصدة التى كان العملاء يتركونها فى حسابات جارية كانت تستعمل فى عمليات إدارية أو فى عمليات استثمارية وتستحق عند طلب محدد . وبالاختصار فليس هناك فى أرصدته المدينة ما يستحق الدفع بدون إخطار سابق . ويمكنه كذلك إذا كانت لديه القدرة والأعصاب أن يدخل فى العمليات التى تحتاج إلى مخاطرة والتى هى محظورة على بنوك الإيداع والإصدار خلقياً وقانونياً .

وإذا أردنا تعريف التمويل الاستثمارى فى أوسع معانيه فيجب علينا أن نرجع إلى أولئك التجار الذين كانوا يعيشون فى أواخر العصور الوسطى وأوائل عصر النهضة وهم : باردى ، بيروزى ، ميديسى ، جاك كير ، وآخرون الذين ارتبطت وساهمت قروضهم فى قيام الدولة الحديثة ، وكمهنة منظمة مختلفة عن مجرد إقراض النقود ، فإن التمويل الاستثمارى ليس ممكناً إذا لم يتوفر الحق فى تحويل الأموال وسوق من المستثمرين لشراء الأوراق . وهذه الشروط لم تكن قائمة حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر) عندما أدى تضخم الدين الوطنى فى إنجلترا وفرنسا وهولندا — وظهور

شركات كبيرة قانونية لاستغلال التجارة الخارجية — إلى ظهور عدد كبير من الضمانات القوية القابلة للتداول . وقد شاهدت هذه الفترة أيضاً ظهور الأسهم لحامله التى صدرت فى أشكال وأنواع تتناسب ورغبات المضاربين فى سوق الأوراق المالية والمستثمرين .

وقد منحت الثورة الفرنسية ونابليون دفعة جديدة لهذا التطور ، فسنوات الحرب والاضطرابات السياسية والاقتصادية وما نتج عنهما من القروض والإعانات ، كانت نتيجتها أن عاشت عمليات التمويل بدرجة لم يكن فى الإمكان تصورها من قبل . وقد ظهرت بنوك جديدة فى جميع الأسواق المالية فى أوربا كما أن البنوك القديمة تعلمت حيلا جديدة ، وبينما انهارت بعض البيوت المالية التى أثرت حديثاً بأسرع من قيامها ، صمد غيرها وبقى ، وما زال بعضها قائماً حتى اليوم .

وعشية معركة واترلو كان بارنجز فى لندن ، وموريس فى أمستردام ، هما عمالقة التمويل الاستثمارى ، وهى بيوت مالية قديمة ذات ارتباطات تجارية منذ قبل الثورة ، ثم ازداد رباطها بالمصاهرة والملكية المشتركة ، وهناك أيضاً بنك جبرور ، بيثمان من فرانكفورت المقرض الأول للملوك وسط وشمال أوربا ، ويأتى بعد هؤلاء عدد كبير من أصحاب الشركات التجارية الذين ظهر أكثرهم خلال سنوات الحرب وتربوا على صفقات التبادل الخارجى واستعدوا للدخول فى عمليات الاستثمار فى فترة ما بعد الحرب . ويمكن هنا أن نذكر أسماء بعض تلك البيوت التجارية التى ازدادت أهميتها خلال العشر السنوات التالية مثل عائلة هوتنجر وهم النبلاء السويسريون الذين حضروا إلى باريس قبل الثورة وسيطروا على التجارة الفرنسية الأمريكية والائتمان فى ظل ملكية يوليو ، ثم عائلة أندريه الذين عادوا إلى فرنسا عام ١٨٠٠ من جنوا حيث هرب أجدادهم فى القرن السابع عشر وتخصصوا فى التجارة الفرنسية الإيطالية ، وعائلة فولد وهم ألمان هاجروا إلى فرنسا وأشهروا إفلاسهم فى عهد نابليون الأول ثم أمكنهم استعادة نشاطهم بنجاح فى عهد الأمبراطورية الثانية عندما قدموا لنابليون الثالث وزيراً للمالية من بينهم ، وهناك عائلة سينا الذين جاءوا إلى فينا من اليونان فى نهاية القرن الثامن عشر وكونوا ثروتهم بالقيام باستيراد البضائع النادرة إلى أواسط أوربا التى أهلكها حصار نابليون للقارة ،

وقد تحولوا من تجار ورجال صناعة إلى أصحاب بنوك وبارونات فى عهد الإمبراطورية النمسوية المجرية ثم عائلة أوبنهايم الذين رحلوا من بون إلى كولون عام ١٨٠١ بعد أن فتح الغزو الفرنسى المدينة الأخيرة لليهود ، وقد لعبوا دوراً هاماً فى تطور التعدين والصناعة فى الرين ، وهناك أيضاً عائلة مندلسون الذين أقاموا فى برلين عام ١٧٩٥ وأصبحوا فى النهاية الموردين للسندات الروسية للمستثمرين الألمان وهم يذكرون حتى اليوم بسبب مواهب فليكس فى النواحى غير المالية ، وهناك عائلة هاين وهم أصحاب بنك فى هامبرج منذ عام ١٧٩٧ وكانوا مرتبطين بأقوى الشركات اليهودية فى أوربا وقد عرفوا بعد ذلك بمواهب هينرخ الفذة فى النواحى غير التجارية ، وأهم من كل أولئك عائلة روزتشايلد The Rothschilds الذين كونوا ثراءهم من التبادل الخارجى بإمدادهم جيوش ولنجتون بالنقود اللازمة لمحاربة نابليون وأصبحوا أكبر قوة فى المالية الدولية بتحملهم بعض الديون التى نشأت بسبب حرب نابليون .

وإذا كانت الثورات والحروب فى صالح عمليات التبادل الخارجى فإن السلام كان أفضل فى هذا الصدد . لقد أدى انتهاء الحرب إلى انخفاض فى النفقات العسكرية مع تضخم عدد المستثمرين ، الشىء الذى نتج عنه هبوط كبير فى الأسعار ثم كساد فى التجارة ، إلا أن انتهاء الحرب كان يعنى من ناحية أخرى تعويضات وإعادة بناء وقروض دولية . وفى العشر السنوات منذ سقوط نابليون إلى ١٨٢٥ تدفقت كثير من الأوراق المالية فى أسواق العالم وعلى الأخص فى لندن بشكل لم يسبق له مثيل فى القرن السابق كله . ولم تكن القوى الكبرى فقط هى التى تقترض (أمثال فرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا) ولكن كانت هناك دول أخرى من الدرجة الثانية لجأت إلى الاقتراض مثل أسبانيا ، ودول فى طريق التكوين مثل اليونان ، ودول مزعومة مثل جواتيمالا ونيكاراجوا ، ودول وهمية مثل بوياس .

وفى نفس الوقت فإن تقدم وانتشار النظم الحديثة فى الصناعة وفى النقل أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال الاستثمارى وفتح له فرصاً جديدة . وفى كثير من الأحيان كانت هذه الفرص تواجه من جانب بعض الشركات الكبيرة بالعجز أو اللامبالاة . إن البيوت المالية التى أظهرت مبادرة ملحوظة فى خلق سوق دولية للسندات الحكومية ، هى نفسها التى تجنبت التعامل مع شركات السكك الحديدية.

والتعدين باعتبار أصحابها مدينين ليسوا أهلا للثقة . وفى كل غرب أوربا كان على الوافدين الجدد من المهندسين والناشرين والصناعيين والمخترعين أن يفتحوا الطريق أمام القوى المالية المستترة . وفى إنجلترا عندما أيد أصحاب البنوك أخيراً تكوين الشركات الجديدة ، لم يكن بنكاً من بنوك التجارة هو الذى قام بهذه العملية بل أحد أصحاب البنوك الخاصة (وهذا هو الشاذ الذى يثبت القاعدة) وهو جورج كارجلين الذى ضرب المثل .

ومع ذلك فبمجرد أن انتهى هذا التقاعس المبدئى اندفعت بنوك التجارة إلى العمل بعزيمة قوية ، وخاصة فى فرنسا إذ لم توجد شركة أو مؤسسة لها أهميتها (قنوات — سكك حديدية — أو منافع عامة) دون أن يكون لأصحاب بنوك التجارة مكان هام ضمن المؤسسين لها أو فى مجالس إدارتها .

وفى ألمانيا كانت البيوت المالية الكبيرة فى فرانكفورت وكولون بارزة فى عمليات التصنيع والتعدين فى الروهر وصناعات النسيج فى وتنبرج وأرض الراين وفى بنوك الإصدار التى أنشئت فى أنحاء الاتحاد . وفى إنجلترا حيث كان عليهم أن يشتركوا مع الوافدين الجدد الذين سبقوهم فى هذه الميادين ، وكذلك مع أصحاب البنوك الخاصة الذين نحوا التقاليد جانباً واشتركوا فى هذا العمل على مسئوليتهم الخاصة . واستطاع أصحاب البنوك التجارية من الأجانب أن يأخذوا نصيباً كبيراً من النشاط الصناعى فى الخارج أكثر منه فى الداخل .

ويجب أن نؤكد أن التمويل الاستثمارى على هذا النطاق الواسع كان محصوراً فى يد بيوت مالية قليلة مركزة فى عدد قليل من الأسواق المالية العالمية ، ولديها الكثير من وسائلها الخاصة وعملائها الأغنياء . وأغلب بنوك التجارة — حتى فى مدن مثل لندن أو باريس أو فى مراكز أقل — كانت قانعة بالأرباح اليومية الناتجة من عمليات المبادلات الخارجية أو الاعتمادات التجارية أو التجارة . وحتى بنك روتشايلد Rothschilds لم يكن يترفع عن استيراد المحاصيل وشحن المراكب إذا كانت الظروف مواتية له ، كذلك بنك بارنج الذى استمر فى التجارة فى أشياء مثل « البن من جاوة والحديد من روسيا » ، وذلك على حسابه الخاص على الرغم من النقد الموجه إليه من عملائه التجار . ولقد كانت عمليات الاستثمار عند معظم هذه البنوك موسماً يأتى من

حين لآخر وليس عملا يوميًّا كالتجارة .

• • •

وعلى الرغم من أن جميع الأوراق التجارية من أجنبية ومحلية لها مخاطرها إلا أن عمل بنوك التجارة الخارجية كان أكثر خطورة ، أولا : لأن المسافة والمدة التى يستغرقها عدد من الصفقات كانت تتسبب فى تأخير السداد وتسوية الحساب ، كما أنها كانت تقدم فرصاً لإساءة الاستعمال ، ومن ناحية أخرى فإن البعد الطبيعى بين صاحب البنك وعملائه فى البلاد الأخرى جعل من المستحيل عليه أن يعرفهم أو يراقبهم بالشكل الذى يعرف به عملاءه المحليين ويراقبهم . وزاد الأمر خطورة بالتعامل مع رجال أعمال فى بلاد تحكمها قوانين وعادات غريبة ، فلم تكن هناك وسيلة لإجبار مدين على سداد دينه ، وأحياناً فإن ما يعتقد صاحب البنك أنه حق مكتسب له لم يكن كذلك فى المجتمع الآخر .

وبسبب هذه العوائق كان التمويل لدى بنوك التجار مسألة تعتمد إلى درجة كبيرة على العمل الشخصى ، فإذا لم يكن هناك مقياس موضوعى القدرة التجارية فى البلد الأخرى فإن البنك كان مضطراً عند التعامل مع عملاء جدد أن يعتمد على أخلاقهم الشخصية . وفى تقييم هذه الأخلاق الشخصية لم تكن هناك شهادة أبلغ من تزكية من شخص يعرفه البنك ويثق فيه ، ولا توجد تزكية فعالة أكثر من تزكية مراسلى البنك المخصوصيين ، وغالباً ما يكون المراسلون أصحاب بنوك وفى بعض الأحيان رؤساء شركات تربطهم بالبنك مصالح خفية وأحياناً أخرى مرءوسين يديرون وكالاته ، وهؤلاء المراسلون هم أعمدة أى عمل من أعمال التجارة الدولية ، فهم يستحيل الاستغناء عنهم كمعاونيين ماليين يرسلون المدفوعات ويتسلمون الكمبيالات ويحصلون الديون ويقومون بعمل خطابات الضمان وغير ذلك . كما أنهم الأعين والآذان لشركائهم البعيدين وكانوا أشخاصاً أذكياء مكنهم مركزهم الاستراتيجى فى بلاد العملاء من مساعدة البنوك الأجنبية على العمل فى هدوء وأمان مع رجال أعمال لم يروهم قط .

وبالنسبة لتلك البنوك التى كانت تقوم بصفقات الاستثمار أو تقدم قروضاً للخارج أو تساهم فى إنشاء مؤسسة صناعية كانت مشاكل الاستعلام عن العملاء

والتعاون معهم أكثر حدة . فالحكومة المقترضة عميل ، إلا أنها عميل من نوع خاص وهي معرضة لنفس الاستقصاء الذي يتعرض له العميل الخاص ، ولا شك في أن هذا الاستقصاء كان أكثر صعوبة وأهمية بسبب العوامل السياسية الخارجية التي تعقد الموقف . وأكثر من ذلك فإن الاستقصاء ليس إلا بداية ، فهناك بعد ذلك مهمة إتمام وضمان القرض بكل ما يتطلبه هذا من ارتباطات ونفوذ .

وللمشروعات الصناعية مشاكلها الخاصة فعلاوة على طابعها المضارب كضمان ، كان هناك كثير من المستثمرين في منتصف القرن التاسع عشر لا يحبون التعامل في الأوراق المالية الصناعية تحت أي ظرف من الظروف ، فإنها تتضمن أموراً خفية فوق مقدرة البنوك العادية . كما أن إنشاء الشركات الصناعية في تلك الفترة كان أشبه بعمل سياسي مثله في ذلك مثل عقد القروض الحكومية . وفي كل مكان ما عدا بعض المناطق في الولايات المتحدة كانت الشركات المساهمة حتى الفترة ما بين ١٨٥٠ — ١٨٦٠ تعتبر انحرافاً عن قواعد تنظيم الأعمال التجارية ، انحرافاً يتطلب الموافقة الصريحة من الدولة . وهنا أيضاً — كما هو الحال في عقد القروض — كانت الحاجة ماسة إلى بعض المندوبين أو المعاونين محلياً للحصول على المعلومات وإيجاد صلة مع رجال الأعمال المحليين وموظفي الحكومة .

لذلك فإن بنوك التجارة — سواء أكانت بنوك استثمار أو تبادل — كانت بطبيعتها نشاطاً جماعياً .

وقد تتكون هذه الجماعة من نواة من اثنين أو ثلاثة من المندوبين في الأسواق الهامة مثل لندن — باريس — امستردام أو باريس — فرانكفورت — لندن — لفربول — بوسطن — نيويورك — ، ترتبط بها إما منفردة أو مجتمعة بيوت خارجية في مراكز تجارية أخرى . وهذه الشركات الخارجية تعمل بدورها مع شبكتها الخاصة من المصرفيين المحليين والأجانب في المنطقة ، والذين كانوا يتعاملون عادة مع بيوت تجارية عالمية بشكل غير مباشر . وهكذا فإن قوة هذه الوحدات في مثل هذه الشبكة الواسعة تتناسب عكسياً مع البعد عن المركز . وهذه الشركات كلها تكون سلسلة قوية كل حلقة فيها مرتبطة ببعضها ، وفي نفس الوقت تفصل بين الحلقتين الأخريين في الجهتين ، وتتدرج من المراسلين الموثوق فيهم في الموانى الكبرى ومخازن

الإيداع إلى البنوك الصغيرة المحلية فى المراكز الصناعية والأسواق الزراعية إلى السماسرة ومقرض النقود فى بلاد الهند البعيدة .

* * *

وعندما يكون للعلاقات والارتباطات الشخصية هذه الأهمية الكبرى فى أى عمل من الأعمال لا يكون من الصدفة أن تتكون أقوى المجموعات البنكية من أقارب . وأكبر مثل لذلك هو بيت روزتشايلد Rothschilds التجارى الذين بدأوا فى فرانكفورت فى العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر فى أسواق المال الكبرى فى أوروبا وجلسوا على عرش المال دون جدال فى الفترة ١٨٣٠ — ١٨٤٨ . ومع ذلك فأى عائلة أخرى مرموقة يمكن أن تقوم كشاهد على أهمية وتأثير العلاقات العائلية فى العمليات المصرفية العالمية الصعبة . فنى أمريكا كانت المجموعة القائدة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هى عائلة براون الذين بدأوا عام ١٨٠١ فى بلتمور باسم الكسندر براون وشركاه ، مستوردين للكتان ، وفى حوالى عام ١٨٢٥ أسسوا فروعاً فى نيويورك وفلادلفيا ولفربول يقوم أبناؤهم بإدارتها . أما العائلات السويسرية مثل هينش ، وأوديز فقد كانوا يرسلون أبناءهم إلى باريس حيث أقاموا بيوتاً مالية لتتعاون مع الشركات الخاصة بأقاربهم فى جنيف . على أن المثل الأوضح كان فى ألمانيا وطن العروش المالية الدولية القوية ومعظمهم من اليهود ، فهناك كانت عائلة أوبنهايم فى كولونيا وعائلة بامبرجر فى مينز ، وعائلة هابرفى كارلسرو وعائلة هاين وفاربرج فى هامبرج . وفوق كل ذلك مجموعة فرانكفورت التى كانت تشمل علاوة على روزتشايلد آل شتيرن ، وأوخستر ، وجولد شميت . . . إلخ .

وهؤلاء كانوا يكونون جماعة قوية وجريئة من المموليين الذين كانوا بين قادة أسواق النقود ورأس المال فى القرن الماضى ، والذين استمر بعضهم يسيطر على ثروات كبيرة حتى هذه الأيام .

وأقل منهم تأثيراً كانت تلك الجماعات التى ربطتهم أواصر الصداقة والثقة والخبرة الطويلة فى التعاون . ويمكن أن نذكر فى هذا الصدد أن الرابطة الأعم هى رابطة الأصل الوطنى الواحد . فغالبية الجماعات التجارية أو المالية كانت تتكون من نواة تاجر مهاجر وصديقه أو أصدقائه فى الوطن الأصلى . وحيثما كان هناك تدفق فى السلع يتدفق التجار من أحد أطراف المحيط إلى الطرف الآخر يشترون

أو يبيعون لمواطنيهم . وفى أوائل الفترة الحديثة كانت الشركات التجارية مثل شركات بروجز أو أنتوورب عبارة عن رابطة وطنية يعتمد أعضاؤها فى أعمالهم على علاقتهم ببلادهم . وبعد ذلك دفعت الفرص المشابهة الفرنسيين إلى لبنان وسوريا لبيع الأقمشة وشراء التوابل والبن والقطن وسافر سويسريون إلى مرسيليا لشحن منتجات البحر الأبيض وما وراء البحار إلى وسط أوربا ، وسافر الألمان إلى أسكندنافيا لشحن الأخشاب والحديد إلى بلادهم ، ويمكن أن نذكر أمثلة أخرى بدون نهاية ، إلا أنه يمكن القول إن الانجليز والإسكتلنديين كانوا أكثر حركة ، فلم يكد يحل القرن التاسع عشر حتى كانوا فى كل مكان .

وقد نمت بعض هذه الارتباطات من هجرات أوسع ليس لها طابع العمل التجارى ، فمثلا نمت التجارة الألمانية — الأمريكية بسرعة بعد هجرة ١٨٤٨ . وغالباً فإن التجار كانوا يسيرون فى اتجاه تحول التجارة ، ويمكن أن نلاحظ طابع التحول فى الهجرة التجارية إلى بوردو من الهولنديين فى القرن السابع عشر والألمان والإنجليز فى القرن الثامن عشر ، والألمان فى القرن التاسع عشر . وفى كل هذه الحالات فقد أدت التجارة إلى التبادل والائتمان وأصبح محور التجارة محوراً مالياً فى نفس الوقت .

وغالباً ما كانت الروابط الوطنية تدعم بروابط دينية . فالدين المشترك كان أقوى من أى رباط . وفى المهن ذات الطابع الدولى بطبيعتها والتى تعتمد على الثقة القوية جداً فإن تفوق جماعة من المضطهدين ذوى قيم مشتركة وطرق معيشة واحدة ، تربطهم من الداخل ، وضغوط مشتركة تفرض عليهم الوحدة من الخارج . كان أمراً إيجابياً .

ولا يوجد مثل أوضح لهذا كله من اليهود الذين كانوا يوماً شعباً من المزارعين والرعاة يشغلون جزءاً صغيراً من الشرق الأدنى ، ثم شتتهم الحروب والاضطهاد فى جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط وغرب آسيا ثم رحلوا بعد ذلك إلى أبعد أماكن الدنيا . وحيث أقاموا كانوا يستفيدون من الرابطة التى بينهم التى تغذيها البغضاء والشك من جانب غير اليهود المحيطين بهم ، وفى داخل جماعتهم كانوا مضطرين أن يساندوا بعضهم البعض فى حالة الشدة ويعملون مع بعضهم فى وقت الرخاء ، وكانوا يسافرون

من بلد إلى آخر ، واليهودى الذى ينزل على غيره من اليهود لم يكن يعتبر غريباً أبداً ، لقد كان اتصالهم بأخوتهم فى الدين يعنى ارتباطاً ثميناً ولا أحد غيرهم يستطيع أن يحدد بسهولة البلاد التى فى حاجة إلى سلع أو الفرص القائمة للربح ، وأكثر من ذلك فلم يكن عند أحد غيرهم مثل هذه الشبكة الكاملة والنشيطة من المخابرات فى أنحاء العالم لشئون السياسة أو شئون التجارة .

ولم تكن جماعتهم هى مجرد وحدة عقيدة دينية فقط ، ولكن كانت هناك عادة الزواج من نفس الجماعة بطريقة رشيدة تتكاتف لكى تنتج طبقة من رجال الأعمال اليهود هى تقريباً قبيلة واحدة ، يزنون بعناية المبلغ المدفوع عند الزواج والرابطة العائلية والمستقبل وجميع العوامل الأخرى التى تؤدى إلى وجود رابطة معقولة ، فابن صاحب البنك يتزوج ابنة التاجر وامستردام ترتبط بفرانكفورت وباريس وكولونيا بروابط الدم والمصاهرة . ولم يكن هذا دائماً بطبيعة الحال ولكن كان من الطبيعى أن يعرف الأقارب بعضهم جيداً وكان أبناؤهم يتعلمون فى محلات بعضهم البعض وبنوكهم حتى يصبحوا أصدقاء فى طفولتهم وزملاء فى شبابهم ، وكانوا ينتقون مراسليهم وشركاتهم من بين أفراد القبيلة . ومن بحر الصين إلى البوابة الذهبية ومن سباسون إلى سلجمان كانت هناك سلسلة متصلة من بنوك اليهود التجارية يربطها الدم أو العمل المشترك وغالباً الاثنان معا .

وأكثر تركيزاً من الناحية الجغرافية — وإن لم يكونوا أقل من اليهود تأثيراً وارتباطاً بالعقيدة وطريقة الحياة والاضطهاد وسوء المعاملة — هم الكلفانيون فهؤلاء هربوا من فلاندرز وفرنسا فى القرن السادس عشر، واجتثوا من وسط أوربا أيام حرب الثلاثين ، ثم طردوا مرة ثانية من فرنسا بعد أن سحب لويس الرابع عشر عام ١٦٨٥ الميزات التى منحها لهم لويس الرابع عام ١٥٩٨ ، فانتشر هؤلاء اللاجئون فى أنحاء أوربا وتجمعوا عند مراكز التجارة وفى الموانى الكبرى وفى فرانكفورت ، جنيف ، بازل ، وجنوا ، ولندن . ومثلهم مثل اليهود كانوا أينما حلوا متداخلين مندمجين يكونون قوة من الخارج ، طموحين متحررين من القيود ، وقد أقاموا المحلات التجارية والمخازن وأنشأوا صناعات جديدة وحسنوا الصناعات القائمة واشتغلوا فى عمليات خصم الأوراق التجارية والتجارة الخارجية ، وقد ركزوا على بناء رخائهم بالتعاون

مع إخوانهم على هذا العمل المنظم المدهش الذى تم عن طريق الروابط الدينية والعقائدية والذى كانت قوته ومدى الثقة فيه تساند إحداها الأخرى .

فثلا ما كاد الكلفانيون الفرنسيون — من أهل لاهاى — يستقرون فى مدن اللاجئين حتى أرسلوا أبناءهم إلى فرنسا مرة ثانية لا كفرنسيين معرضين للاضطهاد ولكن كأجانب تحميهم الجنسية السويسرية أو الهولندية . وفى بداية القرن الثامن عشر ظهرت فى باريس مستعمرة من أصحاب البنوك الكلفانيين ، وكانت علاقتهم الوثيقة بأقاربهم فى الخارج تدعمها الروابط القوية مع البروتستانت الذين لم يتركوا البلاد . فعلى الرغم من المحاولات القوية التى اتبعت لإخمادهم إلا أن السلطات لم تنجح أبداً فى إيقاف كنيسة الإصلاح . وقد بقى كثير من الكلفانيين الذين لاقوا العذاب والاضطهاد فكرسوا أنفسهم للصناعة والتجارة ونجحوا فى ذلك نجاحاً كبيراً . . . وقد بدأ نجاح هؤلاء البروتستانت واضحاً على الأخص فى الجنوب لا فى أنوناى وديلنت ومازاميت فحسب وإنما فى ليون ومرسيليا وبورد ومونت بلير ونيم حيث استقر أبناؤهم فى الأراضى السهلة والموانى وتغلبوا على جيرانهم الكاثوليك الكثيرين .

ولقد أصبح هذا التدفق المستمر من الكلفانيين التجار وأصحاب البنوك وخاصة من سويسرا من مميزات الحياة التجارية فى فرنسا . وقد بدأت باريس فى السنوات الأخيرة من النظام القديم تصبح ذات أهمية فى سوق رأس المال حتى أن نفوذ وثروة رجال مثل بيريجو ونيكر وكالفير هى التى أدت إلى المثل القائل : « إن كل واحد من أهل جنيف يساوى ستة من اليهود وكل واحد من الكلفانيين يساوى ستة من أهل جنيف » .

وقد هدأت الثورة — حركة المال وبدا كأن الموقف غير ملائم لعمليات التبادل العادية ، ولكن بينما فقد كثير من أصحاب البنوك القديمة ثروتهم بقى كثيرون غيرهم وانضم إليهم قادمون جدد وجدوا فى انعدام الاستقرار السياسى والفوضى النقدية فرصة للربح تفوق ما يلاقونه من أخطار . وقد استمرت هذه الهجرة فى عهد نابليون وبعضهم مثل أندريه فى جنوة أغلق محلاته ونقل مكاتبه إلى باريس ، أو مثل هينتسك فى جنيف الذى وجد من ينضم إليه فى باريس أو مثل ماركوارد فى برن وسيرابو

فى ميلان الذين اشتروا بيتاً من البيوت الفرنسية المالية . وأحياناً وصل القادمون الجدد مثل باكارد أو داسيي إلى فرنسا وليس معهم سوى الروابط العائلية ، وهى تساوى فى دوائر الكلفانيين أكثر من العملة الصعبة .

فهنا أيضاً كانت الروابط الاجتماعية هى روابط دم وكلاهما كان يعنى التعاون الاقتصادى . وقبل الثورة كان اللاجئون فى المنفى يتزوجون من بعضهم مختارين شركاء حياتهم بعناية فائقة لتقوية ثروة العائلة والشركة . بل إن البروتستانت فى فرنسا الذين وجدوا صعوبة فى الصلاة علانية وفى الزواج والتعليم من داخل عقيدتهم كانوا يرسلون أولادهم إلى الخارج كلما أمكن ، وذلك ليتعلموا حرفتهم ، وربما يجدون زوجة فى متجر أحد أصدقائهم الذين يعتنقون مذهبهم . وقد استمرت هذه الحالة حتى أصبحت شائعة فى القرن التاسع عشر وخاصة أنها كانت طريقة ممتازة لتعلم اللغات وزيادة الاتصالات التجارية القيمة .

ونتيجة لذلك ظهرت فى غرب أوربا عائلات من رجال الأعمال الكلفانيين تتخذ من باريس مركزاً لها وتتصل عن طريق الأعمام وأولاد العم والمصاهرة أماماً وخلفا عبر الأجيال من غزالى القطن فى نورماندى إلى أصحاب البنوك فى بازل ، ومن صانعى الآلات فى الألزاس إلى التجار فى جنوا . وفى هذا المجتمع البروتستانتى العالى — كما يسمونه فى فرنسا — احتلت عائلات أصحاب البنوك أعلى المراكز . . . كانوا أقوياء ومحافظين ومتمسكين بعقائدهم وكرامتهم كأقلية دينية ، فكونوا بذلك كتلة قوية مترابطة ببعضها تتخذ من باريس وجنيف مراكز لها وتتصل بكل الأسواق التجارية الهامة فى القارة الأوربية . وفى صفقات الخصم التجارى والمبادلات التجارية الخارجية كانوا يحترمون ويثقون فى بعضهم البعض ويحصلون على نفس الثقة والاحترام فى الخارج . وفى ميدان الإقراض والتنمية الصناعية سرعان ما يستشيرون ويشاركون بعضهم البعض . وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا فاحشى الثروة إلا أن حرصهم واعتمادهم على بعضهم البعض وتعاونهم مع بعضهم كمجموعة ، كل ذلك أعطاهم قوة تفوق عددهم وأموالهم الشخصية إلى درجة أن مصطلح « المالية العالية » و « المالية البروتستنتية » كان يعنى شيئاً واحداً فى معظم الأحيان .

إن اليهود والكلفانيين كانوا بالطبع أوضح مثل على تلك الظاهرة . إلا أن نفس

هذه التأثيرات كانت حاسمة فى نجاح اليونانيين الذين دفعهم الاضطهاد فى بلادهم ، والفرص فى الخارج إلى ترك الإمبراطورية العثمانية بحثاً عن الثروة فى أوربا والبحر الأبيض المتوسط ، وقد لفت نشاطهم الانتباه فى أوائل القرن السابع عشر على أن أول هجرة كبيرة لهم فى الأزمنة الحديثة وقعت فى القرن الثامن عشر . عند ما أعقب فشل بعثة أولوف وإخماد الثورة فى المورة عام ١٨٧٠ إلى سنوات من النهب والسلب والتخريب على يد الألبانيين مسحت مدناً بأكملها وشردت أهلها . وقد هرب أغلب اللاجئين إلى داخل الإمبراطورية الروسية والنمساوية حيث رحبت بهم السلطات وأتاحت محاصيل الحبوب الواسعة فرصاً كبيرة فى التجارة . وفى ذلك الوقت بالذات فرضت روسيا على تركيا معاهدة كوتشوك كينارجى عام ١٧٧٤ وفتحت الدردنيل لسفن البحر الأسود وبذلك نشطت تجارة قوية بين منطقة تصدير المواد الغذائية فى شرق أوربا ومراكز الصناعة فى غربها .

وكانت أغلب هذه التجارة فى يد اليونانيين . ومثل أسلافهم فى العهود القديمة وجد تجار اليونان فى الأنهار الكبرى التى تخترق جبال شبه جزيرة البلقان ومراعى جنوب روسيا (السافا والدانوب ودينستر ودنيبر ودون وفولجا) مسالك طبيعية للثراء . ومن فينا وفينسيا إلى نيجنى — نوفجورود واستراكان انتعشت مستعمرات قديمة وظهرت مستعمرات جديدة . وفى نفس الوقت قامت البحرية التجارية اليونانية فى ظل العلم الروسى واتسعت اتساعاً كبيراً . وعند ما طرد الأسطول الإنجليزى الفرنسيين من البحر الأبيض المتوسط فى نهاية هذا القرن . حل اليونانيون محل الفرنسيين فى سوريا ولبنان . وقد عاصرت المرحلة النابليونية تلك الفترة التجارية . وكان النظام الأوربى بما يفرضه من موانع وما به من نقص فرصة رائعة للتجار اليونانيين الذين كانوا فى الواقع يملكون مفتاح أوربا الخلفى والذين حققوا ثروات كبيرة من بيع الحرير والقطن التركى والمصنوعات البريطانية الممنوعة .

وقد جاءت الهجرة الثانية الكبيرة عقب ثورة اليونان عام ١٨٢١ والاضطهاد التركى الذى أعقبها . فذهب أغلب هؤلاء اللاجئين إلى الجنوب وإلى الغرب — إلى مصر وفرنسا وانجلترا . وبينما استقر أغلب الذين ذهبوا إلى أوربا الغربية فى الموانى الكبرى (تلك هى الفترة التى شهدت تكوين المستعمرات اليونانية فى مرسيليا

ولندن) واستقر كثير من المهاجرين إلى أفريقيا فيما وراء المدن فى داخل البلاد . وفى هذا يكمن سر قوتهم فقد فضل منافسوهم من الفرنسيين والإنجليز المتعة والراحة فى الإسكندرية . أما اليونانيون فعلى الرغم من أنهم لم يهملوا الميناء إلا أن بعضهم رحل إلى الجنوب ، فمنهم من ذهب إلى القاهرة حيث ساعدوا على أن تكون العاصمة السياسية مركزاً تجارياً كذلك ، وآخرون ذهبوا إلى الجهات البعيدة فى الصعيد والسودان يبيعون الأقمشة والمصنوعات الرخيصة والأدوات المنزلية المعدنية للمزارعين العرب والبدو ويقرضونهم بشروط قاسية ويشترون منتجات تلك المناطق ويرسلونها لمواطنيهم فى الإسكندرية لتصديرها إلى الخارج .

وقد وصل بعض هؤلاء المهاجرين اليونانيين من بحر إيجه ومعهم ثروات ضخمة وآخرون (خصوصاً أولئك الذين جاءوا من كايرس) كانوا فلاحين مهرة لا يملكون من رأس المال شيئاً غير ذكائهم الشخصى وقدرتهم وشجاعتهم . وبعضهم لم يكونوا لاجئين وإنما كانوا أعضاءفى بيوت تجارية قديمة فى القسطنطينية وسالونيكا وأزمير أرسلوا إلى الخارج لينشئوا فروعاً جديدة ويوسعوا عمليات الشركة الأصلية .

هنا أيضاً كان اتحاد هؤلاء المشتتين المفتاح إلى النجاح . فاليونانيون الذين لم يهاجروا أثروا من التجارة بسبب نشاط إخوانهم فى الخارج . ولقد قال أحد المراقبين عام ١٨١٢ « إن بعض فروع العائلات المهاجرة بقى فى تركيا بسبب أملاكهم فى البلاد أو لملاءمة هذا البقاء لكل من الطرفين من وجهة النظر التجارية . فالجزء الأكبر من تجارة تركيا الخارجية فى تبادل السلع كانت تقوم بها بيوت يونانية لها أتباع فى الداخل وفروع فى مختلف بلدان أوربا تساعد بعضها البعض وتوسع من أعمالها أكثر مما كان يمكنها عمله فى تركيا وحدها .

وحيثما استقروا كانوا يظهرون روحاً من التمسك كانت محل إعجاب عالم التجارة والمال : فى أوقات الرخاء كانوا يعملون معا كى تكون صفقات كل واحد منهم أكثر ربحاً . . . يبيعون ويشترون متضامنين متماسكين ويدعمون أرصدتهم بقبول أوراق بعضهم المالية وخصمه ويحتفظون بالرسوم لمواطنيهم . وفى وقت الأزمات كانوا يعتبرون سمعة كل شركة هى سمعة المجموعة كلها ويبذلون الجهود لإنقاذ بيت تجارى يونانى فى محنة .

وهنا أيضاً كانت الروابط الاجتماعية تقويها روابط الدم ، وكانوا مخلصين لعقيدتهم إلى درجة أنهم نادراً ما كانوا يتزوجون من خارج عائلاتهم ، وقد ذهبوا فى ذلك إلى حد كبير ليتجنبوا الاختلاط مع غيرهم . فنجد العائلات الكبرى مثل زاريفى Zarifi، زاريفوبولو ، رودو كانتشى Rodocanachi ورالى ، وفلاستو وآخرين قد حصروا شركاءهم فى التجارة وأعمال البنوك فى حدود دوائرهم الخاصة ولا سيما عندما تصبح المسألة هى المحافظة على الشخصية اليونانية للشركة . والنتيجة كانت نفس النوع من القبيلة كما حدث بين اليهود والكلفانيين . وقد لا تكون قوة اليونانيين فى مثل قوة تلك الجماعات إلا أنهم فى محيطهم كانوا قوة يعمل حسابها ، وقد جعلت صلتهم الوثيقة بعمليات التجارة والمال فى الشرق الأدنى لهم أهمية خاصة فى القصة التى ستأتى فيما بعد .

وطبعاً على الأقل فى حالتين من هذه الحالات — اليهود والكلفانيين — (ويمكن إضافة الكويكرز الذين احتلوا مركزاً مرموقاً فى أعمال البنوك الإنجليزية المحلية) لم يكن النجاح فى الأعمال التجارية يتوقف على مجرد التعاون والوعى بالجماعة الدينية أو الوطنية ، ولكن فى كل هذه الحالات نجد أن وجود القواعد الدينية التى تنظم السلوك المعقول ، يقويها الانفصال الاجتماعى والثقافى عن بقية المجتمع بكل ما خلقته التفرقة السياسية والدينية والمهنية ، قد منحتهم دفعة قوية للنشاط الرأسمالى . ومن ناحية أخرى فإن التشابه بين اليهود وأهل لاهاى من جهة والكويكرز من جهة أخرى يبين أهمية الفرق الرئيسى . فالتشتت الجغرافى للجانب الأول يقابله التركيز القوى للجانب الأخير جعل لكل منهما مكانه الخاص به فى دائرة النشاط المصرفى .

* * *

وعلى الرغم من أن الروابط الاجتماعية والشخصية كانت عاملا رئيسياً فى تجميع القوى المالية ، إلا أنه من الخطأ أن نغالى فى تقدير أهميتها . فحتى الروابط الدينية كانت تميل إلى الضعف كلما تحقق النجاح . ومثل هذه العلاقات كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للمبتدئين الذين لم تكن لديهم القوة أو الاتصالات التى يمنحها الزمن والثروة . فقد يجد صاحب البنك المستقر أنه يفضل زملاءه فى الدين أو الوطن إلا أنه ليس فى حاجة إليهم . وقد يفضل أحياناً أن يستغنى عنهم . فكثير من اليهود

الأغنياء ضحوا بعقيدتهم الدينية من أجل أطماعهم الاجتماعية وبذلوا جهدهم لينفصلوا عن زملائهم فى الدين .

والأكثر من ذلك أهمية فى هذا المجال تلك الروح العملية لهذه المهنة المالية . فالجماعات المصرفية أوجدتها اعتبارات عملية ، وعاشت من أجل اعتبارات عملية ، وروابط الأسرة والصداقة والعادات مهما كانت قوية إلا أنها كانت فعالة بقدر ما تفيد فى خدمة هذه الأغراض العملية . وباستثناء حالات الرباط المجهد كأن يكون لأى المصرفيين مصلحة خفية فى شركة مصرفى آخر فإن كل عضو من أعضاء الجماعة كان مستقلاً ويتصرف وفق ما يتراءى له . ومن الطبيعى فى حياة التجارة أن يتفق أحد أصحاب البنوك فى ألمانيا مثلا مع شريكه فى انجلترا بخصوص حساب أحد العملاء أو بخصوص تقدير قوة السوق ، وأكثر من ذلك فقد تكون هناك اختلافات موضوعية بين مركز أحد أصحاب البنوك وآخر أو بين إحدى الأسواق وأخرى .

إن هذا يفسر سبب التعقد المتشعب لشبكة التبادل التجارى ، ففى أى منطقة كان لكل عضو من أعضاء المجموعة الصغيرة الحرية المطلقة فى التعامل مع مندوبه الخاص الذى يفضله (أو مندوبيه) وحتى لو كان فى نفس المنطقة أحد الأقارب إذ لم يكن هناك إلزام باستخدامه كمندوب ، على الرغم طبعاً من أن مساعداته ونصيحته هى محل ترحيب ، وهكذا نجد أن إخوان برون فى نيويورك قد اعتمدوا لعدة سنوات وكيلا خاصاً فى بالتيمور بدلا من شركة الكسندر برون وأولاده التى هى الشركة الأم

وتتضح مرونة هذا النظام عندما نلاحظ التفرقة الفائقة بين الأعمال التجارية المنتظمة وبين التمويل الاستثمارى . وكما أوضحنا سابقاً فإن التمويل الاستثمارى كان نشاطاً إضافياً وغالباً ما كان مذهل الأرباح ولكنه لم يكن محل ترحيب كثير من الممولين المحافظين . وفى بعض الحالات لم تكن المسألة مسألة ترحيب أو عدمه ، وإنما المسألة أن ما هو مربح فى سوق معينة قد لا يكون مربحاً أو ممكناً فى سوق أخرى . وعلى أى حال فإن أعضاء مجموعات التبادل الخارجى كانوا أحراراً فى تجنب العمليات الاستثمارية دون خوف من الإساءة إلى أعضاء المجموعة الآخرين .

وبالمثل فإن التمويل الاستثمارى كان دائماً يتطلب تعاون الآخرين من الخارج . وفى عمليات عقد القروض كان لابد أن يكون هناك رجل اتصال (تاجر - مصرفى - وسيط - أو إنسان محل ثقة) من الذين ينصت إليهم الحاكم أو الوزير ولا يمكن الاستغناء عن مساعداتهم . وفى هذا الصدد نذكر هابر فى ألمانيا . وهرش فى الإمبراطورية العثمانية وأوبنهايم فى مصر . وفى ميدان الاستثمار الصناعى كان هناك أخصائيون جعلتهم خبرتهم الفنية حلفاء مهمين فى أى عملية فى محيط عملهم الفنى ، فنجد بلونت فى ميدان عمليات السكك الحديدية فى القارة الأوربية ، وسيليير فى ميدان الحديد والصلب وأوبنهايم فى التعدين غير الحديدى .

وأكثر من ذلك نجد أن طبيعة عمليات التمويل الاستثمارى كانت فى حاجة إلى تكوين اتحادات أكثر اتساعاً وتنوعاً من المجموعات التجارية الصغيرة ، فقد كان هناك الإحساس بضرورة توزيع المخاطر بين الجميع ، وكانت هناك الحاجة إلى الدخول فى أسواق جديدة لتحقيق مبيعات كبيرة ، وكانت هناك مشكلة التنافس على العقود والامتيازات ، وكان من الأسهل امتصاص المنافسين بدلا من محاربتهم .

بسبب كل تلك الاعتبارات الشخصية واعتبارات السوق فإن تكوين مجموعات لعمليات الاستثمار كان أمراً مختلفاً عن تكوين مجموعات للتجارة الخارجية ، وقد عملت البنوك فى كل من المجالين مع تلك البيوت التجارية التى كانت أفضل من غيرها. وهكذا نجد أن عائلة روزتشايلد بينما كانت وحدة متماسكة وفعالة إلى حد كبير فى عمليات التمويل التجارى إلا أنها انشقت حول مشكلة التمويل الصناعى . فلم يكن بيت العائلة فى لندن أو فرانكفورت يتحمس لتمويل عمليات السكك الحديدية على الرغم من أن ناتان روزتشايلد فى إنجلترا كان يقظاً إلى حد أنه أوصى إخوته فى القارة أن يأخذوا تلك العمليات . وفى النمسا نجد أن سليمان روزتشايلد كان أول من تقدم لإنشاء نوردبالم . كما وسع نشاطه الصناعى فشمل المناجم ومصانع الحديد التى ساعد إنتاجها على إنشاء سكك حديدية وملء عربات البضاعة التى يملكها . ولقد كان جيمس هو الممول الصناعى الكبير للعائلة ويرجع ذلك جزئياً إلى نفوذ المبتكرين فى الصناعة مثل أوجين بيرير والمهندسين مثل تالبوت كما يرجع إلى المساعدات

القيمة والضمانات المقدمة من الدول، الأمر الذى جعل جيمس يساهم بشكل كبير فى إنشاء عديد من خطوط السكك الحديدية الفرنسية وامتلاك أهم تلك الخطوط : خط الشمال .

وبعد عام ١٨٥٥ عندما أقيم الهيكل الأساسى لشبكة السكك الحديدية الفرنسية وبدأ رأس المال الفرنسى يبحث عن استثمارات فى الخارج ، فى ذلك الوقت كان جيمس مشغولا فى إنشاء الخطوط الحديدية فى إيطاليا وأسبانيا ثم على الأخص النمسا ، ذلك لأن مركزه كرئيس للعائلة وكذلك سيطرته على سوق باريس جعلته يتفرق على ابن عمه أنسلم . ومن البداية كان لجيمس مساعدون من بيوت لندن وفينا ، وقد تعاون مع أخصائيين فى السكك الحديدية مثل شارل لافيت وإدوارد بلونت وصمويل لينج الإنجليزى . ومن ناحية أخرى كان لأ.شيل ماير فى فرانكفورت شركاء فى العمليات بينما تحمل وحده عدداً كبيراً من القروض الشخصية لأمراء وسط أوربا الأمر الذى كان شائعاً فى سوق فرانكفورت . وبنفس الطريقة فإن الثلاثى بارنج — هوب — هوتنجر الذين كانوا مجموعة قوية فى التبادل التجارى الخارجى أصبحوا اثنين فى عمليات الخطوط الحديدية الفرنسية إذ أن هوب كان يفضل عدم الاشتراك فى مثل هذه العمليات ، ولم يكن أمراً شاذاً أيضاً أن ينفصل هو تنجر فى بعض عمليات التمويل الأمريكية التى كان يعمل بها بارنج وهوب أو بارنج بمفرده بالتعاون مع بيوت أمريكية مثل برايم ، وورد ، وكهنج ، أو فى سكك كندا الحديدية مع جلين — ميلز — هاليفكس .

* * *

إن تأكيد العمليات المصرفية (وعلى وجه الخصوص التمويل الاستثمارى) لاعتبارات عملية من هذا النوع كانت القوة الموازنة للقيم الخاصة التى تحكم المهنة . ولكى نكون أكثر دقة فإن العناصر التى تبدو على السطح متناقضة عالمياً وشخصياً كانت تدعم بعضها البعض . فإذا كان أصحاب البنوك يركزون كثيراً على العلاقات الشخصية (على مشكلة من هو الشخص ومن أين جاء) فإن سبب ذلك بلا شك أنهم سيبوحون له بأسرار عما يمكن أن يعمله وكيف يمكن أن يفعل ذلك .

وفى التحليل النهائى عندهم يكون المحك هو التنفيذ ، وتزداد أهمية هذا المحك

كلما طغت عمليات الاستثمار والمشروعات مع العمليات التجارية القديمة . وشيئاً فشيئاً أخذ بناء المجتمع المصرفى الدولى يعكس أهمية التنفيذ والإنجاز فى مقابل الروابط الشخصية والعائلية . ولم يكد يحل منتصف القرن التاسع عشر حتى كان هناك اختلاف جوهرى بين المجموعات الصغيرة نسبياً من الممولين للتجارة والاستثمارات وبين الجمهور الكبير من المتطلعين فى كل المراكز التجارية الكبيرة والصغيرة فى أنحاء العالم . ولا شك أنه كان يجمع بين روتشايلد وزملائه البروتستانت والكاثوليك فى المالية الفرنسية العالية أكثر مما كان يجمع بينه وبين أهل عقيدته الذين كانوا يناضلون فى المجالات الدنيا للمبادلات الصغيرة وتوقيعات الدرجة الثانية أو الثالثة ، أو ينتهزون الفرص المهمة فى بعض المجتمعات المتخلفة على شواطىء أفريقيا . والأكثر إيضاحاً لهذا المعنى أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم كانت تربطهم بزملائهم الإنجليز والألمان الذين لهم نفس القوة أكثر مما يربطهم بمواطنيهم الأقل منهم ، وإن كانوا يدينون بنفس العقيدة .

إن التمويل التجارى فى أرقى صوره لم يكن مجرد مهنة — لقد كان أسلوباً فى الحياة . فمن ناحية نجد أن المخاطر الكبيرة فى التبادل الأجنبى ، ثم التركيز على التضاعف المستمر البطىء للحد الأدنى من المكاسب ، والطبيعة الخاصة لتلك الصفقات ، كل ذلك قد أدى إلى قيم خلقية فضائلها الأولى هى الفطنة والتدبير والتواضع الهادئ . ومن ناحية أخرى نجد أن أهمية العنصر البشرى أدت إلى تركيز غير عادى على الأخلاق الشخصية . وفى بعض الحالات تأتى نظافة اليد بعد التقوى . أما فى التمويل التجارى فإن الأمانة تأتى بعد الثروة .

ولقد كان حذر أصحاب هذه البنوك مضرب الأمثال . فكل كمبيالة كانت تفحص بمنتهى الدقة ، وكل دين كان يغطى تماماً وجميع الحسابات كانت تراقب مراقبة دقيقة فى أصغر تحركاتها : هل كان سداد العملاء فورياً دائماً ؟ هل كانت توقيعاتهم تشاهد دائماً فى السوق ؟ وهل يبحثون عن قروض فى مكان آخر ؟ وكم قيمة هذه القروض؟ وهل يقترضون أكثر من قدرتهم؟ وعند أول إنذار (لأن صاحب البنك الحريص يفترض فيه أن يتوقع المتاعب) تقيد الاعتمادات أو تلغى وتستعاد البضاعة وتباع الضمانات أو تبادل بأوراق تجارية . وأكثر من ذلك فإن أى التزام

يفرضه الممول على عملائه كان يفرضه على نفسه أولا . وإذا كان هناك أى شك من ناحية عملية شخص آخر أو من ناحية عملية خاصة به يضحى بها مهما كان إغراء الأرباح الناتجة عنها . فالمحافظة على الأموال أصعب من الحصول عليها .

وبطبيعة الحال فإن الفطنة لا تتناقض مع الخيال أو المبادرة وإنما تفترض مقدماً حساباً دقيقاً وخفض المخاطر إلى الحد الأدنى . وفى هذا المجال كانت تظهر بوضوح مهارة وقدرة مندوبى المالية العالية . إنها مهنة الذين لا يثقون فى الناس ويحذرون زملاءهم ويشكون فى المستقبل . فإذا كانوا جميعاً فى وقت أو فى آخر قد أصابتهم الخيبة والخسائر فلم يكن ذلك بسبب قلة التفكير أو الحذر الذى هو ميزة المصرفى الخبير .

وفوق هذا التناقض الظاهرى بين مدى وطاقة المالية العالية وبين روح الحذر المسيطرة عليها ، يبدو أيضاً التناقض بين ثروتهم ومقدار عملياتهم من ناحية وبين تقتيرهم من ناحية أخرى . والحرص كما هو معروف فضيلة فى طريق الاختفاء . والكماليات التى لا يمكن مقاومة إغرائها فى عالم مملوء بسلع الاستهلاك الكثيرة دفعت إلى محو بقايا العادات البالية كالتقتير حتى بين أصحاب البنوك التجارية . ولكن فى منتصف القرن التاسع عشر عندما لم يكن أصحاب تلك البنوك بعيدين بأكثر من جيل أو جيلين عن عمليات التجارة الصغيرة أو تبادل النقود ، عندما كان الكثير منهم ما زال يذكر الأوقات التى كان يضطر فيها إلى أن يقلب ظروف الخطابات أو ينزع شمع الختم ليعاود استعماله ، وعندما كان الكثير منهم ما زال يذكر أنه كان يتعامل بشروط ٤ أو ٥ فى المائة للخصم ، ½ فى المائة للعمولة . . . حينئذ كانت الفضيلة أن يربح الشخص ٥٠٠٠ جنيه فى السنة ويصرف ٢٠٠ فقط ، وأن يبعد نفسه عن شر امتلاك الضياع ورفاهية الأرستقراطية راضياً بسكنه فى المدينة لكى يجمع كل مليم يزيد من ثروة شركة العائلة .

وهناك طبعاً بعض أصحاب البنوك المبذرين ، وهم الأغنياء من أبناء وأحفاد جامعى الملاليم ، فأصبحوا يمتلكون العربات والخيول التى لم يفكر آباؤهم فى الحصول عليها ، ويقيمون الولائم وحفلات الرقص التى لم يشتهها آباؤهم من قبل أو لم يكونوا يجسرون على إقامتها حتى إذا اشتهوها . ورغم كل ذلك فقد بقى الإحساس

الدقيق بأهمية العادات القديمة عند هؤلاء الذين لم يكونوا ثروتهم بعد . فى عام ١٨٣٥ كتب المندوب الأمريكى لبنك بارنج إلى رؤسائه عن عميل معين « أنه رجل يمتاز بالفطنة فى شئون المالية وأحكامه صائبة عموماً ، إلا أنه يهوى الرياضة وصيد الأسماك والحياة الرغيدة » . وكلمة « إلا » هذه هى كلمة هامة تماماً . فأصحاب البنوك مشهورون بمعارضتهم للحياة الرغيدة .

أما بخصوص التوارى وعدم الظهور فإن بعض البنوك القوية مثل روزتشايلد على وجه الخصوص وجدت أنه يستحيل تجنب عين الجمهور . ولكن مثل هذه الدعاية سواء أكانت ملائمة أو غير ملائمة كانت ثمن النجاح ، وكانت سمعة روزتشايلد من القوة بحيث تستطيع تحمل أى ضغط . ليس هذا فحسب بل تستفيد منه . وبالنسبة لبيوت الاستثمار الأخرى كان من الصعب التمييز بين الدعاية والشهرة المزعومة ولم يكن أحدهما يتلاءم مع السرية التى لا غنى عنها فى العلاقة بين صاحب البنك وزملائه أو صاحب البنك والعملاء . وأسوأ من ذلك فقد كان أصحاب البنوك هدفاً لمدعى المعرفة أو الباعة الثرثاريين أو أولئك المخادعين المفلسين الذين يحاولون خلق حساباتٍ من الهواء أو من المضاربة . وكانت الشركات المحترمة فى غير حاجة إلى مثل تلك الحيل أو الخدع ، إن عمليات أصحابها تتحدث بنفسها عنهم وكانت تزكيتهم هى رضا العملاء عنهم . فالبنك الحسن السمعة مثل المرأة الفاضلة — لا يثار حوله كلام سواء أكان مدحاً أم ذمًّا .

أما الأمانة فهى خلاصة كل تلك الفضائل . وأكثر من ذلك ، فقد كانت هى لاعتبار الذى لا يسمح لصاحب البنك أن يطاوع نفسه أو يسىء استعمال لتسهيلات التى يمنحها له زملاؤه . إن الأمانة هى التى تمنعه من التستر على إصدار لأوراق الزائفة . إنه الإخلاص والثقة التى تجعله يقلع لا عن الكذب فحسب ولكن عن أنصاف الحقائق ، والتى تجعل كلمته كتوزيعه ، والتى تجعل منه صديقاً حامياً لعميله ومخلصاً لزملائه . ولما كانت أعمال هذه البنوك ذات مخاطر كبيرة ، كانت هناك أسباب كثيرة تدعو إلى الشك وكانت الثقة فى أفراد قلائل فعالة تماماً ، كان الشخص ذو السمعة الطيبة أثمن من الذهب .

تلك هى فضائل أصحاب البنوك الكبار (التعقل — التدبير — التواضع وفوق كل

ذلك الأمانة) ولكن، كأغلب القيم الاجتماعية ، كانت هذه الفضائل مثلا غير قابلة لتعريف محدد وخاضعة لتفسيرات متنوعة . فقد كانت تختلف تبعاً لاختلاف لون الأفراد الديني أو الاجتماعي والأهم من ذلك الوطني . وليس هذا هو مجال التوسع فى تحليل الاختلافات فى المواقف والسلوك بين رجال الأعمال فى غرب أوربا ، ويكفى أن نقول إنه فى مسائل الفطنة كان الفرنسيون أسبق الجميع وكان أهل لاهاى أسبق من الفرنسيين . وكان الإنجليز والألمان أكثر شجاعة فى التكيف وفق الأحوال الجديدة التى خلقتها ثورة الإنتاج والنقل . وقد تميزت فرنسا خصوصاً بتقاعس أصحاب البنوك عن الابتعاد عن نشاطهم العادى فى التبادل، والانتقال إلى النشاط الأكثر مغامرة فى عمليات التمويل والاستثمار الصناعى. ولم يوجد بلد كإنجلترا (على الأقل قبل عام ١٨٧٠) ، فى جرأته فى تقديم الاعتمادات الخاصة بالتجارة الخارجية — وتاريخ الأزمات التجارية فى القرن التاسع عشر ملىء بالأوقات الحرجة لبعض البيوت التجارية المحترمة فى حى السيتى بلندن .

وفى الحرص والتواضع كانت البنوك الفرنسية حريصة على المحافظة على تقاليدها . فكلما كان البيت المالى أقدم وأكبر ثروة كلما اهتم أكثر وأكثر بالمحافظة على مبناه القديم، واشتد تقتيره على شركائه ، وازداد غموض اسمه خارج دائرة ارتباطاته المهنية . فالشركة التى سوف تلعب دوراً قيادياً فى قصة هذا الكتاب : دى نيفليز ، شلومبرجر وشركاه واسمها الآن ماركوارد وأندريه وشركاه تركت أخيراً مكاتبها القديمة فى الحى المالى المعتم الذى وصفناه فى بداية هذا الفصل إلى مبنى حديث فى موقع ممتاز فى أحد أركان ميدان البورصة الخاوية . ومع ذلك فعندما هنىء أحد موظفى البنك على هذا التقدم الواضح ابتسم فى خجل وأسى قائلا : « ألست تجده مبنى واضحاً أكثر مما يجب ؟ » .

إن هذه القيم لم تكن محصنة ضد الزمن . وإذا كانت فرنسا قد ظلت متمسكة بالتقاليد القديمة حتى منتصف القرن التاسع عشر فإن ضغط الأساليب والمنافسات الجديدة فى إنجلترا قد هلهل الملابس القديمة للبيوت الثابتة بعد عام ١٨٦٠ . ومنذ ذلك الوقت أخذت البنوك الخاصة المحلية (بما فى ذلك بنوك الكويكرز) تكسو نفسها وتتظاهر لكى تواجه تأثير أضواء المؤسسات المساهمة الكبرى . وقد كتب محرر

جريدة بانكرز ماجازين Banker's Magazine يأسف لهذه النزعة قائلا :

« كل هذه التغييرات والتحسينات كانت مثلا صادقاً لشيء واحد — ربما كان من سوءات هذا العصر — حب الظهور الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة المصروفات وأحياناً إلى الحرج . وقد شوهدت فى لحظات عديدة أخطار كبيرة هى نتاج هذه الحالة فى الميل لتشجيع رغبة الإسراف التى تسرى فى كل طبقة وفى كل ظرف من ظروف الحياة . . . إننا نعطى مثلا يحتذى للموظفين وللمساعدين أو للأجيال الناهضة بهذا التظاهر المرتبط بالإسراف أكثر من ارتباطه بالبنوك الحريصة المتزنة التى تزيد أموالها » .

ومع ذلك ، وكما يبين هذا اللوم ، فإن هذه الطرق الحديثة لم تقبل دون احتجاج وقد بقيت أغلب البيوت الخاصة القديمة متمسكة بالخلق التجارى القديم . ولقد كان أصحاب البنوك التجارية على وجه الخصوص أعمدة المحافظة على التقاليد ، ربما لأنهم واجهوا منافسة أقل من الشركات المساهمة بمصادرها الكبيرة وفنونها الظاهرة .

ومع ذلك فإن هذا التحفظ كان نوعاً من التمسك السطحى بالماضى يتلاشى مع أول تغيير حديث. إن الفطنة والحرص والتواضع كانت فضائل تاريخية بأكملها ونظاماً اجتماعياً بأكمله، وهو وإن كان يختفى تدريجياً إلا أنه فى عام ١٨٦٠ كان الجزء الأكبر من المجتمع الأوربى ما زال مخلصاً له . إنها فضائل عالم تسير فيه الأمور ببطء ، وفيه تتمثل ثروة الإنسان فى الأرض والمبانى ، وكان الناس ثابتين فى المراكز التى حصل عليها آباؤهم من قبلهم : لم يكن عالماً ثابتاً تماماً وقد خلق تطور التجارة والصناعة طرقاً جديدة للحركة وأوجد تغيرات عدلت بشكل ملحوظ قيم وآمال المجتمع الزراعى القديم . ولكن التجارة كانت ما زالت بطيئة والصناعة صغيرة ، حتى فى بريطانيا حيث مضى الاقتصاد إلى حد بعيد فى طريق الثورة الصناعية بقيت أساليب السلوك التقليدى بعد انتهاء ظروفها المادية. إن الرجل البرجوازى الإنجليزى فى عام ١٨٦٠ كان ما زال مثله مثل أسلافه فى القرن السابق غنياً عاقلاً ، صورة نموذجية لجون بول الثابت بقدميه على الأرض .

إن البورجوازى فى إنجلترا أو فى القــارة الأوربيـــة قد شق طريقه خلال سنوات من الجهد، وكل ثروة حصل عليها من آبائه قد جمعت بنفس

الجهد الشاق . لقد كان يفكر فى الأجيال القادمة وفى الزواج المقدر بعناية وفى الصعود الشاق الطويل فى السلم الاجتماعى بل وفى المجهودات الشاقة لكى يحافظ على المكاسب التى حققها . لذلك كان يضمر الكراهية والحسد لرباح العصر الجديد ولكوبونات السوق المالية . إن الترف والراحة التى أوجدها الثراء تحيط به ولكنها كانت للارستقراطيين والمبذرين المخادعين ، لأناس بلغوا من الغنى إلى حد أنهم قد فقدوا كل فكرة عن معنى النقود، وللمغفلين الذين كانوا من ضعف العزيمة إلى درجة أنهم انحرفوا فى الديرن لمجرد البحث عن المظاهر الكاذبة ، للمدعين الذين كانوا من السفالة بحيث كانوا يشترون الثروة ببذور الإفلاس ! والذى يبيع الحرير للغير يجب عليه أن يلبس الصوف .

وإلى هذه الإغراءات المادية كان البروجوازى فى بعض الأحيان يستسلم وإن كان أكثر مما يجب . ولأولئك الذين لم يحيدوا عن الطريق كان الدرس شاهداً على نفسه . «من الذى يجهل المثل القائل : ما يأتى بسهولة يذهب بسهولة» هذا ما كتبته مجلة « الإنجليزى » قولا صحيحا عن الثروة التى تزداد فى الولايات المتحدة الأمريكية . «ومن الذين لا تشير خبرتهم إلى الحقائق العديدة التى لا يمكن حصرها « من العرق الذى على وجوههم أنت تأكل الخبز » . هذا ما قاله الكتاب المقدس، والثروة التى تتزايد بالعمل الطويل للعقل أو الجسم هى التى تبقى » .

وبوصفهم المدافعين عن فضائل عتيقة . كان أصحاب المصارف التجارية جماعة عالمية تعلو فوق الحدود الوطنية والدينية ، عالم منعزل بطريقته الخاصة فى الحياة ، محصن ضد الفساد الذى كان يأتى من الخارج . وبطريقة ما وعلى الرغم من تشتته الجغرافى فهو عالم صغير فيه يعرف كل فرد الفرد الآخر الذى له أهمية ، عالم من الأعمال الكبيرة والكلام القليل عن الحياة الخاصة لأعضائه ، عالم فيه تتحد القدرة التنفيذية والخلق الشخصى وتعتبر الحفلات الراقصة لأحد أعضائه فى باريس أو مقامرات شقيق أحد المصرفيين المحترمين فى لندن ، أو أعمال المضاربة الخاصة لشريك فى أحد البيوت التجارية المشهورة أمراً يهم المصرفيين الآخرين الذين يقيمون على بعد ألوف الأميال . إنه عالم ملىء بالإشاعات التى كانت تعيش على الرغبة فى السرية ، عالم من الجلسات المسائية حيث كانت الأسرار والإشاعات والأخبار

غير الحقيقية تنتقل من فم لفم ، ومن الأحاديث التى كانت تتداول على الموائد حيث تناقش نفس الأخبار والتقارير فى هدوء أكبر ، عالم من المقابلات المهنية حيث يمكن أن يقال بشكل خاص مالا يمكن كتابته على الورق .

فى هذا العالم الصغير كونت المالية العالية Haute Banque حلقة داخلية متماسكة تحترم لا من أجل ثرائها فحسب ، وإنما لأنها تجسد فضائل المهنة الخالدة .

إنهم مصرفيون بالدم والعقيدة ، وبهذه الصفة كونوا طبقة أرستقراطية مختارة وبعضهم كانوا أغنياء إلى درجة كبيرة وأغلبهم كانوا يعملون برأس مال صغير جداً يملكرنه. وأسماء مثل ماليت Mallet ، بارنج Barings نيفيل Neufville وأندريه كانت تعنى أكثر من الثروة . ولقد كانوا أنصار التقاليد والحالنات الدولية والشخصية الأمينة . والكمبيالة التجارية عندهم تعنى أكثر من قدرة البنك المختص على احترام توقيعه ، إنها تعنى (وهذا كان أهم بكثير فى العالم المزدحم بالتجارة فى ذلك الوقت) إن البيت المعنى ما كان من الممكن أن يعطى توقيعه إذا لم تكن لديه الإمكانيات لاحترامه .

وخلف هذه النبالة المهنية ، توجد بيوت قديمة وإن كانت أقل غنى وأخرى جديدة ، وكلها تميل إلى تقاليد الطرق التى سارت فيها البيوت الكبيرة ، أما الآخرون الذين يمثلون اتجاها جديداً وفنوناً تجارية حديثة فقد اتخذوا لنفسهم مقاييس أخرى ، على أن كلاً من المقلدين والمتمردين وقفوا بعيداً عن المالية العالية . لقد كانت الحدود غير رسمية ، أو كمعظم العوامل الاجتماعية والاقتصادية كان من الممكن اختراقها . ومع ذلك فقد كانت تضع حدوداً ظاهرة بين نماذج من النشاط ومستويات من المراكز . إنها تعنى الفرق بين التمويل الموثوق فيه وبين التمويل الذى يعتمد على المضاربة ، بين توقيعات الدرجة الأولى وبين توقيعات الدرجة الثانية والثالثة والرابعة ، بين الائتمان المحترم الذى يفوق ائتمان أعظم الأمم وبين الشهرة التى كانت لا تسلم من الشك حتى بالنسبة للبنوك العظيمة جداً .

الفصل الثانى

سوق منتعش

فى حدود هذه الدوائر من الممولين المتصفين بالحرص والفطنة المتجمعين معا خلال التجارة ، الذين يشعرون بشعور واحد ويفكرون بطريقة واحدة ، نشأ قانون غير مكتوب أساسه التدبر والاحترام المتبادل ، وكان هذا أفعل فى إيقاف المنافسة والمحافظة على الانسجام من الاتفاقات الجامدة بين الكارتلات الرسمية ، ولكى نكون أكثر دقة يمكن القول إن التمويل الاستثمارى الدولى كان يميل إلى عدم التنافس . . . نقول يميل ، لأن السلم والتعاون لم يكونا غير توازن تتجه إليه المهنة ، ولكنه مثل معظم التوازنات الاقتصادية لا يتحقق الوصول إليه أبداً .

ويجب أن نميز بالطبع بين أعمال التمويل التجارى الدقيق وبين التمويل الاستثمارى فلم يكن هناك سبب وظيفى واحد لا يجعل التمويل التجارى عملا قائماً على المنافسة . ولم يكن عند الممول الفرد ما يدعوه إلى أن يخشى انتقام زملائه من أى إجراء يتخذه . فإذا فضل أن يخفض عمولته مثلا فإن على الآخرين أن يفعلوا مثله . ومع ذلك فإن لديه ما يجعله يخشى احتقارهم له وتأثير مثل هذا التصرف « المشين » على وضعه فى المهنة وعلى قيمة توقيعه وقبوله كعضو اتحاد مالى . وفى مثل هذه الظروف كان الجدد والطموحون واليائسون فقط هم الذين يلجأون بانتظام إلى المنافسة فى الأسعار . أما البيوت المستقرة فقد كانت تفضل أن تكسب عملاءها وتحتفظ بهم على أساس ارتفاع نوع الخدمة وأهمية علاقات هذه البيوت وما تنشئه من علاقات شخصية تقوم على الاحترام المتبادل . ومن الواضح أنهم لا يستطيعون دائماً الاستمرار فى هذه الخطة ، فقد كانوا يضطرون فى بعض الأحيان إلى قبول شروط بعض الشركات الأضعف . ومع ذلك ففرق بين أن تبدأ شركة هذا النوع من المنافسة ، وبين أن تواجهه . وعندما تقتضى المصلحة أن تمنح هذه البيوت تخفيضاً فى السعر لأحد عملائها لم تكن تعلن عن ذلك أبداً أملا فى اجتذاب الآخرين ، فآخر ما تريده هو أن يصبح الاستثناء قاعدة .

وفى عمليات التمويل الاستثمارى كانت هناك اعتبارات وظيفية ملحة تقوى من هذه الحدود العادية المفروضة على المنافسة . فمن ناحية كانت مادة المهنة (الأسهم والسندات) أكثر حساسية وأشد خداعاً من كمبيالات التبادل التجارى. فالمستثمرون هوائيون، وأقل إشاعة تستطيع أن تلقى بالسوق فى دوامة . ولما كانت مجرد خطوة فى عقد قرض أو سندات صناعية كافية لأن تؤدى إلى فرق عشرات أو مئات الألوف من الدولارات ، فقد كان الممولون يواجهون انكماش أرباحهم أو ضياعها أو تجميد رأس المال فى انتظار تحسن السوق . ومن ناحية أخرى ففى مثل هذه المواقف فإن انتقام المنافسين يمكن أن يكون خطيراً . وعندما يتوقف كل شىء على الثقة الطائرة للجمهور وتوفر الأموال فإن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من تضييق الائتمان لتحويل عملية ناجحة إلى فشل .

لذلك فإن كلا من الدافع الإيجابى للربح والاحتياجات السلبية للحرص كان يفرض التعاون . فأغنى البيوت المالية (بارنج وروزتشايلد) وجدت أنه من المناسب أن تشترك الشركات الأخرى فى عملياتها . وحتى عندما كان الموقف يفرض المنافسة (المنافسة على عقد قرض أو عقد امتياز سكة حديد) كانت الأطراف المتنافسة تصل فى العادة إلى نوع من الاتفاق قبل تقديم العروض . فمثل هذه الخلافات تكلف كل طرف عبئاً ماليًّا . وأكثر من ذلك فعندما تقدم العروض ويبرم العقد أو الامتياز ، يبتعد الذين خسروا فى هدوء ولا يحدثون ما يعوق عمليات الذين حصلوا على الامتياز أو العقد . وفى بعض الحالات فإن الذين خسروا — وحتى الذين لم يشتركوا — كانوا يذهبون إلى أبعد من ذلك فينسحبون مؤقتاً من السوق ويتركونه حرًّا لأصحاب المشروع الجديد . فهم من ناحية يريدون تجنب المخاطرة باتخاذ الجمهور بعروض عديدة ، ومن ناحية أخرى يعرفون جيداً أنهم فى حاجة يوماً ما إلى أن يكونوا هم أحراراً أيضاً فى السوق . وغنى عن البيان أن هذه القواعد العامة للسلوك المصرفى الجيد لم تكن دائماً مرعية . وعلى وجه الخصوص — كما فى البنوك التجارية — نجد أن البيوت المالية الجديدة الطموحة المستعدة لأن تخاطر بالكثير لكى تربح الكثير ، كانت أقل اتزاناً فى طرقها من البيوت الأخرى التى لها مركز قوى ثابت .

وتعتبر نشأة بيت عائلة روزتشايلد Rothschild أشد الأمثلة وضوحاً فى هذا المجال . . . فى بلادهم الأصلية فرانكفورت حيث ارتفعوا خلال عشر سنوات من مبتدئين إلى حكام السوق دون منازع جاعلين من بيت بيتهان بنكا صغيراً محدوداً مقتصراً على المسيحيين فى ألمانيا ؛ وفى انجلترا نجد أنهم نحوا جانباً بنك بارنج Barings تدريجياً وهو الذى كان يعتبر البنك الأول فى تمويل الحكومات الأوربية وحلوا محله كمندوبين بريطانيين لوزارة الخارجية الأمريكية وهزموه فى ميدان القروض الأمريكية . وفى النمسا حيث وضعوا البيوت المحلية مثل فرايز وشركاه Fries & Co. وجيملر وشركاه Geymiiller & Co. وأرنشتين واسكيلز Arnistain & Eskeles وجورج سينا George Sina فى المراكز الضعيفة ، وفى فرنسا حيث دفعوا أنفسهم إلى صفوف « المالية العالية » ثم تفوقوا على الذين كانوا فيما مضى ينظرون إليهم بازدراء — وحينما ذهبوا كانوا يسلكون طريقهم إلى القمة مباشرة وأحياناً فى مواجهة معارضة.

على أن مثل هذه المعارك لم تكن إلا مؤقتة . فقد كانت الأطراف المعنية تبذل ما فى وسعها لضرب الطموحين الناهضين لتحديها . ويبذلون كل ما فى وسعهم لضم هذه البيوت الجديدة إليهم إذا اجتازت الحد . وبمجرد وصول بيت روزتشايلد وغيره من البيوت الجديدة إلى القمة استقرت فى مكانها بسرعة وأخذت تلعب اللعبة طبقاً للقواعد ، وكلما ظهر من وقت لآخر مقامر جديد مثل أوفرارد Ouvrard الذى أمضى حياته يحارب بعزيمة قوية القوى المالية الفرنسية العتيدة مواجهاً نفوذها بطاقته وقدرته على الإقناع . وصلفها بطموحه الزئبقى ، هابطاً ليصعد من جديد بفكرة جديدة لقرض أو عقد .. . فى هذه الحالة تتحد البيوت المالية صفاً واحداً ضد القادم الجديد ، ضد قادم يحلم مثلا بمشروع إنشاء شركة مساهمة رأسمالها ١٠٠ مليون فرنك تسلح الأسطول والجيش وتستعيد المستعمرات الإسبانية الضائعة فى أمريكا ، أو ضد قادم يقترح إحياء القوة العسكرية لفرسان مالطة واستخدامها من أجل استقلال اليونان وربما تستخدم بعد ذلك فى حملات صليبية على آسيا وإفريقيا أو ضد قادم يكون « من ضعف الخلق » بحيث لا ينافس بيت « روزتشايلد » فحسب بل يهاجمه بالكلمة المطبوعة ، ويحرج الزملاء بالحديث الصحيح أو نصف الصحيح عن أرباحهم ، وبذلك يطلع الرأى العام على أسرار المهنة . نعم إن

هناك محلاً للقادمين الجدد ولكن ليس للمشاغبين .

وبنفس الطريقة فعندما تظهر فرص جديدة للربح فإن التهافت عليها ، كان يدعو إلى التطاحن . وقد كانت مشروعات السكك الحديدية هي هذه الفرص . ولم يحدث من قبل أن تصارع هذا العدد الكبير من البيوت على مثل هذه الغنيمة . فقد اشتركت فى هذا الصراع البيوت التجارية والبنوك الخاصة وحملة الأسهم الأغنياء وأصحاب الأراضى النبلاء والمهندسون والناشرون والمخترعون والدبلوماسيون وأصحاب مناجم الحديد والفنيون من أكبر الممولين الدوليين إلى أصغر رجال الأعمال المحليين . وكانت قصة السكك الحديدية الفرنسية وخاصة خلال فترة ١٨٤٠ واحدة من المعارك المتكررة المعقدة للحصول على الامتيازات الرئيسية . اشتركت فيها المجموعات المالية الفرنسية والبريطانية والأنجلو — فرنسية والمجموعات الدولية ، والرأسماليون ؛ وكل منها تدفع الأخرى بكتفها لتحل محلها ، وقد وصل هذا الصراع إلى الدرجة التى بدا فيها التفاهم مستحيلاً . ولقد صرفت أموال ضخمة على طبع كتيبات بهدف كسب كبار الموظفين والمشرعين وشراء المنافسين الذين نزلوا المعركة بهدف أن يتم شراؤهم . ومع ذلك فكل اتفاق ممكن لا يضمن الانتصار . لقد كان لكل مجموعة الحق فى أن تقدم عرضاً ، وكان لكل منها فرصة فى أن تكسب المعركة .

لذلك فإن أشد ما يلفت النظر فى تمويل السكك الحديدية فى القارة الأوربية فى تلك الفترة لم يكن الصعوبة والمرارة التى كانت تميز هذا الصراع وإنما التعاون المعقول والفهم الذى كان يبدو عادة . . . تعاون معقول وعملى تماماً فلم يكن لدى كبار الممولين الصبر على تحمل المنافسين الصغار ، وكلما أمكن إبعادهم بسهولة تم ذلك على الفور . ولكنهم كانوا يضمرون تقديراً كبيراً لمن هم فى مستواهم وغالباً ما كانوا يصلون إلى نوع من الاتفاق مع بعضهم البعض قبل أن يرسوا الامتياز على أحدهم . وبعض هذه المفاوضات والاتفاقات تعتبر دراسات مثيرة فى التكتيك والمناورات ، والمناورات المضادة ، فى العروض والطلب ، فى التنازلات الحقيقية والمقامرات الماهرة . وقد تكون هناك فى البداية اثنتا عشرة من الشركات المتنافسة الوطنية والأجنبية والمحلية والباريسية ، الصميمة الأصل والمخلطة ، إلا أن فى النهاية تبقى شركة واحدة أو على الأكثر شركات قليلة كل منها تمثل اتحاداً من الجماعات

القوية المتنافسة التى شذبت بعناية . وفى هذا الاتحاد تحصل كل جماعة على نصيب من رأس المال الكلى يتناسب مع قوتها . فى التحليل النهائى كان من الأفضل لكل جماعة أن تحصل على جزء من العائد بدلا من المخاطرة بفقدان كل شىء .

ولقد كانت المصارف التجارية شبيهة بهذا أيضاً . فبالرغم من نشاطها ومهارتها كانت فى الواقع محافظة ومعتدلة ، وفوق كل شىء عاقلة إلى درجة كبيرة . ولم يكن هناك مكان (أو أن شئنا الدقة ، مكان صغير) للعاطفة أو الغضب . والممول الذى يرفض فرصة ما لأنه يشعر بأن زملاءه لا يعطونه النصيب الذى يتناسب مع ثروته وكرامته يسرع إلى الاشتراك مع هؤلاء الزملاء فى المقامرة وغالباً ما يكون ذلك بدعوة منهم . وبالعكس فإن واضعى المشروعات الذين يرفض زملاؤهم بعض مشروعاتهم بسبب الشك فى مزاياها وأرباحها يبذلون كل ما فى وسعهم لإغراء نفس الزملاء بالاشتراك معهم فى الصفقة التالية .

بل إن أشد الناس حساسية واستياء من الناس (جيمس دى روزتشايلد) ملك المموِّلين وممول الملوك وجد من الأصوب أن يجمح غضبه عندما دعا الأمر . فعندما منح كيفور قرضاً عام ١٨٥١ لهامبروس بذل روتشلد كل نفوذه لخفض أسعار أوراق سردينيا المالية فى بورصة لندن وباريس . وللحظة كان هذا الاجراء بمثابة النذير الخفيف . وواجه هامبروس حزمة ضخمة من الأسهم الغير قابلة للبيع ، وهكذا استطاع جيمس أن يظهر امتعاضه قائلا : « إن القرض قد فتح ولكنه لم يغط » . ولما فشلت الحرب ضد دين بيدمونت فى المدى الطويل واستطاع هامبروس فى أوائل عام ١٨٥٢ أن يتخلص من الأسهم محققاً ربحاً ، أسرع جيمس إلى إرسال ابنه إلى تورين يقترح قرضاً جديداً لكيفور بسعر خيالى .

إن منتصف القرن التاسع عشر كان أسعد أوقات البنوك التجارية باعتبارها مراكز اقتصادية . فقد اجتازت أصعب الاختبارات فى الاتفاق والتعاون فى عمليات السكك الحديدية عام ١٨٤٠ وكان هذا الاختبار الصعب أعظم انتصاراتها . ولم تستطع ثورات ١٨٤٨ ولا الأزمات العالمية التجارية التى صحبتها أن تغير من وضعها ، وعندما عاد النشاط المالى والتجارى عام ١٨٥٠ إلى وضعه المعتاد كانت أغلب البيوت القديمة ما زالت تحتل عرشها القديم بل إنها قويت بالتخلص من المنافسين الأضعف

للذين لا يحترمون القواعد ؛ وكانت نفس المجموعات المتنافسة تجمع قواها لتبدأ مشروعات السكك الحديدية والقروض الحكومية التي تركتها مؤقتاً .

ومع ذلك في نفس تلك اللحظة واجهت المصارف التجارية أعظم تحدياتها . ولم يتمثل هذا التحدى الجديد فى قادم جديد معزول يريد أن يشق طريقه إلى الصفوف العليا ولا فى فرد يمكن امتصاصه من بين عديد من الآخرين ، وإنما تمثل التحدى فى مؤسسة جديدة ، فى طريقة جديدة للقيام بالنشاط ، فى علم جديد للثورة الأساسية للتنظيم الاقتصادى . إنه الشركة المالية .

ولقد كان الابتكار ثلاثي الأوجه . فالشركة المالية هي اتحاد مساهمين ذو رأس مال ومصادر أكبر بكثير من البنوك الخاصة القديمة ، وهى تتخذ من التمويل الاستثمارى عملها الأساسى ، وهى تبحث عن عملائها لا بين مجموعة صغيرة مختارة من شركات الرأسماليين الصديقة وإنما من المدخرين الأقل ثروة والأكثر عدداً ، الذين هم القوة الكامنة للاستثمار .

ولقد ظهرت هذه الفكرة قبل أن تتحقق بكثير . وظهرت محاولة من هذا النوع فى فرنسا حوالى ١٨٢٥ لإنشاء « الشركة الأساسية للصناعة » برأس مال ١٠٠ مليون فرنك ثم أجهضت . ولقد كانت فكرة تكييف نظام الأسهم للتمويل الاستثمارى نتاجاً طبيعياً للجوء المستمر إلى المنظمات الكبيرة فى مواجهة احتياجات النشاط الاقتصادى الواسع مثل إنشاء الترع ومشروعات النقل والتأمين والتجارة .

ومع ذلك فالفكرة وحدها لم تكن كافية ، فالتمويل الاستثمارى المتخصص كان يحتاج قبل كل ذلك إلى عائد، إلى الاستخدام المستمر للأرصدة فى مشروعات مساهمة جديدة ، والعائد يحتاج إلى سوق نشطة ومتسعة . ولم يكن هناك بعد مثل هذه السوق للأوراق المالية الصناعية . ولكنها كانت فى طريق الظهور . فالناس كانوا يكيفون أنفسهم للثورة الورقية ، بما فيها من حركة وهبوط وصعود وماديتها الرمزية التى لا تريح . ومع ذلك فى القرن التاسع عشر كان ما زال هناك تحامل على هذه الأوراق ، وكان من الضرورى التغلب عليه قبل أن يقبل عدد كبير من المستثمرين على استغلال مدخراتهم فى مثل هذه « المضاربات الوحشية » كمشروعات السكك الحديدية والتعدين والمناجم .

ولقد كان الخوف من هذا اللون من الاستثمار جزءاً من حالة ذهنية أكبر . . . حالة الشك العام (بل والمعارضة) فى كل ما يفوح برائحة الربح السهل . ولقد تعرضنا من قبل لشرح هذا الموقف الذى يستمد معظم قوته من الاقتناع بأن الثروة الناتجة عن الأوراق المالية والإثراء السريع هى قوة هدامة للنظام الاجتماعى القائم . ويكفى أن نلاحظ هنا أن هذا الموقف ركز الكراهية على كل من بورصة الأوراق المالية والشركات المالية . وأنه وجد تعبيراً عنه فى العقوبات السياسية المحددة ضد بعض أنواع نشاط رجال الأعمال . والأسوأ من ذلك أن رجال الأعمال أنفسهم لم يكونوا محصنين ضد هذا الموقف .

وأخيراً يجب أن نتذكر أن هذا النوع من التمويل الاستثمارى الذى تحتاج إليه مشروعات السكك الحديدية والتصنيع يتناقض تماماً مع الأساليب القديمة فى التفكير والعمل . فأصحاب البنوك الذين كانت أعمالهم تعتمد اعتماداً كبيراً على العوامل الشخصية والعائلية ، والذين كانوا دائماً يقصرون عملاءهم على مجموعة مختارة من الموثوق بهم ، كان يصعب عليهم أن يأخذوا المبادرة فى خلق نظام غير شخصى لكسب الجمهور . إن كل دقائق تكوينهم وكل عاداتهم ومشاعرهم كانت تقف معارضة لهذا الإنتاج الكبير للمال .

ومن ناحية أخرى فإن نفس هذا التعارض بين الطرق القديمة والاحتياجات الحديثة هو الذى جعل عدداً كبيراً من أصحاب البنوك يؤيدون فكرة إنشاء مؤسسة تقوم بعمليات الاستثمار التى لا تستطيع أولا ترغب البنوك الخاصة أن تزكيها لعملائها ، وللمساهمة فى تلك المقامرات التى كانت من الكبر أو الخطورة بحيث لا تستطيع البيوت التجارية القيام بها بمفردها . وفى هذا الصدد فإن مشروعات السكك الحديدية عام ١٨٤٠ وأزمة ١٨٤٨ كانت درساً قاسياً . وكان ثمن النصر غالياً . فباستثناء شركة أو شركتين من الشركات الفنية مثل روزتشايلد ، اضطرت جميع البنوك إلى أن تبحث عن مساهمين وأن تفتح أبوابها للغرباء بأمل التخلص من كميات كبيرة من الأوراق المالية . إن هذا عمل كريه فى حد ذاته . ولكن الأكثر خطورة من ذلك هى الصعوبات المالية الحقيقية التى واجهتها جميع البيوت المالية بما فى ذلك روزتشايلد عندما هبطت الأسعار بعد ثورة فبراير . وفى خلال أسابيع قليلة

أفلس عدد كبير من البنوك التجارية المشهورة فى أوربا بسبب الأوراق المالية الغير القابلة للبيع . لقد كان هذا الوضع أكثر مما يمكن تحمله .

وعند ما ظهرت الشركات المالية كان الطريق ممهداً . وقد ترك لنا التقليد التاريخى صورة الشركة المالية كريدى موبلييه Crédit Mobilier ، وكأنها اندفعت فى الأعمال التجارية كالقنبلة فى مواجهة معارضة مسلحة من البنوك القديمة . أما الحقيقة فهى أن الشركة الجديدة كانت ممولة إلى حد كبير بواسطة البيوت الخاصة المشهورة وعلى رأسها فولد وفولد – أوبنهايم فى باريس . ولم تكن هذه هى الشركة الأولى التى وجد فيها أصحاب البنوك التجارية مكاناً مناسباً لتحويل بعض نشاطهم . و « التجار » الذين أسسوا البنوك شبه الحكومية فى إنجلترا وفرنسا وفرانكفورت وفى غير ذلك من الأماكن إنما فعلوا ذلك ليمكنهم أن يكون فى حوزتهم أوراق قابلة للخصم كانوا هم أنفسهم متقاعسين عن تقديمها . وتكوين شركات التأمين المساهمة فى خلال العشر السنوات التى أعقبت معركة واترلو كانت تتضمن نفس عناصر التنازل (أو التنصل) من جانب أولئك التجار الذين كان التأمين بالنسبة لهم شيئاً ثانوياً .

ومن المؤكد أن الشركات المالية كانت ابتكاراً خطراً . وقد دفعتها مصالحها إلى الاعتداء على مجال أعمال أصحاب البنوك التجارية . ولقد بدأ مديروها (وهم نوع جديد من البيروقراطية المصرفية) فى أول الأمر كرجال موالين البيوت القديمة ، ولكنهم انتهوا بالضرورة إلى اعتبار شركاتهم المالية الجديدة هدفاً نهائياً فى حد ذاته ، ولهم فى ذلك منطقهم . ومع ذلك فحتى فترة ١٨٥٠ كان كل ذلك أمراً يخص المستقبل ولم ير أصحابها البنوك التجارية فى ذلك الوقت النتائج المترتبة على أفعالهم بل على العكس فإن نجاح شركة كريديه موبيليه المالية شجع على خلق شركات مساهمة أخرى للتمويل الاستثمارى وأغلبها كانت من صنع البنوك التجارية المحافظة . ومن فرنسا انتشرت الشركة المالية إلى ألمانيا ثم إلى النمسا وأسبانيا وسويسرا وأخيراً انتشرت فى أوربا جميعها خلال حوالى عشر سنوات .

وفى سنوات الصحوة هذه لم يتعارض ظهور الشركات المالية الجديدة جدياً مع التعاون والفهم المتبادل الذى رأينا أنه كان أساسياً فى الأعمال المصرفية الدولية .

نعم كانت هناك خلافات بلا شك ولكنها كانت أساساً منافسات شخصية ، ولم تكن صراعاً بين نظامين متعارضين للأعمال المصرفية . وبهذا المعنى لم تختلف هذه الخلافات عن المصادمات التى كانت تميز فى الماضى دخول البيوت الخاصة الجديدة ميدان المجتمع المالى . ومثل هذه المصادمات أيضاً كانت هذه الخلافات هى المقدمة الطبيعية للتفاهم والامتصاص فى النهاية .

وقد يكفينا هذا التعرض للوضع على أرض القارة الأوربية حيث أخذت الشركات المالية تظهر واحدة بعد أخرى وأحياناً اثنتين أو ثلاثاً فى المرة الواحدة ، بموافقة السلطات السياسية وبركات عدد من أقوى البنوك الخاصة القديمة . أما فى انجلترا فقد كانت القصة مختلفة .

لقد وصلت الشركة المالية إلى إنجلترا متأخرة ، إذ كانت إنجلترا لا تحتاج إليها بقدر احتياج دول القارة الأوربية . فأولا لم يكن لدى إنجلترا حاجة إلى القيام بقفزات تكنولوجية مبهظة فى فترة ١٨٥٠ . فقد كانت الوحدات الأساسية فى الاقتصاد الصناعى قد أنشئت بالفعل ، وكانت معدات بريطانيا الصناعية أحدث ما يمكن الحصول عليه ، وكانت خطوط السكك الحديد الأساسية فيها قد تمت . وقد أنجز كل هذا دون تدخل الدولة أو شركات الاستثمار الخاصة الكبيرة . وقد تم شراء جزء من هذا بالأرباح التى كونتها المشروعات الفردية . وتم تمويل جزء آخر من سوق مالية تتميز على الرغم من نقص تنظيمها بالنجاح المدهش فى توجيه مصادر البلاد السائلة إلى الصناعة والتجارة . أما بخصوص المشروعات الكبرى (الترع — الموانى — السكك الحديدية) التى كانت تحتاج إلى تعبئة رأس المال لفترات طويلة من الزمن . فقد كانت إنجلترا تتميز بتوفر جمهور كبير من المستثمرين الأغنياء ومتسعى الأفق ، وأغلبهم يعيدون إلى الاقتصاد عن طريق المشروعات المساهمة الأموال التى اكتسبوها فى المشروعات الصناعية الخاصة .

وبالإضافة إلى ذلك لم توجد دولة كانجلترا كانت راغبة فى أن توسع ائتمانها إلى أبعد من حدود الحرص التجارى . لقد كثر استعمال كمبيالة المجاملة بإنجلترا فى منتصف القرن ، بل إن أقدم وأكثر البيوت التجارية شهرة من بين التى كانت تقوم بعمليات الخصم كانت مستعدة أن تقدم بسعر مناسب اعتمادات مفتوحة ودائرية

بضمان أوراق مالية محل شك . وفى نفس الوقت فإن البنوك المحلية تعودت أن تمنح عملاءها سحباً على المكشوف كان له جميع خواص ومظاهر القروض الطويلة الأجل . ومن المستحيل أن نفهم نمو الصناعة والتجارة الإنجليزية فى القرن التاسع عشر دون أن نأخذ فى الاعتبار هذا الحجم الضخم من الاستثمار المستتر .

وفى مثل هذا الاقتصاد فإن الشركات المالية لم تكن على الأقل محل ترحيب إن لم تكن غير ضرورية على الإطلاق . كتبت مجلة « الإيكونومست » تعلق على الإعلانات الضخمة والوعود المثالية لبنك كريدى موبيليه القديم ، « إن التجار الإنجليز لا يحبون مثل هذه الإعلانات فهم يشكون بحق فى البدع فى مسائل النقود ، وهم لا يحبذون النقود الورقية الجديدة ، وهم يكرهون الكلام الجميل الغامض . ويفضلون حديث الأرقام المحددة . وإذا ظل بنك كريدى موبيليه كما قدم لنا فى الأصل ، فمن الممكن القول باطمئنان إنه ما من أحد فى الأجزاء العاقلة من سوق النقود بلندن سيلتجىء إليه » . أما عن الحاجة إلى مثل هذه المشروعات فإن الكاتب يقول بشكل حاسم :

« لقد تطور كل النظام المصرفى ونظام الإقراض فى إنجلترا إلى الدرجة والدقة التى لا يمكن أن تساوينا فيها أى دولة أخرى ، فهنا تقل عن الأماكن الأخرى الدعوة إلى مشروعات « الائتمان » الجديدة لأن هناك بالفعل مشروعات أكثر من أى مكان آخر » .

وتحت هذه الظروف فإن القيود القانونية المفروضة على تكوين اتحادات الشركات كانت تعنى فى الواقع نوعاً من الفيتو على إنشاء بنوك الاستثمار المساهمة . ولم يكن فى إنجلترا رجل من نوع نابليون لكى يسمح ببدعة مثل كريديه موبيليه فى مواجهة الرأى العام . ولم تكن توجد هناك قوانين خارجية يرجع إليها كما حدث فى ألمانيا حيث دفعت الحرب بين بروسيا وفرانكفورت أولى الشركات المالية إلى دول أصغر وإن كانت أكثر طواعية . وفى إنجلترا لم يصبح تكوين الشركات المالية أمراً ممكناً إلا بعد صدور قانون الشركات عام ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ الذى سمح أوتوماتيكياً بتكوين الاتحادات المحدودة المسئولية بمجرد أن تسجل نفسها . ثم جاءت الأزمة التجارية عام ١٨٥٧ فضيقت سوق النقود وشلت البورصة فى المهد على

المشروعات التى كانت قد نظمت . ولم تستطع بريطانيا إلا بعد ١٨٦٠ أن تتبع طريق بنوك القارة الأوربية .

وفى الوقت الذى فعلت فيه ذلك كان مركزها الاقتصادى قد تغير ، والاختلافات القوية التى عزلتها عن الأمم عبر الخليج قد تدعمت . لقد كانت دائماً دولة كثيرة التقلب ، وأكثر من غيرها اعتماداً على شراء السلع من الخارج وبيعها فى الخارج . وفى الخمسينات زادت تجارتها عبر البحار بسرعة كبيرة ومعها زاد تصدير رأس المال . وتوضح الإحصائيات التى أمكن حسابها (وهى فى أفضل الأحوال تقريبية) أن الفائض السنوى لميزان المدفوعات القوى كان يتراوح بين خمسة ملايين جنيه وستة ملايين جنيه خلال الثلاثين عاماً من ١٨٢٦ إلى ١٨٥٧ ، ٧,٦ مليون جنيه خلال الفترة من ١٨٥١ إلى ١٨٥٥ قد قفز إلى ٢٥ مليون جنيه خلال السنوات الخمس التالية ، وارتفع مجموع الممتلكات البريطانية فى الخارج من حوالى ٢٦٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى نهاية عام ١٨٥٥ إلى ٣٨٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى نهاية عام ١٨٦٠ بزيادة حوالى ٥٠ فى المائة تقريباً فى خمس سنوات . لقد بدأت المشروعات الداخلية تبدو ميداناً أقل إغراء للاستثمار من الخارج .

وفى نفس الوقت حدثت بعض التغيرات فى شكل التجارة الدولية الإنجليزية كان لها نتائج مباشرة على اتجاه وطابع الاستثمار الخارجى . ومن أكثرها وضوحاً (وأكثر أهمية لدراستنا هذه) التحول فى الاهتمام من العملاء القدامى فى أوربا وأمريكا إلى إمكانيات الشرق الأدنى والأقصى التى كانت مهملة . ولقد منحت حرب القرم للحركة التى بدأت ١٨٤٠ قوة دافعة كما دشنتها أزمة ١٨٥٧ التى أصابت على وجه الخصوص التجارة الأنجلو أمريكية والتجارة الأنجلو أوربية . وعندما هبطت الصادرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٥٧ /١٨٥٨ ذلك العام الذى شهد انكماش التجارة على جانبى المحيط ،زادت الصادرات إلى الهند من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٥٧ إلى ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٥٨ ثم إلى ٢١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٥٩ .

ثم اشتد هذا التحول عندما قطعت الحرب الأهلية الأمريكية بريطانيا عن

مصادرها الرئيسية لأهم وارداتها، القطن . واضطرتها للاتجاه إلى الهند ومصر للحصول على إمدادات عاجلة . فبينما هبطت الواردات من الولايات المتحدة من ٤٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٦١ إلى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦٤ ارتفعت الشحنات من الهند بسرعة كبيرة من ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خلال نفس السنوات الأربع . وخلال الفترة ١٨٦٢ — ١٨٦٥ كانت الهند تعتبر أهم موردين لإنجلترا ، وهو مركز لم تحصل عليه من قبل ولا من بعد . وكانت الصادرات المصرية إلى إنجلترا أبطأ قليلا فى اتجاه الصعود ولكنها كانت أبطأ فى الهبوط بمجرد انتهاء فترة ازدهار القطن . فقد زادت صادرات مصر من القطن من ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦١ إلى ٢٢,٠٠٠,٠٠ جنيه عام ١٨٦٥ الأمر الذى رفع مصر من المركز السادس فى قائمة مصادر واردات بريطانيا إلى المركز الثالث عام ١٨٦٤ ١٨٦٥ بعد فرنسا والهند . وقبل ذلك بعشر سنوات (عام ١٨٥٤) كانت مصر بشحناتها التى بلغت ٣ ملايين جنيه تحتل المركز الخامس عشر . وإذا كان هذا الكسب لا يقارن بالهند من ناحية الأرقام المطلقة فإن التغير النسبى فى وضع مصر كله أكثر وضوحاً .

لقد كانت نتائج التطور المالى الإنجليزى أكثر خطورة وإلى حد ما لا يمكن التنبؤ بها . وربما كان من المتوقع أنه عندما تتجه بريطانيا فى اتجاه الكريدى موبيلييه فإن تغير الاقتصاد سوف يؤدى إلى ظهور شركات تهتم بالعمليات الخارجية أكثر من شركات القارة الأوربية . أما الذى استحال التنبؤ به فهو الحد الذى سوف تؤدى إليه طبيعة التجارة الشرقية من إهمال للأهداف القانونية للشركات المالية (سكك حديدية ، تحسين الموانى ، القروض مفتوحة للدولة وللمستعمرات) — بسبب الأرباح الكبيرة والعشوائية من ائتمان المجاملة وأكثر من ذلك من إقراض النقود .

ولقد واجه نمو التجارة الغربية مع الأراضى التى يحدها المحيط الهندى وشرق البحر الأبيض المتوسط من البداية عقبة رئيسية تتمثل فى الوضع المتخلف للأعمال المصرفية المحلية والتسهيلات البدائية للائتمان والتبادل . فى تلك الدول « المتخلفة » حيث لم تمارس أشعة المدنية الرأسمالية بعد قواها السحرية فى التنوير كان هناك عدد

كبير من البنوك وعدد كبير من مقرضي النقود ، قليل من الاستثمار وكثير من الاكتناز . ولم يكن هناك ائتمان وإن كان الإقراض بالربا منتشراً . فى أهم المراكز مثل بومباى وكلكتا ، واسطنبول والإسكندرية كانت البنوك الخاصة والتجار تقدم النوع المعتاد من تسهيلات الخصم والتبادل كالموجودة فى الغرب ، وبعض أصحاب هذه البنوك كانوا أوربيين وبعضهم كانوا من أهالى البلاد . وأغلبهم كانوا أبناء تلك الشعوب التجارية التى يبدو أنها تزدهر فى تلك المناطق : البارسيون والجيراتيون Geyrati, Parsee فى الهند ، اليونانيون والسوريون واليهود فى الليفانت والشرق الأدنى . وحتى فى تلك المراكز كان سعر تلك التسهيلات عالياً ويصل إلى أكثر من ضعف أو ثلاثة أمثال السعر فى الغرب . ولقد أدى عدم وجود سعر تبادل مستقر إلى تذبذبات شديدة مما جعل التجارة مقامرة أكثر منها مهنة ، أما فى خارج هذه المراكز ، فى كراتشى ومدارس وسالونيكا وأزمير مثلا فلم يكن هناك غير التاجر الهندى ومقرض النقود . وكان أقل سعر للفائدة على أحسن الأوراق المالية يتراوح بين ١٢ ، ٢٠ فى المائة بينما تراوح للفقراء مابين ٣ ، ٤ فى المائة شهرياً ، وتراوح بالنسبة للفلاحين الذين يقترضون كل عام بضمان المحصول المتوقع ويقعون فى مصيدة الديون المهلكة ما بين ٥ ، ٦ فى المائة فى الشهر .

إن هذا الإغراء بالفائدة الضخمة هو الذى جذب المستثمرين وواضعى المشروعات الإنجليز أكثر من احتياجات التجارة . وتبين نشرات الشركات الجديدة بصراحة فى مناقشاتها الفائدة العالية البريطانية والعائد الكبير المتوقع . والمموازن لواحد من أوائل بنوك الكريدى موبيليه (واسمه شركة الائتمان والتمويل العامة) أغروا الجمهور بآمال أن المال الذى سيقترضونه منهم فى بريطانيا بسعر ٤ أو ٥ فى المائة سيقرض فى الشرق بضعف أو بثلاثة أمثال هذا السعر . وكان أول إنشاءات هذه الشركة هو بنك رهن الأراضى فى الهند . ولقد أذهل المنظمون للمشروعات التركية المستثمرين بالآمال فى أن تكون سعر الفائدة من ٣٪ إلى ٦٪ فى الشهر . وشركة التجارة المصرية التى أسست فى الأصل لاستغلال التجارة فى أعالى وادى النيل أوضحت من البداية أنها تتوقع أن تكسب معظم أرباحها عن طريق إقراض أهالى البلاد . يقول إعلان الشركة : « لما كان من المؤكد أن المزارعين والتجار فى

مصر العليا والسودان يستطيعون أن يقترضوا بسعر ٤ و ٥ فى المائة فى الشهر ولا يزالون يحتفظون بثروة ضخمة فإن ميدان العمليات المالية ليس له حدود » ، وفى كل ذلك لم يكن هناك إحساس بالذنب لدى المصرفيين البريطانيين . فالرأسمالية البريطانية كانت قد تخطت فكرة المراباة غير الرشيدة . وكان السعر العادل للنقود عندها هو السعر الذي يحدده العرض والطلب . وعلاوة على ذلك فإنه على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة الذى تقدمه هذه الشركات فإنه كان أقل مما عرفه الشرق من قبل . والحق أنه او لم يستبعد البريطانيون جميع القيم الأخلاقية غير الرشيدة من تفكيرهم فى السلوك الاقتصادى لكان عليهم أن يهنئوا أنفسهم على إنسانيتهم ! .

ولقد كان هناك تطور آخر غير مرئى فى الوقت الذى استعد فيه الممولون لتقديم الشركة المالية فى سوق رأس المال البريطانى ، ألا وهو توفر الأموال الحرة واستعداد المستثمرين لقبولها . ومع ذلك فقد كان من الممكن توقع هذا الوضع . فبينما كانت القيود القانونية فى الماضى تجعل إنشاء الشركات المالية فى إنجلترا أصعب منه فى القارة الأوربية ، فإن هذا الوضع قد انعكس وأصبح تسجيل الشركة مجرد مسألة شكلية . وكل ما كان يحتاج إليه إنشاء الشركة فى بريطانيا توفر صاحب مشروع ذى أعصاب قوية وحفنة من الأسماء اللامعة فى مجلس الإدارة وبرنامج طموح ثم يقوم الجمهور بباقى الأمر . وأكثر من ذلك فبينما كانت المتطلبات القانونية فى القارة الأوربية تشجع الدفع المبدئى بنسبة كبيرة من قيمة الأسهم وسرعة سداد الباقى كانت الشركات البريطانية لا تطالب المستثمرين إلا بالقليل فى أول الأمر (حوالى ١٠ فى المائة من رأس المال الإسمى) ولا تطلب منهم طلبات أخرى إلا إذا لزم الأمر ، وفى سوق غنية كلندن ومتفائلة كتلك التى كانت فى عام ١٨٦٠ كانت هذه التسهيلات للمساهمة بمثابة دعوة للمبالغات التى حدثت .

ومع ذلك فكل هذا العمل لم يكن يحتاج إلى ذكاء كبير . إن المؤسسين لأولى الشركات المالية البريطانية كانوا أصحاب بنوك وتجاراً صناعيين من نفس مستوى أولئك الذين أسسوا الكريدى موبيليه فى أوربا . وقد ضموا بينهم عدداً مختاراً من أعضاء مجلس إدارة بنك إنجلترا ومدير بنك لندن ووستمنستر وأكبر مقاول للأعمال الهندسية فى العالم ومنفذين أقوياء للسكك الحديدية الهندية وجزءاً من أرقى البيوت

اليونانية فى إنجلترا . وكانت ارتباطاتهم فى الخارج مع شركات فى نفس مستوى النفوذ والشهرة : الكريدى موبيليه ، كونتوار دى كومت ، ونصف « المالية العالية » فى فرنسا ، بيشو فشايم ، وجولد شميت فى بلجيكا .

وبتأسيس شركاتهم المالية لم يقصد البريطانيون أن يقلبوا نظام البنوك المستقر ، فالثورة هى آخر ما يخطر ببالهم . وكل أعمالهم كانت تستهدف — كما فى القارة الأوربية — القيام بعمليات الاستثمار التى لا تلائم التمويل التجارى التقليدى ومساندة أولئك الذين لم يستطع التمويل التجارى أن يساعدهم . وأكثر من ذلك فقد أقاموا أكثر علاقاتهم مع البنوك الأخرى ، وكانوا يتوقعون الكثير من التعاون مع حلفائهم فى الخارج .

لقد أسسوا ثلاث شركات . ثم توقفوا وشعروا أن لدى إنجلترا كل الشركات المالية التى تحتاج إليها . ولقد كان الرأى الخبير ميالا إلى وجهة نظرهم هذه .

• • •

إن الطريق إلى الجحيم محفوف بالنوايا الحسنة . وإذا كان أول بنوك الائتمان البريطانية قد توقع أن يحتكر الميدان لنفسه ، فقد اتضح له خطأه بسرعة . لقد احتضن الرأسماليون المهمة الجديدة بحماس (وأحياناً بجنون) طغى على الاعتدال والحذر اللذين طالما يفخر بهما الإنجليز . لقد تدفقت شركات الائتمان والبنوك الخاصة والاتحادات المالية فى اندفاع غير منظم إلى سوق لندن وبلغ عددها سبعة وأربعين حتى نهاية عام ١٨٦٥ واشتغل ثلثاها فى استغلال وتنمية المشروعات فى المستعمرات وفى الدول الخارجية .

بل إن هذا الرقم الكبير لا يكفى فى وصف اتساع الحركة والحدود التى وصل إليها الائتمان . فنفس هذه السنوات الثلاث ١٨٦٣ — ١٨٦٥ قد شهدت إنشاء خمسين « بنكاً » جديداً وأربعة وعشرين « مشروعاً تجارياً » . ومعظمها كانت بالدقة ما يقترحه الاسم ، بنوك بالمعنى الإنجليزى ، أى مخزن إيداع للاحتياطيات المستخدمة فى عمليات قصيرة الأجل ، وشركات تجارية عملها الوحيد هو شراء وبيع السلع . ولكن كثيراً من هذه الشركات (وهنا نجد الدليل مرة ثانية على مرونة التنفيذ التى تهزأ من الجمود) وجدت أنه من الصعب بل من المستحيل أن تتجاهل

. الفرص المالية فى عصر التوسع والتضخم . وهكذا فإن البنك الإمبراطورى العثمانى (الذى كان بنك إصدار) عمل كوكيل عن الخزانة التركية فكان يمنح السلفيات للباب العالى ، وكسب الكثير من تجارة الأوراق التجارية وساعد على خلق ودفع مشروعات مساعدة فى حدود الإمبراطورية العثمانية . وشركة التجارة المصرية (التى سوف نلتقى بها مرة ثانية) وجدت أن بعض أرصدتها قد تحقق أرباحاً فاحشة إذا وظفت فى قروض للحكومة المصرية أكثر من استغلالها فى تصدير حاصلات السودان وأواسط أفريقيا .

لقد كان هذا عملا هداماً . نعم لقد كانت هناك حاجة لعدد بسيط من شركات الائتمان فى إنجلترا . . . ربما اثنتين أو خمس بل وحتى عشر . أما أن توجد عشرات منها فتلك مسألة أخرى ! إن قادة الصحافة المالية الذين رحبوا بأولى الشركات المالية فى حذر بدأوا يهمسون فى ضيق ثم أخذوا يتكلمون فى أسف ثم رفعوا أصواتهم بإدانة هذا الوضع . ونفس أصحاب البنوك الذين شجعوا التوسع فى تسهيلات الائتمان فى مبدأ الأمر وجدوا السوق اليوم خانقاً لازدحام المنافسين . بل إن ازدياد الفرص التجارية وتكاثر المستثمرين لم يستطع الصمود أمام العدد الكبير من أصحاب المشاريع الذين يحملون معهم أفكاراً كبيرة ومالا قليلا . لقد كان عام ١٨٦٤ معروفاً باسم عام الـ ٧ ٪ عندما كان متوسط سعر الفائدة ٧ ٪ وعمولة الخصم ٩٪ ومع ذلك فلم يكن كل ذلك قادراً على أن يهدىء حالة الغليان فى السوق . وبدأت البنوك تبحث فى داخل إنجلترا وتتصارع على العملاء وأخذ مديرو البنوك يشكون من أنهم لا يستطيعون أن يتعاملوا مع عملائهم على قدم المساواة . وبدأت المهنة المالية تفقد كرامتها بمجرد أن بدأت سوق النقود — التى عرفت فى الماضى بالاتزان — تظهر بمظهر المساومة المنحطة .

ولقد كان من الطبيعى أن يكون الشرق الأدنى من أهم مناطق المنافسة الشديدة . فهنا كما فى إنجلترا نفسها ، بدأت الأمور فى هدوء ووصلت الشركات المالية متأخرة . وتمثل رد الفعل المبكر لتزايد الطلب على التسهيلات الائتمانية فى ازدياد عدد البنوك الخاصة . وكما حدث فى غرب أوروبا من قبل وجد عدد من التجار (يونانيون — يهود — سوريون وأوربيون) أن التجارة هى الطريق إلى المال . وفى

أعوام ١٨٤٠ — ١٨٥٠ حاول بعض هؤلاء المقاولين أن ينظموا بنوكاً تجارية مساهمة بالتعاون عادة مع مصالح بريطانية ، وبهذه الطريقة أنشىء بنك مصر فى الإسكندرية عام ١٨٥٥ . وفى نفس الوقت كان رجال الأعمال البريطانيون أول من قام باكتشاف الإمكانيات المالية للشرق ؛ وفى عام ١٨٥٦ وفى أعقاب حرب القرم أنشأت مجموعة فى لندن البنك العثمانى فى القسطنطينية . وبعد ذلك بقليل فرضت أزمة ١٨٥٧ تأجيل المشروعات الأخرى .

عند هذه النقطة يتباعد التاريخ المالى لكل من تركيا ومصر . فتاريخ الأعمال المصرفية العثمانية هو إلى درجة كبيرة تاريخ البنك العثمانى : فهذه المؤسسة التى كان غرضها الأصلى القيام بالأعمال العادية للبنوك التجارية ، كونت على مدار السنين أوثق العلاقات مع الحكومة التركية وأثبت مديرو البنك تعاونهم وفهمهم فى حل مشاكل السلاطين المبذرين المهملين وفى التغلب على عدد من الصعوبات المالية المتكررة . ولقد كان نوع المناورات والمؤامرات التى احتاج إليها المديرون الإنجليز لكى يتقدموا على غيرهم فى دنيا السياسة المجنونة القائمة فى عالم الرأسمالية الرشيدة أمراً أثار دهشتهم : وفى تقرير إلى حملة الأسهم عام ١٨٦١ أوضح المديرون أن البنك قد شق طريقه على الرغم من المعارضة « التى تتميز بكثير من الحساسية والمؤامرات والشعوذة المجهولة تماماً فى إنجلترا » :

ولقد بررت الأحداث التالية هذه السياسة التعاونية تماماً . فقد شهدت سنوات ١٨٥٧ — ١٨٦١ التدهور السريع لمالية الحكومة التركية ، وزادت من سرعة هذا التدهور صعوبة اقتراض النقود وتكاليفه فى سوق محكمة . وتحطمت جهود مجموعة إنجليزية — يونانية لإنشاء بنك أهلى تركى عام ١٨٦٠ على صخرة تلك المصاعب : فقد أخذت هذه المجموعة جزءاً كبيراً من القرض العثمانى فى تلك السنة وفقدت ثروة كبيرة فى هذه العملية . ولم يكد يحل عام ١٨٦١ حتى تحول التدهور إلى انهيار وتوقف عن العمل تسعة عشر من البيوت المالية فى القسطنطينية .

وفى تلك اللحظة وجد البنك العثمانى فرصته المناسبة . فإذا كان منافسوه المحليون قد شلت حركتهم مؤقتاً وتحطمت الاعتمادات الأجنبية للباب العالى ، أصبح البنك العثمانى فى عام ١٨٦١ الدعامة الأساسية للخزانة التركية . وفى الاجتماع العام فى

سبتمبر من نفس السنة قال رئيس مجلس الإدارة لحملة الأسهم إن الحكومة التركية مدينة للبنك بمبلغ ١٥٢,٠٠٠ جنيه وإن الشركة تتعامل آنذاك مع الحكومة التركية أكثر مما تتعامل فى التجارة الخاصة . وعندما عقد فى ١٨٦٢ قرض لتصفية الأوراق المالية المتدهورة والمتداولة فى السوق (وهو التمهيد الضرورى لإنشاء بنك أهلى) كان البنك العثمانى هو ضامن الإصدار بالاشتراك مع شارلز ديفوه وشركاه وشركة جلن . ولقد نجح القرض نجاحاً لا نظير له .

وإذ كان المسرح قد أعد لإنشاء بنك أمبراطورى جديد ، دخلت مجموعة من الماليين الفرنسيين الميدان ، ومن المشكوك أن يكون هذا محل ترحيب مديرى البنك العثمانى الثابتى الأقدام . ومع ذلك فلم يكن من الممكن تجاهل وجودهم . . . رجال أثر ذوو اتصالات قوية ومستعدون لمنافسة العروض البريطانية . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة التركية التى سرتها إمكانية ضم المصادر البريطانية والفرنسية المالية وضمان رابطة قوية سياسية واقتصادية مع باريس ، بذلت كل ما فى وسعها من مجهود لكى تتفق المجموعتان . وفى نوفمبر عام ١٨٦٢ أنشئ الاتحاد الأنجلو فرنسى رسمياً وفى فبراير ١٨٦٣ اعتمدت الحكومة التركية الامتياز رسمياً ، وفى مارس صفى البنك العثمانى القديم أعماله وحل محله البنك الإمبراطورى العثمانى الجديد .

وهكذا كانت الشركة الجديدة رمزاً للتعاون المالى . ولكنها ولدت أيضاً فى جو من المرارة والعداء . فقد حارب أصحاب الامتياز فى البنك التركى المفلس البنك الجديد بعنف فى المحاكم الإنجليزية التى رفضت أن تتدخل فى أمر تختص تركيا بتقريره (تصرف نبيل فى سنوات البراءة التى سبقت الأمبريالية) . وقد نشر هذا الموضوع فى الصحف التى كانت فى الواقع عاجزة عن أن تقرر إلى أى الطرفين تنضم . وفى النهاية اضطر الممولون اليونانيون والإنجليز لبنك تركيا إلى التخلى عن المعركة وإنْ يستسلموا . لقد كان ثمة مكان لأكبر من بنك فى تركيا ، ومعظم هؤلاء الممولين عادوا إلى المعركة مرة أخرى فى يوم آخر .

ولقد كان مديرو البنك الأهلى الجديد من الذكاء بحيث قدروا الموقف ، وفهموا أنه ليس من الممكن أن يحافظوا على احتكارهم . وكممولين طيبين تنازلوا والابتسامة على شفاههم . وفى عام ١٨٦٤ أسست الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية برأس

مال قدره مليونا جنيه إنجليزى ، وهى نوع من الكريدى موبيليبه تكمل استثماراتها (فى المشروعات الصناعية التجارية المحلية وفى تكوين شركات جديدة) نشاط البنك الأمبراطورى كبنك إصدار وإيداع وخصم . وكان مؤسسو الشركة الجديدة خليطاً غريباً من المجموعات المالية يضم على الأقل ثلاثة من المصالح المالية المتميزة. وكان أولها البنك الإمبراطورى العثمانى ثم الملوك اليونانيون بلندن ، زوجرافوس ، ميسيروجولو رالى ، كاسوندو ، زافيروبولو . وزاريفى ، ثم الاتحاد الإنجليزى — الألمانى الذى بدأ أول قرض للحكومة المصرية فى السوق الأوربية عام ١٨٦٢ ، والذى لعب دوراً رئيسياً فى المالية المصرية فى العشر السنوات التالية ، فروهلنج وجوش ، سرلتر باخ من فرانكفورت ، أوبنهايم — البرتى من القسطنطينية وأخيراً (وهذا رمز المرونة فى التحالفات المالية) إخوان شتّرن من الجمعية المالية الدولية ، بيشوفشتايم وجرلد شمث من شركة الائتمان والمالية العامة . ولقد كان هذا الموقف بمثابة التصرف المصرفى العاقل ، وكما أوضح سير وليام كلاى الموقف لحملة الأسهم فى البنك الإمبراطورى العثمانى فى الاجتماع السنوى الأول عام ١٨٦٤ :

« إن الفكرة التى دفعت البنك للاشتراك فى المشروع هى أن فى تركيا مجالين متميزين للعمل فى المال والتجارة . فالبنك الإمبراطورى العثمانى هو الأداة المناسبة لكل ما يتعلق بالتعامل مع غرب أوربا والقروض التى تأخذها الحكومة التركية من أوربا . ولكن من ناحية أخرى فثمة عدد كبير من العمليات المالية تتصل الآن بالحكومة وعمليات أخرى تتصل بالأجهزة المحلية وأخرى تتصل بالأفراد وتحتاج من الخبرة المحلية والمعلومات والعلاقات مع الممولين المحليين ورأسماليى القسطنطينية مايجعل هؤلاء الأداة المناسبة لهذا العمل . وبذلك أصبح واضحاً أنه من الممكن تكوين اتحاد بين البنك والأطراف الأخرى التى كانت بشكل عام ثرية جداً وقوية وذات خبرات واسعة . وإن شعورنا العام أنه من الأفضل تماماً أن نتخذ من مثل هؤلاء الأشخاص أصدقاء ومعاونين بدلا من أن يكونوا منافسين » .

وقد أجاب المستمعون على الخطاب بالموافقة والترحيب .

وعلى ذلك فحتى أكثر أصحاب المشروعات تعقلا واقتناعاً صعب عليهم أن يتفقوا مع هؤلاء المندفعين ليكونوا أصحاب بنوك فى أرض الاثنى عشر والعشرين فى

مالية . فني الوقت الذى أنشئت فيه الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية ظهر فى الميدان « الاتحاد المالى العثمانى » برأسمال قدره مليون جنيه وهو شركة ائتمان متحرك جديدة تساعد التجارة والصناعة وتتفاوض من أجل امتيازات المرافق العامة علاوة على الإقراض بفائدة مجزية . وقد أنشأ هذه الشركة لويس فارلى . . . رحالة لا يهدأ ، منفذ مشروعات طموح ، وخبير بالشرق الأدنى . وقد ضمن التأييد المالى من بعض التجار اليونانيين الذين نسيتهم الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية ، وتأييد مديرى مؤسسات إنجليزية جديدة مثل البنك الأوربى المتحد . والبنك الإمبراطورى واتحاد الائتمان التجارى .

وأكثر من ذلك فني مقابل كل بنك مركزه الرئيسى فى تركيا كان هناك بنك آخر فى لندن أو باريس على استعداد لأن ينشىء فرعاً له فى القرن الذهبى أو أن يرسل وكيلا ينافس الشركات المحلية . وهكذا صنع أيضاً اتحاد الائتمان التجارى ، الذى أنشىء فى لندن فى أول عام ١٨٦٤ على يد اتحاد التجار الإنجليز واليونانيين المعروفين فى ميدان التجارة مع الشرق الأدنى ،وأصبح يلعب دوراً نشطاً فى الأعمال المصرفية التركية فى مجال الخصم والتبادل المنتظم بل وفى مجال الإشراف على شركات بريطانية محلية مساعدة . وبالمثل أسرعت شركة الائتمان والتمويل العامة إلى اقتناص الفرصة عندما أتيحت لها وقامت بضمان قرض ٦٣٦،٣٦٣ جنيهاً للباب العالى ، الأمر الذى أثار استياء البنك العثمانى الإمبراطورى .

إن هذا النشاط لشركات البنوك المحلية والغربية ليس إلا جزءاً من القصة ، ليس إلا السطح الظاهر من المعركة الذى يمثل تنافس وتلاعب المؤسسات العامة الكبيرة التى تتوافر تقاريرها فى الصحافة وتعلق الصحف على كل حركة من حركاتها . وخلف هذه المؤسسات الكبيرة توجد البيوت الخاصة المتواضعة ، وبعضها ذات سمعة لسنين طويلة ، وبعضها قد ولد بالأمس فقط بهدف أن تدس يدها فى الأعمال المالية والمؤامرات التى هى لب مالية منطقة الشرق الأدنى . وليست معارك وتحالفات ومناورات هذه البيوت الصغرى معروفة لدينا بالكامل أو بشكل منظم . وفى مقابل كل مشروع عرفناه لإنشاء بنك (مثل مشروع إنشاء بنك برأس مال ٥ ملايين جنيه على يدها . هافا الذى لم يثبطه إفلاسه فى أزمة ١٨٦٠) كم هناك من مشروعات

ماتت فى المهد فى حوانيت جالاتا أو فى غرف الاجتماعات بشارع برنسيس ؟ ولكل قرض خاص يقدم للحكومة التركية علنا (مثل قرض أوبنهايم ألبرتى فى ١٨٦٣) كم هناك من قروض لم يعلن عنها أبداً لأسباب حكومية ؟ إن أرشيف هذه البيوت الخاصة لم يفتح أبداً للغرباء ، والأوراق الخاصة لمديريها تحرق أو تضيع أو تحرس بعناية . فهؤلاء المديرون كانوا يتحكمون — مباشرة أو بشكل غير مباشر — فى جزء كبير من تجارة الإمبراطورية وأعمالها المصرفية ، وكانوا مقرضين ومستشارين للسلاطين والوزراء . ولكن وظائفهم المتواضعة بالقياس إلى حياة الوزراء والدبلوماسيين لم تكن أبداً موضع تأريخ ، ومعظمهم يضيعون فى متاهة التاريخ الذى لم يكتب .

* * *

ومع ذلك فبالمقارنة بمصر تعتبر تركيا ميداناً هادئاً ، إلى حد كبير بسبب وجود البنك الإمبراطورى العثمانى والبنوك المساعدة . فعالم البنوك فى القسطنطينية فى فترات الازدهار فى الستينيات كان أقرب إلى نظام أوربا المصرفى منه إلى فوضى المالية الإنجليزية . ولقد ظل البنك الإمبراطورى العثمانى يمثل فكرة الممولين التجار عن المؤسسة المالية المساهمة كما يجب أن تكون .

وفى مصر لم يكن هناك بنك إمبراطورى عثمانى . ولقد كان بنك مصر — القديم — ممزقاً بين النزعة المحافظة لمديريه الإنجليز ونزق مديره المحلى ، وهو تاجر يونانى من آزمير يدعى باسكالى . ولم يكد يحل ١٨٦١ حتى كان البنك قد ربط معظم رأس ماله فى قروض لأمراء البيت المالك فى مصر ، ولم يكن فى وضع يسمح له بأن يقدم ائتماناً تجارياً ، ومن باب أولى رأس مال استثمارى . أما الباقى من رأس المال فقد كان فى خدمة عدد من البيوت التجارية الخاصة التى لم تكن ذات وزن بعد .

لقد كان الباب مفتوحاً فى مصر على مصراعيه إذن ، وكان الإغراء يشتد بسبب الوضع فى تركيا . وعند عديد من التجار والممولين كانت منطقة شرق البحر الأبيض منطقة واحدة متكاملة اقتصادياً يمكن استغلالها كوحدة ، وكان فيض نشاط الأعمال والمشروعات من القسطنطينية مستعداً دائماً للبحث له عن مخرج فى الإسكندرية . وهذا الفيض ، بالإضافة إلى هجرة رأس المال وبعض الموهوبين من رجال الأعمال من أجزاء أخرى من العالم ، قد ازداد بعد بدء فترة رواج القطن إثر الحرب الأهلية

الأمريكية . وفى خلال سنوات قليلة لم تعد مصر نقطة رئيسية للتجارة والمال فى حد ذاتها فحسب ، وإنما اكتسبت أهمية أكبر لموقعها على الطريق إلى الهند ، حيث كان حمى الرخاء أشد ، والمشروعات المالية أقل تحفظاً .

وهكذا ازداد غليان عالم المال فى الإسكندرية . واندفعت إلى الميدان البيوت القديمة والجديدة وغرباء من القسطنطينية ولندن وباريس ومارسيليا ، والماليون الأقوياء وأصحاب المشاريع الفقراء ، الاتحادات الكبيرة والتجار الصغار ، الأمناء والمضاربون والمقامرون والمزيفون . وخلال هذه العملية تخلى الجميع عن بروتوكول وأمانة « المالية العالية » .

والآن . . . نقترب من قصتنا التى تبدأ ككل القصص فى أماكن عديدة ، فى وزارات أوربا عشية حرب القرم ، وفى بنوك لندن وباريس بعد أزمة ١٨٥٧ ، فى خيام الخديوى بمناسبة منح امتياز القناة ، فى السفينة التى أحضرت مديراً اسمه ادوارد ديرفيو إلى مصر عام ١٨٥٥ ، وتحت بنادق فورت سومتر (معركة فى الحرب الأهلية الأمريكية) .

الفصل الثالث

فيضان على ضفاف النيل

فى مرحلة الستينات من القرن التاسع عشر قامت حرب أهلية طويلة فى أمريكا وكان لا بد من توقعها وإن لم يرد أحد أن يواجه هذا التقدير. وأوقفت بضربة واحدة معظم إمدادات القطن عن العالم، وعطلت أكبر الصناعات الإنتاجية وحولت زغب الخيوط البيضاء إلى ذهب.

ولقد وصلت المجاعة ببطء إلى مصانع مانشستر وروان وفلاندرز والألزاس. وكانت الولايات المتحدة فى عام ١٨٦٠ تمد أوربا بخمسة أسداس ما تحتاج إليه من القطن. وفى ذلك العام كان المحصول رائعاً، وشعر تجار نيو أورليانز بقرب وقوع الحرب فأسرعوا بتصدير القطن إلى الأسواق فيما وراء البحار. وزادت سرعة التصدير بعد معركة (فورت سومتر). وفى الفترة ما بين يناير وأغسطس عام ١٨٦١ وصل إلى أوربا ما ينوف على ثلاثة ملايين بالة علاوة على الكميات التى كانت مخزونة. وفى الشهور التالية لم يكن قد شعر ببدء الأزمة إلا عدد قليل من أصحاب المصانع. وقد أدى ضعف الحصار الذى فرضه الإنجليز حول موانى الجنوب إلى اقتناع أصحاب المصانع الصناعة بأن مخاوفهم من الحرب كانت مبالغاً فيها.

ولم يكد يحل عيد الميلاد حتى تغير الموقف. فلم يكن هناك نقص بعد، ولكن الكميات الجديدة الواردة من القطن كانت قليلة، واحتمال أن تطول الحرب فى الولايات المتحدة لم يدع أملا فى تحسن سريع. وارتفع سعر القطن الذى ظل ثابتاً عند $7\frac{1}{2}$ بنس للرطل فى النصف الأول من عام ١٨٦١ إلى ١٢ بنساً فى أكتوبر من هذا العام، وبعد شىء من التردد قفز السعر بشكل ملحوظ خلال صيف عام ١٨٦٢ وفى نهاية أغسطس وصل السعر إلى $\frac{1}{2}$ ٢٦ بنس للرطل. وقد سيطر المضاربون على البورصة وأخذوا يبيعون ثم يعيدون البيع — (أحياناً خمسين مرة) فى قطن لم يغادر المخازن للتسليم أبداً. واشتدت الأزمة فى لانكشير وأقفلت المصانع وأخذ آلاف من

الرجال والنساء يجوبون الشوارع . وبينما نظمت اللجان للعناية بالجياع وضربت العائلة المالكة المثل بالمساهمة فى إغاثة البؤساء ، كان البحارة ينهبون السفن ليبيعوا الغلال فى السوق السوداء ، بسعر شلن للرطل . وفى فرنسا حيث ارتبطت هيبة الإمبراطورية واستقرارها بالدفاع عن معاهدة تجارية مكروهة شعبياً مع بريطانيا ، كانت فكرة الكساد فى حد ذاتها شيئاً هداماً . ولما أصبح النقص فى القطن حاداً قيل إن نابليون الثالث كان مستعداً إذا دعت الحاجة لوقف الحرب .

وقد استخدم أصحاب مصانع القطن (الذين كانوا فى خسارة يومية) كل مهارتهم للحد من الشلل ، فقاموا بعمل منسوجات رفيعة — ولأول مرة منذ عهد نابليون الكبير أصبح الموسلين الخفيف هو الموضة — وقاموا بعمل خليط مدهش من خيوط القطن والصوف أو الكتان لكى يحولوا جزءاً من العبء إلى المنسوجات الأخرى . وتعلموا تقوية خيوط القطن بواسطة الدقيق أو النشا الشىء الذى جعل وزن المصنوعات يزداد بحوالى النصف . وكل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة ، فلم يكن هناك ما يكفى من القطن . وإذا كانت أمريكا لا تستطيع أن تمد أوربا باحتياجاتها منه ، فلا بد من العثور على مكان آخر يستطيع ذلك .

إن الأماكن الصالحة لزراعة القطن على النطاق التجارى قليلة فى العالم . وفى فترة ١٨٦٠ كانت الإمكانية العملية تتركز فى مصر والهند . وذلك بالرغم من أن القوى الصناعية كانت على استعداد فى محاولة يائسة لأن تجرب أى مكان — أسبانيا ، أستراليا ، حتى جزائر فيجى — أما الهند فكانت أكثر أهمية من مصر من زاوية الكم إذ كانت فى عام ١٨٦٠ تصدر من القطن إلى إنجلترا فقط ما يعادل المحصول المصرى كله . ولكن لسوء الحظ كانت تيلة القطن الهندى من القصر بحيث دعت إلى تغيير معظم آلات النسيج فى أوربا حتى تلائم هذه التيلة ، هذا علاوة على أن القطن الهندى كان رديئاً لدرجة أن كلمة « سورات » كانت تعنى الإنتاج الرخيص الردىء .

إن التيلة القصيرة هى من عمل الطبيعة ، ولا يمكن إصلاحها إلا بمرور الوقت ؛ أما الرداءة فكانت من عمل الإنسان ، ولذلك فهى قابلة للتحسين السريع ، إلا أن المقاومة العنيدة من جانب الوسطاء الهنود للأفكار الغربية عن الأمانة فى التجارة

والتعامل الحسن – كانت عقبة قوية شأنها شأن العوامل الجغرافية . ولذلك ظلت الحالة المنحطة للمحصول الهندى رادعاً أساسيًّا عن استعماله خلال فترة رواج القطن . ولقد كان شراء القطن من بومباى عام ١٨٦٠ أمراً يثير الضيق . فالبائع مصمم على الغش والمشترى أيضاً مصمم على منعه . وبينما كان السمسار الأوربى بتكوينه الرقيق وكرامته المرهفة يقف بعيداً ويحاول بمساعدة خدم محليين الحصول على بضاعة نقية من نوع واحد ، كان التاجر الهندى يقف علناً ينادى على بضاعته وينافق بالكلام المعسول ويظهر أفضل القطن من بالات مخلوطة ، ويستبعد بالة رديئة ليضع أختها محلها .

وباختصار كان التاجر الهندى يظهر صبر القديس ليبيع بضاعة اللص ، وفى النهاية يغلب التعب المشترى ويقرر شراء قطن أفضل قليلا من الذى رفضه فى أول الأمر ، قطن ملىء بالشوائب بقدر ما يستطيع أن يحمل ، ومع ذلك يسمونه قطناً .

لهذه الأسباب كانت الحاجة إلى القطن الهندى ملحة فى سنوات العجز إلى الدرجة التى أهملت فيها اعتبارات النوع . وارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة وعاشت البلاد فترة من الرخاء والمضاربة ، يمكن مقارنة درجتها بأكثر فترات الرواج فى تاريخ التجارة . ومع ذلك ، فقد ظل هذا الرواج سطحياً وبقيت أسس الزراعة الهندية كما هى . لقد زادت صادرات الهند إلى أوربا على حساب الاستهلاك المحلى فقط وبقيت تكلفة الإنتاج عند مستوى لا يسمح بمنافسة القطن الأمريكى فى السوق العادية .

إن المشكلة كانت فى الواقع اجتماعية بقدر ما هى اقتصادية . فالأساليب الزراعية للفلاح الهندى أولية إلى حد محزن ، ولم يكن لديه الدافع إلى تحسينها ولا وسيلة هذا التحسين . وإذ كان يعانى من أعباء الإيجار والضرائب إلى حد عيشة الكفاف كان من الطبيعى أن تشغل زراعة الحبوب اهتمامه ليأكل أكثر من زراعة القطن ليبيع . والذين كانوا يزرعون القطن كانوا يفعلون ذلك بمساعدة المرابين والتجار الذين كانوا يقدمون رأس المال والبذرة ، وهم غالباً ما يملكون المحصول قبل البذر .

والأكثر من ذلك فإن المرابى الذى كان يحدد سعر المحصول مقدماً ، لم يكن

يكتفى بأخذ كل أرباح الرواج لنفسه ، بل كان يفضل التضحية بإمكانيات تحقيق أرباح أكبر على أن يرفع سعر الشراء التقليدى عن الفلاح فينخفض بذلك معدل الربح .

وفى مواجهة هذا الخليط من التقاليد العمياء والتنفيذ المعكوس وقف رجل الأعمال الإنجليزى لا يحرك ساكناً . وتساءل البعض : هل هذا مكان لا تنطبق فيه قوانين العرض والطلب ؟ . كتبت مجلة الأيكونوبست تعلق على ذلك قائلة : « إن هناك صعوبات غير عادية تنشأ من حالة المجتمع الغريبة ، وهذه الصعوبات تقاوم الأثر الطبيعى لدوافع الفعل الإنسانى » .

وأسوأ من ذلك فقد وجد التجار الأوربيون أنه يستحيل عليهم أن يتدخلوا ويقدموا الائتمان بشروط أفضل . فالمعارضة القوية من المرابين المحليين والمقاومة السلبية من جانب الفلاح الهندى (الذى كان شكه فى التغيير وخوفه من المرابى أقوى من رغبته فى الربح) قد خلقت عقبات لا يسهل التغلب عليها . كذلك لم يكن المزارعون الأوربيون على استعداد للتدخل ليحلوا محل الزراع الهنود فقد أدى الغموض والتخبط فى قانون الملكية الهندى إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبى للأرض ، وعلاوة على ذلك فقد كان من الأسهل كسب المال — من خلال أعمال الوساطة — باستثمارات صغيرة بدلا من استخدام مبالغ كبيرة فى أعمال الزراعة غير المأمونة والتى تتطلب اتفاقاً كبيراً . ومع خوف أصحاب مصانع النسيج فى لانكشير من المخاطرة بأموالهم فى تحسين وزيادة محصول الشرق وتصميم الحكومة البريطانية على مبدأ عدم التدفق فى التدخل الطبيعى لرأس المال المستثمر ، ظل القطن الهندى على حاله وضاعت فرصة لا تعوض فى آلاف السنين .

ولقد كان لمصر — مثل الهند — تاريخ طويل فى زراعة القطن . وصحيح أن إنتاج وادى النيل صغير إذا قيس بمحصول البنجاب والبنغال ، إلا أن ما يعوض ذلك جزئياً هو طول تيلة القطن (الجميل) المصرى الممتاز ويعتبر الثانى فى الجودة فى العالم كله بعد القطن الأمريكى ، فى صناعة المنسوجات الدقيقة .

ومن ناحية أخرى فإن عناصر الضعف التى كانت تعوق كل المجهودات لتحسين القطن الهندى كانت قائمة فى مصر أيضاً . فقد كان الفلاح المصرى يشبه الفلاح

الهندى تماماً فى جهله وفقره وبداثيته والإصرار على هذه البداثية . بل إن وجود ملكية متنورة فى مصر (عشرة فى المائة تنور والباقى استبداد) تضرب المثل فى الزراعة الناجحة وتفرض التغيير على جماهير الفلاحين لم يكن إلا عبثاً فى غالب الأمر . فنى ظل الملكيات المستبدة لا تتطابق دائماً المصالح الاقتصادية البعيدة والقريبة ، ولا تكون السلطة دائماً مصحوبة بالفهم ولا النوايا الطيبة بالحكم الصائب .

وهكذا ، فإن محمد على — مؤسس الأسرة الخديوية وأبو مصر الحديثة والذى أدخل زراعة قطن الجميل — كان يعتبر أن القطن معناه الدخل . ولقد كانت الزيادة فى الدخل التى حققها المحصول الجديد هى التى مكنته أن ينشئ الجيش والأسطول المصرى وينتزع بالقوة من القسطنطينية وراثة أسرته للعرش . وعلى ضوء هذه الأهداف السياسية اندفع محمد على فى زراعة القطن اندفاعاً سريعاً . وفعل التوجيه النشيط من أعلى فعل السحر . فبعد ثلاث سنوات من إدخال زراعته عام ١٨٢٠ ارتفع إنتاج الجميل من ٦٥٠ رطلا إلى أكثر من ١٨ مليون رطل متفوقاً بذلك على كل الأنواع الأخرى القديمة . وقد سر المستوردين الأوربيين نوع التيلة الجديدة التى اكتسبت لنفسها مركزاً ممتازاً فى سوق لفربول والهافر .

إلا أن جهود محمد على لزيادة دخله من القطن أثبتت فشلها فى المدى الطويل. وإذ كان محمد على غير قانع بالدخل الضريبى الذى يأتى به النظام التقليدى لإيجار الأرض ، قام بانتزاع الأراضى من الملاك الذين كانوا يقفون بينه وبين الفلاح ، وتم ذلك قبل إدخال زراعة القطن . وتحولت كل مصر تقريباً إلى مزرعة حكومية كبيرة وتحول الفلاح إلى وضع القِن . فقد كان يبذر ما يؤمر به وفى الوقت الذى يؤمر به ثم يقدم ما يحصده إلى الحكومة . ولم يكن فى استطاعته أن يبيع محصوله ولكنه كان يجبر على أن يقدم محصوله للدولة بالأسعار التى يفرضونها عليه والتى لم تكن تغطى غالباً ما يفرض عليه من ضرائب . وإذا استطاع الفلاح عن طريق التحايل أو المهارة أو القوة الإنسانية الخارقة فى الاقتصاد أو أى شىء آخر ، أن ينجح فى تسليم كميات زائدة ، كانوا لا يدفعون له نقداً ولكن بالأجل مقابل الضرائب المستقبلة . ولم يكن متوقعاً أن تستمر مثل هذه الحسابات النادرة طويلا ، وهى التى يمكن أن تسبب ارتباك أى محاسب لغرابتها . واستخدمت طرق

عبقرية لتجميد أموال الفلاحين ، إذ أصبح كل فلاح مسئولا عن ضرائب كل جيرانه فى القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها فى المنطقة وكل منطقة مسئوله عن ضرائب المناطق الأخرى فى المديرية . وبعد سنوات من التهريب والتأخر والاضطهاد والتهديد بالضرب بالسياط ، عندما تصل القرية إلى نهاية مواردها وتنهار تحت أعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كانت الدولة تصادر مواشى وآلات أهليها . ثم تحول الأرض — قسراً فى الغالب — إلى فلاح آخر مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة أو أن يدفع من جيبه الخاص . وبذلك تحول الزراع من مرتبة الأقنان دافعى الضرائب إلى مرتبة المشاركين فى المحصول أو العمال الأجراء الذين يحصلون على أجور تجعلهم يعيشون بين سوء التغذية أو المجاعة .

ولقد برروا هذا النظام القاسى بالقول إن الفلاح كسول وإنه لن يعمل إلا بدافع الخوف من الجوع . ولا شك أن هناك نصيباً كبيراً من الحقيقة فى ذلك . فاللامبالاة إزاء دوافع الادخار ، إزاء الربح من أجل الربح ، هو القاعدة العامة خارج نطاق جزء ضيق من المجتمع الغربى . ومن ناحية أخرى فقد كان بعض المراقبين الأذكياء بمصر فى فترة ١٨٣٠ مقتنعين بأن الفلاح كان يحب المال كأى إنسان آخر ، وأنه كان مستعداً للاستجابة لدوافع الربح كأى إنسان آخر .

وعلى أى حال فقد كان العلاج أسوأ من المرض . وصحيح أن الفلاح المصرى صبور طويل المعاناة ومستعد للخضوع . إلا أن هذه الصفات نفسها تخلق فيه القدرة على العناد بلا حدود . ولقد حطم قصر نظر محمد على وتعطشه الشديد للمال الدوافع عند هؤلاء الذين تبنوا زراعة قطن الجميل مؤملين تحقيق دخل أكبر ، وأكدت عناد غالبية الفلاحين الذين عارضوا زراعة القطن من البداية . وبضياع كل فرصة فى الحصول على الربح كان الفلاح ينحنى ببساطة لأسياده وينفذ شكلياً ما يطلبون . ولقد هرب كثير من الفلاحين إلى القرى الأخرى أو المدن ، فقد كانت السرقة أو الشحاذة أفضل من العمل فى الحقل والكرباج .

ولقد اشتد الهرب من الأرض بسبب السياسة العسكرية للباشا . فللمرة الأولى منذ عهد الفراعنة كان الفلاح مجبراً على أن يكون جندياً . فقد كان جيش محمد على

فى قمة معاركه الحربية يضم ١٢٧٠٠٠ من الجنود النظاميين و ٤٢٠٠٠ من جنود الاحتياط عندما كان مجموع السكان حوالى مليونين . ولقد تهرب ألوف من الجندية ببتر بعض أعضاء الجسم وهرب آخرون إلى المدن وإلى سوريا بل وحتى الصحراء . (وقد كان العزاء الوحيد لأشد الفلاحين فقراً هو عائلته وتحرره من السيطرة المباشرة ومن الاعتقال والثكنات والمصانع) ، أما أولئك الذين لم يهربوا بما فى ذلك المشوهين فقد كانوا مطالبين أن يقوموا بالعمل وأن يدفعوا الضرائب نيابة عن الهاربين . إذ لم يكن الهرب غير القانونى أو الجندية يصلح أساساً للإعفاء من الالتزامات المالية إزاء المجتمع .

لذلك فقد أعقب الدفعة القوية غير العادية لإنتاج قطن الجميل فى سنواته الأولى عشرات السنوات من التذبذب العنيف . وانهار نوع المحصول وكذلك انهار السعر فى أوربا بشدة . ولم تؤد الجهود التى بذلها محمد على لزيادة الدخل المنهار بزيادة الرقعة المخصصة لزراعة القطن وخفض أجور الفلاحين ، إلا إلى زيادة مقاومتهم ، وتدهور متزايد فى المحصول . وفى السنوات الأخيرة من حكمه – من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٨ ، كان المحصول السنوى فى المتوسط حوالى ٢٣٠٠٠٠ هندريتويت وهو لا يختلف كثيراً عن محصول منتصف فترة العشرينات .

وبموت محمد على عام ١٨٤٩ بدأت فترة جديدة من النهوض بمحصول القطن . فلم يكن لدى عباس (١٨٤٩ – ١٨٥٤) طموح سلفه أو أحلامه . وإذ تخلى عباس عن مشروعات جده الباهظة التكاليف وخفض قوات الجيش والبحرية إلى جزء من حجمها السابق ، استطاع أن يخفض العبء المالى على الفلاحين وأن يعيد عشرات الألوف من الرجال إلى الأرض . وارتفع محصول القطن من ١١٩٩٦٥ هندرويت عام ١٨٤٨ إلى ٦٧٠١٢٩ عام ١٨٥٢ . واستقر فى حدود نصف مليون بقية العقد .

ويرجع إلى سعيد (١٨٥٤ – ١٨٦٣) – عم عباس وابن محمد على – الفضل فى تحويل الزراعة من الشكل الحكومى إلى الزراعة الحرة نسبياً ، ومن نظام السوق المقفلة إلى نظام السوق المفتوحة للقطن . ومن الصعب تبين ظروف هذا التحول . إذ أن المصادر الأوربية تميل من ناحية إلى الخلط بين السياسة غير الرسمية

والاصلاحات الدستورية . ومن ناحية أخرى كان أغلب هذه المصادر — وعلى وجه الخصوص الفرنسيين — صاحبة مصلحة فى تقديم سعيد وعهده فى أجمل صورة . لقد تركوا لنا صورة أعدت لمساتها الأخيرة بعناية . عن سعيد « المجدد والمحول العظيم » .

ومع ذلك فإن النتائج تبدو واضحة . وتحت تأثير اقتناعه جزئياً وتأثير ضغط الأجانب من الأوربيين عليه سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأرض والفلاحين — نظرياً وواقعياً — وبالتالى سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشتروا ويبيعوا ما لهم وأينما شاءوا . وأخيراً ألغى مبدأ التضامن فى تحمل الضرائب وألغيت الديون المتأخرة على الفلاحين والتى أصبح من المستحيل دفعها . وكانت النتيجة هى زيادة العائد من الزراعة المعتنى بها وفتح الأبواب القوية فى ىح فى المستقبل .

وعندما حلت مجاعة القطن العالمية كانت الزراعة المصرية مستعدة لها .

• • •

ومن زاوية أوسع فإن نمو مصر كمركز لزراعة القطن لم يكن إلا جانباً واحداً من جوانب نهضة قومية ، واستيقاظ عظيم من نوم قرون . وعندما رسا نابليون بسفنه عام ١٧٩٨ عند مصب النيل لم يجد غير قشور المدنية ، غير شعب مقيد وبقايا ماض طويل عفا عليه النسيان . ولقد كان الماضى منسياً إلى حد أن زعم البعض أنه عندما أنزل نابليون عربته إلى الشاطىء كان يدخل العجلة من جديد فى مصر . ليس هذا فحسب بل إنه أدخل السياسيين ورجال الأعمال الغربيين من جديد فى مصر .

وفى ذلك كان نابليون بلا شك يمهد لما كان من المحتم أن يقع . فامتصاص مصر فى دائرة المنافسات السياسية والاقتصادية الأوربية كان أمراً متضمناً فى الطبيعة العدوانية التوسعية للتكنولوجيا والتجارة الغربية ، والعزلة الطويلة التى أعقبت اكتشف البرتغال للطريق البحرى إلى الهند كانت مستحيلة فى عصر التجار والرأسمالية المالية .

ومن سخريات القدر أن يكون ضعف المراكب البخارية الأولى هو الذى جعل

مصر محور الطرق التجارية فى العهد الجديد . فالبخار كان عاجزاً عن منافسة الشراع فى الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح فى الأيام الأولى من استخدام الغلايات ذات الضغط المنخفض والمراوح التى تدار بالبدال . ولكن المراكب البخارية استخدمت بنجاح عظيم فى الرحلات القصيرة فى البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسى . ولم يكن الزمن الذى توفره الرحلة البخارية متكافئاً مع تكاليفها إلا إذا كانت السلع غالية الثمن بالنسبة لوزنها . وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك دائماً إمكانية إيجاد طريق سكة حديدية أو قناة لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .

وفى عام ١٨٣٠ وضعت شركة الهند الشرقية خطاً للبواخر بين الهند والسويس ليتصل عند الإسكندرية بالمراكب الأخرى الآتية من إنجلترا . وفى عام ١٨٣٤ كان الخطان يعملان يربطهما نظام دقيق للنقل البحرى . وفى خلال العقد التالى دخلت الميدان أربع شركات من شركات البواخر وانخفضت مدة الرحلة من إنجلترا إلى الأسكندرية من أربعين إلى أربعة عشر يوماً . أما الرحلة البرية التى كانت مرهقة وغير مريحة وخطرة والتى كانت تحتاج ما بين خمسة أيام وثمانية عشر يوماً فقد انخفضت مدتها تدريجياً إلى ثلاثة أيام . وأحضرت الجرارات البخارية لكى تسحب حاملات الركاب من الإسكندرية عبر ترعة المحمودية إلى رأس الدلتا . وفى عام ١٨٤١ بدأت أول مركب بخارية جاك أولانترن رحلتها بين المحمودية والقاهرة . واستصلح الطريق الصحراوى من القاهرة إلى السويس ليسمح باستخدام العربات . وقد سهلت الفنادق الجديدة ومحطات الطريق ، على الرغم من بدائيتها ، على المسافر الأوربى احتمال مشقة الرحلة . وأصبح طريق البحر الأبيض المتوسط كله من لندن إلى بومباى يستغرق أربعين يوماً مقابل أربعة أشهر بالمراكب الشراعية حول رأس الرجاء الصالح . وهكذا ازدادت رحلات خط البحر الأبيض بشكل هائل . فبينما كان عدد المسافرين بهذا الطريق ٢٧٥ فى عام ١٨٤٤ ازداد هذا الرقم إلى ٢١٠٠ فى العام التالى ووصل إلى ٣٠٠٠ عام ١٨٤٧ .

ولقد تم معظم هذا التحسن بفضل التعاون النشيط من جانب محمد على الذى استهدف أن يجعل مصر دولة قوية ، فشجع كل الجهود لإدخال كل تكنيكات

الحضارة الغربية . وقد أحضر بنفسه إخصائيين من أوربا لينظموا ويوجهوا برنامج الدولة فى التجديد . وكان الفرنسيون على وجه الخصوص ظاهرين فى هذا المجال . فتولى كولونيل سيف (أحد المحاربين القدماء فى معارك نابليون) إنشاء وتدريب الجيش المصرى ، وتولى بيسون وسيرسى إنشاء البحرية ، ونظم كلوت المدارس الطبية الأولى ، ووضع لينانت وموجل وآخرون تصميم قناطر الدلتا ، وهو سد على النيل يمكن بواسطته رى أكثر مناطق مصر خصوبة على مدار السنة ، وساهموا كثيراً فى إحياء شبكة قنوات الرى والمصارف وحسنوا تسهيلات الموانى فى الإسكندرية والسويس . وإلى هذه المساهمات فى نهضة مصر فى أوائل القرن التاسع عشر تعود دعوى الفرنسيين التقليدية والمعادة دائماً بشأن قيادتهم الروحية لمصر .

أما عباس فكان أقل ميلا لهذه المشاريع التى كانت خزانة مصر تنوء بعبئها ، فطرد أغلب الفنيين الأوربيين الذين أحضرهم محمد على وتخلى عن عدد من المشاريع الهندسية ، بما فى ذلك قناطر النيل . وأغلق المدارس المهنية التى أنشأها سلفه . وبالإضافة إلى ذلك فقد عارض عباس دائماً محاولات رجال الأعمال الغربيين لتوسيع ميدان نشاطهم فى مصر . ومع ذلك فعلينا أن نتذكر أن برنامج عباس فى التوفير والتمصير لم يكن بالعنف الذى صوره السياسيون والمؤرخون الغربيون . فقد شهدت السنوات الأخيرة لعهد محمد على بداية التقهقر عن الخطط الطموحة التى تجلت فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن . لقد أغلقت مثلا بعض المدارس فى أواخر عهد محمد على ولقد مضى عباس ببساطة فى نفس هذا الاتجاه . ولم يكن عباس أيضاً يصدر فى عمله — كما صوره التاريخ — عن مجرد التعصب ، مع الاعتراف بأن خبرته فى تدخل الأجانب فى شئون السيادة المصرية قد جعلته شديد الاستياء من النفوذ الغربى حتى قبل توليه الحكم .

ففى التحليل النهائى كانت المصلحة الذاتية تتقدم على العاطفة . ولم يكن لعباس شاغل طوال حكمه غير المحافظة على استقلال مصر . ولهذا الهدف حاول أن يضمن تأييد إنجلترا . ولقد أدت جهود فرنسا لاستخدام تركيا لإعادة التوازن إلى تقوية الروابط مع الدولة التى كان يشعر أنها القوة الكبرى . وفى عام ١٨٥٤ دعا عباس روبرت إستيفنسون لإنشاء أول خط حديدى مصرى من الإسكندرية إلى القاهرة .

وكان سعيد — خليفة عباس — على العكس من ابن أخيه الانعزالى العبوس فى جميع النواحى . كان سعيد ودوداً يتظاهر بالثقافة ، وقد تعلم من أساتذته الإعجاب بالحياة الغربية . والحقيقة أنه أحب هذه الحياة أكثر من اللازم . فقد كان يقبل اقتراحات أصدقائه الأوربيين بلا حذر ، وأخذ على عاتقه أكثر مما يستطيع هو أو مصر تحمله . وبعض مشروعاته لم تثمر أبداً ، والبعض الآخر تم فى عهد خليفته إسماعيل . ومع ذلك فإن عهده كان يتميز بالعودة إلى التمدن الغربى الذى شجعه محمد على .

وفى عام ١٨٥٤ حل التلغراف الكهربائى محل السيمافور على طول الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة ، وفى عام ١٨٦٢ اتصلت أفريقيا بأوربا بالبرق عن طريق القسطينطنية ومالطة . واستكمل خط السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة الذى بدأ فى عهد عباس فى عام ١٨٥٦ ، وفى فترة ١٨٥٦ — ١٨٥٨ أنشىء خط آخر من القاهرة إلى السويس فاستكمل بذلك الاتصال البرى بين أوربا والهند وبلغ طول هذا الخط الحديدى ٢٤٥ ميلا من القضبان الحديثة وإن كان لهذا الخط من الناحية التجارية والسياسية أهمية تفوق طوله . وفى الوقت نفسه عمل سعيد على تحسين شوارع الإسكندرية إذ أن الطرق غير الممهدة ووسائل النقل الأولية جعلت المسافة القصيرة من المركب إلى محطة السكة الحديد أبهظ فى تكاليفها من آلاف الأميال من المياه التى تفصل مصر عن أوربا .

ولم يهمل سعيد مسألة النقل المائى ، فقد عمق وطهر المحمودية وهى الترعة الحيوية الرئيسية التى تربط النيل بميناء الإسكندرية ؛ لقد كانت من السوء بحيث أعيد إنشاؤها تقريباً . وأصلح ووسع ميناء السويس ، كما قام بإنشاء وتمويل شركة تتولى تيسير القوارب التجارية فى النيل من ترعة المحمودية ، وشجع شركة البواخر المجيدية على العمل فى البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط . وأهم من ذلك كله فقد كان سعيد هو الذى منح فرناند دى ليسبس الامتياز لحفر قناة السويس .

ولقد تعرضنا من قبل لأهمية إصلاحه الضريبى وتخفيفه سيطرة الدولة فى الريف بالنسبة للزراعة ؛ إلا أن جهوده لإحلال الحوافز الإيجابية على التحسين المادى — — عند الفلاح — بعد رفع القيود كانت أقل نجاحاً . فقد استخدم عمل ألوف

الفلاحين وثروات ضخمة لإتمام القناطر الخيرية، ولكن أغلب المال والرجال تحول إلى عملية تقوية المنطقة وعمليات أخرى غير ضرورية إلى درجة أنه فى نهاية عهد سعيد عام ١٨٦٢ كان السد ما زال عديم الفائدة . ومع ذلك فبفضل بعض أقارب سعيد ــ الذين يبدو أنهم عوضوا الحجر السياسى المفروض عليهم بمشاريع زراعية ــ عرفت الزراعة المصرية طلمبات الرى البخارية والمحاريث البخارية وأنشئت المزارع النموذجية واتسعت المحالج واستحضر الأخصائيون الأوربيون لتعليم الفلاح الزراعة الجيدة .

وبواسطة هذا التشجيع ارتفع لإنتاج الزراعى كما ارتفع التصدير ليلبى الطلب المتزايد على الآلات والمنتجات الصناعية الأوربية الأخرى . وفى خلال الخمس سنوات ١٨٥١/١٨٥٠ ــ ١٨٥٥/١٨٥٤ ــ بلغت صادرات مصر حوالى ٢,٣٢٩,٦٠٠٠ جنيه إنجليزى ، وفى السنوات الخمس التالية كانت الصادرات ٣,٩٥٤,٢٠٠ جنيه إنجليزى . أما الواردات فقد ارتفعت من ١,٩٨٥,٦٠٠ ج.ك. إلى ٢,٧٠٦,٤٠٠ ج.ك. ومن خبايا الأسواق والمصادر التجارية الضعيفة ارتفعت مصر عام ١٨٥٠ إلى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة ، وهى إن لم تكن دولة من الدرجة الأولى إلا أنها كانت تتقدم بسرعة .

وفى الوقت نفسه ازدهر طريق الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط إلى الهند ، ولأول مرة منذ العصور الوسطى أصبحت الإسكندرية إحدى موانى العالم الهامة . إن هذه المدينة القديمة التى كانت تملك الميناء الوحيد فى مصر حيث تستطيع أن ترسو المراكب البحرية الأوربية قد نمت من مدينة صغيرة راكدة سكانها حوالى ١٠,٠٠٠ وقت الغزو الفرنسى إلى مدينة كبيرة مزدحمة بالسكان يبلغ تعدادها ١٥٠,٠٠٠ حوالى عام ١٨٥٥ . ولقد فاق عدد السفن التى كانت تمر بها وخاصة فى مواسم الازدحام التى تعقب الحصاد كل إمكانيات الميناء بل وحتى قدرة شعب يتزايد بهذه السرعة .

لقد كان الميناء يشبه غابة من الأشرعة والمداخن وخليط من المراكب الشراعية والمراكب الصغيرة من مداخل وخلجان البحر الأبيض المتوسط إلى المراكب ذات الصوارى العالية والمراكب الشراعية الكبيرة من جنوا وتريستا ــ إلى السفن الأسكتلندية ،

من المراكز التجارية القديمة فى الشرق الأدنى إلى السفن التجارية القوية من ليفربول ومرسيليا إلى القوارب الشهيرة المصرية . وكانت أرصفة الميناء مزدحمة إلى درجة كبيرة بالات القطن مكومة بدون نظام ، صناديق الآلات ، عفش المهاجرين ، صناديق ملابس وأقمشة ، صناديق الشاى ، أكياس التوابل وجوالات الحبوب — كل منتجات وأمتعة الشرق والغرب تلتقى وتتفرق عند مفترق طرق تجارة العالم — كل شىء مبعثر على الأرصفة والأرض الترابية ، يثقل السائقين وأصحاب العربات الذين يحاولون دون جدوى أن يجعلوا الحيوانات والرجال تقوم بما كان ينبغى أن تقوم به عربات النقل والأوناش .

وفى خلال أكثر من نصف قرن بقليل ، تقدمت مصر شوطاً كبيراً . فالدوامة الهادئة التى خلقتها قرون التاريخ قد التقت بتياره المتدفق واندفعت لكى تعوض ما فاتها . وعندما جاءت مجاعة القطن كانت مصر قد أصبحت على أبواب ثورة اقتصادية .

من النادر ألا ترتبط الفرص بالطموح ، ولا الثروة بالشهرة ، ولا الذهب بالجشع . ومع دخول محاسن ومساوئ التمدن الغربى فى مصر دخلت أفضل وأسوأ عناصر أوربا والبحر الأبيض : أصحاب البنوك والمرابون ، التجار واللصوص ، السماسرة الإنجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون ، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة وعاهرات فى ميدان القنصلية فى الإسكندرية ، باحثون منقطعون لمعابد أبيدوس والكرنك ، وقتلة ورجال أسرار فى حوارى القاهرة .

وعندما جاء نابليون إلى القاهرة عام ١٧٩٨ كان هناك أقل من مائة أوربى يقيمون فى مصر ، وأغلبهم تجار فى مراكز مثل الإسكندرية ودمياط . وكان هؤلاء يعيشون فى أحياء مغلقة إذ المسيحى فى مصر فى عهد المماليك كان يعتبر مخلوقاً أقل درجة ،منبوذاً لا يحتمل وجوده إلا على أساس عزلته . وعندما يخرج الكافر من حارته يعرض نفسه لإهانات المارة الذين كانوا يعرفونه بسهولة من ملابسه المفروضة عليه ، والحمار الذى كان يفرض عليه ركوبه . وحتى إذا بقى فى منزله كان معرضاً للتحقيق من السلطات التى كانت تعتبر وجود الإفرنج مجرد تنازل من جانب المصريين الكرماء . وفى السنوات التى سبقت الغزو الفرنسى كانت التجارة الأوربية مع مصر

تحتضر وبدأت الشركات الغربية تغلق امتاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أكثر صداقة ومحبة .

وبعد عام ١٧٩٨ تغيرت الأحوال بالطبع . فلم يكد الغربى يثبت قوته الحربية حتى نسيت « عيوبه » الدينية وارتفع من المرتبة السفلى إلى مرتبة مساواة المسلم بل وحتى التفوق عليه . وبدأ الود يعود بطيئاً فى أول الأمر ، ثم أخذ ينمو بسرعة بازدياد إنتاج القطن واتساع التجارة المصرية معه . وأصبحت الإسكندرية تضم عام ١٨٣٧ أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا والشرق الأدنى . وفى عام ١٨٢١ — أول عام لقطن الجميل — كان هناك بيت واحد إنجليزى لتجارة القطن فى المدينة ، وفى عام ١٨٣٧ كانت هناك تسعة بيوت وفى عام ١٨٤٣ كان أكثر من مائة مواطن إنجليزى يقيمون بصفة دائمة فى المدينة .

ولقد جاءت السنوات الأخيرة لعهد محمد على بما فيها من ضغط للنفقات ، ثم معاداة عباس للغرب فعكست هذا الاتجاه مؤقتاً . فقد غادر البلاد أغلب القنين الأوروبيين إما اختياراً أو بالأمر ، وحتى رجال الأعمال (الذين كان اهتمامهم بمصر يزداد والذين كان نشاطهم محل حماية قنصلياتهم) تخوفوا من عداء الباشا . ولكن عهد سعيد أزال هذا الشبح المخيف . وبمجرد سماع خبر موت عباس جاء من كل بقاع أوربا المحتالون والباحثون عن الذهب وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة . وفى الفترة ما بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٦١ دخل البلاد حوالى ٣٠,٠٠٠ أجنبى كل عام .

ومع ذلك فقد كان إنشاء قناة السويس ورواج القطن هما العاملان اللذان ترابطا فجعلا من هذا التيار إعصاراً . وفى عام ١٨٦٢ ، دخل مصر ٣٢,٠٠٠ أجنبى بما فى ذلك الزائرون ، ثم ٣٤,٠٠٠ فى عام ١٨٦٣ ، ثم ٥٦,٥٠٠ عام ١٨٦٤ ، ٨٠,٠٠٠ عام ١٨٦٥ واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فتوقف هذا الاتجاه وهبط الداخلون إلى ٥٠,٠٠٠ .

وبعض هؤلاء الزائرين والمهاجرين ذهبوا مع النيل إلى القاهرة وما بعدها . ولكن الغالبية العظمى منهم استقرت فى الإسكندرية ، المدينة المزدحمة التى كان معظم سكانها هم الأوربيين وخدمهم وأتباعهم وموظفيهم . ولقد كانت الإسكندرية مدينة

قبيحة مليئة بالعشش والمساكن الحقيرة ، شوارعها ضيقة وملتوية ومظلمة يعلوها التراب فى فصل الجفاف ويملؤها الطين عند نزول المطر ، وأهلوها يتخاطفون الفطائر التى يغطيها الذباب أو يبيعون المياه الضاربة إلى الملوحة ، والكلاب المسعورة تنبح خلف الأطفال العراة والأجانب يركبون الحمير ليحافظوا على نظافة أقدامهم ، لم يكن هناك ما يجذب الإنسان ، فليس هناك شيء مجلوب ليخفف من وطأة المنظر ، لا أثر من آثار مدينة الإسكندرية العظيمة ، ولا برج أو منارة من منارات عهد الإسلام الذهبى . وليس هناك غير ميدان القناصل بنافوراته المائية وأنواره الغازية وأرصفته وواجهات متاجره التى تثير الانقباض بتقليدها الرخيص لبعض الميادين الحديثة فى باريس أو روما . وفوق كل ذلك وفى كل مكان توجد الرائحة الكريهة للقاذورات ومخلفات الإنسان التى تكوم أمام المنازل حتى تملأ الطريق ، ثم تنقل إلى الشاطئ حيث تلتق بنسمة البحر وهى تحلق فوق المدينة .

إن الإسكندرية لم تكن بالمكان الذى يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضراً . ولكن الإسكندرية هى البلد الذى فيه المال ، وقليلون هم الذين كانوا يرغبون فى التضحية بجيوبهم بسبب ما تشمه أنوفهم . وباستثناءات قليلة كان القادمون جميعاً مجموعة انتهازية شديدة المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها . ولقد كان هؤلاء إذا قيسوا بالمستوى الأوربى للتربية والأخلاق — عديمى الإحساس ليس عندهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم ، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتى الشيء وإنما يهتمون بشيء واحد : كم ؟ . وفى أى مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه ، أما فى دوائر الإسكندرية فكلهم لا يترددون فى أن يفعلوا ذلك .

وإذا كان الأعضاء « الصالحون » من المجتمع الأوربى فى مصر ذوى أصل مشكوك فيه فإن جمهرة المهاجرين كانوا من حثالة البحر الأبيض المتوسط . فالموانى المزدحمة وقرى مالطه وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفائضين من أطفالها الفقراء والعاطلين والساخطين إلى أرض المال الوفير . وكل هؤلاء اندفعوا إلى الإسكندرية حيث كانوا يشرفون على أعمال الخدم المحليين ويلبون احتياجات وملذات وشهوات

الرواج . يديرون المحلات والحانات فى الحوارى والمطاعم والمحالج وكازينوهات القمار والفنادق وبيوت الدعارة . وكثيرون منهم كانوا عمالا بالمعنى الحقيقى — ينشأون كالمتطفلين على الرخاء المحيط بهم . ويتدافعون على العظام التى تسقط على الأرض أو يسرقون فتات الموائد .

وفى كل ذلك كان تشابه الإسكندرية والمراكز الأخرى للتجارة الأوربية فى الشرق أمراً واضحاً . فكل ميناء بحرى يحتوى على عناصر مشبوهة وعلى حثالات — (أنتورب مثلا أو مرسيليا أو نابولى) ولكن إذا قورن عدد هؤلاء بعدد السكان وحجم التجارة فى المرافى جميعاً سنجد أنه لا يوجد فى أوربا ما يشبه هذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة إلى بلدان الشرق ، حيث تتوافر مزايا سياسية ونفسية ليست معروفة فى البلاد الأصلية . لقد كان شاطئ التجارة الأوربية الممتد مليئاً بالعناصر الطافية فوق سطح المجتمع الغربى .

وحتى عهد قريب جداً كان الغربيون يتمتعون بمركز ممتاز فى بلاد الشرق المتخلفة الضعيفة .

وعند رعايا الدول الكبرى عبر البحار كانت مصر فى القرن التاسع عشر فى الحقيقة أرضاً مستعمرة حتى وإن كانت اسمياً مستقلة سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية فى الإمبراطورية العثمانية المستقلة . وعلى هذا الشبح البائس للأمة المصرية كان الرجل الإنجليزى أو الفرنسى أو البروسى أو النمساوى يخطو مزهواً مطمئناً إلى أن كل ما يصنعه ستحميه القوة .

إن مبدأ الامتيازات الأجنبية للغربيين فى الإمبراطورية العثمانية يرجع إلى قرون عديدة فى الماضى . فقد أكد وقنن إعلان سليمان العظيم (عام ١٥٣٥) فى الواقع ما كان يجرى فعلا من محاكمة الرعايا الأوربيين وفق قوانينهم الخاصة . وقد نشأ هذا النظام من المفهوم القائم على أن القانون شيء شخصى أكثر منه متعلقاً بالأرض ، أضف إلى ذلك شعور الأوربيين بأنه لا ينبغى أن يتوقع أحد أن يعيش المسيحيون ويتاجروا مع بعضهم البعض وفق قوانين المجتمع الإسلامى الغريبة .

وبمرور الوقت تحولت المزايا التى منحها السلاطين تباعاً للأوربيين إلى حقوق مكتسبة . وفوق ذلك كان غموض نصوص الامتيازات الأجنبية قد جعلها تعكس —

لا المبادئ التي قامت عليها — وإنما ميزان القوى بين الحكومة المحلية والرعايا الأجانب فمثلا نجد أنه في الشئون المدنية كان الغرض من فرمان سليمان العظيم أن يكون القانون الأوربي هو الفيصل في المنازعات بين الأوربيين فقط . أما المنازعات بين الأوربيين وأهالي البلاد فكانت تحسمها المحاكم العثمانية . (وفي الواقع كانت تلك المحاكم تتكون تقليدياً من المسيحيين والمسلمين) . وسرعان ما تعلم الغربيون أن وضعهم أفضل أمام محكمتهم القنصلية . ولم يكد يحل القرن التاسع عشر حتى كانت المحاكم المختلطة نادراً ما تحاكم أوربياً . وبالمثل في النواحي الجنائية كان القانون ينص على أن الجرائم التي يرتكبها أوربيون ضد أهالي البلاد يجب نظرها أمام المحاكم الإسلامية . ولكن الممارسة سرعان ما أنشأت حق الأجنبي في أن يحاكم أمام سلطته القنصلية . ولما كان أداء الواجبات البوليسية العادية مشلولا بالحصانات شبه الدبلوماسية الممنوحة لأشخاص ومنازل ومنشآت الأجانب أصبح من المستحيل أن يمس أجنبي إلا إذا قبض عليه متلبساً .

ولم يكن هناك مكان في الإمبراطورية أسيء فيه استعمال هذه الامتيازات مثل مصر . فإلى جانب الامتيازات العادية التي يتمتع بها الغربي بفضل القوة العسكرية لدولته كان هنالك الضعف السياسي الخاص للحكم في مصر . فالاستقلال الذاتي المشوب بالخضوع لأسرة محمد علي ، (خوفها من تدخل الأتراك من ناحية ورغبتها في سلطة أكبر من ناحية أخرى) قد جعلها حريصة على إرضاء الأوربيين ، وبالتالي معرضة لضغطهم .

وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالي غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد إنزال العلم القنصلي كان كافياً لأن يجثو على ركبتيه ، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها . ولم يكن أغلب القناصل مستعدين فحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها ، ولكنهم كانوا يدافعون عن أي شخص سواء أكان أجنبياً أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال . فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية ، الدائمين والمؤقتين . وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو جنسية .

وفوق ذلك عرف الغربيون في مصر كيف يستغلون قوتهم لا للدفاع عن أنفسهم

فحسب وإنما ليدعموا مراكزهم ضد أهالى البلاد أو الحكومة المصرية . وكانت خزانة الخديو هدفاً مغرياً . وتنافس القناصل فى التقدم بأغرب المطالب غير المعقولة — نيابة عن مواطنيهم أو من يحمونهم — فى مقابل عمولة أو نسبة من الغنيمة .

وهكذا أصبحت مصر ميداناً للنهب . فلم يكن هناك شىء مستحيل لا يصلح كعذر للإغارة على خزانة الوالى . فإذا سُرق شخص بسبب إهماله هو فإن الحكومة هى المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن . ثم يطالب بالتعويض . وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب بإهماله فى جنوحه فإن الحكومة هى المخطئة لأنها تركت رمالا على الشاطىء فى تلك الجهة ، ثم يطالب بالتعويض . وفى إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين (واسمه كاستيلانى) بمساعدة حكومته فى انتزاع مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ فرنك على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقاً من شرائق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة .

وكان سعيد يواسى نفسه بالضحك حتى لا يبكى . ومما قيل إنه فى إحدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال الأوربيين لكى يأمر خادمه بإغلاق النافذة وقال : « إذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكافنى ذلك ١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى » .

وعلينا أن نقول فى إنصاف إن بعض الأسس التى بررت إنشاء الامتيازات الأجنبية فى الأصل كانت ما تزال قائمة فى القرن التاسع عشر . فلم يكن من السهل على الأوربى أن يعامل معاملة حسنة من البوليس المصرى أو يحاكم محاكمة عادلة فى محكمة إسلامية . ولقد كانت هناك آنذاك كراهية شديدة للأجانب . ولم يضع الأمل أبداً فى مجىء اليوم الذى يمكن فيه طرد الذمى من مصر أو إرجاعه إلى عزلته وذله القديم . وكان الأهالى يتطلعون فى كل حاكم إلى قيادة فى حرب صليبية تطهر البلاد ، وأصبح كل تغيير فى أسرة حاكمة علامة بدء فى أعمال الشعب ضد المسيحيين .

ومن ناحية أخرى فإن كثيراً من عداء المصرى للأجنبى كان رد فعل إساءات

الأجانب . فعجرفة الذمى كانت تثير المسلم . ولقد عمق من هذا الاحتكاك الكامن فى الموقف الوضع الاقتصادى والاجتماعى لكل من الطائفتين . فقد كان معظم الأوربيين أصحاب أعمال — رؤساء — بكل ما فى الأوربى من ضجر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى الأبطأ والأقل دقة، أو كان بعض الأوربيين بروليتارين ليس لهم عزاء إلا التفوق المزعوم على السكان المحليين . والجميع تقريباً كانوا مقتنعين بتعصب المسلم وبربريته ويتصورون أنهم كالنائمين على فراش من نار الكراهية المتقدة المستترة ، على أهبة الانفجار لولا التهديد بالعقاب . ومن ناحية أخرى فإن أغلب المصريين الذين اتصلوا بالأجانب الأوربيين كانوا إما موظفين حكوميين عاجزين عن أداء وظائفهم أو مصابين فى كرامتهم بسبب حصانة الأجنبى ، أو خدماً وعمالاً وشحاذين ولصوصاً، كلهم فى حالة فقر مدقع ، وجدوا من السهل ترجمة شكواهم من أحوالهم إلى كراهية للكفار .

ولقد عكس تصرف الحكومة نفسها بعض هذا العداء ، فمن الخطأ تصوير الحكومة المصرية ضحية هادئة للاستغلال الغربى . فقد كان محمد على وخلفاؤه راغبين فى استخدام الأوربيين كما كان الأوربيون راغبين فى استخدامهم . وكانت الحكومة تضرب التجار الأجانب بعضهم ببعض وتفضل « الاتفاقات » الخاصة على مفاوضات السوق الرسمية . وكان من الطبيعى أن تؤدى أساليبها الخاصة فى المال والتجارة إلى المنازعات ، كما كان فساد موظفيها واستعدادهم للرشوة بمثابة دعوة للخبث والمكر من جانب الغربيين .

وحتى عندما تدافع الحكومة عن نفسها عن جدارة ضد الغش والسلب فإنها كانت تلجأ غالباً إلى أساليب قاسية بل وغير أمينة . الأمر الذى يعرضها لإساءات جديدة .

وواضح أنه فى مثل هذا الموقف لم تكن صفحة أحد الجانبين بيضاء تماماً أو سوداء تماماً . فالخطأ يتغذى على الخطأ .

ومن العدل كذلك أن نبين هنا أن الدول الغربية لم تكن تتساوى فى تصرفاتها غير المبدأية مع الحكومة المصرية . فقد كان الكثير يعتمد على أخلاق القنصل ورجاله . وبعض هؤلاء كانوا مرتشين بشكل مخز وبشعين فى جشعهم . إلى درجة

أن سعيد — كما يقال — كان يرتعد خوفاً من رؤية المندوب الفرنسى « ساباتيه » ، وآخرون بذلوا ما فى وسعهم للتوفيق بين سلوكهم وقوانين المساواة العادية . وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم ، إن لم يكن مصالح الآخرين .

ولقد كانت لسياسة حكومة بلادهم أهميتها أيضاً . فى بعض البلاد كانت وزارة الخارجية أشد فساداً من مندوبيها بالخارج ، فهناك حالات معروفة لبعض الموظفين فى وزارة الخارجية ، وفيها يتجاهلون اعتراضات قنصلهم فى الإسكندرية ويأمرونه بتأييد دعاوى مالية مغشوشة . غير أن وزارة الخارجية فى أوربا كانت غالباً لا تبالى بما يحدث وتعتبر الامتيازات الأجنبية بكل مبالغاتها أمراً لا يمكن تجنبه بل خاصية ضرورية للسياسة والنشاط المالى فى منطقة متخلفة . وعلاوة على ذلك فإن طول المسافة جعل من الضرورى منح الوكلاء فى مصر حرية تصرف واسعة . ولم تتنصل من مبالغات الامتيازات الأجنبية إلا دول قليلة — إنجلترا على وجه الخصوص والولايات المتحدة بدرجة أقل — رأت فى مفهوم الحماية ذاته إساءة وافترضت أن من الواجب أن تحكم دعاوى مواطنيهم فى مصر نفس المبادئ التى تحكم هذه الدعاوى فى بلادهم الأصلية .

إلا أن النقطة الهامة للمؤرخ هى أن أعظم النوايا الطيبة كانت عاجزة عن أن تغير منطق الموقف . فما دام قد أصبح مستقرا لدى الجميع فى مصر أن سمعة القنصل والأمة التى يمثلها مرتبطة بنجاحه فى الدفاع عن مصالح رعاياه ، وأن « يداً من حديد فى قفاز من حرير » هى اللغة الوحيدة التى يفهمها « التركى » ، كان لا بد أن يزداد الضغط على الحكومة المصرية إلى أقصى الحدود . ومن الشائع فى الغرب التحدث عن عقدة « الإبقاء على ماء الوجه » عند الشرقيين — كما لو كان الغربيون قد تخلصوا من هذه العقدة ! — ومع ذلك فإن ممثلى الغرب فى مصر فى القرن التاسع عشر ، كما فى جهات أخرى حيث لماء الوجه أهميته — كانوا شديدى الحساسية فى هذه المسألة. والدول الحديثة أو الصغيرة مثل الولايات المتحدة وسردينيا كانت مصممة على أن تظهر بمظهر لا يقل أهمية عن مظهر بريطانيا أو فرنسا ، وكان قنصلا بريطانيا وفرنسا يراقبان بعضهما البعض حول هذه المسألة .

ومع ذلك فإن كل [illegible] أو المبالغة في التعويضات لم يكن إلا جزءاً من القصة . فهؤلاء [illegible] كانوا سعداء بنهب الخزانة عندما يقاسون من إساءة [illegible] في الحصول على الأموال الصغيرة . أما النهب الحقيقي الكبير فقد [illegible] والامتيازات لبناء المرافق العامة وإنشاء الخدمات العامة [illegible] . وبعض هذه المشاريع كانت قانونية مثل الشركة التي أسسها في عام ١٨٥٧ فرنسي اسمه كورديه لمد أنابيب المياه النقية في الإسكندرية أو خطوط الترام التي أنشأتها شركة إنجليزية عام ١٨٦٠ لتربط الإسكندرية بحي الرمل [illegible] هذه المشاريع لم تكن إلا غشاً . وبعض المشاريع كان كبيراً ودائماً مثل قناة السويس ، والبعض كان قصير الأجل . ولكن جميعها كانت تستهدف أكبر استغلال لاحتياجات مصر وتفرض شروطاً من جانب واحد وتتقاضى رسوماً خيالية . إن كل هذه المشروعات تستهدف الحصول على أرباح استثنائية بل خيالية ، على الرغم من ضرورة الاعتراف بأن النتائج لم تكن دائماً في مستوى التوقعات . ومن المؤكد أن كل هذه الشركات لم تتوقع أية خسارة . فالأجنبي الذي يستثمر في مشروعات مصر لم يكن يقصد المخاطرة بأمواله . فإذا لم يكن العائد كافياً فثمة طرق كثيرة لإقناع الوالي بأن يضيف الفرق إلى دينه أو إلى شعبه وأن عليه أن يحمي [illegible] .

ذلك أن الأجنبي — بالرغم من كل مساوئه — كان شيئاً لا يمكن الاستغناء عنه . فالمجتمع المصري لم يكن يحتوي على المقاولين والمستثمرين والمهندسين القادرين على تحقيق ثورة اقتصادية . أو الطبقة التي تشجع تجنيد رجال الأعمال والفنيين التقدميين . إن الأوربيين هم وحدهم القادرون على تقديم رؤوس الأموال والمهارة القادرة على تطبيق تكنيكات وإنشاءات الحضارة الغربية . ولقد كان الأوربيون يعرفون هذه الحقيقة أيضاً ويستغلونها إلى أقصى الحدود .

ولقد ارتبط هذا العدوان على الخزانة المصرية إلى درجة كبيرة بالطابع الخاص للمجتمع والاقتصاد . فالحكومة كانت تتركز كلها تقريباً حول الوالي وعائلته ، والوالي رجل ذو سلطان ومظاهر بلا أدنى مفهوم عن جهاز دائم مستقل يحمي القانون . ولم تكن أجهزة الحكومة تعبر عن وظائف عامة تؤديها ، وإنما ممتلكات

خاصة يستغلها القائمون بالحكم ويحصلون منها على ما يستطيعون .

وبشكل عام كان مركز الشخص أو سمعته لا يعتمد على منجزاته أو كفاءاته وإنما على علاقاته العائلية وأصله .

والنتيجة أن النجاح فى سباق المشروعات المصرية الكبيرة لم يكن من نصيب الأرخص أو الأسرع فى الإنجاز أو الأنسب فى شروطه وإنما كانت من نصيب من يعرف الوالى منذ الطفولة ، أو من نصيب التاجر الذى يتناول الطعام مع وزير الأشغال العمومية ، أو المقاول الذى ينام مع عشيقة الوزير . وفى المستويات العليا من السلطة الحكومية كانت الصداقة والنفوذ تشترى بالخدمات التى تأتى فى الوقت المناسب وباللطف اللبق والهدايا ذات الذوق . أما بالنسبة للموظفين الصغار فقد كانت الرشاوى المكشوفة تؤدى نفس المهمة .

وبالطبع كان الكثير يتوقف على شخصية الباشا الحاكم . فقد كان محمد على يقبل مبدأ العمل القائم على الصداقة . ولكنه لم يكن رجلا هيناً . فعلى الرغم من عطفه على بعض التجار بذل محمد على جهوداً جدية لكى يبيع القطن المصرى على أسس غير شخصية على أساس المزاد . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك . فى إحدى المناسبات حاول أن يفرض سعراً محدداً على بيوت القطن فى الإسكندرية . ولكنها وجدت أن السعر غال ورفضت الشراء ، فقام الوالى بشحن البالات مباشرة متجاهلا المصدرين العاديين . وبينما فشلت هذه المحاولة وعاد بيع القطن إلى نظامه العادى بما فيه من نفوذ ومحاباة ومؤامرات وبكل ما يقدمه هذا النظام من فرص الرشوة والفساد إلا أن احترام الأجانب للوالى ظل قوياً . ولقد ظل محمد على — حتى يوم وفاته — قادراً على أن يضع ضيوفه فى مكانهم المناسب .

غير أن خلفاءه لم يكونوا فى مستوى نجاحه . . . ويعود هذا إلى ازدياد الضغط الغربى عليهم من ناحية . فضلا عن أنهم لم يكونوا فى مستوى قوته وشخصيته . ومن ناحية أخرى فقد كانت تنقصهم القوة القادرة على الصمود . وربما كان عباس — فى خوفه واحتقاره لكل ما هو أجنبى — أقل تعرضاً لغواية الأجانب من جده . إلا أنه كان فى نفس الوقت أقل مقاومة لتهديداتهم . وعندما تولى سعيد الحكم فتحت

الأبواب على مصراعيها . كان سعيد طيباً ودوداً وإن كان ينقصه ذكاء محمد على وإرادته القوية . ولقد كان حريصاً على أن يرضى ضيوفه ، وقد جعله عجزه عن أن يقول « لا » فريسة سهلة لمجموعة ماهرة من المتملقين لم يعرفها قصر حاكم من قبل .

ولم تكن عند سعيد أدنى فكرة عن قيمة النقود . فقد كلفه تزيين إحدى حجر الاستقبال فى قصر عابدين عشرة ملايين فرنك. وفى بعض الأحيان يمكن أن نعرف ماذا اشترى سعيد بالنقود — مثلا تلك الأسرّة الستة الرائعة الفضية الكهربائية التى تكلف كل واحد منها ألفين من الجنيهات وقد أمر بها عباس بمناسبة زواج ابنه واشتراها سعيد لأسباب لا يعلمها إلا الله . وقد عرض الصانع الفخور أحد هذه الأسرة فى لندن ووصفته جريدة التايمز بالتفصيل . أما فى معظم الأحيان فليس لدينا إلا أن نخمن أين ذهبت الأموال . فتلك المجموعة من أوانى الشرب مثلا التى تكلفت مائة ألف دولار — هل كانت مزينة بالمجوهرات؟— هل كان عددها مئات؟ أوهل كانت أوانى خرافية تظل دائماً مملوءة ؟ إن الأرشيف لا يقدم إلا تفاصيل قليلة من هذه الصفقات — مجرد فاتورة أو سطر فى كشف حساب مقاول — والباقى متروك لخيال كل منا .

ولكن الخيال يعجز عن فهم سذاجة وضعف وغباء رجل مثل سعيد . ففى إحدى المناسبات اشتكى إيطالى يدعى برافاى من قلة تقدير شىء معين بالليرة الإيطالية فطلب منه سعيد أن يجعل المبلغ بالجنيه الإنجليزى ! وبينما كان دائنوه المكرة يقدمون له القروض بأسعار خيالية كان هو يقرض أصدقاءه بدون فائدة . وفى بعض الأحيان يرفض استرداد الدين نفسه . وكان سعيد ينصت للناس أكثر من اللازم . فليس عنده اقتراح يمكن رفضه لبعده عن الواقع . وليس عنده مقاول يمكن استبعاده لسمعته السيئة . وكان لسانه شديد التورط . فالوعود تبذل بسهولة ، أما السداد فقد كان غالياً .

وبلغ الأمر إلى حد أن سعى البعض للحصول على امتيازات مشروعات على الرغم من عجزهم عن الوفاء بها . بل وعلى أساس هذا العجز فى الحقيقة ، فقد كان من المؤكد أن كل عقد يلغى — أيًّا كان سبب الإلغاء — له تعويض ، وأى تعويض

فأحد المتقاضين (كان فى آن واحد تاجراً يونانياً [illegible] فرنسية وقنصلاً عاماً لبلجيكا) طالب بثلاثة ملايين جنيه وذلك لأن سعيد رفض أن يعترف بمكرمة شفوية يزعم أن محمد على أعطاها له منذ أكثر من عشر سنوات تمنحه حق نقل البضائع فى منطقة الترانست إلى خليج السويس. وقبل أن [illegible] حملة الإلحاح والمطالبة والضغط قبل سعيد مسروراً أن يدفع ثلاثة ملايين فرنك كتعويض. ولم يكن هذا المبلغ إلا شيئاً تافهاً بالقياس إلى العبء الذى فرضه امتياز قناة السويس بعد ذلك على مصر.

وعندما حلت مجاعة القطن كانت مصر [illegible] مفتوحاً للصيد ؛ وكان ادوارد ديرفيو أحد هؤلاء الصيادين.

الفصل الرابع

ظهور إدوارد ديرفيو

الإسكندرية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨

عزيزى أندريه .

« ما زال حلمنا هو العودة إلى الوطن والاعتزال ، بمجرد أن نجمع ثروة صغيرة تسمح بذلك . ولحسن الحظ ، لست نادماً على ترك عملى فى شركة مسيجارى . ولقد ربحت معاملاتى الصغيرة ، وبدأت فى ادخار جزء من الأرباح » .

إن إدوارد ديرفيو يرجع فى الأصل إلى إحدى أسر رجال الأعمال الصغار الذين كانوا بمثابة العمود الفقرى للبرجوازية الفرنسية القديمة . وكان أجداده فى القرنين السابع عشر والثامن عشر حياطين فى كوندريو ، وهى بلدة ريفية على ضفاف الرون بالقرب من ليون . ولقد ترك أحد فروع الأسرة الطموحة محل الخياطة ليحتل مركزاً فى العمل المكتبى والمكانة الرفيعة . وظل أجداد ادزارد ديرفيو قانعين بجمع المال ببطء من العمل التجارى . وانتقلوا تدريجياً من خياطين إلى تجار أقمشة ، ومن تجار أقمشة إلى منتجى منسوجات ثم إلى تجار ومواطنين فى ليون .

ولقد ولد روبرت ديرفيو ، والد ادوارد ، سنة ١٧٩٥ فى عصر مشحون بالفوران والتغير . وربما كانت روح التمرد على الأوضاع التى سادت فى هذه الأوقات ، هى التى أدت به إلى الخروج على التقاليد البرجوازية التى تناقلتها الأجيال ، وأن يختط طريقاً جديداً فى العمل التجارى والمالى . وربما كانت الأسرة قد عانت من أزمات مالية خلال سنوات الثورة والحرب الخمس والعشرين ، مما تطلب جهداً جديداً خارقاً لاستعادة ثروتهم . فالوثائق لا تقول شيئاً عن ذلك . وعلى أية حال ، فبعد أن خدم روبرت ديرفيو فى الجيش إلى ما بعد التسريح العام سنة ١٨١٥ ، هجر صناعة ليون الكئيبة إلى تجارة مارسيليا البراقة المتقلبة ، حيث أصبح هو وأحد أعمامه شركاء فى البيت التجارى المعروف باسم « بارى ، ديرفيو

وشركاهما » . ولكن شحنات النبيذ والقماش لم تكن كافية . فمنذ البداية ، اهتم ديرفيو بإمكانيات الجزائر ، كميدان لمشروعاته ، فاشترى ممتلكات فى مدينة الجزائر وأصبح عضواً فى مجلس المدينة يمثل مصالح الأعمال التجارية الفرنسية الجزائرية. وامتلك مناجم للتصدير ، وأقام هيئات فى فرنسا لاستغلالها ، وأصبح فى الأمبراطورية الثانية صديقاً وزميلاً فى العمل لبعض التجار البارزين فى مارسيليا .

ولقد كان ادوارد ديرفيو ابنه الثانى . وبحكم مولده فى مارسيليا فى سنة ١٨٢٤ نشأ وترعرع فى أسرة تجتاز فترة انتقال من مستوى للثروة والمكانة الاجتماعية إلى مستوى آخر . وعندما بلغ مرحلة النضوج ، لم يكن ميراث ديرفيو الجديد قد تبلور بعد فى الشكل الصلب الحر المناسب الذى يسمح له بالجلوس على عرش المال . ومثل والده أيضاً كان على ادوارد أن يقضى حياته صاعداً السلم الاجتماعى والاقتصادى باحثاً عن ثروته ومغتنماً الفرصة الأساسية عبر البحر المتوسط .

وبفضل اتصالات عائلية ، بدأ حياته كموظف تنفيذى ، وهو مثل مبكر للبيروقراطية المالية المعروفة اليوم . وفى سنة ١٨٤٣ ، عندما كان عمره تسعة عشر عاماً ، أصبح مديراً لوكالة « أوران » لخط بازن البحرى . وبعد فترة مخيبة كمدير لمناجم والده من سنة ١٨٤٨ إلى ١٨٥١ ، عاد إلى العمل البحرى ، مديراً لسلسلة من وكالات شركة الميساجريه البحرية فى اليونان وسوريا وأخيراً فى مصر .

وبوصفه مديراً لمكتب الإسكندرية التابع لأكبر خط ملاحى فرنسى فى البحر المتوسط ، كان ديرفيو شخصية هامة فى المستعمرة الفرنسية المحلية . وفى سنة ١٨٥٦ لم يكن ضم رسمياً ضمن « الفرنسيين الكبار » فحسب ، بل عين عضواً فى المحكمة القنصلية ، التى كانت تحاكم كل الفرنسيين المقيمين فى مصر . ومع ذلك ، فعندما عرض عليه الوالى منصب مدير الشركة المجيدية ، ترك ديرفيو شركة ميساجريه ليلتحق بالشركة الجديدة .

ولقد كانت هذه خطوة هامة إلى الأمام . إلا أن المركز الجديد كانت له عيوبه ، تلك العيوب التى كانت مقدمة المتاعب التى أجهدت حياته فى المستقبل ، وفى سنة ١٨٥٨ ، أى بعد عامين من إنشائها ، لم تكن مالية الشركة قد نظمت بعد — وكان على الوالى والأعضاء الآخرين من الأسرة الملكية أن يدفعوا أكثر من

أسهمهم . ومن ناحية أخرى . نجحت الشركة فى البدء فى عملياتها وكانت تستعد لاستغلال خط البحر الأحمر سنة ١٨٥٩ ، الذى يعتمد على رحلات الحج السنوى . وعلى الرغم من أن الشركة المجيدية لم تكن فى مستوى شركة الميساجريه ، إلا أن ديرفيو كان على الأقل أكبر رأس فى ميدانه ، وامتازت شركته بارتباطها بمصالح الوالى . وعلاوة على ذلك كانت روابط ديرفيو وثيقة مع البلاط بوجه خاص ، فقد تزوج بنت كوينج بك ، الذى كان معلماً لسعيد باشا ، وأصبح سكرتير سكرتيره الخاص . ولم يهمل ديرفيو هذه الاتصالات .

« وبالإضافة إلى إدارة الشركة المجيدية ، فإن لى شئوناً تجارية وصناعية أخرى صغيرة ، تدر أرباحاً طيبة . إنى أفضى إليك بكل هذه التفاصيل لأنى أعرف اهتمامك بى ولأنى مقتنع بأنك ستسر لسماع خطوات نجاحى فى الطريق الجديد الذى اتخذته لنفسى » .

ولقد كان من حسن حظ ديرفيو أن تكون له هذه المعاملات التجارية الصغيرة الإضافية ، إلا أنه لم يكن مديراً ناجحاً فى أعمال الملاحة . ومن العدل أن نقول إن الأحوال لم تكن مواتية لجهوده — فلقد هبطت الأعمال التجارية المصرية نتيجة للأزمة الأوروبية التجارية فى سنة ١٨٥٧ — ١٨٥٨ . وعلى أية حال ففى سنة ١٨٦٠ ، عندما كانت المجيدية على وشك الانهيار ، تركها ديرفيو لكى ينشئ مصرفه الخاص به .

وفى أول ديسمبر سنة ١٨٦٠ ، أنشئت شركة ادوارد ديرفيو وشركاه المالية ، برأسمال متواضع يبلغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك . ولقد كان الشريك (أ . أ . جالو) دون شك العضو الأصغر فى الشركة كما تبين من حذف اسمه من اسم الشركة . ونحن لا نعرف غير القليل عن جالو ، باستثناء أنه بدأ حياته كسمسار ، لا كتاجر ، وتعطى المراسلات صورة غامضة عنه كمدير أعمال ، يختص بالأعمال التنفيذية أكثر من اختصاصه بالسياسة . وهو رجل لا غنى عنه ، ولكنه أقل من ديرفيو على وجه التأكيد .

ولقد كان لديرفيو فى عمله الجديد ، ميزتان هامتان ، تفرق كل منهما فى الأهمية مساهمته فى رأس المال : اتصالاته بالبلاط المصرى — التى ذكرناها آنفاً — وصداقته

لألفريد أندريه ، أحد [illegible] [illegible] ويبدو أن الرجلين قد تقابلا فى سنة ١٨٥٦ أو ١٨٥٠ ، [illegible] أندريه ، (الذى أقام منذ سنة ١٨٥٤ فى القسطنطينية [illegible] المالية الناشئة عن حرب القرم) بزيارة طويلة لسوريا ومصر قبل [illegible] فى فرنسا . وربما تحدث ديرفيو فى ذلك الوقت معه عن [illegible] على أية حال فمجرد أن بدأ ديرفيو حياته العلمية كرجل أعمال [illegible] العلاقة مع أندريه بمهارة فائقة . وفى ٣ يناير سنة ١٨٦١ [illegible] مستمرة بينهما كتب ديرفيو إلى شركة أندريه ، « أدولف ماركوارد [illegible] تمثيلهم فى الإسكندرية ويطلب منهم أن يكونوا مندوبيه فى باريس [illegible] ماركوارد على الاقتراح وفتحوا حساباً باسم ديرفيو [illegible] فى المائة لصالح الإسكندرية ونصف فى المائة عمولة على [illegible]

وجدير بالملاحظة أن [illegible] تفوق نظائرها التى قدمتها عائلة ماركوارد لمندوبيهم العاديين [illegible] العمولة ، التى كانت فى العادة ¼٪ .

إلا أن ماركوارد كان بيتاً ماليّاً [illegible] ، بينما كان ديرفيو مبتدئاً . وقد قضى سنته الأولى يتحسس [illegible] لعمليات تجارية ، ويحاول بلا نجاح تشجيع الرأسماليين الفرنسيين على استغلال أموالهم فى مصر ، ويستورد المجوهرات لبلاط الوالى ، ويستورد الذهب ليستفيد من أسعار التبادل ، ثم يكتشف أن العمولات وتكاليف الشحن والتأمين قد أتت على معظم الربح .

ومع ذلك فإذا كان للتجارة [illegible] أرباحها وخسائرها ، إلا أن المصرف الجديد كانت له ميزة مؤكدة يمكن الاعتماد عليها : أوراق حكومة الوالى . الأمر الذى يؤدى بنا إلى الدين المصرى ، الذى كانت تقلباته تشكل وتتشكل بتقلبات وتغيرات ديرفيو خلال حياته العملية فى الإسكندرية .

ومن الصعب تحديد بداية الدين ، فحتى تحت حكم محمد على ، بدا أن الحكومة تعانى نقصاً فى الأموال . وفى البداية غطيت النفقات الاستثنائية عن طريق الاقتراض من تجار وشركات معينة فى الإسكندرية والقاهرة (البينيسولار والأورينتال)

فى مقابل سندات إذنية اسمية . وعلى الرغم من كرم هؤلاء المقرضين ، ورغبتهم فى تجديد عقد الوالى ، فإن اقتراضاً مباشراً من هذا النوع كان محدوداً بالضرورة ، وفى عهد سعيد ، أضحت الحاجة إلى الأموال أكثر إلحاحاً ، وكان من نتيجة قبول التزامات هامة إزاء شركة قناة السويس أن اضطر الخديوى فى سنة ١٨٥٨ — بناء على اقتراح فرديناند دى ليسبس — إلى إصدار سندات لحامله بآجال قصيرة للسداد . وبهذه الطريقة لم يتغلب سعيد على حرص دائنيه المنتظمين فحسب (الحد الوحيد على إصدار هذه السندات كان ثقة الجمهور) ولكن تغلب أيضاً على إشراف رؤسائه فى القسطنطينية، الذين كانت موافقتهم أمراً ضرورياً لأى قرض رسمى .

ووجد سعيد — المعدم — فى سند الخزانة هبة سماوية . فقبل نهاية ١٨٥٩ كانت تتداول فى البلاد أوراق مالية قيمتها مليونا جنيه ، وبعد ستة شهور $3\frac{1}{2}$ مليون جنيه . إلا أن مرتبات موظفى الحكومة كانت متأخرة شهراً عن موعدها ، وكانت السندات تباع فى مايو سنة ١٨٦٠ بخصم ١٤ ، ١٧٪ ، وخزانة الحكومة كانت خاوية . فاضطر سعيد هذه المرة إلى مواجهة الواقع . فخفض نفقات السكك الحديدية ، وفصل بعض رجال الشرطة — الذين (اتجهوا إلى الجريمة سعياً وراء لقمة العيش) — وباع بشروط بائسة منخفضة الغطاء الذهبى والتحف التى دفع فيها أثماناً جنونية . وفى الوقت ذاته ، كان سعيد ينفق ملايين الجنيهات لتمويل قناة السويس ، ولينقذ الشركات الأوربية السيئة الإدارة من المتاعب ، وليشترى المدافع ليسلح تحصينات القناطر الكبيرة العديمة الفائدة . وفى الوقت ذاته — وطول الوقت يحاول بجد زيادة أملاكه بالحصول على أراض جديدة باسم ابنه .

ومن حسن حظ كل من الأمير والدائنين ، كانت المساعدة فى الطريق ،فعلى إحدى البواخر فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٦٠ وصل إلى الإسكندرية أول قسط من قرض من الكونتوار دى كومت وشارل دافيت وشركاه فى باريس، بمبلغ ٢٨ مليون فرنك — (ولم يسلم منه إلا حوالى ٢١ مليوناً فى الواقع) وقد حاصر القصر ووزارة المالية المطالبون بحقوقهم . وقد كانت الصعوبة الواحدة هى أن مبلغ الـ ٢١ مليون فرنك لم يكن كافياً . فلقد استهلك فى السندات التى قيمتها ١٠٠ مليون فرنك، وحل موعدها،

ولم يقل إنفاق الحكومة بحال من الأحوال . وزيادة على ذلك . لم يصبح الخديوى مديناً بمبلغ الثمانية وعشرين مليوناً فى مقابل الواحد والعشرين التى تسلمها فحسب ، ولكنه ارتبط بألا يصدر سندات قصيرة الأجل بدون إذن دائنيه الفرنسيين . ولقد كان موقفاً مستحيلا ، عالجه سعيد بطريقة ملكية بواسطة إصدار سندات أكثر ، ولكن باسم جديد .

أما بالنسبة لدائنيه الفرنسيين فلقد كان السند سنداً ، مهما كان الاسم ، فاحتجوا بغضب ، وقد رد سعيد على احتجاجهم هذا بأن السندات الجديدة مختلفة فى الواقع تمام الاختلاف ، ولا يقصد بها إلا تغطية الديون السابقة على القرض الفرنسى ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه لم يقصد أن يصدر أكثر من مبلغ تافه قيمته ١٥ مليون فرنك .

كان هذا فى ديسمبر سنة ١٨٦٠ . وبعد ستة شهور . بلغ الدين السائل حوالى ٧ ملايين جنيه استرلينى بالإضافة إلى أكثر من مليون جنيه دين لبنك كونتوار دى كومت Comptoir d'Escompte بالقياس إلى مبلغ إجمالى من ٣½ إلى ٣½ مليون منذ عام واحد فقط . ولا ندرى كيف حدثت هذه الزيادة . فبالرغم من اهتمام المعاصرين الشديد والبحث الدقيق . فإن منحنى نمو القرض المصرى السائل لا يزال سرًّا غامضاً . على أية حالة فقد ظلت الخزانة خاوية كما كانت من قبل ، وكانت إيرادات سنة ١٨٦٢ كلها وأجزاء كبيرة من دخل ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ مرهونة ، وحانت مواعيد سداد القرض الفرنسى .

ولقد كان من شأن مطالبة الدائنين المستمرة (الذين ماطلهم سعيد من يوم إلى آخر) ومضايقة كل أنواع المطالبين الذين زادت شهوتهم كلما قلت الثقة بالحكومة أن أسرع سعيد بإرسال رسل إلى أوربا للتفاوض فى قرض آخر وهرب إلى يخته فى عزلة .

وفشلت محاولة الحصول على قرض جديد ، فقد كان بنك الكنتوار دى كومت ولافيت ، مستعدًّا للمساعدة والإقراض بما يسمح بتجميد القرض السائل كله . ولكنهم طلبوا حدًّا أدنى قدره ٦٧٠ مليون فرنك على تسع وعشرين سنة مقابل مبلغ لا يزيد عن ١٥٠ مليون فرنك . ويدخل ضمن مبلغ الـ ٦٧٠ مليون فرنك عمولة

تبلغ ٦٪ ، أى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، على القيمة الاسمية للقرض . هذا ، بالإضافة إلى أتعاب دفع الكوبونات المقدرة بـ ١½٪ من المبالغ المدفوعة ، وأرباح الانتقال ، وقد بلغت كلها عائداً مستتراً يصل إلى عشرات الملايين ، حتى أن سعيد الذى كان معتاداً على الربا استاء من العرض .

وبينما كان سعيد يحاول جاهداً دون فائدة ، كانت الخزانة المصرية فى حالة إفلاس متزايد ، وهكذا عادت سياسة ضغط النفقات . وبيعت خيول الخديو الجميلة ، وفصل الموظفون بالجملة ، وخفض الجيش إلى قوة رمزية من ٢,٥٠٠ جندى ، وأغرق السوق بأطنان الملابس والعتاد العسكرى ، معظمها من الدرجة الثانية وإن كانت غالية . وفى خلال ذلك كله استمر سعيد فى شراء الأرض حيثما وجدها ، وفى بعثرة الثروات فى العطايا والتعويضات ، حتى حقق عجزاً لسنة ١٨٦١ وحدها حوالى ٣ ملايين جنيه . وفى نهاية العام بلغ الدين السائل ١١ مليون جنيه .

وإذا كانت سندات الخزانة التى ثبت أنها سهلة الطبع مورداً طيباً للخديو المفلس ، فإنها كانت على الأقل ، شائعة بين رجال الأعمال والرأسماليين فى بلده . فنسبة خصمها العالية ، التى بلغت فى بعض الأوقات ٣٠٪ جعلت منها استثماراً مربحاً ، بينما كانت كثرة تقلباتها وتذبذباتها شيئاً مثالياً فى أعمال المضاربة . وزيادة على ذلك ، فإن أنواع السندات المختلفة — ومدد سدادها المتنوعة — كانت مجالا واسعاً للتحكم والخداع . فرجال الأعمال الذين كانوا يعرفون « الأشخاص المناسبين » أو يضعون المال فى جيوب « مناسبة » كانوا قادرين على أن يصرفوا سنداتهم بدون تأخير ، أما الآخرون فقد وجدوا أن الأمر من الصعوبة بحيث كان من الأسهل عليهم أن يبيعوها لذوى النفوذ . وعلى أية حال ، فقد حقق الجميع أرباحهم .

والنتيجة أن تدفقت أموال رجال الأعمال وأصحاب الأراضى الأغنياء فى سوق الأوراق المالية مع إهمال التجارة المنتظمة ، وفى فترة ما كانت البيوت التجارية فى مرسيليا تخشى أن تتعامل مع الإسكندرية ، حيث وقعت التجارة فى أيدى بيوت صغيرة انتهازية . وقد يقال إنصافاً لديرفيو أنه بخلاف زملائه ، لم يرم كل شىء لديه فى سوق الأوراق الجنونية .

وبمرور الوقت ، أثرى ديرفيو سواء من التجارة المنتظمة أو المضاربة ، فقد

تركت مصر خلفها أزمة ١٨٥٧ – ١٨٦٠ وبدأت تشعر بأول هزات رواج القطن. وفى ١ يناير ١٨٦٢ ، بعد ثلاثة عشر شهراً من النشاط والعمل زاد رأس مال البنك من ٤٠٠,٠٠٠ إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك.

* * *

وحتى هذه المرحلة ، كان ديرفيو لا يزال فى دور التلمذة فى الدوائر المصرفية ، فمعظم البيوت المالية فى فرنسا كانت تخصم من قيمة أوراقه أكثر مما تفعل مع شركات الدرجة الأولى . وحتى أندريه ، الذى كان أكرم من الآخرين ، لم يكن قد قدم بعد أفضل شروطه . إلا أن ديرفيو شعر بقوة مركزه إلى درجة تزكية الآخرين لصديقه فى باريس . فى خطاب بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٦٢ ، كتب :

« لقد تجرأت أخيراً على أن أزكى السادة أوبنهايم لك . ولقد فعلت ذلك بدون خوف لأننى أدركت أنه ليس هناك ما أخشاه من هؤلاء السادة » .

ولقد كانت هذه التوصية بداية ارتباط طويل لا انقطاع فيه . فهرمان وهنرى كانا رجلى بنوك بالمولد . ولقد نزحت الأسرة أصلا من ويندكن فى أوبرهش حيث يقال ، إنهم كانوا مرابين من ذوى السمعة السيئة . وعندما أصبحت ويندكن غير ملائمة لهم ، غادروها إلى فرانكفورت ، حيث ولد هنرى سنة ١٨٣٥ . وفى سنة ١٨٥٠ ، انتقلوا مرة أخرى – مثلهم فى ذلك مثل عائلات تجارية يهودية كثيرة فى غرب ألمانيا – إلى حيث الفرص الاقتصادية والاجتماعية الأوسع فى لندن ، حيث أسس سيمون ، (أخو هرمان ووالد هنرى) ، بناك سيمون وشركاه ، ولقد ازدهرت الشركة جزئياً دون شك بسبب اتصالاتها ببيوت المال فى ألمانيا ، ومن ناحية أخرى لأنها كانت يقظة للتحرك بسرعة إلى مجال تجارة الشرق الأدنى السريع الاتساع . ولقد شهدت حرب القرم ، هنرى ، صبياً يافعاً ، فى البحر المتوسط ، يراقب بعين سفن أبيه ، التى كانت تنقل الطعام إلى القوات البريطانية ، ومتطلعاً بالعين الأخرى إلى الإمكانيات التجارية للمنطقة . وفى الوقت ذاته كان هيرمان يشق طريقاً مماثلا . فقد كان شريكاً فى شركة البرتى ، نيتو ، أوبنهايم وشركاه فى باريس ، وشركة أوبنهايم ، البرتى وشركاه فى القسطنطينية ، ثم أسس أيضاً شركة أخرى فى الإسكندرية باسم أوبنهايم ، شابير وشركاه . وفيما بعد

أشرك ابن أخيه هنرى فى العمل ؛ وفى عام ١٨٦٢ عندما تمت تصفية شركة أوبنهايم . شابير وشركاه اشترك مع هنرى فى إنشاء بنك جديد فى المدينة . وبالنظر إلى مشاغل هيرمان فى البلاد الأخرى . فقد تركت الشركة المصرية فى يد هنرى .

ولقد كان البيت المالى – أوبنهايم وابن أخيه – أقوى من شركة ديرفيو فى كل من الموارد (كان رأسماله ١٥٠.٠٠٠ فرنك) وفى الاتصالات . فقد كان وحده فى مجموعة عائلية قوية متناسقة . ولكن سمعته فى مصر كانت بين بين ، ومكانته على الأقل فى البداية –كانت ناقصة .

« ربما تعرف أن السادة أوبنهايم قد قاموا بإدارة ثروة وممتلكات الأمير إلهامى باشا ، ابن عباس . ولقد مات الأمير ، فى العام الماضى بعد أن بعثر ثروته ، وأشيع فى هذا الوقت أن أبناء أوبنهايم قد ساهموا فى ذلك بقسط كبير . ولقد عين الخديو لجنة لتصفية إقطاعية الأمير ، وتأكدت هذه اللجنة أن إدارة أبناء أوبنهايم كانت أمينة ومعتدلة ، ولقد كلفت لجنة قضائية أخرى لتقدير الخسائر والتعويضات المستحقة للسادة أوبنهايم لعدم الوفاء بالعقد ، الذى لم يشأ المنفذون أن يتمسكوا به أو بمعنى أدق لم يتمسكوا به – إذ الأمر كان يستلزم بيع الممتلكات لتسديد الديون . ولقد أعطت هذه اللجنة حكمها بإعطاء تعويض يبلغ ٩٣,٠٠٠ جنيه لعائلة أوبنهايم » .

إن قصة خراب إلهامى باشا قد طمستها الاتهامات والاتهامات المضادة . حتى أصبح من الصعب أن نجزم أين تنتهى الحقيقة وتبدأ الإشاعة . فعندما مات عباس سنة ١٨٥٤ ، ورث ابنه ما يقدر بثمانين مليون فرنك كثروة سائلة فقط بالإضافة إلى ثروة الأرض . ومنذ البداية وضع (الأمير الشاب) نفسه فى رعاية رجال الأعمال المجربين – حتى يتسنى له الاستمتاع باللذات المختلفة اللانهائية والتى يقدمها الشرق لكل من يتبع هواه . وقبل سنة ١٨٥٦ ، بعد سنتين من وفاة والده ، استنزف إلهامى جسده وكثيراً من ثروته . ولقد وصفه الدكتور بيرجيوير ، طبيب الارستقراطية المصرية وقادة المستعمرة الأوربية ، بأنه « رجل عجوز فى الواحد والعشرين من عمره » . وعلى الرغم من توجيه أصحاب المصارف له (أو ربما بسبب ذلك) ، ذهبت الثمانون مليونا . وبعد ذلك بسنوات قلائل ، غطت الديون أراضيه .

ولزيادة دخل أراضيه ، حولها إلهامى إلى أوبنهايم ، وشابير وشركاهما ليديروها لمدة اثنى عشر عاماً ، ولقد كانت الاتفاقية فى صالح البنك ، فلم تكن أتعابه السنوية كبيرة فحسب ، ولكن شراء الآلات والعتاد الزراعى وبيع المحصول كان يدر عمولات كبيرة . وزيادة على ذلك فقد صيغ العقد بحيث يعطى أوبنهايم سلطة الحاكم فى هذه الممتلكات . وفى مقابل ذلك تسلم الأمير معونة مالية سريعة وفتحت خزانة البنك له — ولقد استغل الأمير المسرف هذه الفرصة حتى أن أوراق أوبنهايم كانت تباع بخصم ٢٤٪ فى سوق الإسكندرية .

ولما أرهقت موارد أوبنهايم وشابير ، بدأوا يخلقون لعميلهم مصدراً جديداً للأموال فبرهن إقطاعية الأمير ، نجحوا فى اقتراض ١٦٢,٠٠٠ جنيه من بنك مصر ، فى مقابل أذونات تستحق السداد خلال تسعين يوماً . ومع أننا لا نملك معلومات عن شروط هذه القروض ، إلا أن من المؤكد أنها كانت قاسية نظراً للحالة السيئة التى كان فيها أوبنهايم وإلهامى . فلقد كان بنك مصر مؤسسة ، (كما يقول القنصل البريطانى) . « تتهم عادة بعدم التعامل بشروط سهلة مع عملائها ، ولستر ماسكوالى مديرها هنا سمعة بأنه رجل مالى صعب— ينتهى عملاؤه عادة بالاضطرار إلى التخلى عن ممتلكاتهم للبنك » .

ومن ناحية أخرى ، لم يكن الدائن فى موقف أفضل من المدين ، فقد كانت الـ ١٦٢,٠٠٠ جنيه مبلغاً ضخماً يصعب استدانته من فرد واحد ، وخاصة على ضمانة غير سائلة كهذه الإقطاعية . وبالإضافة إلى ذلك ، كان هذا الدين يمثل تقريباً ثلثى رأس مال البنك الحقيقى ، ويمكن تصور عصبية وقلق مديريه عندما تراكم الدين وحان موعد سداد الأذونات .

وقد كان من شأن هرب إلهامى المتوقع من مصر سنة ١٨٦٠ أن تأزم الموقف ، وأدرك بنك مصر أن أى بنك تجارى لا يمكن أن يقدم إقطاعية لسداد أوراق مالية قصيرة الأجل . وبحث كل فرد مختص عن كبش فداء . فالمديرون فى لندن فصلوا مندوبيهم فى مصر ، باسكوالى . ولام باسكوالى عائلة أوبنهايم ، وهؤلاء ألقوا عليه اللوم . ونشر الغسيل القذر على الناس علناً الأمر الذى أساء إلى الجميع .

فى هذه الفترة كان موقف أوبنهايم وشابير حرجاً ، فلقد كان توقيعهما موجوداً على أذونات الأمير وطبقاً لنظام أى قانون تجارى ، كانا مسئولين عن الدفع ولكن فى مصر حيث كان القانون الوحيد الملزم لأجنبى هو قانون قنصليته ، لم تكن القوانين العادية ذات فاعلية ، ورغم الإلحاحات والتهديدات رفض قنصل بروسيا أن يعلن إفلاس أوبنهايم ، واضطر بنك مصر إلى الالتجاء إلى المورد المعتاد للأوربيين فى الأزمات المالية ، خزانة الخديوى . وبينما كان سعيد يناضل بيأس وبدون توفيق لرفض المطالب المفتعلة ، دون اعتبار لشرف عائلته ــ عمد أوبنهايم وشابير بسرعة لتخفيف حدة موقفهما إلى بيع إقطاعيات الأمير بالجملة ، بسعر أقل من قيمتها ، إذ لم يكن هناك من المال السائل آنذاك ما يعادل هذه القيمة ، ومع ذلك فقد كان عدد قليل من رجال الأعمال هم الذين أدركوا أن هناك ثمة صفقة ،وكانوا مستعدين لشراء ممتلكات طيبة لدفع ما بين ربع إلى ثلث القيمة الحقيقية بينما يعطون البائع حرية الاختيار لإعادة الشراء فى وقت ما فى المستقبل ، وفى الواقع كان هذا نوعاً من أنواع قرض الرهن ، يناسب الدائن تماماً ، الذى كان فى هذه الحالة مقتنعاً اقتناعاً راسخاً بأن إلهامى لن يعود إلى شراء الأرض فى المستقبل .

وفى الوقت ذاته كافح سعيد كفاحاً غير معهود . فقد كانت خزانته خاوية وكان يعلم جيداً أن أى مساعدة لبنك مصر ستثير دائنى الهامى الآخرين عليه ، ولم تكن لديه فرصة ، فنى تردده بين المساعدة وعدم المساعدة ، وافق سعيد أخيراً على أن يدفع إلى إلهامى منحة قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه ، كان سعيد قد منحها للأمير ولكن ، كما اعترف كولكهون، كان سعيد محقاً فى سحبها ، ووافق سعيد على بحث مطلبه الآخر ، اعترف محامى بنك مصر أنه « لا سند له على الإطلاق » .

عند هذه اللحظة توفى إلهامى ، والمشكلة التى كانت قد شارفت على الحل تعقدت أكثر من ذى قبل . وقد وجد أوبنهايم وشابير بالذات ، أنفسهما فى موقف لا يحسدان عليه . ذلك لأن تصفية الإقطاعية من ناحية كان من شأنها إثبات وتحقيق حساباتهما كوكيلين للمترفى ، الأمر الذى كان مربكاً لهما ، كما توقع الكثيرون وثانياً كان موت إلهامى ، معناه إلغاء عقدهم معه ، الذى عاد عليهما بربح وفير لمدة تزيد على عشر سنوات ، وأخيراً ، فالمساعدة المتوقعة من سعيد باشا لم تعد ممكنة .

فبينما كان على الخديو أن يواجه أوبنهايم وبنك مصر فى الماضى ، أصبح عليه اليوم بعد موت إلهامى أن يواجه كل الدائنين . وهكذا وضع الدائنون أيديهم على الإقطاعية ، وتكاثرت مطالبهم ، وسارع سعيد بالتنصل من كل التزاماته .

بيد أن أولئك الذين توقعوا المتاعب لهيرمان أوبنهايم لم يدخلوا فى حسابهم لا الطابع الخاص للعدالة المصرية ولا ذكاء ومهارة مثل هذا الممول ، فالمنفذون الذين أتوا لمراجعة دفاتره ، قدم إليهم أوبنهايم كشفاً وافق عليه إلهامى بالإكراه قبيل رحيله الأخير من مصر . وهكذا لم يعد هناك مجال للفحص والمراجعة كما لم يكن هناك سبيل لإثبات بطلان مطالب أوبنهايم فى حسابات غير مسددة . وأما عن العقد ، فلم يكن فى نية هيرمان أوبنهايم أن يحرم نفسه من أرباح عشر سنوات بسبب موت إلهامى : ولذا فإنه أصر على أن تحتفظ شركته بالوصاية . ولم يكن أمام المنفذين اختيار فى المسألة ، فباعوا إقطاعيات الأمير لتسديد ديونه . وعندئذ رفع هيرمان دعوى معارضاً فى انتهاء العقد ، وكانت النتيجة ما وصفه ديرفيو .

ولكن أمكن التغلب فى نهاية الأمر على تحفظ سعيد ، فإذ كان يدرك الضغط الذى كان سيتعرض له إذا ما استمر النزاع القضائى فى مصر ، حاول أن ينقل القضية إلى القسطنطينية ، حيث يمكن أن تسوى على أسس قانونية بحتة . وكان هذا آخر شيء يوده الدائنون . وهكذا قدمت الاحتجاجات الغاضبة وتوالت الضغوط الدبلوماسية القوية ، وأخبر الخديو على الرضوخ . ومنذ ذلك الوقت لم يكن هناك أمل. لقد ظهر الدائنون من الأماكن التى لا يمكن لأحد أن يتوقعها يلوحون بكمبيالات مشكوك فى ذمتها . وحتى القنصل البريطانى ، الذى يتحمل كثيراً من مسئولية الأزمة، تراجع من فرط المطالب الزائفة وعرض اقتراحاً ساذجاً جداً وهو أن يقسم الدائنون المشكوك فى ذممهم . ولما كان سعيد ينوى دفع كل الديون على كل حال ، لم يشغل الكثيرون أنفسهم باهتمام القنصل البريطانى بمسألة العدالة . ومع أننا لا نعرف تفاصيل المبالغ التى دفعها سعيد ، إلا أننا واثقون ، على ضوء نجاح أوبنهايم ، أنها كانت مبالغ سخية . فالكلمات الرقيقة الطيبة التى تحدث بها مديرو بنك مصر فى السنوات التالية عن سعيد كانت أكثر من مجرد المجاملة وأكثر مما يستحق .

وكانت الصعوبة الوحيدة — وخطاب ديرفيو يبين أنها لم تكن صعوبة كبيرة —

هى أنه حتى فى مصر : لم يكن سلوك أوبنهايم مستساغاً . فلقد كان سوء إدارته لثروة الأمير والتحريض على فنانها ، أمراً سيئاً للغاية . ولكن الأسوأ هو أن يقاضى أوبنهايم سعيد لمخالفة العقد إذ أن وفاة العميل التعس غير المقصودة ، قد أذنت بتسديد ديونه ! وكما أوضح الأمر كولكهون فى لباقة بريطانية فإن الأمر كله كان « يثير الاشمئزاز والتقزز » . لقد التصقت رائحة الفضيحة بعائلة أوبنهايم طول حياتهم فى مصر .

ومن المؤكد أن الـ ٩٣,٠٠٠ جنيه لم تكن إلا نقطة مما تدره بقرة النيل الحلوب الصبورة . ولقد كان هنرى أوبنهايم يتطلع إلى ما هو أكبر .

« يغادر المسيو أوبنهايم وقت إرسال هذا الخطاب ، مصر إلى باريس وفرانكفورت وفى صحبته عقد القرض الذى وقعه مع الحكومة المصرية والذى سيقدمه للاعتماد لأحد اتحادات رجال البنوك الألمان ، وفى مقدمتها بنك ساكس — . وهذا القرض البالغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، عملية ممتازة » .

وكما أوضحنا سابقاً . بلغت الخزانة المصرية قبل نهاية سنة ١٨٦١ نهاية المطاف . وأصبح لا مفر من قرض جديد . وقد أدى رفض عرض الكونتوار دى كومت إلى أن يوجه سعيد نظره إلى مكان آخر بدون أن يولى انتباهاً إلى دائنيه الفرنسيين . ولقد كان المنقذ الجديد هو أوبنهايم . الذى ادعى رغم سمعته السيئة فى الإسكندرية . أنه يمثل اتحاداً من البنوك القوية المحترمة فى ألمانيا . وبينما كانت الشروط المعروضة فى سوء شروط الكونتوار دى كومت — (٦٠ مليون فرنك بفائدة ١١٪ على ثلاثين سنة) — كان سعيد مستعداً لقبول أى شىء يخلصه من المستغلين الباريسيين بضماناتهم وأفضلياتهم ولجان الإشراف التى كانوا يقترحونها .

وبالطبع احتج الفرنسيون ، احتجت بنوكهم لأنها لا ترغب فى أن تفقد مثل هذه العمليات المجزية . واحتجت القنصلية لأن الحكومة الفرنسية الإمبراطورية كانت تعتبر — بحق — عقود القروض والامتيازات أسلحة دبلوماسية . وبدورها . أصدرت لندن التعليمات إلى كولكهون فى الإسكندرية بأن يمنع « تأييده المعنوى » لاتحاد أوبنهايم . وكالعادة ، انتهى النزاع بما يرضى كل الأطراف على حساب الخزانة المصرية . وأقام بنك الكونتوار دى كومت Comptoir d'Escompte دعوى

يطالب فيها بتعويض على أساس أن استمرار إصدار سندات الخزانة يعتبر خرقاً لعقد الدين المبرم فى سنة ١٨٦٠ . ولم يكن ثمة خسارة مالية على بنك الكونتوار دى كومت ، ولكن فى مصر كان هذا أمراً غير هام . وإنما المهم هو أن هذا البنك كان يريد ٤٨٠,٠٠٠ فرنك كتعويض لأنه لم يبرم الدين الجديد ، وقد دفع سعيد فى النهاية ٥٠٠,٠٠٠ فرنك .

وانتهت الترتيبات النهائية مع اتحاد فرانكفورت فى مارس ١٨٦٢ . وقد نصت هذه الترتيبات على قرض صاف يبلغ ٤٠ مليوناً ، زيد فيما بعد إلى ٦٠ مليوناً عندما رئى أن المبلغ غير كاف على الإطلاق . وفى الواقع ، لم يحصل سعيد حتى على هذا المبلغ . فبعد خصم العمولة ورسوم الخدمة ، والإضافات الأخرى ، تسلم سعيد حوالى ٦٢٪ من القيمة الاسمية للسندات ، أو حوالى ٥٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وفى مقابل ذلك وافقت الحكومة المصرية على دفع ١٩٨ مليون فرنك على ثلاثين سنة وزيادة على ذلك كانت هذه الأقساط السنوية بضمان إيرادات الدولة ، خاصة تلك الإيرادات التى تأتى من مديريات الوجه البحرى الخصيبة . وقد بيع معظم القرض عن طريق فرولنج وجوشن إلى السوق الإنجليزية حيث بلغت قيمته السائلة ما بين ٨٢,٥ مليون ٨٤,٥ مليون، وساهمت فيه تلك السوق بحوالى ٦٠٪ على الأقل. ولهذا كان من حق أوبنهايم أن يرضى كل الرضى عن هذه الصفقة .

كتب ديرفيو إلى أندريه يقول عن أبناء أوبنهايم .

« يمكنك إذن أن ترى أن هؤلاء السادة ، يقدمون من ناحية الأمانة والثروة كل ضمان ، ولا بد أن تكون معلوماتى عنهم متفقة مع معلوماتك ما دمت قد أعطيتهم أنت اعتماداً بـ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك طلبوها بالتلغراف » .

والحق أن هذا الاعتماد كان علامة من علامات الثقة . ولقد كان بنك أدولف ماركوارد وشركاه حريصاً كل الحرص فى مسائل الاعتمادات ، وبينما دعم تشدده فى هذا سمعته الراسخة ، فإنه لم يضف شيئاً إلى شعبيته فى الأوساط المالية وغالباً ما أفقده بعض العملاء . والقاعدة العامة عند أندريه الذى لم يكن من السهل عليه أن يكسر القواعد ــ أن العميل لا يمنح اعتماداً حتى يثبت بحجم ونشاط حسابه أن مخاطره معقولة . وحتى فى هذا ، كان البنك يعتبر أن هذا الاعتماد إنما هو إجراء

خاص ، لا يمكن تحت أى ظرف أن يصبح قاعدة عامة فى العلاقات المالية ولذا فإنه عندما طلب أوبنهايم بعد أسبوعين من فتح حسابه فى بنك ماركوارد وشركاه هذا الاعتماد الكبير وحصل عليه ، كان هذا بمثابة ثورة فى البنك الفرنسى ، الأمر الذى لم يفت بنك ماركوارد أن يؤكده فى خطاب الموافقة . ومن الواضح أن أهمية وإغراء قرض أوبنهايم المتوقع للحكومة المصرية قد فاق الاعتبارات العادية فى حساب البنك الفرنسى ؛ وكان أندريه ، رغم شدته ، من المرونة بحيث استفاد مما أوشك أن يصبح شيئاً مؤكداً . وزيادة على ذلك ، فقد كانت الارتباطات المالية التى مكنت أوبنهايم من الحصول على القرض غير عادية . ومع ذلك ذكّرت شركة ماركوارد عميلها بأن غطاء الكمبيالات يجب أن يرسل قبل موعد السداد ؛ وفى نفس الوقت ، تقدم ديرفيو ، تقدماً مرضياً مرضيًّا تماماً . فلقد أضاف ٣٢٪ إلى رأسمال مصرفه الأصلى البالغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك خلال معاملات الثلاثة عشر شهراً الأولى . ولقد مثل مصرفه فى القرض الجديد ، بما يرازى خمس المبلغ الكلى ، العنصر المصرى : فقد دخلت بيوت الأعمال المحلية بالإضافة إلى مجموعة صغيرة من أصحاب الأراضى والموظفين المصريين الذين دفع بهم التيار إلى أسرار وغوامض الرأسمالية الدولية . ولقد ساهم ديرفيو نفسه فى القرض بمبلغ متواضع هو ٣٠٠,٠٠٠ فرنك ، وإن كان كافياً للحفاظ على سمعته ومكانته . ولقد أصبح ديرفيو أحد قادة المجتمع الإسكندرى المالى .

وفى نفس الوقت اشترك ديرفيو مع أوبنهايم فى قرض يبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك بفائدة ١٠٪ للأمير مصطفى باشا . وكان القرض لمدة تسع سنوات . على أن تدفع الفوائد واستهلاكات الدين بواسطة ماركوارد وشركاه فى باريس .

وفى الواقع ، كان ديرفيو وأوبنهايم يلعبان نفس الدور الذى كان شائعاً فى سوق فرانكفورت . إذ لم يكن فى إمكانهما تقديم قرض يوازى رأسمال كل منهما معا . وإنما كانت الخطة هى التخلص من أذونات الأمير وتحويلها إلى المستثمرين فى أوروبا الراغبين فى تحقيق فائدة أكبر من الفائدة العائدة (٥٪ أو ٦٪) . وفى الوقت نفسه يلجأ المقوضون الأصليون فى الإسكندرية إلى وضع أيديهم مشاركة على إيرادات الأمير من محاصيله بوضعها لحسابه فى حساب جار . . . وبالطبع لا يقولان شيئاً عن فوائد

يتقاضيانها عن هذا الإيداع ، إلا أنه كان على الأمير أن يدفع ١٢٪ إذا سحب كل ما أودعه .

وفى الحقيقة كانت نسبة الفائدة (١٠٪ و ١٢٪) التى عرضها ديرفيو فى هذا القرض ، عادلة فى مصر — خاصة وأن هذا النوع من المعاملات يتضمن مخاطر كثيرة ، كما يشهد موضوع إلهامى باشا . أضف إلى ذلك أن مصطفى باشا كان شخصية هامة جداً (ابن أخ سعيد باشا والثانى فى وراثة العرش) ، وصداقته قد تضر كما قد تفيد . فليس من الحكمة دائماً إقراض المال لورثة العرش . وخاصة فى البلاد الشرقية ، ولكن ديرفيو لم يتعلم هذا الدرس إلا بعد ذلك .

أما فى هذا الوقت ، فقد كان صافى حساب ديرفيو الذى يبين أرباحه وفوائده المتوقعة مغرياً تماماً . وأصبح فى إمكانه أن يقول ، بكل تواضع ، إنه اجتاز مرحلة التلمذة بنجاح . ومن هنا شعر بأن من حقه أن يطلب اعتماداً من أندريه .

وقد وافق أندريه . فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٢ ، كتب أندريه لديرفيو يذكره بأن من عادة آل ماركوارد أن يحددوا الاعتماد الممنوح على أساس عائد حساب العميل ، وعلى هذا الأساس فلم يكن من حق ديرفيو أن يأخذ أكثر من مبلغ تافه نسبياً ، ولكن نظراً « للطابع الاستثنائى » لمعاملات ديرفيو ، وضع أندريه تحت تصرفه اعتماداً يبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك .

ولقد كان الفارق بين هذا الاعتماد وال ٥٠٠,٠٠٠ فرنك التى منحها أندريه إلى أوبنهايم ، كبيراً . وبالطبع ، فإن الشركة الأغنى والأكثر نشاطاً ، أحق بالمساعدة والتأييد الأكبر . ومع هذا فإن أندريه ، الذى كان حساساً لنقاط ضعف زملائه ومنافسيه ، خاف أن يستاء ديرفيو من مثل هذا التمييز فى العطاء . ولم ينس أندريه على أية حال أنه منذ عدة شهور فحسب ، كان ديرفيو الصديق القديم هو الذى قدم أوبنهايم ، كعميل جديد لبيت المال الباريسى ، ولذا فإنه بعد أن أثلج أندريه صدر ديرفيو فى الجزء الأول من خطابه — كرس أندريه الباقى منه للرد على كل شكوى : ومن أمثال هذا الرد أن اعتماد أوبنهايم تم تحت ظروف خاصة ، وأن أوبنهايم لم يستخدمه . وإذا ما أراد ذلك فإن الأمر يحتاج إلى موافقة جديدة ، وفى المستقبل قد يكون الاعتماد أقل من ذلك بكثير .

وليس لدينا ما يبين رد فعل ديرفيو لهذا الخطاب . والأغلب أن الاعتماد الذى قدمه أندريه كان كافياً آنذاك — فليس هناك خطابات جديدة لمدة ثمانية أشهر بعد ذلك . وعندما كتب ديرفيو إلى أندريه ، فى نوفمبر ، كان واضحاً أنه يدرك الفرق بين شركته وشركة أوبنهايم .

الإسكندرية ٥ نوفمبر ١٨٦٢

عزيزى أندريه :

أرجو ، يا صديقى العزيز ، أن تكون قادراً من جانبك على أن تدرك من طريقتنا فى العمل مدى حرصنا ورغبتنا فى أن نكسب لأنفسنا سمعة طيبة فى الأمانة والإخلاص ، ولقد كان فى إمكاننا أن ندخل مثل أصدقائنا ، أبناء أوبنهايم ، فى ميدان واسع ، ولكننا فضلنا أن نظل قانعين بالطريق الذى اتخذناه لأنفسنا فى سوق الإسكندرية . إننا نقوم بعمليات أقل مما يقومون بها ، ولكننا نعمل باطمئنان أكبر » .

وقد كان ديرفيو يعرف معنى ما يقول . فقد كان هدف هذا الحرص الدقيق التأثير على زميله فى باريس ، وبوصفه حفيداً لسبعة أجيال من رجال البنوك فى أسرة هوجونوت ، أصبح الفريد أندريه سنة ١٨٦٢ ، فى الخامسة والثلاثين من عمره ، الرئيس الفعال لبنك ماركوارد وأندريه وشركاهما ، وهو من أقدم البنوك الخاصة فى أوروبا . ويرجع تاريخ هذا البنك إلى سنة ١٦٦٧ عندما أسس دافيد أندريه ، (لاجئ دينى من نيمس) ، بيتاً تجارياً فى جنوة . ولقد نجحت الشركة الجديدة التى كانت تعمل بالذات فى شحن البضائع الجلدية والمنسوجات من وإلى فرنسا ووسط أوروبا وفى استيراد منتجات المستعمرات . وسرعان ما أصبح التجار ممولين وتجاراً . ونمت بسرعة أنشطتهم المالية من خلال علاقاتهم التجارية ، التجارة فى الأوراق المالية وتغيير العملة ، قروض السلع والشحن ، الخصم وقبول الأوراق المالية قصيرة الأجل . وهنا كانت الزمالة الدولية بين المنفيين من آل هوجونوت أمراً ذا قيمة عظيمة — فقد كان فى وسع أندريه أن يتعامل مع مندوبين معروفين يعتمد عليهم فى كل مركز أوربى . ووسع بنك جنوة عملياته ، ففتح فروعاً له فى لندن وجنيف ، بل ومضى إلى حد تقديم قروض صناعية وشخصية .

وفى نهاية القرن الثامن عشر، جعلت الثورة من فرنسا مرة أخرى مكاناً آمناً للبروتستنتيين، بينما شلت حروب نابليون التجارة الإيطالية مؤقتاً. فاضطر بنك جنوة أن يوقف أعماله ويصفيها، وفى سنة ١٨٠٠ تم افتتاح بيت مالى جديد فى باريس، وهناك استمرت العائلة فى عملياتها التقليدية، مركزة فى أول الأمر على التجارة الفرنسية الإيطالية، ثم أخذت فى توسيع نطاق أعمالها تدريجياً.

إلا أن البنك لم يتمكن من تثبيت مركزه كواحد من أقوى بنوك فرنسا، إلا بعد سقوط الإمبراطورية. وباتساع أعماله لتشمل المشاركة فى القروض الحكومية الفرنسية والأجنبية والاستثمارات فى الأعمال الصناعية، أصبح بنك أندريه – كوتيه وشركاه، كما كان يسمى فى ذلك الوقت، عضواً فى دائرة «المالية العالية». وكانت البيوت الصديقة له هى بيوت مالية هوتنجور، وبيوتاً مالية شبيهة، معظمها من البروتستانت وكلها مؤسسات قوية ومحافظة، وحتى بين هذه المجموعة، كان يتمتع بنك أندريه – كوتيه بسمعة خاصة فى بعد النظر، حرص أصحابه على تنميتها.

ولقد كان لويس – ادوارد – ألفريد أندريه ملائماً تاماً لهذا الطراز التقليدى من العمل فى الأسرة، وبوصفه ابناً لمارى – جان أندريه، الممول والمصرفى المعروف تلقى وهو لا يزال صبياً تربية بروتستانتية دقيقة وتدريباً تجارياً عملياً. ولقد شكل هذان المؤثران طابع شخصيته. فهو صورة من الكلفانيين فى أدائه للواجب وإيمانه وتقشفه ونجاحه، كما كان أيضاً نموذجاً لرجال البنوك الخاصة فى فرنسا، ولقد عرف بنشاطه فى الكنيسة وحبه لأسرته، استغنى عن الإحسان بقسوة التقشف، ومزج العاطفة الشخصية بالتقدير العقلى. وفى عمله كان حذراً متحفظاً، يعتقد اعتقاداً راسخاً فى الفضائل القديمة لتجارة الأوراق المالية والتبادل، فى العمولات السخية وأذونات التسعين يوماً. وكان مقتنعاً كل الاقتناع بأن الأعمال المصرفية السليمة إنما ترتكز على السيولة المدعمة وعلى تناسب الوسائل مع الأهداف. وقبل كل شىء كان يؤمن بالشخصية أولا – والمال ثانياً، فالمخاطرة تكون طيبة بقدر ما يكون الرجل الذى وراءها طيباً. ولقد كان أندريه ذا أفكار قديمة كثيرة، مثل فكرة أن العقد عقد، وأن كلمة المرء مثل توقيعه فى قيمتها، وأن الدين أمر مكروه

وعلامة ضعف خلقى ، وأنه بالتمهل والاتزان تكسب السباق . لذلك كان من المستحيل على رجل مثل الفريد أندريه أن يستفيد كثيراً فى مصر لو حاول ذلك .

وفى الإسكندرية كان ديرفيو يحقق أرباحاً طائلة . فنى خلال النصف الأول من سنة ١٨٦٢ ، بلغت الأرباح الصافية حوالى ٢٦٪ ثم ارتفعت إلى ٣٠٪ فى النصف الثانى — هذا بعد أن زاد رأس المال من واحد إلى ثلاثة ملايين فرنك. ولقد جاءت معظم هذه الأرباح مما يصفه التجار رجال البنوك فى هذا الوقت بالعمليات العادية : الأوراق المالية ، التبادل ، الخصم وقبول الأذونات القصيرة الأجل .

بيد أن ديرفيو كان يسير قدماً فى طريقه إلى مركز المصرفى الملكى المرموق . فخطابه الذى أرسله إلى أندريه فى ٥ نوفمبر يخبره فيه بعملية كبيرة فى مرحلة التفاوض : أن يدفع نيابة عن الخديوى ٢١ مليون فرنك إلى بنك الكونتوار دى كومت فى باريس (كان هذا هو الباقى المستحق من قرض سنة ١٨٦٠) ولقد طلب ديرفيو من أندرية أن يكون عميلا له فى باريس — يتلقى المدفوعات من الإسكندرية ، ويخصمها ويسدد لبنك الكونتوار — ولما كان الأمر يحتاج إلى بعض التنازلات ، طلب ديرفيو من صديقه أن يعطيه امتيازاً بتخفيض العمولة المصرفية العادية من ½٪ إلى ⅛٪ .

والحقيقة أن ديرفيو بهذا كان يطلب اعتماداً آخر . وصحيح أنه لم يكن على أندريه أن يقدم أى نقود . وكل ما عليه أن يأخذ ببساطة الأذون المرسلة له من الإسكندرية ، ويخصمها وأن يحول المتحصلات إلى بنك الكونتوار . ولقد كان المشكل هو أنه ، لكى يخصم الأذون كان على أندريه أن يظهرها ، وبذا تكون شركته مسئولة . وبمعنى آخر ، كان عليه ألا يبيع خدماته لديرفيو فحسب ، بل يبيع توقيعه أيضاً ، ولم يكن أحد يدرك أكثر من الفريد أندريه قيمة اسمه . وبالإضافة إلى ذلك فما كان لأحد أن يضحك عليه . وإذا كان ديرفيو يود مساعدة الوالى بدفع ديون قديمة بديون حديثة ، فلا اعتراض لأندريه على أن يمسك بالطرف الفرنسى للصفقة . ولكنه لا يود أن يدفع هو ثمن حماس ديرفيو لأن يقدم معروفاً للحكومة المصرية .

ولقد كان رد باريس مقتضباً وفى الصميم : « عدم القدرة » على القيام بعمليات

مالية بفوائد منخفضة . وفى الرد قال أندريه إن طلبات مماثلة ترد تباعاً وأنه رفضها دائماً . وحتى أبناء أوبنهايم رفض أن يعطيهم امتيازاً فى عمليات شحنات الذهب الكبيرة المرسلة إلى مصر. وكما أوضح أندريه ، إذا كانت شركته متمسكة بآرائها فى مسائل الأوراق المالية والتبادل ، فإنها بكل تأكيد لن تعطى تسهيلات ومنحاً لحكومة يمكنها ويجب عليها أن تدفع » .

وباختصار ، كانت المسألة مسألة مبدأ . وفى رفضه تخفيض عمولته لأوبنهايم أعلن بنك ماركوارد بصراحة : « لقد بينت خبرتنا لمدة طويلة أن تخفيض العمولات دون المتوسط لا يفيد فى نهاية المطاف إلا البنوك لا العملاء » . وبالإضافة إلى ذلك ، كان أندريه يدرك جيداً أن سعيد لن يرفض عرضاً بمساعدة مالية بسبب $\frac{1}{8}$ ٪ فلم يكن سعيد فى الموقف الذى يجعله متشدداً . وهذا ما حدث بالضبط .

* * *

ولقد كانت هناك اصطدامات أخرى بين انتهازية ديرفيو ومبادئ أندريه . فمثلا ، توترت العلاقات بينهما عندما علم أندريه أن ديرفيو قد رتب نفسه للحصول على اعتمادات من بنكين آخرين فى باريس . ولقد كان هذا أمراً سيئاً فى حد ذاته — إذ كيف يمكن لأندريه أن يقدر ما يقرضه لديرفيو بذكاء إذا كان ديرفيو يقترض مبالغ مجهولة من أماكن أخرى ؟ . . . وأسوأ من ذلك هو اختيار ديرفيو لمقرضيه . فلم يكن رولار ولا بلوناى مموليين ذوى مراكز قوية راسخة ، والأخير بالذات كان رجلا جديداً شديد الاندفاع ، وقيل يتعارض « حماسة » بوضوح مع أخلاقيات البنوك كما يفهمها أندريه .

ولقد كتب أندريه إلى ديرفيو فى ٢٦ يناير سنة ١٨٦٣ معبراً عن عدم موافقته : « بالنظر إلى العلاقة التى تربطنا ورغبتنا الأكيد ، فى أن نضع أنفسنا كلية تحت تصرفكم ، اعترف لك بأننى قد تألمت جداً . . . » وبعد ذلك بثلاثة أسابيع ، تلقى أندريه رداً ليس فيه ندم : « لقد سرنى سماع عتابك بخصوص أذوناتنا مع مسيو دى بلوناى ، وأكون سعيداً إذا استطعت أن أعفى نفسى من هذا العتاب . ولكن باتساع عملنا كل يوم ، فإننا نحتاج إلى اعتمادات فى أوربا أكثر من ذى قبل » . واستطرد الخطاب :

« بدون أن نتملق أنفسنا ، فإن أذوناتنا مطلوبة تماماً ، ونحن نتعقل تماماً فى إعطائها . . . ولقد بذلت مجهوداً خاصًّا مع بنككم لأثبت أننا نستحق ثقتكم ، أما مع رولود وبلوناى فقد وضعوا تحت تصرفنا الاعتمادات التى طلبناها فى الوقت المناسب . وباختصار ، فإننا نتعامل معكم فى كل شىء يخص باريس ، ولكن عندما وصلنا إلى نهاية الاعتماد الذى تقدمتم به إلينا ، لم يكن أمامنا إلا أن نسحب من مندوبين آخرين . هذا هو مفتاح اللغز ، يا صديقى العزيز ، وأنتم المسئولون عن هذا . . . إننا لا نطلب شيئاً أفضل من العمل معكم ، وفى هذه الحالة عليك أن تزيد الاعتماد الذى تقدمه لنا وأن تتأكد أنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف » .

ولقد أمكن لديرفيو أن يستخدم فى رده على أندريه هذه النغمة العالية القوية ، إذ كانت سنة ١٨٦٢ سنة مزدهرة لكل من مصر وشركته . فالحصار الأمريكى لموانى الاتحاد تحول إلى اختناق ، ورأت إنجلترا أن مواردها من القطن قد هبطت إلى أقل من النصف ، من ٦٣٠,٧٠٠ إلى ٢٦٦,٥٥٠ طن ، فى خلال اثنى عشر شهراً . فأصيبت سوق ليفربول بالحمى — إذ بلغت ٤٦٪ من صفقات السوق مجرد مضاربات ، وبارتفاع أسعار القطن إلى أكثر من الضعف وازدياد مساحة زراعة القطن بلغ تدفق البضائع والمال من وإلى الإسكندرية حدوداً لاتصل إليها الأحلام . وبالإضافة إلى ذلك ، وبفضل القرض الجديد ، كان المال سهلا ميسوراً ، فانخفض الخصم فى سندات الحكومة من ١٥٪ إلى أقل من ٥٪ بين يناير ويونية . وباختصار كانت هذه سنة من تلك السنوات المدهشة فى بداية ازدهار طابت فيه الأعمال التجارية وتوقع كل فرد لها أن تستمر فى التحسن . وأصبح كل فرد مشغولا بجمع المال وبحث وسائل زيادته إلى حد عدم التفكير فى أى شىء آخر . كتب مراسل جريدة التايمز فى الإسكندرية يقول :

« إن مصر فى هذه اللحظة فى المركز السعيد الذى لا يحتاج إلا إلى أقل حيز فى صفحات التاريخ المعاصر ، لكى تسجل مظاهر رخائها الذى لا شك فى حقيقته » . .

وعلاوة على ذلك ، فإن كل هذا لم يكن إلا علامة بسيطة على إمكانيات المستقبل ، الأمر الذى كان ديرفيو حريصاً على إيضاحه . فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ .

توفى محمد سعيد باشا ، والى مصر ، فى الإسكندرية . وفى نفس هذا اليوم أعلنت ولاية ابن أخيه إسماعيل فى القاهرة . وبينما كان ديرفيو فى عهد سعيد يتعامل مع تلميذ سابق لحميه ، فإنه فى عهد إسماعيل كان يتعامل مع صديق قديم . وفى ظل ملكية مطلقة ، حيث يعتمد كل شىء على حسن نية الحاكم . وحيث تخضع منافسة السوق للحظوة السياسية ، كانت مثل هذه الرابطة لا تقدر بثمن . وهكذا نسى ديرفيو آمال الأمس الهادئة المتواضعة ، وأصبحت السماء هى حد آماله .

ولم يفت أندريه كل هذا . فلقد زاره فى يناير جوستاف شقيق ديرفيو ، الذى لم يفته أن يقدم لأندريه صورة المستقبل اللامع الذى ينتظر إدوارد ديرفيو بعد أن أصبح إسماعيل حاكماً . واستطاع أندريه أن يتصور ديرفيو وهو ينمو ويكبر بسرعة أكبر مما ينبغى فى الحقيقة ،وفق مفهوم أندريه . غير أن الأمر كان يتطلب بعض التنازلات من جانب أندريه . وفى ٧ فبراير سنة ١٨٦٢ ، حتى قبل أن يتسلم أندريه رداً من ديرفيو على خطابه المؤرخ ٢٦ يناير — خفض أندريه من تلقاء نفسه عمولاته على معاملات ديرفيو الجارية إلى مستوى العمولات التى يدفعها أفضل وأقدم عملاء البنك .

غير أن خطاب ديرفيو المرسل فى فبراير ، أوضح أنه يتوقع أكثر من ذلك . ففى الرابع والعشرين ، كتب أندريه إلى الإسكندرية يعبر عن أسفه لعدم علمه باحتياجات صديقه بسرعة ، ثم يرفع اعتماد ديرفيو إلى ٢٠٠,٠٠٠ أو ٢٥٠,٠٠٠ فرنك . ولقد أعقب إعلان هذا التنازل المدروس فقرة تحذير :

« يبدو لى أن طموحك المشروع ومطالب عملك ستكون بهذا الاعتماد قد أشبعت جيداً . ففى الموقف الذى تجد نفسك فيه اليوم — تتصرف فى رأسمال هام ورعاية ممتازة ، يبدو نجاحك مؤكداً ، وكلى ثقة أنك لن تسعى وراء عمليات المضاربة والارتباطات الواسعة بقدر ما تسعى وراء المفاوضات الشرعية والصفقات المأمونة . وأتعشم أن التسهيلات الجديدة التى وضعها زملائى تحت تصرفك ، ستقنعك أنه إذا كان نجاحك يهمنى (وهو الأمر الطبيعى عندما تسترجع علاقاتنا الطيبة فى الماضى) ، فإننى أيضاً على ثقة من أننى وزملائى غير نادمين على ما تنوى عمله لنيل رضائكم بالمساهمة فى تطوير علاقتنا » .

لقد غلت يد أندريه ، إذ أصبح ديرفيو عميلا لا يسهل فقدانه . ومع ذلك فقد كان أندريه متردداً فى أن يمنح ديرفيو «شيكاً على بياض» . إن الفخر والتفاؤل اللذين ينم عنهما خطاب الإسكندرية مشجعان ، ولكن بالنسبة لعين أندريه الخبيرة المدربة ، فثمة زهو وثمل يدعوان للتفكير . وعند رجل عاقل متقشف مثل أندريه لا يختلط الحماس وأعمال البنوك أبداً . وإذا كان قد عرض على صديقه ٢٠٠,٠٠٠ أو ٢٥٠,٠٠٠ فرنك ، فقد ظل يأمل أن يختار صديقه ديرفيو المبلغ الأصغر .

الفصل الخامس

إسماعيل

إن شخصية إسماعيل ، الخديوى الأول ، تمثل إحدى المسائل الجدلية المسلية المثيرة فى التاريخ . فبعد ثلاثة عشر عاماً من توليه العرش ، ارتفع الدين القومى فى مصر من ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وفى سنة ١٨٧٦ أفلست مصر ، وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية . كل هذا القول حقيقة واقعة ، أما الباقى ، الخاص بالأسباب والمسئوليات ، فإنه ضرب من التخمين وعرضة للجدل .

وفى رأى كثير من المؤرخين أن إسماعيل كان دائماً هو إسماعيل المبذر المسرف ، رجل أخذ الحكم و بلاده غنية مزدهرة وتركها فقيرة مستعبدة ، رجل يملؤه الطموح والإسراف الطائش ، لا يصلح لشىء إلا السعى وراء ملذاته ، مبذر أحمق . وفى رأى مؤرخين آخرين ، فإنه إسماعيل العظيم ، رجل الدولة الذى يعرف طريقه ، ذو بصيرة وإخلاص ، لم يكن يسعى إلا إلى سعادة وعظمة شعبه. فإذا كان قد اقترض ، فإنما كان لأجل الأسباب : لمساعدة رعاياه فى مصائبهم ، ليبنى مرافق عامة ، ليربط دولته بالخطوط الحديدية والسفن البخارية ، ليحول الإسكندرية والقاهرة إلى عواصم صحية مريحة . وإذا كان قد اقترض الكثير ، فإن ذلك يرجع إلى أنه وقع تحت رحمة مجموعة من اللصوص لا خلاق لهم .

وفى حقيقة الأمر ، تؤيد حقائق حياة إسماعيل المتخبطة المتناقضة وجهتى النظر . فى شبابه ، كان إسماعيل صاحب أرض ناجح جداً . وبفضل الفلاحة التقدمية الفعالة ، ازدادت ممتلكاته ثلاثة أضعاف وضاعف دخله خمس مرات . وكان قطنه أفضل الأقطان المزروعة . وكان مصنعه لتكرير السكر من عجائب مصر ، ولم يمس الدين ثروته . وفى الوقت نفسه لم يهمل السياسة ، وتعلم بعض الشىء عن مشاكل الحكومة المصرية قبل أن يحكم مصر . وفى ظل عباس ، قاد

معارضة عائلية غير رسمية ، وكان على وشك أن يدفع حياته ثمناً لطيشه . أما موقفه كوريث فى عهد سعيد ، فقد كان مختلفاً تماماً . وفى بلد يمكن فيها أن يكون القرب من العرش أمراً خطيراً ـ (توفى أخو إسماعيل الأكبر فى حادثة سكك حديدية قد لا تكون حادثة على الإطلاق) ـ كان إسماعيل عاقلا فظل هادئاً فى إقطاعياته ملتصقاً بقطنه وسكره . إلا أن سعيد الذى لم يكن مغرماً بابن أخيه بالذات ، اضطر إلى أن يعترف به ويعده لمسئوليات الحكومة . فأعطى إسماعيل مركزاً وزارياً وأرسله إلى باريس وروما فى بعثات خاصة . وأصبح فيما بعد رئيساً لمجلس الشورى ، الذى كانت تعرض عليه كل القرارات والقوانين غير الروتينية ؛ وفى سنة ١٨٦١ ـ ١٨٦٢ عندما غادر سعيد مصر لزيارة مكة وأوروبا كان إسماعيل هو الذى تولى منصب الوصى على العرش . وبالمقارنة بعمه ، كان إسماعيل على درجة فائقة من الكفاءة . كتب مراسل صحيفة التايمز « فى خلال الجيل الحالى ، قد لا يكون هناك من أدار الأعمال العامة بهذه الدقة والنظام التى ميزت تقدمها الأخير » .

ومن رأى البعض أنه كان إدارياً ممتازاً أكثر مما ينبغى . فلقد كانت إدارته لثروته تعتبر لوناً من البخل لمن اعتادوا إسراف سعيد ، فى هذا النوع من الإدارة ثمة شىء غير ملكى ، شىء بورجوازى ، يضايق المستغلين البورجوازيين فى الإسكندرية وهكذا وجده القنصل الفرنسى « أقل من عمه كأمير وملك » . وحتى كولكهون (القنصل الإنجليزى) اعتقد أنه « لا يتمتع ببعض الصفات التى كانت تميز سعيداً » . ومع ذلك ـ كان الشعور العام فى الدوائر المسئولة أن مصر كانت فى مسيس الحاجة إلى إدارة جيدة .

ولم يخيب إسماعيل ظنهم . ففى ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣ ، عندما تقبل تهانى ممثلى الدول الأجنبية ، أيد صراحة برنامجاً للاقتصاد والإصلاح ، بادئاً بنفسه .

« إننى مصمم تمام التصميم على أن أكرس لرفاه البلاد التى يقع على عاتق حكمها كل المثابرة والنشاط الذى أقدر عليه . إن أساس كل إدارة طيبة هو النظام والاقتصاد فى الأموال ، وسوف أسعى إلى هذا النظام وهذا الاقتصاد بكل وسيلة ممكنة ، ولكى أضرب مثلاً للجميع ـ وفى الوقت نفسه كدليل على نواياى الحازمة :

قررت من الآن التخلي عن النظام الذي أتبعه من سبقوني ، وأن أضع لنفسي مرتباً لا أتعداه » .

وباختصار كانت نوايا إسماعيل طيبة . ولكن السؤال هو : هل النوايا الطيبة كافية ؟ .

لقد ترك له سلفه عرشاً فقيراً . ولقد أعطى قرض سنة١٨٦٢ مصر فترة قصيرة من الراحة من أعباء الأزمة المالية . ولكن هذه الراحة سرعان ما تبددت عندما أصبح من الواضح أن سعيد لن يمكنه ولا يمكنه أن ينظم أموره .

واستمرت مظاهر الإسراف القديمة . فلم يكن هناك ما يعلو على كرم الوالى ، ولا ما يصغر أمام جشع أصدقائه الأوربيين . فثمة تاجر أثاث فرنسي كان على وشك الإفلاس واحتاج إلى ١٠٠,٠٠٠ فرنك لكي يقف على قدميه ؟ فليتقدم القنصل ويطلب أن يأخذ الوالى بعض بضاعة الرجل التي لم تبع . وثمة ابنة طبيب قديم لمحمد على وجدت نفسها يتيمة فقيرة ؟ فليتقدم القنصل الفرنسي الحساس بقضيتها إلى سعيد الدائم الكرم . فيقرر لها معاشاً دائماً . وفي مايو سنة ١٨٦٢ ، قبل أن يرحل الوالى إلى أوربا ، وزع بلفتة ملكية كريمة سبعة ملايين فرنك في مجال الكرم والتسويات — وقد كانتا كلمتين لنفس الشيء . ومن بين هذه المبالغ عدة مطالب ضد محمد على . نمت وكبرت خلال حكم عباس البخيل لكي تقدم في مجدها المركب لهذا الخليفة السهل خداعه . أحدها كان يقدم على صورة « كمبيالة » مزعومة قيمتها أكثر من مليون فرنك . . . ربما أقدم إذن قصير الأجل في العالم . وبعد أن سويت هذه المسائل الكريهة . كان سعيد حراً في مغادرة مصر والقيام بإحدى هذه الرحلات الملكية التي تتكلف تكاليف باهظة بحيث أن الملوك اليوم لم يعودوا قادرين على القيام بها . وكما يتناسب مع مكانته . رحل سعيد في رفاهية وأبهة وأنفق بدون وعي ، مضاعفاً نفقاته اليومية . آمراً بشراء السفن الحربية . ومنازل الزهور . ومثل هذه المظاهر . ولفترة قصيرة نسى سعيد الديون والسندات ومواعيد الاستحقاق . ولكن النسيان لم يكن معناه أنها « انتهت » . فقد بلغ عجز الميزانية رقماً قياسياً هو خمسة ملايين جنيه . وعند نهاية السنة انخفض رصيد القرض من ستين إلى عشرة ملايين فرنك . وأصبح الدين السائل أكثر من ١٢ مليون جنيه .

وإذ انتابه المرض جسداً وقلباً ، أفضى سعيد إلى « بلور » فى القسطنطينية بندمه على بعثرة ثروة بلاده .

وبعد ذلك بشهر مات سعيد . فتجمعت الصقور ، وقد قوّى شهيتهم الإحساس بأيام عجاف أمامهم . ولقد خدم موت سعيد أصدقاءه ودائنيه تماماً . فلم يكن هناك من يجادل فى مطالبهم ، القائمة غالباً على انتهاكات مزعومة للوعود الشفوية والعقود ، فمثلا تقدم برافي Bravay بامتياز الكبريت زاعماً أن سعيد قد منحه وهو يحتضر إلى دوق باسانو (فنبلاء فرنسا لم يكونوا أقل فى الخيال والجشع مع نبلاء النمسا) . وفى الوقت ذاته طولب إسماعيل بأن يظهر كرمه ونواياه الخيرة لضيوفه الذين جاءوا عبر البحار ، والذين أصيبت مشاعرهم — وربما أكثر من المشاعر — بسبب الاضطرابات المعتادة المعادية للغرب عند تولى كل حاكم جديد . وهكذا أعطى إسماعيل المسيو كونسيل (ابن عائلة طيبة !) ١٠,٠٠٠ فرنك ومعاشاً سنوياً يبلغ ٣,٦٠٠ فرنك كتعويض له عن ضرب الجنود المصريين له . وتلقى آخرون مبالغ أقل . كما أن القنصل الفرنسى قدم لإسماعيل طلب سيدة فرنسية تدعى مدام إسكالون (أرملة تستحق العطف وأم لخمسة أطفال) فحصلت على ١٢,٠٠٠ فرنك . ولقد شجع كرم إسماعيل بعض المواطنين الفرنسيين الذين دمرت إحدى الحرائق الحديثة محلاتهم على أن يطالبوا بتعويض . وقد وجد القنصل بوفاك هذا الطلب أكثر مما يحتمل الموقف ، ولكنه اقترح أن يقرضهم إسماعيل مليون فرنك ، تدفع على عشر سنوات ، وكتب إلى باريس يقول إنه شعر بأن صناعة الحرير فى ليون ستصاب بآثار سيئة ما لم تنهض هذه المحلات على قدميها . ووافق إسماعيل على تقديم ثلاثة أرباع المبلغ .

أما كولكهون ، القنصل بريطانى ، الذى قاد لمدة طويلة النضال ضد الابتزاز والاستغلال الأجنبى — على الرغم من أن سجله الخاص لم يكن نظيفاً تماماً فقد أدرك أن البلاد تمر بنقطة تحول . فكتب إلى لندن قائلا :

« إننى أحس إحساساً واضحاً بأن تصرفات الوالى الجديد خلال الأسابيع القليلة القادمة سوف تؤثر على كل حكمه : فإذا ما شعر أنه سيلقى تأييدنا فى مقاومة اضطهاد الأوربيين الذين تؤازرهم سلطاتهم ، . . . فإننى أعتقد أن إسماعيل باشا

لن يكتفى بتنظيم أمور بلاده رغم ما تنوء به من أعباء ثقيلة ينتظر أن تستمر بعض الوقت ، ولكنه قد يقتنع أيضاً من خلال معرفته العملية بأعمال ذات نفع عام عظيم . . . »

وبالطبع ، فإن المسألة المهمة ، كما أكدها كولكهون مراراً وتكراراً فى خطاباته هى أن إسماعيل كان فى حاجة إلى المساعدة . ولكن عندما تحدث كولكهون مع زملائه القناصل ، وجد أن كلا منهم بينما يستهجن المساوئ السائدة ، إلا أنه يشعر بأنه من حقه أن يعطى مواطنيه فى مصر التأييد الذى يلقاه مواطنو الدول الأخرى . أما القنصل الفرنسى بوفال ، الذى كان ذات مرة من أشد المعارضين لهذا الوضع ؛ ثم أصبح أحد الممولين له ، فقد أفضى للوزارة فى باريس بطريقة واقعية بأنه لا يعتقد أن إسماعيل سوف يمكنه أن ينفذ برنامجه فى مواجهة الضغط الأجنبى .

ماذا عن إسماعيل نفسه ؟ ومن أين أتى بالشجاعة والعزيمة للمقاومة ؟

فى الجوهر كان إسماعيل مستبداً خيراً ، بكل ما يحمله هذا الموقف المتناقض من مزايا وعيوب . ورغم أنه كان شديداً ومنظماً فى الحياة اليومية ، إلا أنه كان خيالياً غير واقعى . ولقد كان يحمل فى مخيلته خططاً كبيرة لمصر ، واهتماماً مخلصاً برفاهية وعظمة شعبه . ولكن لسوء الحظ ، لم تدعم هذه الأحلام والآمال بالواقعية اللازمة للحكم الفعال . وكان إسماعيل يفتقد حاسة التناسب . ولذا كانت مشروعاته لا تتناسب مع واقع بلاده : مرافق عامة ، إمبراطورية فى أفريقيا ، مركز دولى مرموق — كل متع الغرب المادية والإنسانية ، كل جاه وزينة الدول الغربية ، وكل ما تم تحقيقه فى الغرب فى قرون ، يريد أن ينجزه إسماعيل خلال سنوات قلائل .

ولم يكن إسماعيل أيضاً قادراً على الحزم والمناورة اليومية التى يتطلبها مثل هذا البرنامج . وليس معنى هذا أنه كان كسولا . فقد كان إسماعيل إدارياً يعمل بضمير حى ؛ وكل الذين عرفوه أعجبوا بمهارته فى القيام بالأعمال الكتابية والرسميات الحكومية . ولكن المثابرة غير المهارة . فى الصراع المستمر من أجل التفوق ، وفى صراعه مع ديلسبس حول قناة السويس ، مع الممولين الأوروبيين حول القروض ، مع إنجلترا وفرنسا وتركيا حول وضع مصر ، بدا إسماعيل فى كل هذا عاجزاً عن تقدير إمكانيات

مركزه ، عاجزاً عن المثابرة فى الصمود والقتال عندما كان من الممكن أن تتغير الأمور تماماً بقليل من المقاومة والتصميم . لقد كان إسماعيل فى أعماقه انتهازيًّا فضل أن يلف حول العقبات بدلاً من التغلب عليها — وهو خطأ مميت. فلم يثبت فحسب أن هذا الخطأ كان باهظ التكاليف فى مفاوضات معينة مع دبلوماسيين وممولين كانوا دائمى التحفز ، وإنما أدى كل موقف تجنبه بدلا من مواجهته إلى تهديد مؤخرته ، واستنزاف قوته وأخيراً انتهى به إلى الحضيض .

وهذا الميل لتمييع المشاكل ينبع جزئيًّا من اهتمامه بكرامة مركزه . فقد أراد إسماعيل أن يدير ويحكم ، ولكنه لم يكن مستعداً لأن يحط من شأن نفسه ، وبخاصة أمام الغربيين ، بأن يشمر عن ساعديه وينغمس فى تفاهات ومساوات الأعمال والسياسة . ولقد زاد إدراكه بأن شخصاً ما قد وجده « أقل من عمه كأمير وملك » ، من تصيميه على أن يلعب دور الملك المبجل العظيم ، وهو غرور خطير أمام أعداء لا يهمهم احترام الذات فى قليل أو كثير .

وفى داخل إسماعيل ، كان هذا الصراع بين كرامة منصبه واحتياجات مركزه حاداً ، لأنه كان شخصيًّا ينشغل بأقل الأمور . ولم تكن سمعته كرجل مقتر فى حياته الخاصة بلا أساس . لقد ظل حتى نهاية أيامه بخيلاً تقريباً فى نفقات بيته الخاص . وكان يتشاجر مع بستانيه على أمور تافهة ويرفض دفع بقشيش لخادمه فى أحد فنادق باريس . أما إسماعيل الحاكم فقد كان لسوء الحظ لا يميز بين الجنيهات والمليمات وتجلت فيه قدرة مفزعة على إنفاق المال . وعندما كان ينفق على القصور والمتعة والتسلية ، فإنما كان ذلك من أجل قصور ومتعة الوالى ، لا إسماعيل . ولقد كان إسماعيل يحس إحساساً شديداً بكرامة وواجبات مركزه ، وطبقاً للتقاليد الشرقية اهتم اهتماماً كبيراً بفاعلية الأبهة والعظمة كأدوات تستخدم فى السياسة .

وقد كان يتمتع بميزة قيمة واحدة ، فمع أن شكله لم يكن حسناً — وصفه أحد المراقبين على أنه « لا شك قبيح » بآذان كبيرة عريضة ، وحواجب بارزة « مهلهلة » غير منتظمة حمراء ، وجفن منخفض عن الجفن الآخر — إلا أنه كان يتمتع بشخصية جذابة ، ومتحدث ممتاز قادر على التعاطف مع الناس . وبخلاف معظم الملوك المستبدين ، كان إسماعيل مستعداً لاستقبال الزوار ، مهمين كانوا أو غير مهمين ،

باحترام وعطف ، ولما كان سريع الملاحظة والتكيف ، لم يكن نفس الشخصية مع مختلف الناس . وكما وصفه نفس المراقب : « لقد سمعت أناساً مختلفين يمتدحونه لصفات متناقضة ومتعارضة تماماً . فعند البعض أنه يمثل الأدب والأخلاق ، وهو يمتدح من أجل طريقته المهذبة ومعرفته بالذوق السليم ، بينما يمتدحه شخص آخر لأنه رجل أعمال يسعى إلى هدفه مباشرة » .

* * *

وفى مثل هذه الظروف . يجب أن يقدر المرء إخلاص وذكاء ديرفيو فى تقديره المتفائل لإمكانيات مصر خلال إسماعيل . فنى ٢٧ مارس سنة ١٨٦٣ ، كتب إلى أندريه :

« بوجود إسماعيل باشا والياً على مصر ، سنرى البلاد تزدهر أكثر من أى وقت مضى . إن له ميلا اقتصادياً جاداً . ولن نرى بعد اليوم تلك العقود الحكومية التى تعطى ربحاً خرافياً ولا تلك القضايا القانونية البشعة ، ولا تلك الثروات السريعة التى ميزت حكم سعيد باشا . وإنما سنرى الأعمال المالية والتجارية تتم بانتظام واتزان ، وسنرى أرصدة مصر تتأسس وتدعم نفسها » .

وبالطبع كان هناك ما هو أكثر من الإدارة الطيبة ، وتوقع عمل منتظم ومتزن . وإلا فأين يكون ديرفيو إذا كان الوالى مقتصداً فى الحقيقة ؟ ولقد استطرد نفس الخطاب المرسل فى ٢٧ مارس يقول :

« ما تزال علاقاتى بإسماعيل باشا ممتازة ، بل خاصة . وصحيح أنها لم تأت بعد بنتائج مادية إلا أن هذا سيأتى فى حينه . إننى متأكد من أن أى عملية مالية كبيرة لن تتم بدون مشاركتى ، فلدينا مشروعات كثيرة فى مرحلة الإعداد مع أوبنهم . ولا داعى لأن أؤكد لك أنك أول من سنتعامل معهم فى أوربا » .

إلا أن الأسابيع مرت ولم يحدث شىء ، فاضطرب ديرفيو . فقد وجد نفسه فى موقف الرجل الذى جلس جائعاً للعشاء ليجد أن المائدة لم توضع بعد . وأسوأ من ذلك فمن المحتمل ألا يكون هناك عشاء على الإطلاق .

ولقد ثبت أنه لا أساس لمخاوفه . فنى ٨ مايو كتب إلى أندريه بشعور واضح بالنصر بأن إسماعيل قد طلب منه أن يزيد رأسمال مصرفه من ثلاثة إلى عشرة ملايين

حتى « يحتل المركز الأول فى البلاد ويقوم بكل الأعمال التى تنشأ عن رغبة جلالته فى تنمية الزراعة والتجارة والصناعة فى مصر » . وفوق ذلك فقد وعده إسماعيل باستثمار ٢ مليون فرنك على الأقل من ماله الخاص فى الشركة الجديدة ، وبمعنى آخر ، سيكون إسماعيل أحد الشركاء المستترين .

« يجب أن تدرك يا صديقى . وأنت تفهم الشرق . الإمكانيات الهائلة التى ستتفتح من مشاركة جلالته . فلم يكن فى إمكانه أن يفعل شيئاً مرضياً مشرفاً لى أكثر من ذلك . إن هذا يضعنى فى مركز خاص أحافظ به على شخصيتى وأكون ثروة فى خلال سنوات قلائل » .

ولقد كان هذا نجاحاً هائلا لديرفيو . حتى بالنسبة لمصر فى عهد رواج القطن . فمنذ سنتين فقط . فى ديسمبر سنة ١٨٦٠ ، بدأ ديرفيو عمله بـ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك ، وبعض الاتصالات الطيبة ، وجرعة صحيحة من التفاؤل ، ثم أصبح الآن فى طريقه إلى المكان الأول فى البلاد ، وأصبح حسابه مع بنك ماركوارد — أندريه ، حيث سادت مبالغ المئات القليلة أو الآلاف القليلة من الفرنكات لفترة ما ، مليئاً بأرقام من خمس أو ست خانات . وأصبحت أرباحه عن السنة المنتهية فى يونيو سنة ١٨٦٣ — كما يقول — تعادل ١٦٪ من رأس المال وحده، هذا بدون اعتبار لأرباح الأعمال « الممتازة » . فكم ستكون هذه الأرباح ضخمة فى المستقبل ! لقد أعطى ديرفيو تفاصيل الشركة الجديدة ، لأندريه وسأله إن كان هو ، أو أى صديق من أصدقائه فى باريس . يود الانضمام إليها .

وقبل أن يتسلم أندريه خطاب ديرفيو ، كتب إلى الإسكندرية فى ١٠ مايو يقترح شيئاً مختلفاً تماماً : تحويل بنك مصر إلى مؤسسة قومية مشابهة للبنك العثمانى . وأضاف أن « الجمهور ينظر بعين الرضا إلى تنظيم شركات من هذا النوع » .

هنا كان يكمن اهتمام أندريه الحقيقى ، ولا شك أن ضخامة المشروع توضح لمحة من تفكيره . فلقد كان البنك العثمانى الإمبراطورى ، كما رأينا ، مؤسسة المالية الدولية العالية فى قمتها . وهو من خلق حفنة من أقوى الشركات فى أوروبا ، ويمسك بين يديه بزمام الحياة المالية للإمبراطورية . ولقد كان قوياً متماسكاً صلباً ، ضمنت مستقبله المزايا والاحتكارات . وكان متنوع الأغراض مرناً ، ذا مراكز شاملة سمحت

له أن يحرك نشاطه فى أى اتجاه أكثر ربحاً .

وزيادة على ذلك فقد كان هذا البنك نوعاً من الارتقاء الممتاز المتاح لقليل من رجال المال . فنى الأسابيع التى سبقت الإصدار تكالب المستثمرون البريطانيون على شراء شهادات المساهمة بأقساط تصل إلى ١٣ ، ١٤ جنيهاً للسهم . ولقد خصصت ١٢٥,٠٠٠ من هذه الأسهم بسرعة وبيعت لمؤسسى المشروع بالقيمة الاسمية كمكافأة لهم على مجهوداتهم — بخلاف ١٠,٠٠٠ سهم أخرى لم يحسب حسابها ، ومن الواضح أنها « وزعت » .

وكانت العملية كلها مثلا ممتازاً لمبدأ : كل شىء من أجل صاحب المشروع ، وليذهب حامل السند إلى الجحيم . ولقد تم تعريف حملة أسهم البنك العثمانى القديم بالتغيير المزمع لوضع البنك الإمبراطورى بمنشور فى ١٠ فبراير ١٨٦٣ . وكان المنشور مقتضباً ، وطولب حملة الأسهم بالرد بعد أربعة أيام . ومعظم حملة الأسهم لم تتح لهم الفرصة لدراسة المسألة جيداً ، ومن باب أولى لنقل آرائهم للإدارة فى الفترة المسموح بها . ومع ذلك ، بدت العملية على أنها شىء طيب . ولم يعرف المساهمون قبل الاجتماع السنوى الأول فى يونيو سنة ١٨٦٤ مقدار هذه الجودة ! وبالإضافة إلى مكافآت السندات المذكورة سالفاً ، كان هناك خصم قدره ١٠٪ من الأرباح الموزعة تذهب إلى جيوب حوالى ٢٥ أو ٣٠ « مؤسساً » دون أن تذكر أسماؤهم . وهناك مرتبات وتكاليف أخرى بلغت أكثر من ٥٤,٠٠٠ جنيه ، تقريباً ربع صافى الأرباح ، وهناك مكافأة للمديرين بالإضافة إلى الـ ١٠٪ الممنوحة للمؤسسين . وإذا كانت هناك مؤسسة جديدة للبنك مجزية فى أرباحها بما يخفف عن حملة السندات متاعب الأعباء الإدارية — الجمعية العامة للإمبراطورية العثمانية ، مثلا — فإن أسهم الشركة الجديدة يحتفظ بها للمساهمين القدامى وذوى المكافآت الكبيرة . وكما قال أحد المساهمين التعساء : « إننى أعترف بأننى أود أن أحصد أرباح استثمارى ولا أحب أن أخاطر بمالى لفائدة أناس آخرين . وإننى أعتقد أن البنك ما هو إلا منجم ينهب منه أشخاص معينون لمصلحتهم الخاصة . . . »

وبالطبع فثمة فرق بين ما يعتقد المساهم وبين اتخاذ إجراء حيال ذلك . فالبنك العثمانى الإمبراطورى الجديد ، بعكس سابقه ، لم يقع تحت طائلة القانون

البريطانى . ولقد كان فى إمكان حملة الأسهم أن يلجأوا إلى الصحف ، أما أيديهم فكانت مغلولة . وبالإضافة إلى ذلك ، فليس هناك مثل المال فى تخفيف حدة الغضب . وقد دفع البنك العثمانى الإمبراطورى حصص أرباح كبيرة .

كان هذا هو نوع الإمكانيات التى تصورها ألفريد أندريه لمصر . إن الآمال كبيرة والمجال مفتوح على مصراعيه . أما عن المنافسة الممكنة ، فكان هناك مرشحان كبيران لم يمثل أيهما تهديداً حقيقياً : بنك مصر والشركة المالية المصرية .

وصحيح أن بنك مصر كان يحمل الاسم الصحيح . ولكن كما كتب أندريه إلى ديرفيو ، لم يكن فى هذا البنك فى الحقيقة ما يوحى به الاسم . فأولا : كان ضعيفاً فبينما كانت معظم الشركات المصرية تتدافع نحو الثروة ، كان البنك ، الذى أصابته سوء إدارة باسكوالى ، يعتصر القروض ليعوض خسائره . وفى نفس الوقت — وربما كان هذا أكثر أهمية بمرور الوقت — كان ضيق المجال والنظرة . فلم يكن مديروه البريطانيون ملائمين لتمويل الوالى . فقد كانوا رجالا متعقلين محافظين يحبون الانتظام فى حصص أرباحهم والتمسك بالقانون فى صفقاتهم . وحتى قبل أزمة باسكوالى ، اختاروا الطريق غير السليم . وعندما جاء إليهم سعيد فى سنة ١٨٩٨ طالباً قرضاً ، فعلوا عكس ما كان يفعله البنك العثمانى فى تركيا : فرفضوا طلبه . وربما كان هذا عملا سليماً من وجهة النظر المصرفية البحتة . أما من وجهة نظر الصفقات المجزية فقد كان أمراً سيئاً .

ولقد دعمت مصاعب سنة ١٨٦٠ هذه النزعة المحافظة لدى مديريه . ففى اجتماع لحملة السندات فى أغسطس سنة ١٨٦١ — فسر المديرون قلة عملياتهم مع الحكومة على أساس أن الارتباطات معها سوف تؤدى إلى طلب قرض ، الأمر الذى يفضلون تجنبه . وفيما بعد أدركوا خطأهم . ولكن بعد فوات الأوان ، فقد احتل آل ديرفيو وأوبنهايم الميدان . ومن وجهة نظر أندريه فإن بنك مصر كان عجينة طيبة — إذا شكلها الرجال المناسبون .

أما الشركة المالية فقد كانت قصة مختلفة تماماً : فهى بنك ولد ميتاً تقريباً . وعاش كمخلوق مشوه . لقد كان مخلوقاً من الدرجة الثانية . أنشأه باسكوالى فى لحظة من لحظات المرارة ، حتى يبين لرؤسائه السابقين مدى خطئهم فى طرده . واحتضنه

خليط غير ماهر من أعضاء مجلس الإدارة — بينهم من الفرنسيين دوق . وكونت وفارسان من حملة وسام الشرف ، وليس بينهم واحد يتميز بالخبرة التجارية التى تفوق الدرع والنيشان فى قدرتها على فتح جيوب البورجوازيين . وكان بينهم مدير واحد له بعض المكانة : المصرفى المعروف أ . روجمنت دى لوفنبرج . ولكن عظمة بنك لوفنبرج كانت من أمور الماضى ، وبينما ظل يحتفظ ببعض المكانة القديمة والعملاء القدامى ، إلا أن ضعفه المالى أدى به بشكل متزايد إلى معاملات مشكوك فيها . ولقد كان العليمون ببواطن الأمور ، يدركون أن مشاركة هذا البنك فى الشركة المالية المصرية ليست بمثابة تزكية وإنما كانت تحذيراً . وبخلاف ذلك الرجل ، كان الباقون أصفاراً فى العمل التجارى يستمدون سمعتهم من البنك أكثر مما يفيدونه . وأما التمثيل الإنجليزى فى البنك فقد تكون من بعض أصحاب الآمال المماثلين وإن كانوا بلا ألقاب . وفى هذا البنك فإن العقل الموجه هو ج — لويس فارلى : رجل رحالة فى كل مكان ، وناشر فى مجال العمل المصرفى فى منطقة الشرق الأدنى ، يتمتع باحترام كبير فى إنجلترا كخبير فى تجارة ومالية الشرق الأدنى — وإن كان يفتقر إلى الممارسة ؛ وقد أصبح فارلى مع باسكوالى ، واحداً من المديرين الأربعة المقيمين فى الإسكندرية . وكان للشركة بكل تأكيد ، مجموعة ممتازة من المندوبين : (ومعظمهم من بيوت يونانية) ، فى جميع أنحاء البحر المتوسط والشرق . ولكن هذه البنوك كانت مجرد شركات وافقت على أن تدير — مقابل تعويض — معاملات الشركة المالية ، فى المدن المختلفة . ولا شك أن أسماءهم ذات أثر فى الإعلانات ، إلا أنها لا تعنى شيئاً فيما يتعلق بمركز الشركة المالية نفسها .

وقد صادف البنك صعوبات حقيقية فى تأسيس نفسه من الناحية القانونية . ففى مصر كما هو الحال فى أوربا كان السماح بتأسيس شركة مساهمة مشروطاً بالمساهمة فى رأس المال ، ولكن أصحاب الشركة المالية وجدوا أن رسم وتخطيط البرامج أسهل عليهم من جلب المستثمرين ؛ ولذا ، ولكى يقنعوا بعض التجار بالمساهمة ، اضطر أصحاب المشروع أن يعدوهم باعتمادات من الشركة المزمع إنشاءها ، تساوى القيمة المدفوعة من أسهمهم أو أكبر من ذلك . وفى الواقع كان البنك يرهن رخاءه قبل أن يبدأ . والأخطر من ذلك ، أن هذه الأساليب جعلت وضعه محل شك

وعرضة لشكاوى قانونية تدمر سمعته .

ثم يتوج هذا الوضع ،الذى هو خليط من الخداع وسوء التمثيل ، إن كلا من المديرين وحملة السندات قد شاركوا فى الشركة على أساس دعوى مزعومة ، روجها باسكوالى ، بأن الشركة ستلقى كل أنواع العطف والمساعدة من الحكومة المصرية . وقد كان هذا نفس الخداع الذى ضحك به باسكوالى على مديرى بنك مصر الإنجليز ؛ وفى هذه الحالة وتلك ، سارعت السلطات المصرية إلى نفى هذه الدعوى . فنى سنة ١٨٦١ و ١٨٦٣ ذكرت الحكومة أصحاب المشروع بأنه بينما كان الوالى سعيداً بالسماح بإنشاء تسهيلات مصرفية جديدة فى مصر ، إلا أنه لم ينعم بوضع خاص على أى بنك خاص . إلا أن هذه التأكيدات لم تثبط أصحاب فكرة البنك . وهكذا دعوا ساباتيه ، القنصل الفرنسى العام السابق فى الإسكندرية (رجل ذو خبرة كبيرة فى المشاكسة وابتزاز المال) ، لينضم إلى مجلس الإدارة ، واستمروا فى ادعاء مركزهم الممتاز . فنى مصر ، لم تكن كلمة « لا » كافية عند الأوروبيين للإجابة على سؤال .

وفى الوقت نفسه ، ولكى تكون البداية مؤثرة ، حاول باسكوالى أن يوظف عنده أحسن الموظفين المعروفين فى البنوك الأخرى « بفرش سجادة ذهبية أمامهم » . وقد كان رد فعل ذلك تجمع حفنة من أقوى البنوك فى الإسكندرية مع الحكومة فى معارضة هذا الدخيل . وبالإضافة إلى ذلك عمقت الخلافات الداخلية صعوبات العداء الخارجى . ولقد كان البنك، أساسيًا ، بنكاً دوليا ، مزيجاً من المصالح الفرنسية والإنجليزية . ولكن كان هناك كل الخلاف الذى يمكن تصوره بين التعاون الفطرى لأناس ذوى ميول عالمية ومالية كبيرة وبين التعاون المتذمر لأناس مبتدئين ذوى صفات محلية خاصة ، وأنواع من سوء الظن الذى يرتبط بالآفاق التجارية المحدودة . ومن البداية اختلف المديرون الفرنسيون والإنجليز . فقد كانت هناك تقارير عن تحويل أرصدة خيالية تصل إلى ٣٠,٠٠٠ جنيه لباسكوالى وأعضاء مؤسسين آخرين للمميزات الخاصة التى يزعمون جلبها للشركة . كما كانت هناك إشاعات عن استقالة فارلى ومحاولة تطهير البنك من المديرين الإنجليز . وقبل نهاية سنة ١٨٦٣ ، كانت الشركة المالية المصرية ، بعد قناة السويس ، عرضة لهجوم

شديد من الصحافة المالية البريطانية الموالية . وكل ذلك أساء إلى الشركه .

وفى هذه الظروف كان أندريه محقاً فى تخطيط بنك قومى حقيقى جديد، وفى الاعتماد على ديرفيو فى القيام بالمفاوضات مع الطرف المصرى . إلا أنه لم يأخذ فى اعتباره الأمور التى تتحرك بسرعة فى الإسكندرية ، مما جعل إعلان ديرفيو بالتوسع فى شركائه تحولا سيئاً فى مجريات الأمور . ومع ذلك كان التحول خطوة فى الاتجاه الصحيح ، ولم يتناقض بأى حال مع قيام بنك قومى فيما بعد . وفى ١٧ مايو ، كتب أندريه بسرعة مهنئاً صديقه ومعلناً قبوله أن يساهم فى الشركة الجديدة .

وفى الوقت ذاته ، كان ديرفيو على وشك أن ينتهى من مساهمته فى الشركة الجديدة بعشرة ملايين قبل أول يونيو . ولم يدفع الوالى ٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك (بزيادة ٥٠٠,٠٠٠ عن المبلغ الذى وعد به) فحسب ، وإنما استثمر كثير من الأمراء وكبار الموظفين مبالغ كبيرة أيضاً . كما تضمنت الشركة الجديدة بعض البيوت التجارية الكبيرة فى الإسكندرية : برجنر وشركاه ٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، روسيمنار ٦٠٠,٠٠٠ ، رومرستير ٣٢٥,٠٠٠ ، بل إن شخصاً منافساً مثل هيرمان أوبنهيم ساهم بـ ٢٥٠,٠٠٠ فرنك باسم زوجته .

وقد قامت ضجة عندما علم رجال الأعمال فى الإسكندرية بمشاركة إسماعيل فى البنك الجديد . إذ عاد شبح الاحتكار ، الذى نام منذ عهد عباس ، إلى الظهور متخفياً فى شكل جديد : فبينما هدد الوالى القديم بنفسه بمحاصرة السوق ، التفت اليوم لمجموعة صغيرة من الدخلاء حول الوالى الجديد مستبعدين الآخرين . ولقد أثار هذا التجار البريطانيين الصغار ، بالذات ، واحتجوا لدى كولكهون ، الذى وجد نفسه موزعاً بين تبجيله لحرية التجارة واحترامه لحرية القيام بالمشاريع . على أية حال ، لم يكن فى إمكانه أن يدخل فى إرادة الوالى فى استثمار أمواله . ولم يكن فى استطاعته أن يفعل شيئاً ، إلى أن تظهر دلائل واضحة على العودة إلى نظام الامتيازات ولكنه توقع ما هو أسوأ — فبنك ديرفيو « لابد أن يتحكم فى الموقف » .

وكان هذا أمراً مؤكداً . لقد وصل ديرفيو لا فى مصر فحسب ولكن فى عالم أعمال البنوك الدولية . وحتى هذا الوقت ، كانت رابطته الوحيدة مع القوى

المسيطرة على هذا العالم* عن طريق أندريه . وإذا استبعدنا الصداقة جانباً فإن علاقتهما كانت علاقة الممول بالعميل . أما الآن فقد أصبحا شركاء . وبالإضافة إلى ذلك جلب أندريه بعض أصدقائه معه . فقد كان هناك ديدرن دى بان — والاسم مؤثر كتابة ونطقاً — وهو أحد كبار الرأسماليين فى هذا الوقت ، ومدير فى شركات قوية مثل الميسيجارية ماريتم ، فورج وشانتيي للبحر المتوسط ، والبنك العثمانى الإمبراطورى ، وقد ساهم بـ ١٠٠,٠٠٠ فرنك . كما كان هناك الإخوة هاين . ومثل أندريه ، كانوا أصحاب بنوك بحكم المهنة والتقاليد ، وأعضاء من نفس العائلة التى كان منها الشاعر هاين أعظم وأكثر الأحفاد شذوذاً . وقد كانت هذه الأسرة ، مثل الأسر المالية الكبيرة الألمانية الأخرى ، قد أرسلت أبناءها إلى أركان الكرة الأرضية الأربعة ، حيثما كانت الأعمال التجارية طيبة ، والظروف الاجتماعية أفضل من الظروف الموجودة فى ألمانيا المعادية للسامية . وكون أرماند وميشيل ثروتهما فى نيو أورليانز ، حيث كانا منذ زمن طويل على اتصال وثيق ببنك ماركوارد — أندريه . والآن بعد أن ثبتوا أقدامهم فى باريس ، كانوا على وشك أن يبدأوا حياة جديدة تجعل منهم فى جيل واحد قادة للمالية الفرنسية وتؤدى بميشيل إلى عضوية مجلس إدارة بنك فرنسا . لقد كانوا رجالاً مهمين ، وكما عبر أندريه عن ذلك فى عبارة دقيقة خاوية ، وإن كانت تحمل معنى كبيراً ، فإن علاقة ديرفيو بهم يمكن أن تكون ذات نفع كبير . ولقد وضع كل من أرماند وميشيل ٧٥,٠٠٠ فرنك فى الشركة الجديدة .

وفى الوقت نفسه ، أوضحت خطابات ديرفيو ، مؤقتاً على الأقل ، أن فكرة أندريه بإنشاء بنك قومى يجب أن تستبعد . فقد سبق أوبنهيم وديرفيو صديقهم أندريه فى اقتراح مثل هذا المشروع على إسماعيل ، ورفضه رفضاً قاطعاً . ومن الواضح أن إسماعيل كان يعارض فى إدخال العملة الورقية ، فقد كان يشعر أن الفلاح لم يبلغ قدراً كافياً من الحضارة لاستعمالها ، وكان إسماعيل مقتنعاً بأن رخاء مصر يرتكز على العملة الصلبة . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، تقدم ممولو البنك العثمانى الإمبراطورى لحكومة مصر بنفس الفكرة . واستغل أوبنهيم وديرفيو هذه الفرصة لتجديد اقتراحهما ، وكانت الإجابة مرة أخرى بالرفض ولنفس الأسباب .

عندئذ اقترح أوبنهيم وديرفيو شيئاً مختلفاً : بنكاً للزراعة والأشغال العامة .

على أن تضمن الحكومة فائدة قدرها ٦٪ فى مقابل نصف الأرباح فوق هذه النسبة المئوية ، بشرط ألا تذهب هذه الأموال مباشرة إلى الخزانة وإنما تستغل فى شراء عدد جديد من أسهم البنك بزيادة ٥٠٪ فى قيمتها ؛ وفى النهاية تمتلك الحكومة البنك.

ولقد كان هذا اقتراحاً مدهشاً يستحق الرفض لتجاهله عوامل عدة : فقد كان على المستثمرين أن يكونوا بعيدى النظر جداً حتى يكتشفوا هذه الوحدة الفريدة بين الاطمئنان والدخل العالى الكامن والمكاسب المأمونة على رأس المال . ومع ذلك فقد رفضه إسماعيل، لأسباب أخرى تلقى ضوءاً على موقفه إزاء الأعمال المالية الأوربية . فقد كان اعتراضه الأساسى ينصب على ضمان الفوائد ، لا بسبب الضمان نفسه ، وإنما لأنه كان يشعر أن هذا سيؤدى إلى مطالب وقضايا . وفى هذا المجال ، كان يخاف بالذات ، أى اتحاد بين البنوك . قال إسماعيل لديرفيو : « إن الأمور قد تكون على ما يرام فى أول الأمر ، بينما أنت وأوبنهيم ، وأصدقاء آخرين لمصر فى مجلس الإدارة ولكن ، ماذا يحدث فيما بعد عندما يحل غرباء محل الأصدقاء ؟ » . ولذا فإنه فضل أن ينمى ديرفيو موارده ويطور شركته . وقد كتب ديرفيو لأندريه قائلا : « يمكنك أن تتصور ما إذا كنت قد رفضت مثل هذه المقترحات . »

وفى كل ذلك ، فإن الفارق بين أندريه وديرفيو كان واضحاً . فأولا كان هناك اختلاف هام فى الأهداف . فقد كان المصرفى الباريسى يفكر فى العمليات الدولية الكبيرة ، فى تنظيم اتحادات تدر أموالها السائلة أرباحاً كبيرة وتقدم سنداتها وأسهمها عمولات فى المستقبل . ومما لا شك فيه ، أن ديرفيو باعترافه قد اقترح مع أوبنهيم على الوالى إنشاء شىء من هذا القبيل ، وإن كان من المؤكد أن الأمر كله كان من وحى أوبنهيم . فقد كان آل أوبنهيم ذوى خبرة فى المشروعات الدولية ومن المعقول أن يفكروا بهذه الطريقة . وهم الأشخاص الذين أمكنهم . بفضل اتصالاتهم فى لندن وباريس وفرانكفورت ، أن يدفعوا بنصيبهم فى الأرباح إلى اتحاد دولى . أما ديرفيو فقد كانت اتصالاته فرنسية فحسب . وفى الحقيقة حتى ذلك الوقت كان لا يزال على صلة بأندريه فقط . وفى عمليات من هذا القبيل ، لم يكن من الممكن على ديرفيو إلا أن يكون أداة نافعة وأن ينال مكافأة على ذلك . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت

فكرة البنك الأهلى تعنى لديرفيو منافسة من النوع الكريه ، وإذا أمكنه أن يكون بنكاً كبيراً باسم « ديرفيو وشركاه » ، فما حاجة مصر إلى بنك قومى إذن ؟

والأهم من ذلك ، أن هذا الخلاف بين باريس والإسكندرية لم ينبع من اختلاف مؤقت فى المصالح المادية ، وإنما من تناقض عميق بين فلسفتين فى أعمال البنوك. فأندريه كان رجل بنوك بحكم النشأة — وإلا فاذا يمكن أن يكون أندريه خلاف ذلك ؟ لقد رأى فى بنكه مؤسسة دائمة ، تملأ فراغاً فى عالم رجال الأعمال . وفى الحقيقة كان أندريه يعتبر أن بقاء البنك يعتمد على قيامه بدور محدد واضح : القيام بالصفقات المالية لدائرة صغيرة وثيقة من رجال الأعمال والمستثمرين ، وهى دائرة من تلك الدوائر التى تقوم حول بنوك مماثلة . فالبنك الخاص كان فى الجوهر عملا له طابع الخصوصية : عملاؤه محدودون بالأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء ، ويتحمل البنك عنهم مسئوليات تخطت حدود خطابات العقود المالية ، وعمليات البنك سرية ، تعتمد على الثقة قدر الإمكان . فبين مثل هذه الشركات يقوم نوع من التفاهم، نوع من اتفاقية الجنتلمان تحد من المنافسة وتجعل من المالية العالية لعبة مهذبة . لاحظ فى هذا المجال استعداد أندريه للمساهمة مع بعض أصدقائه فى شركة ديرفيو الجديدة — بالرغم من ترقع أرباح كبيرة . فالمسألة الهامة ليست هى الحصول على أقصى حد من الفائدة العاجلة ، وإنما تقوية شبكة العلاقات التى ترتكز عليها رفاهية ورخاء بنكه من جيل إلى جيل .

وخارج نطاق هذا الميدان المحترم للنشاط المالى يعمل الاتحاد الدولى ، غير الشخصى — مثل البنوك العثمانية — الذى يتعامل مع أى شىء وأى فرد ما دامت المغامرة طيبة الإمكانيات ، وينشر عملياته على أوسع نطاق ويعلن حاجته إلى عملاء . وبكل تأكيد كان رجال البنوك الخاصة هم فى الغالب الذين نموا وسيطروا على الشركات المساهمة، بالدقة لأنهم كان فى إمكانهم القيام فى الشركات المساهمة بأعمال لا يمكنهم القيام بها كأصحاب بيوت تجارية . إلا أنهم لم ينسوا الفارق بين مجالى النشاط ، ولم ينسوا أبداً زملاءهم .

ولقد كان ديرفيو واعياً كل الوعى بهذه النقاط الحساسة فى أعمال البنوك وإن كان ميالا إلى إهمالها . فعلى عكس أندريه ، كان ديرفيو يفكر بلغة المستقبل

المحدود جداً — فبى نفس الخطاب الذى أعلن فيه توسع شركته ، عبر عن أمله مرة أخرى فى الاعتزال بعد أربع سنوات . لقد كان أمله ببساطة جمع أكبر قدر ممكن من المال بأسرع ما يمكن . فالخدمة التى أبداها إسماعيل فى تفضيل شركة ديرفيو الصغيرة على بنك أهلى قوى ، وفى طلبه من ديرفيو التوسع ليتكيف مع التطور المرتقب للزراعة والتجارة المصرية ، وأكثر من ذلك ، فى تقديم تأييده المعنوى والمالى ، كل ذلك لم يكن عند ديرفيو إلا فرصة خيالية عظيمة . ولم يطرأ على ذهن ديرفيو أبداً إمكان عدم التوافق بين طبيعة شركته والمهمة التى فرضت عليها . لقد كان ديرفيو مستعدا لأن يعالج المالية والتجارة المصرية كلها إذا استدعى الأمر ذلك . أما عن سخط منافسيه فى الإسكندرية ، فإن ذلك ضاعف من حماسه . ولقد تباهى بمشاركة الوالى أمامهم وأعلن ذلك فى مقدمة لائحته وفى الإعلانات العامة عن الشركة الجديدة . وليس أمامهم إلا أن يأسفوا على أنهم لم يعرفوا الوالى كما عرفه ديرفيو .

الفصل السادس

الرصيد والدين
فى أعمال الوالى المصرفية

أن يكون المرء مصرفيًّا ملكيًّا فى مصر خلال العصر الذهبى للقطن أمر له مزاياه، وأولها المزايا المالية . فقد كان طبيعيًّا أن يقوم ديرفيو وأوبنهيم باعتبارهما مندوبى الوالى المفضلين فى الأعمال المالية بقدر كبير من مشتريات ، وتسديدات وصفقات إسماعيل الأخرى وحكومته . وعندما يعرف المرء أن دخل الوالى الخاص سنة ١٨٦٢ – ١٨٦٣ كان أكثر من عشرة ملايين فرنك ، وأن الإيرادات الرسمية بلغت ١٥٠ مليوناً سنة ١٨٦٣ ، وأن النفقات كانت ضعف هذا المبلغ ، يمكنه أن ينصور نوع العميل الذى كان يتعامل معه ديرفيو .

وبالطبع ، لم يمر كل هذا المال فى أيدى ديرفيو ، ولكن حتى بعد خصم المرتبات الإدارية ، والصفقات المباشرة ، والطلبات التى تم من خلال أوبنهيم وغيره من الممولين ، وما إلى ذلك ، كان يتبقى الكثير . لقد كانت هناك المصروفات المنتظمة المتوقعة : مدفوعات للدائنين الأوربيين مثل بنك الكنتوار دى كونت فى باريس ، توريد الخدمات العامة ، ماكينات بخارية ومحالج قطن لإقطاعيات إسماعيل ، اسمنت وحديد للسدود والمصانع . كما كانت هناك احتياطيات الطوارئ . ومن غرائب المفارقات أن مصر لم يصبها سوء الطالع كما أصابها فى سنة ١٨٦٣ المزدهرة ، حتى لقد بدا كأن القدر ، وقد ندم على كرمه فى منح رواج القطن ، قد صمم على أن يقلب الميزان .

فى شهر يونية ماتت بعض الماشية فى الدلتا . ولم يكن المرض معروفاً ، وتحدى العلاج ، وكان يقتل الماشية خلال ساعات قلائل من ظهور أعراضه : وأهمل الوباء فى أول الأمر . فقد كانت الماشية تموت دائماً فى مصر . وكانت نسب الوفيات بين الحيوانات – وأيضاً بين البشر – من أعلى النسب فى العالم . فالأوبئة

مزمنة فى مصر . ولكن قبل نهاية الشهر اتضح أن هذا الوباء لم يكن شيئاً عادياً . فبالرغم من المجهودات التى بذلت لمحاصرة المرض ، فإنه انتشر فى جميع أنحاء الدلتا ، وراح يقتل بجبروت غير معقول — حتى قالت المصادر إن نسبة الوفاة بلغت ١٠٠٪ وامتلأت فروع النيل البطيئة الجريان بآلاف الرمم المتعفنة . وقبل نهاية سبتمبر ، أصبحت أغنى مديريات مصر خاوية من الماشية ، وأخذ المرض المعدى فى الاتجاه نحو الجنوب .

وفى بلد كانت فيها الآلة البخارية والقطار أمراً جديداً ، لم يكن هناك أسوأ من هذه النكبة . فآلاف السواقى التى تديرها الحمير والثيران توقفت ، تاركة فدادين من الأرض الخصبة للصحراء . وحتى طاقة الفلاح التى لا تكل فى أن يجر المحراث ويرفع الماء دلواً بدلو ، كانت عاجزة عن مواجهة الكارثة ، ولفترة ما بدا أن محصول القطن قد دمر تماماً .

وزاد الطين بلة ، أن اختار النيل ، (الذى كان مرتفعاً بشكل يدعو إلى القلق منذ منتصف الصيف) هذه اللحظة ليحطم جسوره — فى القاهرة والدلتا . وكان ذلك أسوأ فيضان يمكن تذكره ، تلفت فيه من ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ بالة قطن ، وعشرات الآلاف من أكياس الغلال . وفى الوقت نفسه ، انقطعت المواصلات الحديدية مع الإسكندرية ، فى كل من الخط الرئيسى من العاصمة وفى الفروع التى كانت تخدم المناطق الزراعية ، فعزلت أطنان من القطن والبضائع الأخرى عن الميناء ، وقد أدى هذا إلى اختناق نظام السكك الحديدية لمدة أشهر تالية .

وإذا كان إسماعيل قد أهمل فى البداية فى محاربة الوباء ، فإن توقع فقدان إيراداته من القطن حفزه إلى العمل . فطلب مئات الآلاف من الحيوانات ، للتربية والذبح ، وفى جميع أنحاء أوربا وجنوب غرب آسيا أحضرت البعثات تقريباً كل ما له أربع أرجل وأمكن توفيره من المزارع ومصانع الفراء . وعندما ماتت الدفعات الأولى من الوباء ، أحضرت آلاف أخرى لتحل محلها . ولم تصادف الماشية التى يصعب بيعها مثل هذا الرواج . وبالإضافة إلى ذلك ، زاد الوالى من طلباته الأولى للمضخات والمحاريث البخارية ، واشترى كميات كبيرة من الزبد والأطعمة الأخرى لتوزع على أسواق القرى والمدن بأسعار أقل مما انتزعها مستغلو الأزمة . وعند فلاحين

كثيرين من الذين أفقرهم موت حيواناتهم ، كانت هذه الرعاية الأبوية منحة من السماء . ولم يكن من المهم أنهم كانوا يأكلون « زبداً » نصفه من دهن الخنزير خارجين بهذا على شريعة الإسلام — فني الدين كما فى أشياء أخرى ، يعتبر الجهل نعمة .

وكل هذه الإجراءات ، بالطبع ، تمت عن طريق بيوت مالية مثل ديرفيو وشركاه ، التى أوصت بطلباتها إخصائيين فى تريستا ومرسيليا ومراكز أخرى ، وأضافت عمولاتها الكبيرة إلى الثمن الباهظ أصلا .

وفى نفس الوقت كانت هناك العمليات المجزية الخاصة بإنشاء وتنظيم الشركات بوحى من الوالى أو بمساعدته ، فالواضح أن إسماعيل لم يكن معارضاً للشركات المساهمة بوصفها شركات مساهمة — وإنما كانت معارضته منصبة على بعض الشركات — كالبنك القومى — التى كانت تشكل تهديداً قوياً لسيادته . وفى الحقيقة كان المشروع المالى الأقرب إلى قلبه هو الشركة المجيدية : شركة الملاحة البخارية المصرية .

وكان هذا بمثابة بعث الحياة فى العملية المشئومة التى بدأها سعيد باشا . فلقد كان إسماعيل مولعاً بالبحر والسفن ، وكان من أعز أحلامه أن توجد فى مصر بحرية تجارية — وقد زاد من هذا الولع أنه عندما تولى العرش وجد بقايا أساطيل الشركة المجيدية القديمة وشركات الملاحة النيلية ، التى اشتراها سلفه بأثمان باهظة ، ترزح تحت أعبائها الخزانة المصرية . وفى مايو سنة ١٨٦٣ ، نظم إسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلاء مصر مع ديرفيو ، وأوبنهيم ، وصاحب بنك مصرى يدعى سكاكينى ، كمؤسسين ومديرين للخط الملاحى الجديد . وانهالت المساعدات على الشركة الجديدة ، فنحها الوالى احتكار خدمات الملاحة لمدة ثلاثين عاماً فى البحر الأحمر والبحر المتوسط ، كما أخذت الشركة وعداً بإدارة الملاحة البخارية فى النيل ، وقد ضمنت الحكومة فائدة ٦٪ على أسهم الشركة . وفى مقابل ذلك ، اشترت الشركة من الوالى الأساطيل التى طال إهمالها — الخاصة بشركات السفن البخارية القديمة — بثمن معقول .

ولقد تحدد رأسمال الاتحاد فى أول الأمر بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، ثم

ضوعف فى يوليو . وأخذ المصريون معظم الأسهم ، فإسماعيل أخذ النصف ، والنبلاء وحفنة من أقاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦,٠٠٠ أخرى ، بينما أخذ الأوربيون ٢٦٨٩ سهم من بين ٤٠٠٠ سهم خصصت لهم . وفى هذا المضمار ، كانت الشركة تمثل ثورة فى الأعمال التجارية المصرية . ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضعاً خاصاً فى عين إسماعيل . فقد كانت دائماً « طفله المدلل » .

وفى الحقيقة ، كانت هذه السيطرة الشاملة لمصر على رأس المال أمراً غير متعمد . فكل من إسماعيل وديرفيو كان يود وضع عدد كبير من الأسهم فى أوربا ، إذ أن هذا يعطى الشركة مكاناً فى سوق رأس المال الدولى ويسهل عمليات بيع الأسهم فى المستقبل . ومن المحتمل أن إسماعيل ، بالذات ، كان يفكر مقدماً فى تصفية جزء من حصته الضخمة ، التى كانت فى الأصل ربع رأس المال فحسب . وفى هذا الصدد ، فكر ديرفيو على التو فى أندريه ، بيد أنه وجد صديقه فى باريس غير راغب فى الشراء مؤقتاً . فمن ناحية كان بنك ماركوارد . أندريه وشركائهما قد بدأ يتحسس جو الهبوط فى السوق المنتعش فى أواخر الربيع سنة ١٨٦٣ ، وبدأ فى تضييق عملياته قبل أن تفعل البنوك الأخرى هذا بشهور . ومن ناحية أخرى ، فإن ضمان الفائدة الذى قدمه إسماعيل لم يكن كافياً لإثارة حماس البناك . وكما عبر عن ذلك شريك أندريه « البارون دى نيفليز » فى خطاب أرسله فى ٢٩ يوليو قائلا إن المستثمر يمكنه أن يشترى « سندات سكك حديدية أوربية ممتازة ، مضمونة تماماً ، تدر فائدة تبلغ ٦٪ على الأقل ، بخلاف الضمانات الخيالية التى ستجذب رأس المال ، بسبب الهبوط الشديد الأخير » . ولقد شعر نيفليز بأن أقل ما يطلبه هو ضمان بـ ١٠٪ أو ١٢٪ ، وحتى هذا لن يكون كافياً لإيقاظ وإنعاش سوق رأس المال القائم . لذلك طلب تأجيل المشروع . « إن من الضرورى — من أجل صاحب الفخامة ومن أجلكم وأجلنا ألا نبدأ بمشروع فاشل » .

وهكذا ، فعلى الرغم من اهتمام الوالى وحاشيته المطيعة الكبير بالشركة ، لم تغط الأسهم المشتراة رأس المال كله .

ولقد كانت الشركة التجارية المصرية أكثر نجاحاً من الناحية الفنية . فقد كانت أوربية أساساً ، جذبت إليها أموال البيوت التجارية الكبيرة فى الإسكندرية ،

ومجموعة من أفضل شركات باريس ولندن . واستقبلت فى لندن باعتبارها واحدة من أكبر المشروعات المبشرة المشجعة التى قدمت للمستثمر الثاقب النظر . إلا أنها فى الواقع كانت تتضمن عيوب كل الشركات التى تولد فى فترات الرخاء . . . آمال مبالغ فيها ، ورأس مال غير كاف ، وإدارة بلا خبرة ، وانتهت بخيبة آمال منشئيها ومساهميها . ولقد كان تاريخها صورة مصغرة لتقلبات الأعمال المالية فى فترة ١٨٦٠ — ١٨٧٠ . كما أنها مثل ممتاز على الهوة التى تفصل بين رجل أعمال محلى مثل ديرفيو وبين الممولين الدوليين فى غرب أوربا .

لقد كان على الشركة التجارية ، التى كانت تعرف أصلا بشركة السودان ، أن تستغل المناطق المجهولة نسبياً على طول أعالى النيل ، والتى كانت مبشرة فى هذا الوقت إلى حد كبير . ولا نعرف من هو أول من فكر فى هذا المشروع ، وربما كان إسماعيل نفسه . وعلى أية حال ، فبالنسبة لديرفيو ورجال الأعمال المصريين الآخرين ، كانت مثل هذه الشركة عاملا مساعداً نافعاً ، من شأنه أن يزيد — بتنمية تجارة إقليم يقع خارج نطاق عملياتهم — تدفق البضائع إلى الإسكندرية ، ويزيد من رخائهم . ولقد كان الوالى يحبذ المشروع الجديد ، أكثر من أى شيء آخر . وفى سنة ١٨٦٣ كان السودان مرتبطاً بمصر بأوهى الروابط فقط . وكانت الرحلة من القاهرة إلى الخرطوم طويلة ، والمواصلات بطيئة متقطعة ، وكان ممثلو إسماعيل الشخصيين هناك يفضلون مصالحهم الشخصية على مصالح الحكومة . وظلت السيطرة الفعالة على السودان مقصورة على الأماكن التى يعمل فيها المذنبون على طول النيل . وكان تحويل السيطرة الاسمية إلى سيادة حقيقية ، وبالتالى وضع أساس إمبراطورية أفريقية ، بهذه الطريقة ، من أعز آمال الوالى . وفى هذه الظروف كانت الشركة التى تعمل على خلق روابط تجارية جديدة مع الأقاليم الجنوبية ، وبذا تدعم الوحدة الاقتصادية لحوض النيل ، تتفق تماماً مع سياسة الدولة .

ومن ثم ، فى مايو سنة ١٨٦٣ ، وبعد استكمال المفاوضات فى مصر ، سافر هنرى أوبنهيم إلى أوربا لتعبئة التأييد المالى . وهناك وجد أن رجال الأعمال أقل اهتماماً بالمصالح الشخصية للمؤسسين المصريين من اهتمامهم بالشروط المربحة للمشروع . ولقد كان الممولون الأوربيون لا يريدون أن تقتصر الشركة على

أوجه نشاط معينة فى السودان ، بل تتوسع فى أعمالها بقدر الإمكان . ولم يجادل هنرى. فلقد كان هو نفسه حريصاً على علاقاته مع شركات مثل فرولنج وجوش فى لندن والميتلدويتش كريدت بنك فى ميتنجن قدر حرصه على علاقته بالبنرك المصرية التى أوفدته فى هذه البعثة . وبالإضافة إلى ذلك فلم يكن هناك معنى للمجادلة . فإذا كانت الشركة ستدخل سوق لندن ، فإن عليها أن تدخل بشروط أوربية .

وواضح مما نشر أن هدف الشركة يتكافأ مع نوايا المشرفين عليها المصريين . فمثلا ، رأت مجلة السوق النقدية Money Market Review ضماناً للنجاح فى التماثل بين المصالح الخاصة للمديرين وبين مصالح الشركة . إلا أنه سرعان ما بدا أن هذه المصالح كانت متداخلة ومتنافسة بشدة ، بدلاً من أن تكون متطابقة . ولقد كان مفتاح الموقف يكمن فى تغيير الاسم ، وهو تغيير لم يكن شكلياً أبداً ؛ لقد اتخذ المولون الأوربيون — عن عمد — من مصر كلها إقليماً واحداً لتجارتهم .

ولقد جرى كل هذا بدون علم ديرفيو . ولم يكتب أوبنهيم أى شيء ، وكانت خطابات أندريه يشوبها التهرب والتخلص . ولم يعلم ديرفيو بالحقيقة إلا فى أواخر يوليو ، بعد ما يقرب من شهر من الإعلان عن « الشركة التجارية » فى إنجلترا . ولقد عبر عن سخطه لأندريه ، وانتقد تكاليف وشروط المشروع ، وهاجم بالذات تغيير اسم طبيعة المشروع . وفى نفس الوقت ، كان ديرفيو يدرك أن ذلك قد جاء متأخراً . « احتفظ بهذه الاتهامات لنفسك يا سيدى الطبيب ، فلن يفيد فى شيء تعريف الزملاء الإنجليز أو الجمهور بها . فقد بدأ المشروع ، وأسماؤنا ضمن المشتركين ، وسنبدأ فى العمل ، ونأمل الوصول إلى نتائج طيبة » . ولقد كان ديرفيو محقاً فى تفكيره فى الجمهور. فلقد سارت الأسهم سيراً بطيئاً ، وكان اتحاد رعاة المشروع بطيئاً بشكل مؤلم فى تصفية وضعه .

وبالنسبة لصغار التجار فى الإسكندرية ، كانت الشركة التجارية دليلا على المحسوبية التى يظهرها المسئولون لديرفيو ، وأوبنهيم ، وباقى العصبة ، وهى خطوة فى سبيل احتكار المجموعات . وبالنسبة لمراقب خارجى مثل مجلة الأيكونوميست ، كانت الشركة رمزاً لعصر مالى جديد ، فبينما منذ وقت قصير مضى كان أمراً شاذاً أن يؤيد تاجر خاص شركة تعمل فى نفس المجال ، أصبح التجار لا يؤيدون

ويساعدون بعضهم البعض فحسب – وإنما يخلقون شركة منافسة . لقد كان عصراً جديداً حقاً . فالعارفون ببواطن الأمور فحسب مثل أندريه ، هم الذين يعرفون مدى تعاسة مؤسس الشركة التجارية . ولقد تلقى ديرفيو أول درس له فى المالية الدولية : إن الرجال الذين يملكون المال هم الذين يسيرون الأمور .

ولقد كانت خيبة الأمل التى صاحبت مشروعات الشركة المجيدية والشركة التجارية نموذجاً لما كان يحدث فى الكثير من المشروعات المصرية فى عام ١٨٦٣ لقد كان عاماً لم يبد فيه أن أى شيء مستحيل على أرض النيل ، واقترحت عشرات المخططات لكل مشروع ولد : ولسوء الحظ فإن المؤرخ تقتصر معلوماته على الإنجازات لا على المشروعات . وبفضل الجرائد ، والصحف المالية ، والمراسلات الدبلوماسية ، وما إلى ذلك ، فإننا لدينا كثير من المعلومات عن الشركة التجارية ، وشركة الملاحة ، وشركات مماثلة ، التى جعل انتعاشها أثناء فترة ازدهار القطن مراسل التايمز يكتب أن حكم إسماعيل باشا « قد افتتح بالتأكيد عهداً جديداً فى تجارة وصناعة مصر ، وبعث طاقة فى النشاط التجارى لم تكن معروفة من قبل » . إلا أن هذه الكلمات لا تنبئ فى شيء عن التخمر الكامن ؛ وحتى مراسلات ديرفيو المفصلة الصريحة ، والتى كانت تعج بمشروعات أكثر مما يمكن لأندية ملاحقتها ، تعطينا لمحة خاطفة فقط عن بزوغ الأفكار والخطط فى مجتمع رجال الأعمال فى الإسكندرية والبلاط الملكى فى القاهرة .

ولقد كان إسماعيل ذا خيال خصب فى هذا الشأن . فحتى قبل أن ينظف الأدران التى خلفها سعيد ، (وهى مهمة كانت تبدو دائماً مستحيلة الإتمام) ، كان يفكر فى مشروعاته ، وهى مشروعات كلها قيمة ، بيد أنها باهظة التكاليف. فلقد أراد أن يبنى ميناء صناعياً فى الإسكندرية ، وأن يسترجع الأراضى من البحر ، كما حدث فى مرسيليا . واعتزم تجميل القاهرة بحى جديد على الطريقة الباريسية ، ومحطة سكك حديدية شامخة ، ومتحف مصرى ، وفنادق ، ومسرح ، وبورصة . (ولما كان إسماعيل يضع فى اعتباره الأرباح المستقبلة ، نوى إقامة بعض المشروعات التجارية لحسابه الخاص) . ولقد كان من المزمع إنشاء خط حديدى من القاهرة إلى الخرطوم – فوق ألف ميل من الأراضى الحارة والصعبة –

كخطوة تالية نحو الإمبراطورية الإفريقية .

ولقد كان ديرفيو هو الأداة التى يختارها إسماعيل للكثير من هذه المشروعات ، ولجأ ديرفيو إلى صديقه أندريه ليساعده . ومن كان غيره فى فرنسا يمكنه أن يقوم بمثل هذا العمل ؟ وفكر أصحاب بنك (ماركوارد برهة) — ربما لأن الوقت كان صيفاً وكانت الأمور تتحرك ببطء ، وربما للحصول على امتيازات أفضل — ثم زكوا جوان وشركاه ، (شركة الباتينول) ، إحدى الشركات الهندسية الإنشائية الكبرى . ولم تكن هذه الشركة على كفاءة عالية فحسب ، وإنما تتمتع فوق ذلك باحترام كبير . وكما عبر نيفلبز عن ذلك(كان أندريه فى إجازة) .

« إننا نعرف هؤلاء السادة معرفة شخصية ، وهم يتمتعون عن جدارة بأحسن سمعة فى القدرة والإخلاص كما أنهم أناس يناسبنا التعامل معهم . » وربما كان عليه أن يضيف أيضاً أنه من بين الشركاء المستترين فى « الباتينول » زملاء من رجال البنوك مثل روتشلدز ، وإيتالز وهوتنجورز .

إلا أنه فى النهاية ، وبالرغم من « جدية» إسماعيل « ومثابرته » ، لم يتحقق أى شيء من هذه الأمور . فالحقيقة أن هذه المشروعات كانت تتكلف فى تقدير المقاول أكثر مما تتكلف فى تقدير إسماعيل . وعلى الرغم من قمة انتعاش القطن ، كانت الخزانة المصرية أفقر من تقديرات الحاكم الجديد المفرط فى الثقة بنفسه . ومع ذلك ، فإن تدخل ديرفيو وسيطاً فى مفاوضات من هذا القبيل ، (حتى لو انتهت إلى الإجهاض) ، أعطاه مكانة اقتصادية هامة . وبوصفه مصدراً كافياً للرعاية المالية والتجارية ، كان هدفاً لكل أنواع الممالأة والتودد والمداهنة .

ومن بين هؤلاء الملحين فى التودد والرجاء كان ممثلو الصناعة الفرنسية الذين رأوا فى الحكومة المصرية مخرجاً لمصنوعاتهم التى لا يمكنها أن تصمد فى المنافسة فى السوق العالمى من ناحية الثمن أو النوع . وثمة أكثر من طريق لسلخ جلد القط أو التخلص من بضاعة . فمثلا ، كان أندريه من أنصار شركة « فورج وشانتييه » للبحر الأبيض المتوسط الصناعية . وفى ١٠ مايو سنة ١٨٦٣ كتب إلى ديرفيو ليذكره بان أدولف ماركوارد (أحد الشركاء الكبار فى البنك) هو واحد من مديرى شركة « الفورجيه شانتييه » ، وقال أندريه فى خطابه إن بعض الأنباء تقول

بأن إسماعيل ينوى شراء ثلاث سفن حربية . فإذا كان هذا صحيحاً فإن على ديرفيو أن يراعى أن « تذهب الصفقة إلى الشركة التى تهمنا مصالحها » . وأسرع ديرفيو إلى الإجابة قائلا بأن هذه الأنباء غير صحيحة لسوء الحظ .

ومع ذلك . لم تفقد باريس الأمل ، وفى خطاب بتاريخ ٢٩ يوليو ، حاول نيفليز أن يؤكد من جديد تزكيته لجوان وشركائه قائلا إن هؤلاء أيضاً يستطيعون تنفيذ طلبات السفن والآلات والتعاقد على المشروعات الإنشائية ، ومع ذلك فينبغى أن تظل الأفضلية لشركة « الفورجيه وشانتييه » .

وأصبح من الواضح أن ديرفيو شخص تفيد معرفته . فحتى أعماله المصرفية العادية — الخصم ، والقبول ، والتبادل — كانت تعكس بنموها مركزه الجديد كأفضل المفضلين . ولقد كتب ديرفيو فى ٢٦ أكتوبر يقول : « إننا نتمتع بحسن نية الجميع . ومن المعروف أننا لا نستغل العملاء ، وإنما نعمل بإخلاص وأمانة ، وأننا نحظى بمساندة وتأييد الوالى . لذلك فكل رجال الأعمال كباراً أم صغاراً . يأتون إلينا . ولو أصبح رأسمالنا ثلاثة أضعاف حجمه الحالى لأمكننا أن نستخدمه كله » .

وفى الحقيقة . كانت أسعار القطن العالية جداً ، (كانت بالات الموسم الأولى تباع فى الإسكندرية بأكثر من شلنين للرطل) ، وتوفر محصول لم يسبق له مثيل . يبشران بنشاط مالى وتجارى رائع . ولقد كتب ديرفيو وهو يملؤه شعور بالرضا أن عملاءنا الأساسيين — بريغز ، بلاتنا ، دوموشير وقلة آخرين — يتوقعون طلبات لا تقل عن ٤٠ و ٥٠ مليون فرنك لكل منهم . وبهذا المستوى من النشاط . أمكنه أن يكون متشدداً : « لقد أوضحنا لهم أننا لن نقبل إلا أذونات على البنوك ، وطلبنا منهم أن يكتبوا إلى رؤسائهم يطلبون منهم أموالا » . ولقد ترك ديرفيو مضطراً ميدان قروض الفلاحين مع أنها « عمليات ممتازة غير عادية » ، للشركة التجارية والمرابى المتجول . فقد كان ديرفيو يحتاج إلى كل موارده من أجل تجارة القطن فى الإسكندرية .

ولقد كانت هذه الحاجة إلى تعبئة رأسماله دليلا على أن ديرفيو كان يشتت جهوده . كان موجوداً فى كل مكان فى نفس الوقت ، فى حلج القطن . فى الرى ،

ومضاربات الأرض ، والآلات الزراعية وزيت بذرة القطن . فإذا ما بدأ أى عمل تجارى جديد ، فمن المؤكد أن يكون ديرفيو فى مجلس الإدارة . واقترب الوقت الذى يكون فيه تنوع النشاط والأغراض باهظ التكاليف ، ولكن كان الخطر لا يزال بعيداً فى سنة ١٨٦٣ . وفى هذا الوقت على الأقل ، كان ديرفيو الكل فى الكل – لقد تربع على قمة عالم الأعمال المالية التجارية المصرية .

وبقدر ما كان حفيف أوراق البنكوت ورنين العملات مرضياً لديرفيو ، كان أيضاً شعوره النفسى بدوره الجديد الكبير . وبوصفه مصرفيًّا ملكيًّا كان فى الواقع رجل دولة ، ووزيراً بدون وزارة ، ومستشاراً للحكومة فى المشاكل ذات الأهمية القومية أو الدولية : الميزانيات ، القروض ، قناة السويس ، سياسة مصر الخارجية . ومن الصعب التكهن بمقدار نفوذ ديرفيو الحقيقى فى كل هذه المجالات . ومع ذلك فهذه المشاغل شبه رسمية جعلته ثملا بالنشوة ، وبامتلائه بالفخر والشعور بأهمية ذاته إلى حد معاداة المحيطين به ، لم يسأم الإسكندرى من إعطاء هذا الانطباع لصديقه أندريه فى باريس . فخطاباته كانت تتخللها ملاحظات مثل :

« لقد قضيت أسبوعا مع الوالى فى القاهرة . . . مساء أمس بقيت مع الوالى وحدى » .

« إننى أقضى حياتى ما بين الإسكندرية والقاهرة . لقد أخذت مكان نوبار باشا لدى الوالى ، ويمكنك أن تتصور مدى الصداقة الحميمة بينى وبين فخامته ، من خلال عملى كسكرتير خاص له . ومع أن هذا يضاعف عملى ولا يترك لى لحظة واحدة من الراحة ، إلا أنى سعيد تماماً بذلك ، إذ أن هذا يضاعف من رصيدى وسمعتى » .

وزيادة على ذلك فقد دعم مركز ديرفيو الهام بالضرورة مكانته لدى الجالية الفرنسية ، إذ كان أول من تمتلىء به عيون إن لم تكن قلوب – أبناء وطنه . وفى فبراير سنة ١٨٦٣ انتخبه زملاؤه المرموقون المندوب التجارى الأول للمستعمرة الفرنسية فى مصر . وبعد ذلك بوقت قصير أصبح عضواً فى محكمة القنصلية ، وفى مايو سنة ١٨٦٣ عندما زار الأمير نابليون مصر وطلب من القنصل الفرنسى اقتراح أسماء بعض أعضاء الجالية لمنحهم وسام الشرف ، كان ديرفيو أحد ثلاثة

مختارين . ولقد وصف فى أحد الخطابات المرسله إلى وزارة الخارجية فى باريس بأنه التاجر الذى يشرف الجالية بشخصيته ، ومصدر ثروته ، التى كونها بعيداً عن النظام الكريه الذى ساد العهد الماضى ، وبوصفه مصرفى الوالى ، وبهذا المعنى وزير ماليته الخاص ، يتمتع بأعظم نفوذ مشروع لديه ، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح الفرنسية فقط ؛ وخارج المستعمرة الفرنسية كانت سمعته أكبر أثراً وقد تصل إلى أبعاد شبه أسطورية . فالقنصل الإنجليزى كولكهون الذى كان محقاً فى الامتعاض من نجاح شركة ديرڤيو وشركائه، مع ذلك وصف الشركة ، التى تكونت منذ أقل من ثلاث سنوات بأنها « بنك فرنسى قديم ، أنشىء منذ زمن طويل وذو احترام عظيم » .

ولسوء الحظ كانت هذه المزايا والمنح ذات تأثير فى المظهر أكثر منه فى الجوهر وصحيح أن أرباح ديرفيو كبيرة ، ولكنها إلى حد بعيد موجودة على الورق ، وهى ذات طبيعة وقتية تدوم ما دامت حظوة الوالى وازدهار القطن . إن دفاتر ديرفيو كانت مليئة بفواتير مستحقة وحسابات واردة ، فلم يكن هناك مكان شاع فيه الائتمان و كمبيالات المجاملة فى أى مكان آخر بهذه السهولة مثل مصر .

ولم يكن عطف الوالى نعمة على الدوام . فإسماعيل كان عميلا ممتازاً ينفق ببذخ ، ولكن إسرافه فى الإنفاق يقابله تقتير فى الدفع ، حتى إن دائنيه كانوا فى نفس الوقت مترددين بين التخلى عن مثل هذا العميل الممتاز والاستمرار مع مثل هذا المدين المهمل .

بيد أن إسماعيل كان كريماً فى وعوده . فإذ كان توقيعه يعتبر ضماناً كافياً ، وجد إسماعيل أن من السهل عليه إصدار جميع أنواع الأذونات ، والفواتير ، والسندات ، والأدوات المماثلة ، التى غذت نيران المضاربة المصرية وانتشرت فى أسواق أوربا . ومن وجهة نظر درفيو ، بالطبع كانت طريقة الدفع المؤجل هذه خطيرة طالما كان مصرفه متمسكاً بسندات الوالى واضعاً إياها ضمن إيراداته . ولكنه كان يتخلص منها غالباً عن طريق أندريه والوسطاء الآخرين للمستثمرين الأوربيين .

والأخطر من ذلك هو ميل إسماعيل الشديد للاقتراض على الحساب الجارى ، والحق أن من أهم أهداف إسماعيل فى استثماره ٢,٥ مليون فرنك فى بنك ديرفيو كان

ضمان الحصول على مزية السحب كلما شاء . وبالنسبة لإسماعيل ، كان السحب على المكشوف يأخذ فى العادة صورة إصدار الأذونات وأنواع الاقتراض الأخرى الرسمية . أما هنا فقد كان هذا أمراً خاصا — ولن تكون هناك دعاية سيئة تؤثر على سمعته فى السوق المفتوح . إنها قروض خاصة تتمتع بمرونة لاتتمتع بها القروض العادية. إنها قروض خاصة شخصية وهى بهذه الصفة تتجنب رقابة وزرائه الأدبية وتهرب من جهد القسطنطينية فى السيطرة على الموقف .

ولم تكن تقديرات إسماعيل بعيدة عن الصواب . فنى مقابل الـ ٢,٥ مليون التى استثمرها، سحب إسماعيل حوالى ٧ ملايين قبل نهاية سنة ١٨٦٣ . وضاق الخناق على ديرفيو إذ أن نصف رأسماله كان مربوطاً فى حساب غير مضمون ، بأمل بسيط فى أن يفرج عنه . ومن ناحية كانت لصعوبات إسماعيل المالية صفة الدوام . ومن ناحية أخرى ، لم يكن فى وسع ديرفيو أن يفعل شيئاً حيال هذا العميل بالذات . وقد اعتمدت مكانة وأرباح ديرفيو على عطف الوالى ، الذى كان يعتمد بدوره على التسهيلات التى كان يؤديها ديرفيو له، تلك التسهيلات التى أثقلت كاهل عمليات ديرفيو المالية، وهكذا تمضى الأمور فى دائرة مفرغة قد تؤدى إلى الخراب، وفى الوقت ذاته لم يكن هناك وسيلة فى العالم لمنع إسماعيل من الاقتراض من أوبنهايم ، وباستريه أو أى ممول آخر مستعد ، مثل ديرفيو ، لأن يتاجر فى السندات مقابل أرباح مالية الوالى . وفى الحقيقة ، كان إسماعيل يقترض هكذا عشرات الملايين من الفرنكات . حتى إن كل شركة من هذه الشركات الكريمة لم تكن تهتز من مصاعبها الخاصة فحسب بل كانت بإقراضها إسماعيل تزيد الخطر على الشركات الأخرى .

وبحلول خريف سنة ١٨٦٣ ، بعد تولى إسماعيل الحكم بتسعة أشهر فقط كان الوالى قد استنفد تقريباً الأرصدة التى كان رجال الأعمال فى الإسكندرية ، مستعدين لتقديمها . واقترب الوقت الذى أحس فيه الجميع أنه لا مفر من قرض عام فى صورة من الصور . ولقد ناقش ديرفيو المسألة مع أندريه فى خطاب طويل كتبه على ضفاف النيل عند عودته من القاهرة وأرسله فى ٢٠ أكتوبر ولقد أزالت الفيضانات جزءاً من جسر الخط الحديدى ، وأصبحت الباخرة هى وسيلة الاتصال السريع

الوحيد بين القاهرة والإسكندرية » .

وفى هذا الخطاب خطط ديرفيو لصديقه ميزانية لمالية إسماعيل . ففى جانب المدين ، كان لا يزال ميراث سعيد ينتظر التصفية . فثمة دين سائل يبلغ ٤٠ مليون فرنك ، بالإضافة إلى ثروة فى حسابات قابلة للدفع وحقوق قريبة الأجل . وكانت قناة السويس هى أبهظ ما فى ذلك كله ، فوفق ميثاق مارس سنة ١٨٦٣ . وعد إسماعيل بدفع ١,٥ مليون فرنك شهرياً تبدأ فى يناير ١٨٦٤ حتى مبلغ إجمالى يصل إلى ٣٥,٤٠٠,٠٠٠ فرنك تقريباً — هذا بالإضافة لى ١٢ مليون فرنك فى ١٨٦٤ — لسداد أذونات الخزانة الصادرة قبل يوليه . وبالإضافة إلى ذلك رضخ إسماعيل لدفع مبالغ أخرى فى نهاية المفاوضات الدائرة على إلغاء السخرة والمزايا الإقليمية المنصوص عليها فى إتفاقيات القناة الأصلية ، وذلك بناء على تحكيم نابليون الثالث الذى يقضى بأن تدفع مصر ٨٤ مليون فرنك أخرى .

وبالطبع كان هذا ما تخلف عن الماضى . فقد كان لدى إسماعيل نفقاته التى تشتغل باله : ملايين الفرنكات للماشية والآلات لتعويض خسائر مرض الحيوانات وملايين أخرى لإصلاح ما أتلفه الفيضان الكبير . ولم يكن هذا شيئاً بالنسبة لما أراد أن ينفقه — لو كانت مشروعاته قد تحققت . وبالإضافة إلى المشروعات التى نوقشت من قبل ، كان هناك سد النيل العظيم الذى ينتظر الإكمال بعد عشرات السنين من الإهمال . وبناء شبكة رى فى الوجه البحرى . وخطوط حديدية فرعية إلى مناطق القطن .

وفى مقابل هذه التعهدات والنفقات المتوقعة ، كان هناك دخل مصر الذى يتزايد بسرعة بسبب القطن . فقد كتب ديرفيو عن توقع محصول يصل إلى ٢ مليون قنطار . وإذا حسبنا ثمن القنطار الواحد ١٢٥ فرنك — (السعر السائد ٢٢٥ أو ٢٣٥) — فمعنى هذا أن ٣٠٠ مليون فرنك ستدخل مصر فى فترة الحصاد . ولم يكن كل هذا بالطبع ملكاً لإسماعيل . ولكن الوالى أكبر مالك أرض فى مصر ، وكان دخله الشخصى يعد بعشرات الملايين ، وقد توقع ديرفيو لهذا الدخل أن يتضاعف فى محصول السنة التالية . وفى نفس الوقت ، قدر دخل الحكومة المصرية بمائة مليون جنيه .

باختصار ، كان الوالى يحتاج إلى المال ، ويستحقه ، وهو قادر على سداده ، ومع ذلك ، كان إسماعيل متردداً فى طرح قرض عام ، فقد كانت ذكرى إسراف سعيد حية فى الأذهان . ولقد حاول ديرفيو أن يقنع إسماعيل بأن الوقت حرج ، وبأن حالة أسواق المال الأوربية تستدعى تصرفاً سريعاً . وأجاب إسماعيل على ذلك قائلا :

« إن كل منطقك صحيح تماماً ، يا عزيزى ديرفيو ، ولكنى لا أريد أن أطرح قرضاً قبل إتمام قناة السويس وقبل أن يأتى وزرائى بأنفسهم ويطلبوا منى ذلك . ولقد عرضت المسألة على مجلس الوزراء ، وأوضحت لهم فى نفس الوقت موقفنا المالى . وبالطبع ، لم يجرؤ أحدهم على اتهامى بالخطأ ، ولكنى لاحظت أن بعضهم كانت لديه تحفظات وشكوك . . . وقد فهمت ذلك بسرعة : فهؤلاء السادة يتذكرون العهد الماضى ويعتقدون أننى إذا ما طرحت قرضاً ، سأنفقه ، وأضيعه فى سنة كما فعل سلفى . ولذا ، فإننى اتخذت موقف عدم الإصرار على القرض مبيناً أعظم الثقة فى الموارد التى يدعى وزير المالية أنه يمكنه أن يوفرها من داخل البلاد ، وإننى أنتظر اليوم عند ما يأتى بنفسه ليخبرنى بأنه لا مفر لنا من الحصول على قرض » .

ولسوء الحظ ، كما اعترف إسماعيل ، كان هذا الانتظار غير مناسب له إلى أبعد الحدود . فقد كان يحتاج إلى المال فى الحال — ستمائة أو سبعمائة ألف جنيه ، منها ١٠٠,٠٠٠ جنيه تنفق فى شراء آلات إنجليزية فقط ، والذين سيقرضون المال سيتقاضون عمولتهم أيضاً . فهل يستطيع ديرفيو الحصول على هذا المبلغ ؟

وقد عرض ديرفيو بدوره المسألة على أندريه . فقد كان ديرفيو يعرف أن أوبنهايم يعارض المشروع وأنه يريد أن يدفع إسماعيل إلى قرض عام برفض كل التسهيلات قصيرة الأجل . وكان نوبار باشا ، أكثر من يثق فيه إسماعيل بين وزرائه ، من نفس الرأى . إلا أن ديرفيو ، كان يشعر بأن أى قرض عام كبير ، مهما كان مربحاً للمتعاقدين ، سيلحق بهم الضرر فى نفس الوقت ، إذ بمجرد أن يجد إسماعيل المال فى جيبه ، سيكون قادراً على أن يتعامل مع من يشاء . كما أن ديرفيو لم يكن سعيداً بفكرة إصدار سندات جديدة عن طريق حلفاء أوبنهايم الإنجليز والألمان ... فرو هلنج وجوشن وبيدل دويتش كرديت بنك . فقد كان

ديرفيو يريد شخصاً مثل أندريه للقيام بالعملية ، « كبنك فرنسي ، يسرنا أن يكون رصيد مصر قائماً في فرنسا » .

ولذا فضل ديرفيو أن يغطي القرض القصير الأجل بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه في باريس . فقد كان هو زأصدقاؤه مستعدين لأخذ حوالى ٨٠,٠٠٠ جنيه ، وأندريه يمكنه دون شك أن يجد الباقي ، وربما بمساعدة بنك الكريدى موبيليه . ولقد كان ديرفيو خائفاً من بنك كبير مثل موبيليه يشاع أنه يضع عينيه على مصر « إنني لا أحب أن يكون هذا القرض وسيلة الكريدى موبيليه لابتلاعنا فيما بعد ، وعليه أن يعد بألا يفعل أي شيء في مصر بدوني أو بدون وسطائي » . ولكن ديرفيو كان مستعداً لأن يلعب بالنار ليخدم سيده الوالي جيداً . فآمال التعامل مع إسماعيل كانت تملؤه سروراً . وفي نفس خطاب ٢٠ أكتوبر يستطرد ديرفيو في حماس :

« إنني لا أدري ، يا صديقي العزيز ، إن كنت نعرف ، إن كنت تقدر حقيقة والينا الجديد . كل ما يمكنني أن أقوله هو أنني كلما عرفته أكثر ، كلما توثقت علاقتي له ، وكلما أدهشني ذكاؤه ، وروحه الطيبة ، وكلما ازددت اقتناعاً بأننا سنشهد عهداً عظيماً ، بل وحتى بعثاً جديداً للشرق» .

لقد بدأت عقدة القصة تتضح ، وهي ككل العقد الممتازة — تدور حول صراعات محددة . ومن بين هذه الصراعات كانت اثنتان منها تشكلان الخيط الأساسي للقصة :

١ — الأهداف المتناقضة لديرفيو وشركائه الأوربيين في المالية الدولية .

٢ — الحرب الدائرة بين الخزانة المصرية والبنوك الأوربية .

ولقد ناقشنا أول هذين الصراعين ، وخاصة فيما يتعلق بالشركة التجارية ، أما الآن فنحن نرى الصراع مرة أخرى حول مسألة القرض المقترح ، وإن كان في صورة أشد وبالا .

والثاني هو الصراع الذي أثار انتباه المؤرخين حتى الآن الذين ناقشوا المزايا والأضرار في لغة قارصة ، والذين صوروه مثل « اغتصاب مصر ، وخيانتها » وهكذا . إن من الواضح من المراسلات أنه بالنسبة لديرفيو وكل رجال الأعمال الآخرين في مصر ، كانت خزانة إسماعيل مجرد حافظة تنهب . فلم تكن المسألة

عندهم هى مسألة كم . وإنما كانت مسألة كيف : كيف يشجعون الوالى على الإتفاق فى الأشياء السليمة ، كيف يجبرونه على الاقتراض من جماعة معينة ، كيف يقرضونه مبالغ بأكثر الطرق إغراء . كيف يضعونه فى القيد أيضاً !

ومن ناحية أخرى ، لم يكن إسماعيل طفلا قاصراً . فخطاب ديرفيو المرسل فى ٢٠ أكتوبر يثبت قوة الوالى الخارقة على سحر سامعيه . وقد وصفها أحد المراقبين بأنها « موهبته العجيبة » . كتب هذا المراقب يقول : « لم أصادفه فى حياتى رجلا رفض أن يستكين مثل إسماعيل» . لقد كان إسماعيل ينفق أكثر من إمكانياته . وكان يعرف ذلك . واقترض أكثر من اللازم أموالاً كثيرة على الحساب الجارى والقروض القصيرة الأجل ، ولكنه كان قادراً على ابتكار كل أشكال الارتباطات التى تقنع دائنيه بإمداده بأموال أكثر على نفس الأساس . ومن المؤكد أن إسماعيل كان مستعداً لأن يدفع ثمناً غالياً لما يلائمه ، مثلما كان يدفع ثمناً غالياً لما يشتريه . ومع ذلك ، فقد كانت هذه الملائمة هامة له ، وهى تمثل مخاطرة فى نفس الأهمية لدائنيه . وباختصار ، لم يكن كلا الطرفين بريئاً — بل كان الوضع مجرد توازن دقيق للمنافع والمساوئ المتبادلة ، منطقة عدم استقرار يتحصن فيها كل من المقترض والمقرض يحاول أحدهما أن يتفوق على الآخر بحيلته ومهارته .

وحول هاتين الفكرتين الأساسيتين تدور شخصيات الدراما ، فالممثلون الأساسيون ، هم ديرفيو ، أوبنهايم ، إسماعيل والممثلون المساعدون : أندريه ، فرولنج وجوشن والبيوت التجارية والبنوك فى الإسكندرية — ثم تأتى بعد ذلك . الشركة التجارية ، والشركة المجيدية الجديدة ، وبنك الكريدى موبيليه . وبين هؤلاء جميعاً تنسج شبكة معقدة من التحالفات والمنافسات ، بعضها مكشوف وواضح ، وبعضها كامن وغير ملحوظ . وفى هذا الصدد ، تعتبر بعض جوانب الموقف ذات أهمية خاصة :

١ — الصراع بين ديرفيو وأوبنهايم . وقد مهدنا لهذا فى القصة . وفى الجوهر . كان هذا الصراع يرتكز على نفس الاختلاف فى المصالح التى فرقت بين ديرفيو وأندريه ، فأوبنهايم على عكس زميله السكندرى . كانت له روابط قوية مع اتحاد ثابت من أصحاب البنوك الدوليين . ولقد عقد القرض المصرى الأول باسم هذه

المجموعة ، وكان مستعداً وشغوفاً بتنظيم قروض أخرى .

وباختلاف المصالح اختلفت الأفكار والاتجاهات . ومن المستحيل بالطبع ، أن نقول ما إذا كانت المصالح أو المواقف هى التى ظهرت أولا ، ولكن تظل الحقيقة بأن ديرفيو وأوبنهايم لم يتصرفا بشكل مشابه . ولم يفكرا أيضاً بشكل مشابه .

٢ ــ خطر بنك الكريدى موبيلييه . فى مجال أعمال البنوك الدولية ، كان هذا البنك قوياً يستسلم له الآخرون . وإذ كان عدوانياً استعمارياً ، وصل إلى كل مكان ، وحيثما ذهب أراد أن يكون السيد . ولذا فإن ديرفيو كان مشبعاً بخوفه منه ، فمثل ضفادع الأسطورة . قد ينتهى هذا البنك بإحلال قبضته الطاغية الجبارة محل فرضى الوضع القائم التعيس .

٣ ــ وطنية ديرفيو . وفى وطن كان المال فيه إلهاً غيوراً ، لا يطبق قيماً أخرى معه ، تكون الوطنية من أندر القيم . ففى خطاب بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٢ كتب القنصل الفرنسى إلى باريس عن إسماعيل . الوريث المتوقع حينئذ :

« إن إسماعيل يحيط به أناس عاديون . صحيح أنهم فرنسيون ، ولكن فى مصر لا يعنى هذا شيئاً . فالطمع يتغلب على كل الاعتبارات الأخرى . وأعمال كثيرة ، ذات أهمية لفرنسا . كثيراً ما يعارضها مواطنونا . (لست مبالغاً فى هذا بحال من الأحوال) .

ومن الصعب تصور أن هذا النقد كان موجهاً إلى ديرفيو ، الذى كان من مؤيدى شركة قناة السويس منذ سنة ١٨٥٨ عندما كان كل مجتمع رجال الأعمال فى الإسكندرية يعارض القناة بقوة . وزيادة على ذلك . فإن مراسلاته مع أندريه . المعززة بتعليقات تأييد بخصوص منح ديرفيو وسام الشرف ، تبين أنه قبل منتصف سنة ١٨٦٣ كان ديرفيو قد أصبح بطل المصالح المالية والتجارية الفرنسية فى مصر .

وإلى حد ما كان هذا الموقف النبيل أيضاً عملا مصرفياً طيباً . فالمنافسات القوية فى مصر . وخاصة بين إنجلترا وفرنسا ، كانت أحياناً على درجة قوية بحيث تصبح عاملا هاماً فى المنافسة التجارية . ولقد أمكن ديرفيو أن يجادل فى مجلس إدارة الشركة المجيدية ، مثلا ، بأنه بصرف النظر عن الأسعار المقارنة فإن طالب كل سفن الشركة من شركة بنيسيلر أو الأورينتال Oriental & Peninsular يعتبر

إهانة لفرنسا ، وكتب إلى أندريه « ليساعدنا الله إذا لم ننتج سفناً جيدة مثل السفن الإنجليزية » ؛ وفى الوقت ذاته كان تأييد قنصليته له هو المصدر الأخير لمركزه فى مصر ، ولقد كانت القنصلية الفرنسية ، مثلها مثل القنصليات الأخرى ، تكن محبةً خاصة للأشخاص الوطنيين الصالحين مثل إدوارد ديرفيو .

من أجل هذا كله ، كانت خطابات ديرفيو تبين أن الوطنية عنده كانت أكثر من أداة فى يده . ويبدو أنه كان يشعر بنوع من المسئولية نحو المصالح الفرنسية ، إلى درجة أن أحد القناصل اضطر إلى أن يشكو إلى باريس من تدخله . ولقد كان ديرفيو رجلا مخلصاً قبل كل شىء ، يعتقد فيما يفعله أو يقوله . ومهما كانت الأسباب الأصلية لوطنيته المتوهجة ، فإنها كانت تعتمد فى سنة ١٨٦٣ على حب صادق — وزهو لعلمه وبلاده .

والحقيقة ، إن وطنية ديرفيو لم تكن دائماً ذات نفع مادى ، بل كانت أحياناً عقبة فى طريقه . فمن الصعب أن يكون المرء رجل بنوك دولى ناجح إذا كان وطنياً متحمساً . وفى هذا الصدد كانت الوطنية عبثاً إذا ما قورن ديرفيو بآل أوبنهيم الذين نشأوا فى فرانكفورت ، وأصبحوا مواطنين بروسيين من أجل الحماية فى مصر وإن كانوا على ارتباط وثيق فى العمل والأسرة بإنجلترا وفرنسا (أخيراً أخذ هنرى الجنسية البريطانية وهيرمان الجنسية الفرنسية) ، وذوى نزعة فوق القوميات « قلباً وقالباً » . وفى هذه الحالة ، كان ديرفيو أيضاً يختلف عن أندريه وبقية مجموعة المالية العالية من البروتستانت ، ومعظمهم مرتبط عائلياً بنصف بلاد غرب أوربا ، وكثير منهم كانوا يجمعون بين الجنسية الفرنسية والجنسية السويسرية ، وهو جمع مفيد حتى إن الكثيرون منهم احتفظ به إلى اليوم الحاضر .

٤ — مركز أندريه . لقد رأينا ، أنه إذا كانت البنوك الخاصة القديمة من مجموعة المالية العالية قد تدخلت عن قرب فى كل الصراعات ، والأحلاف ، ومشاريع عصر الشركة المساهمة إلا أنها جميعاً قد حرصت على الاحتفاظ بشخصيتها ، وطابعها المميز ، وحرية العمل . ولقد كان أندريه يشعر أكثر من ديرفيو بخطر ابتلاع الاتحادات العملاقة للشركات الصغيرة . ولكنه على العكس من ديرفيو أدرك أن أسرع طريق لابتلاع الشركات الصغيرة هو بالدقة محاولتها

التوسع بأكبر مما تسمح به إمكانياتها .

وفى نفس الوقت ، فقد كان أندريه وريثاً لأسرة رجال أعمال شهدت مائتى سنة من الاضطهاد ، والفرار ، والثورة ، والحرب ، وعاشت فى ظل ستة دساتير منذ إنشائها فى فرنسا فى بداية القرن ، ولذا كان موقفه اتجاه الدولة — أى دولة — تماماً عن اتجاه ديرفيو . فعند أندريه كانت الدولة عدواً كامناً . ومع أن [illegible]ة تكون أحياناً عميلا طيباً وحامياً ونافعاً ، إلا أنها ، أيضاً غالباً ما تكون مماطلة ومتهربة فى عمليات الدفع وناهبة للأموال . وإذا قورنت بعائلته بدت الدولة لأندريه و[illegible] [illegible]ء عابر وغريب فى الجوهر : على المرء أن يستخدمها ، ويطريها ، بل ويحبها ؛ ولكن لا يجب عليه إطلاقاً أن يثق بها . وأما عن الحكومات الأخرى ، فعلى المرء أن يحذر منها إلى أبعد الحدود .

على ضوء هذه المنافسات ، والتحالفات ، والاختلافات والتعاطفات ، يمكن أن نفهم إجابة أندريه .

ولقد بدأ خطابه الطويل — فى طول خطاب ديرفيو — بالحديث عن إسماعيل : « صاحب الشرف الذى يستحق التشريف » . لقد كان أندريه مستعداً لقبول تقييم صديقه للرجل العظيم : « إننى أدرك جيداً كم يطيب للمرء أن يسير فى كنفه وأن يساعد على تحقيق مشروعاته الكبيرة » . ولكنه على عكس ديرفيو ، كان يشعر بأن فضائل إسماعيل هى التى تدعو إلى الحذر والحرص لا الثقة .

« إن هذا النوع من الامتصاص الدائم لرأسمالك ، الذى يستفيد منه هو والذى يمكنه أن يسىء استعماله ، وهذه الحساسية المفرطة فيما يتعلق برصيده ، وهذا العقل المحاسب المساوم الذى يظهره فى كل المناسبات ، يثبت لى أنك تتعامل مع طرف قوى . . . ومن الواضح أنك تجد نفسك فى مأزق معه . فعليك أن تقدم له كل المساعدة الممكنة ، وفى ضوء الاحتياجات المتزايدة التى تتبدى ، فإن عليك أن تبذل كل جهد لكى تكون فى مستوى مهمتك . ولكن فى الوقت ذاته ، يجب أن تحذر ، لأن اتجاه وميل جميع الحكومات ، فى مصر أو فى فرنسا ، فى الحاضر والمستقبل هو الاستيلاء على أرصدة الشركات والمؤسسات المحيطة بهم . وفى هذا الصراع ضد القوى التى تعتمد عليها ، تكون دائماً عاجزاً ؛ وعليك دائماً أن تكون على

حذر ، فإذا لم تفعل ذلك ، فسيأتى الوقت الذى ترى فيه أن مواردك مشلولة بين يديك » .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، كان أندريه ، مثل أوبنهيم ، يفضل قرضاً قوياً عاجلا يمكن إسماعيل من أن يسدد ما عليه لديرفيو ودائنيه الآخرين . ولما كان الوالى لا يرغب فى مثل هذا القرض حالياً فقد تحول أندريه إلى مسألة تقديم مبلغ مؤقت . كتب أندريه يقول : إن مشروع ديرفيو بقرض كبير لإسماعيل على الحساب الجارى ينبغى استبعاده تماماً : فتقديم قرض على الحساب الجارى يضع المقرض تماماً تحت رحمة المقترض ، وهو يتضمن مخاطرة عدم استرجاع المال فى وقت محدد ، والخضوع للتأجيلات ، وقد يجد المرء نفسه فى نزاع مع خليفة للعرش ، ومن ناحية أخرى ، فإن قرضاً يتمثل فى سندات قابلة للبيع ذات أجل محدود يعتبر أمراً معقولا تماماً .

وفى أثناء ذلك ، كما ذكر أندريه ، كان أوبنهيم يسير فى المشروع بطريقة مختلفة بعض الشىء . فبدلا من إضاعة وقته فى سؤال أصدقائه من الممولين بإقراض المال لإسماعيل على الحساب الجارى ، كان أوبنهيم يتفاوض فى أمر قرض مشابه من الشركة المصرية التجارية ، على أن تتولى هذه الشركة جمع الأرصدة اللازمة لإصدار سنداتها . فقد عرف أوبنهيم أن أى مؤسسة تقوم على الأسهم تستطيع أن تفعل ما لا يستطيع البنك الخاص أن يفكر فيه .

ولم يكن أندريه محبذاً للفكرة تماماً ، وكان رأيه أنه إذا نجح إصدار السندات فلا بأس فى ذلك . أما إذا فشل ، فإن سمعة الشركة التجارية ستتأثر بشكل عنيف . فمثل هذا الإصدار يمثل على الأرجح أفضل توفيق بين مطالب إسماعيل وبين الممارسة المالية والتجارية الحسنة . ولقد كان أندريه يدرك بالطبع ، أن ديرفيو لن يكون سعيداً بأى حل يستبعده من الصورة ، إذ كان ديرفيو طموحاً إلى درجة رفض المنافسة ، غير مستقر إلى درجة أنه لم يكن مستمداً لاحتمالها ، مفرد التفكير إلى حد العجز عن التكيف . وقد ناشد أندريه صديقه ديرفيو أن يصبر : فمن لا يشارك اليوم فى القروض ويكتفى بجمع ما له من أموال لابد أن يعيش حتى يقرض الناس بعد ذلك .

وفى هذا الصدد ، كان أندريه قلقاً من علاقات صديقه بأوبنهيم . فلقد أحس باختلاف جذرى فى الاتجاهات والمبادئ بين البيتين الماليين السكندريين ، الأمر الذى قد يؤدى يوماً ما إلى منافسه « مدمره » . ومع ذلك « فإن أمامك وأمامهم مزايا متساوية إذا وحدتم جهودكم ، إذا ما رسم نفوذكم معاً لتدعيم هذه الجهود وتقوية معاهدة التحالف التى تربط بينكم . » لذلك نصح أندريه ديرفيو بألا يستمر فى محاولاته لإيجاد ٧٠٠,٠٠٠ جنيه لإسماعيل حتى لا يعرق مفاوضات هنرى أوبنهيم فى لندن ، وفضلا عن ذلك فإن ديرفيو سيستفيد أيضاً — بوصفه أحد مديرى الشركة المصرية التجارية — من أى مساعدة تقدمها له الشركة الإنجليزية .

أما عن خوف ديرفيو من تسلل بنك الكريدى موبيلييه إلى مصر ، فقد شعر أندريه بأن هذا التسلل أمر حتمى . وكتب يقول « إن هذه المؤسسة التى تمثل اتحاد رأس المال الضخم والعقول الجريئة ، تستهدف امتصاص كل شىء فى كل مكان . إن قانون وجودها هو الحركة إلى الأمام دائماً إذ أن الثبات يعنى التدهور . ولذلك فلسوف ترى هذه المؤسسة تمد ميدان نفوذها بنجاح إلى كل مكان » . وفرق ذلك ، كما أوضح أندريه فإن النمو الضخم فى تجارة مصر وأعمالها المصرفية لابد أن يؤدى إلى تدخل المالية الأوربية : « وإذا كان منذ ستة شهور يعتبر إنشاء بنك إصدار فى مصر عملا مفيداً أو مرغوباً فيه ، فإن إنشاء هذا البنك اليوم يبدو لى أمراً لا غنى عنه » وإذا لم يقم بنك الكريدى موبيلييه بهذا المشروع فربما قام به بنك كونتوار دى كومت ، أو ربما الشركة العامة المقترحة ، بل وحتى بنك روزتشايلد قد يتدخل بنفسه فيستفيد من الموقف . لذلك ناشد أندريه ديرفيو أن يتحدث مرة أخرى إلى إسماعيل عن فكرة إنشاء بنك وطنى .

وفى الختام انتهز أندريه الفرصة ليحاضر صديقه مرة أخرى عن أهمية السيولة المالية وضرورة مقاومة مطالب إسماعيل الزائدة . فأندريه يشعر بأن أسعار القطن أعلى من اللازم ، وأن احتياطيات أوربا الغربية من الذهب تتدهور ، وربما أخذ سعر الخصم فى الارتفاع . وفى نفس الوقت فهناك دائماً خطر الثورة السياسية فى فرنسا ، فأندريه مثل كل الفرنسيين الطيبين لا يطمئن أبداً إلى استقرار حكومته « الله يرحمنا يا عزيزى ديرفيو من ثورة أخرى على نمط ثورة ١٨٤٨ » . ومع ذلك

فإن أندريه يود أن يكون مستعداً إذا حدثت مثل هذه الثورة مرة أخرى . لذلك أخبر ديرفيو أن يتمسك قدر الإمكان بشيكات على البنرك لا على الشركات الصناعية ، وأن يأخذ الأوراق القصيرة الأجل فحسب ، وأن يبعد توقيعه عن السوق .

« إننى أريد أن أقنعك بالفائدة المتحققة لك ولنا من التعامل فى رصيدك بحذر بالغ ، ومن عدم السماح لأن تضع نفسك فى موضع النقد بأى حال ومن رفض الوقوع فى إغراء لفت نظر الجمهور إليك عن طريق قيامك بدور الوسيط فى عمليات مالية ضخمة جداً ، إذ أن تجميع مثل هذه المخاطر الجارية على فترة طويلة المدى لا بد أن يشكل خطراً حقيقياً » .

وفى نفس هذا المساء أضاف أندريه إلى خطابه لديرفيو بطاقة بريدية يخبره فيها أن سعر الخصم قد ارتفع إلى ٦٪ كما هو متوقع ، وأن قرض الشركة المصرية التجارية قد غطى معظمه ، ولذلك ينبغى أن يكون ديرفيو سعيداً لاستعادته أمواله . وقد كان من الواضح أن أندرية يخشى أن يكون صديقه غير سعيد بهذه الأنباء .

لقد كان من المفروض أن تدفع سندات الشركة التجارية المصرية ٧٪ كل ستة أشهر ، وأن تستحق السداد فى عامين . ولقد كانت معظم هذه السندات من نصيب أصحاب الشركة ومديريها ، فقد أخذت الشركة المالية الدولية ما قيمته مائة ألف جنيه ، وأخذت مجموعة سولزباخ فى فرانكفورت ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وأخذ فرولنج وجوشن وأوبنهايم وديرفيو وآخرون مقادير مماثلة . وقد توقعت الشركة المصرية التجارية التخلص من سندات بمائة ألف جنيه للمنتجين الذين يحظون بتنفيذ طلبات الوالى ، إذ أن أخذ هذه السندات هو أقل ما يفعلونه فى مقابل فرصة بيع منتجاتهم . وفى النهاية بالطبع سيدفع إسماعيل ثمن هذه الخطوة أسعاراً أعلى لهذه المنتجات ، غير أن هذا أمر لا يشغل الشركة التجارية .

* * *

ولقد عمق من تحفظات أندريه المعتادة عن « التطور السريع والزائد » لنشاط ديرفيو المالى ، وتشككه شبه الغريزى فى كل ما يبدو غريباً فى المهنة ، نقول : لقد عمق من هذا كله اهتزاز وضع سوق النقود فى أوربا . فأزمة عام ١٨٦٣ لم تكن

إلا نوعاً من التصفية والتحصن فى مجال المالية الأوربية . ولقد كان هذا العام عام ازدهار فى تكوين الشركات . ففى إنجلترا وحدها امتصت سندات الائتمان ١٤٥ مليون جنيه ، وفى فرنسا حوالى ١٢٠٠ مليون فرنك . وفى نفس الوقت تدفقت ملايين الجنيهات إلى الشرق — وخصوصاً إلى الهند ومصر — حيث كان للفلاحين ولع خاص بالعملة المعدنية . وعندما حل يونيو ١٨٦٣ كان هذا العبء واضحاً فى احتياطيات الذهب لبنكى إنجلترا وفرنسا ؛ وقبل نهاية العام كان بنك إنجلترا يقوم بالخصم بسعر ٨٪ ، وظل بنك فرنسا متمسكاً بسعر ٦ و ٧ تحت ضغط الحكومة التى خشيت من آثار أزمة جديدة على قرضها لحرب المكسيك .

وبارتفاع سعر الفائدة أخذت أسهم البورصة فى الانخفاض : فى إنجلترا — أصيبت سندات دين الحكومة الإنجليزية نفسها ، غير أن أسوأ انخفاض هو الذى حدث فى السندات المضاربة ولا سيما ذات الأصل الأجنبى . وكانت بورصة باريس ، بحساسيتها لأية خطوة ما زالت ضعيفة ، ترقد فى حذر وترفع رأسها من حين لآخر لتسقط مرة أخرى بمجرد ظهور أول إشاعة . ومثل هذه الظروف لم تكن على وجه القطع الظروف المواتية لكى يتوسع أى ممول حصيف فى أعماله . ولقد دعم هذه الاعتبارات العامة عند أندريه ما يعرفه عن حالة حساب ديرفيو ، والواقع أن استنزاف إسماعيل المستمر لبنك ديرفيو وشركاه قد أدى إلى عجز مستمر لحسابه فى باريس ، واقترب هذا العجز فى نهاية ١٨٦٣ من حوالى ٢ مليون فرنك . ولقد كان هذا عجزاً ضخماً إذا قورن برأس مال بنك أندريه وشركاه البالغ حوالى ٣,٦٠٠,٠٠٠ فرنك . ولهذا اضطر البنك الباريسى فى ١٨ يناير ١٨٦٤ إلى أن يذكر ديرفيو فى الإسكندرية فى لباقة بأنه يعوّل على سداد العجز .

ولقد كان أندريه لطيفاً فى طلبه وإن ظل بنفس الإصرار فى خطابه الخاص « إننا مسرورون بأن نرى بأن نشاط عملياتك يجعل من الضرورى لك أن تطلب منا مثل هذه التسهيلات الهامة . ولكننا فى نفس الوقت نطلب منك ألا تدع حسابك مديناً بشكل دائم » ، غير أن أسبوعاً مضى دون نتيجة ، فاضطر أندريه أن يرسل بطاقة بريدية شخصية إلى جانب الخطاب الرسمى من البنك : « ينبغى أن نذكركم أيها السادة بما قلناه فى خطابنا السابق عن حالة حسابكم ، ونحن نتوقع دفعات

هامة من السداد بالبريد » .

وثمة أناس يتكفل الزمن بتهدئة كل أسباب قلقهم ، فيختفي هذا القلق بعد أكلة طيبة على الرغم من بقاء المشاكل كما هي . وثمة آخرون يزداد قلقهم ويكبر بمجرد التفكير فيه، لا يستطيعون ترك بيتهم لحظة دون إغلاق الباب والمزلاج ووضع ناقوس الخطر في مكانه ، وعند هؤلاء يدفع كل احتياط إلى احتياط آخر .

ولقد كان ألفريد أندريه من بين هؤلاء . فعند إعادة قراءة بطاقته البريدية إلى ديرفيو لم يشعر بكفاية ما كتب ، بل أحس بأن الموقف يدعو إلى كتابة خطاب مفصل شخصي . ولا سيما أن ديرفيو — مخالفاً كل قواعد العمل المصرفي السليم — قد أخذ بالتعاون مع أوبنهيم ما قيمته ٣٨ مليون فرنك من سندات الخزانة المصرية التي تستحق الدفع لشركة قناة السويس .

« يؤسفني أن أراك حالياً ضالعاً مع الوالي في مثل هذه العملية الكبيرة . . . إن كل الاعتراضات التي قدمتها في نوفمبر بمناسبة عرض السبعمائة ألف جنيه ليست صحيحة حتى اليوم فحسب ، بل إنك لن تستطيع أن تمنع الرأى العام في مثل هذه العملية المالية الضخمة من أن يعتقد في خطأ وضع توقيعك على سندات قيمتها ٣٨ مليون فرنك ، وهي سندات مهما كانت مضمونة فإنها قد تضعك في لحظة معينة في وضع خطير . وأخيراً يا عزيزى ديرفيو أعتقد أن فرصتك الوحيدة في النجاح تتمثل في أن تكون هذه العملية هي الخطوة الأولى في قرض ، وأعتقد أنك تخدم مصالحك الحقيقية لو أنك بدلا من إقحام نفسك يوماً بعد يوم مع الحكومة . قد رفضت أن تعطى الوالي التسهيلات التي لا تسمح بها المصادر التي تحت تصرفك . إنني آسف أنه لا يوجد عندى الوقت الذى أستطيع أن أتوسع فيه في شرح أفكارى ، إذ أنني أشعر بأن لك مصلحة (من وجهة نظر الأرصدة الكبيرة التي ينبغي الاحتفاظ بها في عالم المال) في تذكر أفكار ومبادئ فرنسا وفي الاحتراس من تقاليد الشرق الخطرة ، وهي تقاليد تشتد خطورتها بسبب إغراء نتائجها المباشرة » .

ولقد عبرت رسالة أندريه أفضل تعبير عن الخلاف في النظرة بين رجلين . فعند أندريه كانت تقاليد العمل المالي في الشرق هي عكس كل ما يمثل العمل المصرفي الصحيح ، كان أندريه متشائماً ، استعداداً وفكراً ، ولم تكن ثقة ديرفيو ذات

أثرعلى نظاراته المتشائمة . فعند هذا المصرف الحريص المنحدر من أجيال من الممولين الكلفانيين الحريصين ، كانت كل هذه الوعود المبشرة وكمبيالات المجاملة والقروض المتراكمة فوق القروض ، و كل هذه السندات والأوراق التى حان سدادها ــ ليست إلا نذيراً بالخراب . ومن مكتبه فى باريس استطاع أن يرى على البعد دوامة التجارة المصرية وآمال ازدهار الأوراق المالية بعين قلقة ، هى عين المدافع عن عقيدة توجهها هرطقات شيعة جديدة كريهة .

ولقد كان أندريه مستاء على وجه الخصوص من عملية قناة السويس ، إذ كان يعتقد بأن مركز ديرفيو قد أضعفه اقتراض إسماعيل إلى الحد الذى لا يسمح بإضافة عبء جديد من هذا الحجم . والأسوأ من ذلك هو أن يعلن ديرفيو عن هذا فى عالم المال . إن بنك أندريه وشركائه حريص تماماً على توقيعه الذى يمثل أجيالا من العمل المصرفى السليم ،وهو لا يمنح بخفة للتداول من يد ليد فى أسواق أوربا المالية . فى عالم المال ، كما فى كل شىء آخر تؤدى الخفة إلى الاحتقار ، وبنك أندريه وشركائه يتقاضى سعراً مناسباً لاستخدام اسمه ، ولذا كثيراً ما نبه مراسليه إلى أن المال قد لا يكون كافياً لتعويض انطباع سيء خلقه توقيع مشوش . ومع ذلك فها هو ديرفيو يضع اسمه على سندات تبلغ حوالى أربعة أمثال رأس مال شركته !

والأكثر من ذلك أن صفقة قناة السويس قد فاحت منها رائحة كريهة . وعلى الرغم من أهمية المبلغ الذى دفعه ديرفيو (٣٨ مليون فرنك) فلم يكن هذا إلا جانباً واحداً من موقف معقد حساس تلعب فيه المصالح القومية الهامة والمستقبل السياسى للشرق الأدنى دوراً خطيراً . وديرفيو الذى أشعره قربه من الوالى بالزهو والرضا بدأ يقحم نفسه ــ بالمساعدة المترددة من جانب صديقه فى باريس ــ فى أمور أقرب إلى الدبلوماسية منها إلى العمل المصرفى . ومن السهل أن يتحول هذا المزيج إلى مادة متفجرة .

الفصل السابع

تعليق على السويس

فى سنة ١٨٦٥ زار ج. شارل رو - الرئيس اللاحق لشركة قناة السويس الدولية ومؤرخها ، مصر لأول مرة بوصفه عضواً فى لجنة دولية من رجال الأعمال ، دعاها فرديناند ديلسبس ليرى أعضاؤها بأعينهم تقدم العمل فى القناة . وفى تقرير مرفوع إلى غرفة مارسيليا التجارية وصف شارل رو إنطباعاته الأولى قائلا : « عند وصولنا إلى الإسكندرية أدهشنا أن نجد أن هذه المدينة هى بؤرة المعارضة معنيفة للمشروع . فمعظم ممثلى البنوك الأوربية الكبيرة بل والفرنسية كانوا يتسابقون فى الهجوم على القناة ويسمونها - كما فعل لورد بالميرستون - المشروع الوهمى . وقد كان السبب الحقيقى فى هذه العداوة التى ما زالت قائمة حتى اليوم هو خوفهم من أن تتبرأ بورسعيد مركز الإسكندرية فى يوم من الأيام وأن تضم لحساب أرباحها جانباً من تدفق التجارة » .

وأيا كان شعور مجموع رجال الأعمال فى الإسكندرية إزاء القناة ، كان ديرفيو من بادئ الأمر مؤيداً للمشروع . فى خطابه الأول إلى أندريه المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، أشار بالتفصيل إلى التناقضات الدبلوماسية التى عقدت وهددت وجود شركة قناة السويس ، وختم خطابه قائلا : « مهما كان الحال فإننى أؤيد بقوة من جانبى بناء قناة السويس - فإن هذا المشروع سيؤدى إلى دخول كميات كبيرة من رأس المال إلى مصر وهذا يعنى على وجه التأكيد رخاء البلاد » .

إن هذا العطف من جانب ديرفيو على مشروع يحرم الإسكندرية فى المدى الطويل من جزء من تجاراتها الترنزيت المزدهرة ، يعود فى الأرجح إلى وطنية ديرفيو أولا ، كما يعود ثانياً إلى اعتبارات مادية . ومع ذلك فهذه الاعتبارات المادية الهامة تتمثل فى مصلحته كممول فى التدفقات التجارية من مصر وإليها . بالقياس إلى التدفقات التى تمر عبرها فحسب ، وتتمثل فى اهتمامه الأول برأس المال والعمليات

التجارية قبل اهتمامه بالبضاعة وعمليات الشحن ، كما تتمثل فى حاجته المباشرة لأعمال مالية جديدة فى عام يتميز بالأزمة .

ولم تخيب الأحداث آمال ديرفيو فى أن تؤدى القناة إلى أعمال مالية ومكاسب جديدة . فهناك أولا حركة أسهم القناة التى كانت تتذبذب فى مدى واسع ولذا كانت عرضة لنوع من المضاربة . ولقد كان ديرفيو وسيطاً فى بعض هذه الصفقات. والأكثر أهمية من ذلك فى المدى الطويل هو المصاعب المالية لشركة القناة ذاتها ، التى كان من شأنها أن تؤدى إلى تدبير أرصدة للشركة وتحويل هذه الأرصدة ، الأمر الذى لا يمكن أن يتم بدون تعاون مموّلى الإسكندرية .

ولكى يفهم المرء هذه العمليات ودور ديرفيو فيها ، يكون من الضرورى أن نقف لحظة نستعرض التاريخ الأول للشركة وعلاقاتها بالحكومة المصرية . فلقد تميزت هذه العلاقات قبل كل شىء بجو ودى غير رسمى ، مما أدى بالضرورة إلى نوع من سوء التفاهم كان من الممكن تجنبه لو صيغت العقود بعناية .

والقصة كما يقولون هى أن عوارض السمنة بدأت تظهر لدى سعيد باشا وهو صبى ، وهو أمر يميز كل ذكور الأسرة المالكة المصرية خلال نضجهم . ولقد كان والده يعتبر هذه النعومة فى الجسد شيئاً كريهاً . وهكذا أمر محمد على أن يدرب أبنه تدريباً رياضياً وعسكرياً كاملاً . وبدأ سعيد يقضى يومه متسلقاً حبال السفن ، يقفز الحبل ويجرى حول أسوار القاهرة . وعندما ينتهى من هذا المجهود الشاق ويستريح فى المساء يتناول العدس والخضروات . ولم يكن مسموحاً لأحد باستثناء قنصل فرنسا أن يرى الصبى خارج القصر . وهكذا تحول سعيد إلى القنصل كمصدر للراحة من مشاق التمرينات ومتاعب الجوع . فهنالك فى بيت صديقه الطيب فرديناند دليسبس يستطيع وهو بعيد عن أعين والده أن يأكل ألوان المكرونة المختلفة

وأيًّا كانت الحقيقة فى هذه القصة ، فلا شك أن ديليسبس قد ظل إلى النهاية صديقاً حميماً لسعيد ، وأن هذه الصداقة هى العامل الوحيد ذو الأهمية القصوى فى وضع مشروع قناة السويس وبنائها . ولقد بدأ الامتياز الأصلى عام ١٨٥٤ بالعبارة الآتية : « لقد لفت نظرنا صديقنا فريدناند ديليسبس إلى . » ولقد

صيغ الامتياز الثانى عام ١٨٥٦ فى عبارات مشابهة . غير أن هذه الخدمة الأولى من جانب سعيد ، التى لم يكن لها مثيل فى كرمها ، لم تكن نهاية خدمات سعيد باشا . فنفس فرمان ١٨٥٦ يتحدث عن « التعاون المخلص من جانب الحكومة المصرية » . وتحت إغراء ديليسبس وضغطه تحول هذا التعاون بسرعة إلى التزامات مالية أبعد كثيراً مما تصوره الوالى من قبل . فى التحليل النهائى دفعت مصر ثمن القناة، إذ أن القناة كما تصورها ديليسبس وقدمها إلى « رأسماليى كل الأمم » كانت مستحيلة التنفيذ . إن فردناند ديليسبس هو واضع المشروع ، رجل يحمل فى رأسه فكرة . وإذ كان متصفاً بالأفق الواسع والقدرة على الإنتاج استطاع أن يضيف إلى صفتى السرعة والعملية التى تميز الدبلوماسى القديم صفتى الحماس والتكريس التى تميز صاحب النبوءة (لقد خدم ديليسبس فى القنصلية الفرنسية والعمل الدبلوماسى حوالى ربع قرن) . إن فكرة قناة عبر البرزخ بين البحرين تعود إلى آلاف السنين : فلقد نجح الفراعنة فعلا فى بناء ممر مائى من النيل إلى البحر الأحمر ، ولكن قروناً من الفوضى والإهمال أعادت هذا الممر إلى الصحراء . وفى الأزمنة الحديثة عاد الاهتمام من جديد بالموضوع . فالعلماء والمهندسون الذين صحبوا نابليون فى ١٧٩٨ اتجهوا إلى دراسة المشروع ، وفى مرحلة ١٨٤٠ — ١٨٥٠ كون أنفنتين وتلاميذه شركة لتحضير مشروع أولى ، إلا أن ديليسبس هو الذى استطاع أخيراً بفضل صداقته لسعيد أن ينجح فى توحيد الفكرة بالعمل .

وفى مبدأ الأمر وقف ديليسبس وحده تقريباً . فقد كانت إنجلترا مصممة على منعه ، ولم تكن فرنسا قد وقفت خلفه بعد ، وكان القصر التركى متردداً بين تهديدات البريطانيين وتأكيدات المصريين ، ولكن ديليسبس كان على استعداد لأن يحارب العالم كله من أجل المشروع . فى عصر المواصلات المتعبة البطيئة حلت بعثاته النارية فى كل مكان على الفور ، تحض الرأسماليين الفرنسيين المتشككين على فتح خزائنهم والإيمان بالمشروع وتناشد تجار ليفربول وجلاسجو العنيدين أن يروا ما رآه من فوائد للقناة على التجارة البريطانية . وتملق ديليسبس الوالى فى القاهرة ، وتودد إلى السلطان فى القسطنطينية بل وحاول أن يكسب « بالمرستون » وأن يغرى من هم غير قابلين للإغراء . وعندما جاء وقت تنظيم الشركة أدار ظهره

للسوابق ، ورفض مساعدة روثتشايلد والقوى المالية الأخرى المعروفة آنذاك ، وذهب مباشرة للجمهور المستثمر . ولقد كان ديليسبس مملوءا بحماس الأنبياء ، طليقاً فى خطابه أنيقاً فى كتابته ، وهكذا جعل من مشروع القناة كل شىء لكل الناس . فإذا كان من يكتب إليه ديليسبس من أهل المثل قال له إن القناة خطوة عظيمة نحو عالم جديد مشرق ، وإذا كان وطنياً فرنسياً بل إذا كان مواطناً أوربياً قال له ديليسبس إن القناة ضربة قاضية لغدر الشرقيين ، وإذا كان رأسماليا حريصاً قال ديليسبس إن المشروع استثمار عظيم التزمت الحكومة المصرية بضمانه ضد أى خسارة .

ومع ذلك فكل عبقرية ديليسبس وإلهامه لم يكونا وحدهما كافيين لكسب الجولة . فعندما فتح باب المساهمة فى الشركة الدولية لقناة السويس فى خريف سنة ١٨٥٨ لم يأخذ الجمهور من الأسهم إلا ٢٢٢٣٦٨ سهم من بين ربعمائة ألف . وأخذ سعيد الباقى ، إذ أن القانون الفرنسى لم يكن يعتبر الشركه مؤسسة قانوناً إلا بشراء كل أسهمها . ولسنا فى مجال الدخول فى تفاصيل تلك الصفقة التى تمثل ضربة معلم من أساتذة الأمر الواقع . ويكفى أن نقول إن سعيد الذى ساهم فى الأصل بـ ٦٤ ألف سهم وكان مستعداً لأن يأخذ حوالى ٩٦ ألف سهم محجوزة للإمبراطورية العثمانية (لم تأخذ تركيا أية أسهم) — وجد نفسه محملا بأعباء ١٧٦ ألف سهم بفضل صديقه ديليسبس ، أى حوالى ٤٤٪ من رأس المال الكلى . وذلك حتى قبل أن يعرف ماذا يجرى فى حقيقة الأمر .

وابتلع سعيد اعتراضاته وسكت مكرهاً . فقدار العبء الملقى على كاهله يفوق حدود محبته لديليسبس وحدود أحلامه فى الخلود كفرعون السويس وآماله الزائفة فى أن تكون القناة وسيلة ضمان لاستقلال مصر الكامل . وفضلا عن ذلك فقد أكد ديليسبس لسعيد أنه يستطيع أن يدفع عندما يكون قادراً ، وهو تنازل يتلاءم مع ميل الوالى لمسايرة الزمن .

وهكذا ، فى أغسطس ١٨٦٠ رهن سعيد المستقبل ووقع اتفاقية مع شركة القناة يدفع بمقتضاها أعباءه كمساهم عن طريق سندات من الخزانة — ولقد نصت هذه الاتفاقية على أن يكون سعر السهم مائة فرنك . ومعنى ذلك دفع ١٧,٧٦٤,٢٠٠

فرنك عن ١٧٧٧٤٢ سهم لم يكن قد دفع منها سعيد فى أبريل ١٨٦٠ إلا ٢,٥١٦,١٥٧ فرنك فحسب ، أما الباقى فيعطى عن طريق السندات السالفة الذكر ولا تستحق دفعاته الأولى الدفع إلا سنة ١٨٦٣ .

غير أن الموقف قد تغير عند نهاية عام ١٨٦٢ فقد ارتفع ثمن السهم إلى ٣٠٠ فرنك، وارتفعت أعباء الوالى المباشرة من ١٥ مليونًا إلى ٥٤ مليون فرنك . وبدأت شركة قناة السويس تحس بوخز الموقف ، وكان ديليسبس غير ميال إلى المخاطرة بطلب أرصدة جديدة بينما أكبر مساهم فى الشركة لا يدفع شيئاً . وفى هذه الظروف مات سعيد ، وتوضح رسائل ديليسبس الخاصة أى صدمة أصابت الرجل . فالباشا الجديد لم يكن صديقاً شخصياً، ولم يكن ميالا إلى القناة بروح الرعاية الأبوية كما كان سعيد . فإسماعيل لم يكن مصدر الفكرة وإن كان سعيد قد خلفها له كخرافة باهظة الثمن . وفى أفضل الأحوال ربما لا يكون متحمساً للمشروع ، وفى أسوأ الأحوال قد يكون معادياً . والحقيقة أن إسماعيل قبل توليه العرش أبدى عدم رضائه عن المشروع . إلا أن ديليسبس فى هذه الظروف بالذات كان فى حاجة إلى صديق كريم عطوف إذا قدر للمشروع أن يمضى إلى نهايته :

وفى مبدأ الأمر على الأقل لم يخيب إسماعيل آمال ديليسبس ؛ فقد كان الحاكم الجديد صريحاً فى تأكيداته بالعطف على المشروع وأعلن أنه متحمس للقنال أكثر من ديليسبس نفسه . وعلى الرغم من وجود بعض تحفظات لديه بخصوص نصوص معينة فى الامتياز الأصلى . وعلى وجه الخصوص استغلال السخرة والتنازل عن أراضى واسعة للشركة ، على الرغم من ذلك بدأ إسماعيل يوضح نواياه الطيبة تجاه المشروع بقبول أعباء الحكومة المصرية فيما يخص الأسهم التى أخذها سعيد . ولقد أكد اتفاق ٢٠ مارس ١٨٦٣ الاتفاقات الأولى فى أغسطس ١٨٦٠ فيما يتعلق بالمائة فرنك الأولى للسهم. أما الخمسة والثلاثون مليون فرنك الباقية (من المائتى فرنك التالية عن السهم الواحد) فتدفع ابتداء من يناير ١٨٦٤ بمعدل مليون وخمسمائة ألف فرنك كل شهر .نقداً أو بأوراق قصيرة الأجل تعطى قبل ميعاد الدفع بثلاثين يوماً ، على أن تتحمل الحكومة المصرية كل نفقات التبادل . ولقد رفض إسماعيل صراحة فكرة إصدار سندات لتغطية هذا الدين ، فى هذه المرحلة من حياته

كحاكم كان إسماعيل ما زال معارضاً بعنف لفكرة القروض العامة كأداة مالية .

عند هذه اللحظة بدأ إحساس ديرفيو الغريزى المبكر فى المطابقة بين القناة وبين النشاط المالى يؤتى ثمراته . فقد أخذ هو وأوبنهيم سندات قيمتها عشرة ملايين فرنك (بسعر خصم ٧½٪) مدفوعة لسداد الجزء الأول وحق شراء ما قيمته ٣٧ مليون فرنك من السندات فى المرحلة الثانية والثالثة . وقد كتب ديرفيو بدوره إلى أندريه يخبره أن العملية مجزية « إن المال وفير فى سوقنا حتى إننا نخشى من طرح هذه السندات ، بخصم يتراوح بين ٦,٥٪ ؛ ٦¾٪». ومع هذا ، فإن ديرفيو يهمه مرة أخرى أن يصرف له أندريه كمية كبيرة من هذه السندات فى أوربا بنفس سعر الخصم أو بسعر أفضل .

ورفض أندريه العرض . فقد كان هناك عدد كبير من السندات الأوربية الجيدة التى كانت تعطى ربحاً أفضل ، والرأسماليون الأوربيون أصبحوا يتوقعون أكثر من هذا الجزاء ، من الاستثمار فى مصر ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإذا كانت مصر مزدهرة كما يقول ديرفيو ، فلماذا يلجأ إلى أوربا لبيع سنداته ؟

ولم يكن لدى ديرفيو إجابة على رد أندريه . وفى ١١ أبريل كتب إلى أندريه أنه إنما كان يريد تصريف السندات فى أوربا بسرعة حتى يستخدم أرصدته فى عمليات أخرى . وبعد ذلك بثلاثة أسابيع كتب يقول إنه بدأ يتخلص من السندات بدون صعوبة بخصم ٦½٪ ، ٦¾٪ .

* * *

وفى أثناء ذلك ظلت العلاقات بين مصر وشركة القناة — التى نظمتها ظاهرياً اتفاقات مارس — كما هى . ولم يتوقف الضغط البريطانى على الحكومتين المصرية والتركية بهدف وقف العمل فى القناة أو إعاقته على الأقل ، بل زاد ، إثر اتفاقات إسماعيل ، إلى حد التهديد العلنى . ولقد كان الهدف الرئيسى لرسل بالمرستون ووزارة الخارجية هو منع إنشاء القناة على الإطلاق ، وإذا كانت الشركة لم تحصل على موافقة الباب العالى التى يحتمها القانون التركى وتنص على ضرورتها الخطابات الملحقة بعقد الامتياز ، كان من حق البريطانيين أن يقولوا إن كل المشروع غير قانونى . إلا أنه — لسوء حظهم — كان يستحيل عليهم اتخاذ إجراء حاسم بسبب قوة المصالح

الضالعة فى المشروع وضغط فرنسا المعتاد . ومرة بعد أخرى وعد المسئولون فى القسطنطينية والقاهرة — المدفوعون بإلحاح بريطانيا والمسلحون بشجاعة جديدة — أن يتخذوا موقفاً حازماً . وفى كل مرة تذوب الشجاعة فى حرارة الاحتجاجات الفرنسية ويعود كل المعينيين بالأمر إلى الطريق المائع الزئبقى الذى أثبت أنه مريح فى الماضى ، والذى يلائم دليسبس تماماً .

ولم يكن أمام بريطانيا إلا الهجمات الجانبية ، ولقد وجدت أن من المناسب أن تركز احتجاجاتها على جانبين دقيقين وقابلين للهجوم على الأقل فى الظاهر : استخدام السخرة وامتيازات الأرض الواسعة الممنوحة على ضفتى القناة . وقد أدان البريطانيون الجانب الأول على أسس إنسانية ، على الرغم من أن استخدام بعض الشركات البريطانية مثل شركة « بينيسولار والأورينتال » لنظام السخرة أضفى على هذه الإدانة البريطانية رائحة النفاق . أما الجانب الثانى فقد أثار اعتراضات أكثر أهمية . فقد أوضح البريطانيون أنه — وفقاً لدليسبس — فإن امتيازات الأراضى على ضفتى القناة ستكون أساساً لمستعمرة جديدة ، واحة خصبة فى قلب الصحراء . فهل تستطيع تركيا أن تقبل وجود مستعمرة فرنسية عند إحدى النقاط العظيمة الاستراتيجية فى الإمبراطورية ؟ وهل تتحمل مصر هذا التهديد لسيادتها ، هذا السرطان الغريب ؟ وهل تتحمل بريطانيا عدواً كامناً يعسكر على الطريق القصير إلى الهند .

والحقيقة أن بريطانيا قد أخطأت جدياً التقدير فيما يتعلق بإمكانيات الهجوم على شركة قناة السويس من هذين الجانبين . فإنشاء القناة — الذى سار بانتظام منذ عام ١٨٦٠ — كان على وشك الوصول إلى اللحظة التى أصبح فيها من الممكن — بل ومن الأنسب — الاستعاضة عن عمل السخرة بعمل الآلات والكراكات . وقد تزداد نفقات الشركة بعض الشىء بسحب السخرة (على الأقل فى البداية) إلا أن هذا لا يصيب الشركة بضربة قاتلة . ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن استمرار استخدام السخرة قد جعل من المستحيل إكمال القناة فى الموعد المحدد . وبالمثل فإن تحقيق مشروعات دليسبس فى تحويل رمال الصحراء إلى جنة خضراء وفى بناء مدن تنافس الإسكندرية (وهى مشروعات ساعدت بدون شك على إقبال المستثمرين

على مشروع القناة) تتحقق فى أفضل الأحوال فى المستقبل البعيد وليس لها أهمية جدية فى الوقت الحاضر . وفى التحليل النهائى توقف الإحياء المباشر لمشروع القناة على قدرة ديليسبس على إكمال القناة بسرعة وجعلها تدر دخلا . أما التشويش على المشروعات الجانبية فلا يصيب الشركة فى خزائنها بقدر ما يصيبها فى حساسيتها .

وقد يحتاج إدراك الموقف على هذه الصورة إلى معرفة دخائل الأمور . إلا إنه كان ينبغى على وزارة الخارجية البريطانية أن تعرف أنه منذ ١٨٦٢م على الأقل كان ديليسبس يفاوض بعض شركات المقاولات والهندسة الفرنسية على بناء واستخدام كراكات للقناة . وعلى أية حال فقد بدا فى عام ١٨٦٣ أن مسألتى السخرة وامتيازات الأراضى هما القضيتان الأساسيتان . وفى لندن و باريس والقسطنطينية والقاهرة بدأت المعركة حولهما .

ولقد كان لدوافع إسماعيل فى هذا الصراع تفسيرات مختلفة . فمنذ أول حكمه كان إسماعيل معادياً للسخرة . على أسس إنسانية وخلقية واضحة كما يقول البعض . وعلى أسس اقتصادية كما يقول البعض الآخر . فالسخرة هى استنزاف لقوة العمل فى الزراعة وثمة ثروة يمكن جمعها من القطن . وإسماعيل كان أكبر مالك زراعى فى مصر . وبالمثل عزيت معارضته لامتيازات الأراضى إلى خوفه الحقيقى من تهديد الفرنسيين لسيادة مصر وإلى رغبته فى أن يضع حداً للتهديدات التركية المضادة . ولكن هذه الصورة من موقف إسماعيل يحيطها الضباب بسبب عدم اتساق غريب فى سلوك إسماعيل . فقد كان مع الشركة وضدها ، ولقد قبل ديون سلفه ، ولكنه رفض شروط الامتيازات التى منحها هذا السلف . وكان إسماعيل يخشى تركيا ، ولكنه يقول لإنجلترا إنه لا يستطيع أن يعمل بدون أوامر من السلطان . ولقد أعطى إسماعيل لممثلى بريطانيا تأكيدات متكررة عن عزمه بأن يمضى معهم فى حملتهم لتعديل الامتيازات ، ولكن فى اللحظات الحرجة تخلى عنهم . وبصورة متتالية هدد إسماعيل الشركة بالقول والفعل ثم أرضاها ، إلا أنه على الدوام تمسك بمطالبه . وباختصار فقد تلاءمت أفعاله مع تعقد شخصيته . ومنذ ذلك الوقت فضل المؤرخون أن يتجاهلوا دوافعه وأن يأخذوا أفعاله كما هى . وبشكل عام حاول المؤرخون أن يفسروا تناقض أفعال إسماعيل بالنظر إليه كمخلب يحاول الموازنة وسط لاعبين أشد قوة .

غير أن خطابات ديرفيو تقدم صورة مختلفة لإسماعيل . وبهذه الصورة تصبح أفعال إسماعيل أكثر معقولية على ضوء مبادراته ومناوراته . فى خطاب ١٨ أبريل الذى تعرضنا له من قبل . قدم ديرفيو — بعد مناقشة صفقة سندات السويس طعماً جديداً مثيراً (كان لديرفيو ولع بالغموض الذى يجعل منه شخصية هامة) . « أرجو أن أكون قادراً قريباً على أن أحدثك عن مسألة أكثر أهمية . وهى ما زالت سراً ولكنها ستكون هذه المرة — كما أعتقد — محل رضاك » ثم يمضى بعد التعرض لمسألة عارضة إلى التقدم بطلب برىء « أكون شاكراً جداً لو واليتنا باستمرار بأسعار أسهم القناة وخصوصاً بكمية الأسهم المعروضة فى بورصة باريس . فمن المحتمل أن تكون لدينا الفرصة فى أن نهيء لك بيع أو شراء هذه السندات » .

وفى خطاب لاحق بتاريخ ٨ مايو يتبدى ضوء جديد على المسألة : « أرجوك مرة أخرى ألا تنسى أن توافينا بأسعار أسهم القناة مع كل بريد . فربما كانت هناك عملية كبيرة من وراء هذا الأمر . وبالطبع سنوكلها لك » .

ولقد قدم الخطاب التالى كل المعلومات الناقصة . فى ٢٠ مايو كتب ديرفيو :

« إن من المحتمل أن نوكل لك عملية كبيرة تتعلق بقناة السويس . وإن كانت تحتاج إلى السرية الكاملة . وهى تتضمن بيع أو شراء عدد كبير من الأسهم إذ يتوقف الأمر على اتجاه المفاوضات الدائرة بخصوص القناة . ولا أستطيع الآن أن أقدم التفاصيل الكاملة وآمل أن أفعل ذلك قريباً . وفى نفس الوقت أرجو أن تلاحظ أننى إذا أبرقت لك أن تبيع أو تشترى « مصرية » بأفضل الأسعار . فإن ذلك يعنى أسهم القناة . وإذا اقترحت عليك الشراء . فعليك أن تنفذ فوراً حتى تهبط بالأسعار . وإذا اقترحت عليك من ناحية أخرى البيع فعليك أن ترفع الأسعار ولكن كل شىء يقنعنى أن ما سنطلبه منك هو الشراء لا البيع » .

لم يكن ديرفيو على استعداد لأن يعطى التفاصيل الكاملة . غير أن خطابه كان ناطقاً بذاته . ولقد كان هناك احتمالان : أحداهما أن ديرفيو — أو شخصاً آخر على معرفة داخلية بتقدم المفاوضات بين مصر وشركة القناة والدول الأوربية — كان يستعد لاستغلال هذه المعلومات فى سوق البورصة . مشترياً إذا كانت هناك ثمة اتفاقية

مناسبة للشركة ، وبائعاً إذا كانت المفاوضات على وشك الفشل . وهذا الاحتمال هو أكثر الاحتمالين وضوحاً . أما الاحتمال الآخر — وهو أشد مكراً وإن لم يكن مستبعداً — فهو أن الشخص المهتم بأسهم القناة لم يكن يفعل ذلك لدوافع المضاربة وإنما من أجل السيطرة ، وتوقعات ديرفيو بشراء الأسهم تقوم على ترقع فشل المفاوضات ، الأمر الذى يؤدى إلى هبوط أسهم القناة .

ولم يكن رد فعل أندريه لاقتراح ديرفيو حماسياً . فهو اقتراح يفوح برائحة المضاربة . والبيوت المالية المحافظة مثل بيت ماركوارد — أندريه لا تضارب على الأقل من ناحية المبدأ . وأكثر من ذلك كان أندريه لا يثق كثيراً فى مشروع قناة السويس ، إذ بدا فى عينيه وفى أعين كل البيوت المالية التقليدية التى رفضت مساعدة ديليسبس ، أنه ليس إلا مقامرة كبيرة . وعلى أية حال فإن أندريه يعتقد أن اقتراح ديرفيو ليس عملياً . ولقد أوضح أندريه فى خطاب سابق بتاريخ ٦ يونيو أنه لا يوجد فى السوق عدد كبير من أسهم القناة ، وأن مما يدعو إلى الغرابة أن هذه الأسهم قوية فى مركزها (كان معظم هذه الأسهم فى أيدى المستثمرين الصغار أكثر مما هى فى أيدى المضاربين). ونتيجة لذلك فأى عملية شراء أو بيع واسعة النطاق لا بد أن تؤدى إلى تغيير كبير فى أسعار الأسهم . ومع ذلك وافق أندريه على أن « يفعل كل ما يمكن عمله » . « على ضوء كل المتاعب التى قدر لمشروع القناة أن يمر بها ، أعترف لك أننى لا أفهم كيف حافظت أسعار الأسهم على هذا المستوى » .

والحق أن أسهم القناة كانت ذات وضع ممتاز فى السوق . فبعد أن هبطت ببضع فرنكات أثر تولى إسماعيل الحكم ، ارتفعت مرة أخرى إلى أكثر من ٥٠٠ فرنك فى أول أبريل ثم إلى ٥٥٢ فرنك فى العاشر والحادى عشر من نفس الشهر ، ثم انخفضت إلى ٥٠٠ فى أول شهر يونيو . وفى ٦ يونيو وهو تاريخ الخطاب السالف كانت أسعار الأسهم على ما هى عليه وظلت كذلك حتى أكتوبر .

وفى نفس الوقت لم تكن الظروف ملزمة لأندريه بأن يتخذ موقفاً ، فمصير المفاوضات الجارية كان أكثر ظلاماً من أى وقت مضى ، وديرفيو يكتب لأندريه فى ٣ يونيو قائلا : « ليس لدى ما أقوله لك بخصوص أسهم القناة ، فالوالى ما زال

متردداً جداً ، ونوبار باشا قد سافر إلى القسطنطينية ، ولم نستطيع أن نفعل شيئاً قبل أن نعرف نوايا الباب العالى » وفى ١٩ يونيو كانت المفاوضات ما زالت متعثرة وكتب ديرفيو إلى أندريه مرة أخرى يقول إنه ليس لديه جديد .

وظلت الأمور كما هى لمدة ستة أشهر أخرى . وفى القسطنطينية استطاع نوبار ممثل إسماعيل أخيراً أن يحصل فى أغسطس على موافقة الباب العالى على أن تفاوض مصر مباشرة شركة القنال . وفى مقابل هذه الخدمة ذات الأهمية القصوى لحاكم يعشق المظاهر وشديد الحساسية للتدخل التركى كإسماعيل ، وافق نوبار على أن تشترى مصر كل امتيازات الأراضى مرة أخرى مهما كان السعر ، كما وافق على أن يفاوض الشركة لإلغاء السخرة خلال ستة أشهر ، وفى نهاية هذه الفترة تعرض المشكلة مرة أخرى على الحكومة العثمانية .

ورحبت القسطنطينية بهذه الاتفاقية ، إذ قدمت لها مخرجاً مناسباً من موقف دقيق . وقبلت فرنسا الاتفاقية باعتبارها اعترافاً بالأمر الواقع ، إذ أصبح موقف ديليسبس القانونى ، بعد موافقة تركيا ، غير قابل للطعن ، بل إن السفير البريطانى بولوير كان مقتنعاً بأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تعديل امتياز القناة .

وفى ١٢ أغسطس عاد نوبار إلى مصر مشكوراً من الوالى الذى أهداه إقطاعية عظيمة مزودة بأحدث الآلات الزراعية كتعبير عن سروره من نجاحه . ولم يتوقف نوبار فى مصر كثيراً ، فبعد أسبوع سافر مرة أخرى إلى باريس ليفاوض الشركة فى التغيرات المقترحة . ومنذ اللحظة الأولى استعد الطرفان المتفاوضان للمعركة . فديليسبس الذى كان واثقاً أن التعديلات المطلوبة لن تهدم المشروع ، كان مستعداً لأن يوافق على هذه التعديلات بثمن غال تماماً . وإسماعيل كان مستعداً لأن يدفع ثمن هذه التعديلات لا ثمن القنال ذاتها . وحاول كل من الطرفين أن يصرخ بأعلى صوته مشهداً الجميع على سوء معاملة الطرف الآخر . وقد وجه ديليسبس زملاءه فى المفاوضات إلى عدم التعامل مع مبعوث مصر ، وتمسك بأن ضياع امتيازات الأراضى والسخرة سيقتل المشروع . أما نوبار فقد أصدر من جانبه بيانات إلى الصحف يتجهم فيها على قانونية المشروع ، ويحاول أن يوجه ضربته إلى أقوى مراكز تأييد ديليسبس ، أى الحكومة الفرنسية ، بطلب مساعدة دوق دى مورنى رئيس الهيئة

التشريعية وقريب إمبراطور فرنسا .

وامتلأ خريف وشتاء عام ٦٣ — ١٨٦٤ بالاتهامات والاتهامات المضادة ، بالشكاوى القانونية والشكاوى القانونية المضادة ، بالمذكرات البريطانية والفرنسية ، بالكلمات الساخنة والضغوط الباردة . وهبطت أسهم القناة .

عند هذه اللحظة يدخل ديرفيو القصة مرة أخرى . فنى ١٥ يناير وجه جالو (نيابة عن شركة ديرفيو وشركاه) وهيرمان وهنرى أوبنهيم — وجميعهم كانوا فى باريس آنذاك — خطاباً جماعياً إلى بنك ماركوارد وأندريه وشركاهما يؤكدون فيه اتفاقهم الشفوى على بدء العمل فى عملية أسهم القناة التى طالما حلموا بها . ويطلب الخطاب من بنك ماركوارد أن يفتح لهم حساباً مشتركاً ، كما يرخص للبنك الباريسى أن يشترى لهذا الحساب كل ما يمكن شراؤه من أسهم القناة بسعر ٤٧٠ فرنك . على أن تظل الأسهم المشتراه فى يدى بنك ماركوارد لحين تعليمات أخرى .

ولم يكد يتم التوقيع على هذا الخطاب حتى كانت الخبرة البسيطة قد أقنعت أندريه بأن هذا المشروع غير عملى . وفى ١٧ يناير كتب إلى ديرفيو يقول إنه إما أن العملية قد تسربت بطريق أو آخر ، أو أن السوق أشد هزالا مما توقع . فشراء عدد بسيط من الأسهم قد أدى إلى ارتفاع ثمن السهم خمس عشرة فرنكا . وختم أندريه خطابه قائلا إنه إذا كان ديرفيو ينوى شراء كميات كبيرة من الأسهم فلا بد أن يضع أرصدته فى بنك ماركوارد مقدماً : « إننى أعرف أن عميلك مفلس ولكنى أناشدك أن تتمسك قدر الإمكان بهذه النقطة (أى بالدفع مقدماً) إذ أن الظروف القائمة حالياً تفرض على كل منا قدراً كبيراً من التحفظ والحرص » .

وهذه الفقرة من خطاب أندريه هى أول إشارة صريحة إلى عميل ديرفيو ، الرجل الذى يقف خلف العملية المقترحة . ولا بد أن القارئ قد خمن أن ديرفيه (أو أوبنهيم) لم يكن يعمل لحسابه الخاص فى هذه العملية . فلو كان ديرفيو يريد الدخول فى عمليات المضاربة فى البورصة لكان أندريه آخر شخص يخبره بذلك . وليس هنالك شخص غير إسماعيل — الذى كان يملك ٤٤٪ من أسهم القناة — يمكن أن تكون له مصلحة فى عملية من هذا النوع .

أكان إسماعيل إذن هو الذى يقف وراء هذه العملية ؟ ليس من مهمة المؤرخ

أن يقدم قائمة من المواصفات للأشخاص على أساس الاستنتاج المنطقى . والحقيقة أن خطاب أندريه نفسه لا يحسم هذا الموضوع . إلا أن إشارة أندريه إلى (العميل المفلس) قد استفزت ديرفيو إلى كتابة رد يؤكدما كان يمكن أن يكون تخمينا معقولا . فى ٢ فبراير يقول ديرفيو « اسمح لى أن أهدم فكرة عبرت أنت عنها فى خطابك الأخير . وهى أن الوالى عميل مفلس » .

وليس من الصعب أن يستنتج المرء بواعث إسماعيل فى هذه العملية ، ولم يكن هنالك إنسان آخر غير إسماعيل يستطيع أن يعرف كيفية تقدم المفاوضات ، وإسماعيل وحده هو الذى كان قادراً على أن يوجه هذه المفاوضات بسهولة فى الاتجاه المرغوب . وصحيح أن إسماعيل لم يكن حراً تماماً فى حركته ، فقد يفرض الضغط الديبلوماسى بسهولة عليه أن يتصرف ضد رغباته . ولقد زاد الضغط بشكل كبير بمجرد أن أعلنت الحكومه الفرنسيه فى ١٦ يناير أن الإمبراطور على استعداد للتحكيم بين مصر وشركة القناة . ولكن إسماعيل كان لديه ما يقنعه بأنه قادر على إفساد هذا الضغط . وأنه بفضل معونة مورنى يستطيع أن يعتمد على تأييد فرنسا لا معارضتها . ولكن وفق أية شروط يكون هذا التأييد ؟ بالطبع بشرط ألا تهدم القناة التى كانت سلاحاً غالياً كامناً فى يد الديبلوماسية الفرنسية . أم هل يقوم هذا التأييد بشرط إزاحة ديليسبس نفسه ؟ إن هذا أمر آخر . فديليسبس كان شوكة فى جنب إسماعيل ولا شك أن أى مدير آخر سيكون أكثر تفاهماً . وفوق ذلك كان ديليسبس عقبة فى وجه دوق دى مورنى الذى ربما كان يتوقع أن يحل محل ديليسبس فى الشركة بعد إعادة تنظيمها ، ولقد كان مورنى أحد قراصنة الحياة المالية الذين يعشقون مزج المهارة السياسية بالنشاط المالى .

ولسوء الحظ كان هذا الاتفاق بين الوالى والدوق الطموح محل شك إلى حد كبير . ولقد كان ذلك أمراً طبيعياً . فحتى لو كانت لدينا كل المكاتبات المتعلقة بأطراف هذه المسألة لبقينا على الأرجح فى ظلام حول معظم هذه الاتفاقات . فمثل هذه الاتفاقات بين إسماعيل والدوق لا تكتب على الورق . ولكننا نشعر أن مورنى لم يقدم تأييده لأسباب منزهة عن الغرض . ونحن نعرف أن إسماعيل كان يأمل فى أواخر يناير على الأقل أن يكون مسيطراً على شركة القنال .

وثمة نقطة ما زالت غامضة غموضاً خاصاً . فإذا كان هدف إسماعيل الأساسى أن يقطع المفاوضات وأن يحبط بأسعار الأسهم ثم يشتريها بثمن بخس فلماذا بدأ هو فى شرائها قبل وقوع الأزمة ؟ أكان يأمل فى أن تكون لديه من الأسهم ما يمنحه السيطرة عند اجتماع المساهمين الذى حدد له ديليسبس مارس ١٨٦٤ ؟ وحيث إن قوة تصويت أى مساهم — مهما كان حجم أسهمه محددة ؛ فإن الأمركان يتطلب نشاطاً ضخماً من جانب إسماعيل لترجمة استثمارات مصر الضخمة فى الشركة إلى أصوات فعالة . وفوق ذلك لما كانت قيمة أسهم إسماعيل لم تدفع إلى الحد الذى دفعه الآخرون ، فقد كان من المشكوك فيه أن يكون قادراً على أن يهزم بتصويته أصواتهم .

ومن المحتمل أن الوالى كان يعتقد أنه قادر على التغلب على هذه المصاعب ، أو أنه قادر بالإشكالات القانونية على أن يخلق من التأخير ما يشل المشروع ويجبر ديلسبس على الخضوع . ومن ناحية أخرى كان على إسماعيل دائماً أن يقدر احتمال خضوعه للتحكيم وتعويض حملة الأسهم . وفى هذه الحالة كان من المهم أن يحصل على أكبر عدد من الأسهم مقدماً بينما كانت الأسعار منخفضة . ومن الواضح أن إسماعيل عليه أن يفكر فى عدد من الاحتمالات المتناقضة وأن يستعد لها .

ولسوء حظه فشلت كل خططه . فمن ناحية ثبت عجز إسماعيل عن شراء الأسهم بالثمن البخس الذى كان يأمل فيه ، فقد ارتفعت أسهم القناة من ٤٦١ فرنك فى ٨ يناير إلى ٤٧٥ فى آخر هذا الشهر . ومن المستحيل أن نعزو إلى أى حد يعود هذا الارتفاع لما اشتراه إسماعيل من الأسهم ، وإلى أى حد يعود إلى توقع التحكيم الذى بدا أمراً لا مفر منه . على أية حال فقد كان سعر الأسهم عالياً جداً ، ومثل هذه العملية لن تؤدى إلى أى مكسب إلا إذا كان هنالك هامش معقول بين سعر الشراء وبين القيمة الاسمية . وأكثر من ذلك لم يكن إسماعيل أبداً فى موقف يسمح له بقطع المفاوضات ودفع المساهمين الآخرين بالتالى إلى فزع البيع ، فقد كانت هنالك أطراف ومصالح قوية عازمة على منع فشل المفاوضات ، وفى مقدمة هؤلاء جميعاً نابليون نفسه . واضطر الوالى إلى أن يمضى قدماً فى المفاوضات . وفى جو من التردد والخوف والأمل ركع إسماعيل أمام الأطراف الأقوى . وفى ٣٠ يناير

طلب والى مصر بكل خضوع من إمبراطور فرنسا أن يكون حكماً فى النزاع .

لقد كانت اللعبة على وشك النهاية . وفى ٢ فبراير كتب ديرفيو من الإسكندرية قائلا : « كان من الممكن أن تكون عملية شراء أسهم القنال واسعة النطاق لو أن الاتفاق بين الوالى والشركة قد أوقف ، إذ أن نوايا فخامته عندئذ هى شراء كل ما يمكن شراءه من الأسهم . ولكن الاتفاق بين الوالى والشركة قد أصبح اليوم وشيكاً ولذا ينبغى أن تتوقف عمليات الشراء وليس هنالك ما يدعو إلى أن أحدثك عنها بعد ذلك . ومع ذلك يظل طلبنا هو أن تشترى كل ما يمكن شراؤه بسعر أقل من سعر السوق » .

لقد كانت اللعبة على وشك الانتهاء ، وإن لم تنته تماماً . ولقد رفض إسماعيل أن يستسلم كاملا . فلم يكد خطاب ديرفيو إلى أندريه يصل إلى فرنسا حتى كتب تاستو (القنصل الفرنسى العام فى الإسكندرية) إلى رؤسائه محذراً من فكرة الاستسلام لتوقع الاتفاق بين الشركة والوالى :

« إن الناس يتحدثون عن اتفاقية بين الوالى والشركة . إلا أن موقف الوالى ما زال معادياً ، وهو لا يخفى سروره وشماتته فى نجاح حملته ضد المشروع » .

وأيا كانت شماتة الوالى وسروره (لقد ظل يفعل ذلك حتى صدور قرار تحكيم الإمبراطور بل وبعده) فقد توقفت عملية غزو سوق البورصة . وفى أوائل فبراير ارتفعت أسهم القنال إلى ٤٨٠ مرة أخرى . وفى ٧ فبراير أى فى نفس الوقت الذى كان فيه القنصل يكتب إلى باريس عن موقف إسماعيل العدائى . كان ديرفيو يطلب من أندريه أن يتوقف تماماً عن شراء الأسهم القليلة التى يمكن الحصول عليها بأقل من أسعار السوق . ولم يتجدد بعد ذلك ذكر هذه العملية فى المراسلات .

الفصل الثامن

الهرب الذى فشل

بينما كان المصرفيون الأوربيون يفدون على مصر . استمر الازدهار المصرى دون توقف . فعلى الرغم من محصول لم يسبق له مثيل . ارتفعت أسعار قطن الجميل فى ليفربول من ٢١ بنس للرطل فى يوليو إلى ٢٩ ¾ فى أكتوبر من عام ١٨٦٣ . وكانت أسعار القطن بالإسكندرية أعلى من ليفربول ، وفى داخل البلاد كانت الأسعار أعلى من أسعار الإسكندرية . وهو إنعكاس واضح فى التركيب المعتاد للأسعار . الأمر الذى يوضح أفضل من أى شىء آخر النزعة التضخمية للسوق المصرية . لقد كانت البلاد منطلقة فى نشاطها ، وكانت أوربا تستطيع أن تفعل ما تريده . فالعمل المالى والتجارى يتسع فى مصر . وابتداء من الوالى الذى كان يملك حوالى ٨ أو ٩ مليون رطل من القطن ويأمل فى أن يحقق دخلا من هذا المصدر وحده حوالى مليون جنيه ، إلى الفلاحين البؤساء الذين أصبحوا قادرين على أن يأكلوا الخبز الأبيض واللحم وأن يشتروا الجوارى من النساء للعمل المنزلى والمتعة . . . كان كل امرىء مرتبط بزراعة أو تجارة الذهب الأبيض الجديد يحقق مكاسب وفيرة .

ولم يكن هناك إنسان يستنزف هذا الشريان بقوة كإسماعيل . ولعدة قرون كان حكام مصر يكرسون تقليدياً جزءاً من جهود هم لزيادة ثروتهم الشخصية ، ولم يكن إسماعيل استثناء من هذه القاعدة . فكلما ارتفعت أسعار القطن أصبحت شهيته للأرض المزروعة غير محدودة . وكل إنسان — بما فى ذلك أقاربه وأصدقاؤه — لم يكن فى مأمن من عينه الجشعة . وإذا قدم والى مصر ما يعتقد أنه سعر مناسب لقطعة من الأرض يريد شراءها ، سارع المالك إلى قبول هذا الشرف مهما كان رأيه الحقيقى فى السعر المقدم ، إذ لو رفض العرض لكان معنى هذا قطع المياه عنه وهرب فلاحيه فى الليل . ولا شك أن منظر المحاصيل المهجورة والأرض الخصبة التى تتحول إلى صحراء سيجعل كل مالك عاقلا فى النهاية . وبهذه الوسائل ضاعف إسماعيل

بسرعة ممتلكاته الواسعة ثم أصبحت ثلاثة أمثال وفى النهاية أربعة أمثال ما كان يملك . وفى نفس الوقت أنشأ إسماعيل شبكة من خطوط السكك الحديدية الفرعية لتخدم إقطاعياته أكثر من أى شىء آخر . ومع ذلك مهما كانت أنانية دوافعه إلا أنه لحسن الحظ خدم جيرانه بينما كان يخدم نفسه .

لقد ضحى بكل شىء فى وادى النيل من أجل القطن . فحتى فى مصر الوسطى والعليا حيث كانت تسهيلات الرى قليلة ولم يكن القطن قد زرع من قبل بكميات كبيرة ، كان الفلاحون يزرعون القطن فى وحدات صغيرة تمتد على طول ضفاف النيل . ومصر — البلد الذى كان دائماً مصدر الفول والحبوب إلى كل البحر الأبيض المتوسط — قد أصبحت فى الوضع الذى كان فيه استيراد الأغذية من الخارج ضرورياً للتغلب على المجاعة . وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه فى ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات ، وارتفعت أسعار الغلال والفول بنسبة ٤٠٠٪ . وارتفعت أسعار لحم الضأن ، وهو الغذاء الثابت للمسلمين ، من أربعة بنس إلى شلن فى الرطل . وبينما جعل التخضم الحياة عسيرة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما فى ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم — كان أغنياء تجارة القطن الجدد سبباً فى ارتفاع الأسعار بل تسببوا بإفراطهم فى الكماليات فى رفع الأسعار أكثر فأكثر .

وفى ظل هذه الصحوة وجو الانتعاش المؤقت بدت مخاوف أندريه بعيدة تماماً ؛ وفى ٢ فبراير سنة ١٨٦٤ أجاب ديرفيو فى ثقة على تحذيرات صديقه المملة مفاخراً بدوره الجديد كسكرتير خاص للوالى خلال غياب نوبار فى باريس وموضحاً أن هذا العمل الإضافى كان مربحاً أيضاً . وفى نفس الوقت دافع ديرفيو بعنف ، بل فى احتجاج ، عن راعيه والى مصر ضد غمزات أندريه وتلميحاته . وقال ديرفيو أن إسماعيل ليس مفلساً . لقد ورث أعباءه المالية من سلفه الذى اقترض أكثر من خمسة عشر مليون فرنك من أجل رحلته الأخيرة إلى أوروبا فقط مشترياً البيوت النباتية الزجاجية ومقتنياً مدافىء فضية ومجوهرات ويخت يسير بسرعة ٢٠ ميلا فى الساعة إلخ . . . إلخ — وتخسر الحكومة فى ذلك مع الأسف . وهنالك أيضاً تكاليف إعادة إنشاء المخازن التى خربها سعيد . وإعادة بناء الجيش ودفع المرتبات

المتأخرة لكل موظفى الحكومة — وفى ظل إسماعيل كان كل إنسان يتقاضى مرتبه إلى آخر مليم .

ويمضى ديرفيو قائلا أن كل ذلك كان عبء الماضى فحسب ، أما الحاضر والمستقبل فأمر مختلف : فهناك التوسع فى زراعة القطن باستخدام طرق أفضل فى الرى وإدخال المضخات وآلات الحلج التجارية ، وإنشاء الخطوط الحديدية الجديدة وتحسين القنوات والموانى . ثم لا ننسى عبء وباء طاعون المواشى الذى فرض على مصر استيراد الماشية بأعداد لم يسمع بها من قبل . ولقد زعم ديرفيو أن هذا البند الأخير وحده يعادل صادات مصر من القطن .

وباختصار فعند ديرفيو أن نفقات إسماعيل الضخمة قد فرضتها ظروف ، وأنه ليس أمام أوبنهيم وديرفيو إلا أن يقدما المساعدة . وربما كانا قد مضيا فى هذا السبيل أكثر من اللازم ، ففى بعض اللحظات دفع ديرفيو لإسماعيل خمسة ملايين فرنك وهو نصف رأسماله . ولكن هذا الدين هبط اليوم إلى ثلاثة ملايين . وفضلا عن ذلك فلا ينبغى على أندريه أن ينسى أن هذا التعاون مع الوالى قد أدى إلى طلبات مجزية تماماً من جانبه . ومما يؤسف له أن هذه « الصفقات الطيبة » تحتاج إلى دفعات مقدمة كبيرة :

« لا ينبغى أن تدهش إذا كنا استخدمنا بالكامل الأرصدة التى قدمتها لنا » .

ولقد دافع ديرفيو بنفس القوة عن عملية شراء أسهم القناة التى وجدها أندريه خطرة تماماً . فى خطاب ٧ فبراير ١٨٦٤ أصر ديرفيو على أن الصفقة معقولة وتتسم بالتعقل والحرص . وأنه ليس فى حاجة إلى رأسمال أوربى لتنفيذها . وإذا كان يعرض بعض الأسهم على أندريه وقليلين آخرين فى أوربا فليس ذلك إلا من قبيل أداء خدمة لهم . وفى نفس الوقت بالطبع فإن المساهمة الأوربية ستحرر رأس المال المصرى لاستثمارات أخرى . أما أهم الأسباب فقد ترك لآخر الخطاب : « فالأرصدة المصرية ستدخل المجال ببطء » ، وديرفيو كان فى حاجة إلى المال عندئذ « لمواجهة النفقات التى يفرضها الوالى علينا أو بتعبير أفضل التى تفرضها علاقاتنا المالية معه » .

ونلاحظ أن ديرفيو يكرر هنا نغمة عبر عنها فى خطابات سابقة وهى أن مركزه

يتطلب منه أن يضع ثروته تحت تصرف الوالى . فالبديل عن هذا الموقف هو التخلى والاعتزال . « ولقد كان ذلك يعنى إدخال عنصر جديد فى الموقف وخلق المنافسين الذين حاولوا حتى اليوم بكل جهودهم أن يحلوا محلنا دون أدنى نجاح » . وفى هذه الحالة كان على أندريه أن يرد بأنه ما من مصرفى واحد يستطيع أن يعيش (طويلا) سجين طموحه وأن حرية العمل — حرية الرفض أو القبول — هى قانون أساسى فى حياة المهنة المالية .

ولكن ديرفيو فى هذه اللحظة لم يكن مهتماً بالإنصات إلى أى شىء يقوله أندريه فلم يستطع أن يفهم وجهة نظر أندريه فى خطورة التوقيع الأهوج . وعلى العكس كان ديرفو مستاء من تحفظ أندريه المتعب . فى مصر كان الناس يبعثرون المال هنا وهناك بينما فى باريس ولندن كان أقوى المصرفيين الدوليين يرقبون الموقف ويخفضون الاعتمادات ويبحثون عن أرصدة . وإذ كان محاطاً بالرخاء ، شعر ديرفيو أنه يعاقب بلا مبرر لكارثة السوق الجموح فى أوربا . على أنه رضخ لنصائح أندريه عن السيوله . وفى نهاية الربع الأول من ١٨٦٤ كان عجزه مع بنك مركوارد ٤١٢،٥٨٢ فرنك مقابل حوالى ٢ مليون منذ ثلاثة أشهر فقط .

ولقد أدى هذا التحسن فى موقف ديرفيو — بالإضافة إلى تحسن عام فى السوق المالية الأوربية — إلى أن يحسن أندريه من لهجته . لقد كان مقتنعاً أن ديرفيو قد بالغ فى التوسع . وأن الرخاء المصرى متضخم بشكل مصطنع . وأن العمل المصرفى السليم لا يتغير فى كل مكان وزمان . وأن مخالفة القواعد مهلك فى المدى القريب أو البعيد . ومع ذلك اعتقد أندريه أنه ليس هنالك ما يدعو لإغضاب مراسله . الذى كان من الواضح أنه بدأ يكون قلقاً من هذا التأنيب المستمر . وفى خطاب بتاريخ ١٨ مارس اعترف أندريه فى تردد بأنه ربما كان المال متوفراً فى مصر كما أصر ديرفيو . ولكن أوربا تختلف .

وهذا الفارق فى الجو يؤدى من وقت لآخر إلى خلاف فى التقدير — الأمر الذى يمكن علاجه عن طريق « تبادل المعلومات الودية » . أما بخصوص تشاؤمه الواضح فقد أحس أندريه أنه غير مدين بالاعتذار عنه « قد تتهمنى بأننى أرى الجانب الأسود من الأمور . ولكننى أفضل أن أرى المستقبل من هذا الجانب

بدلا من أى جانب آخر . إن هذا أكثر حرصاً . وإذا ثبت خطئى فسيكون هذا أفضل » .

* * *

ولقد كان أندريه مصيباً منذ البداية . فطالما كان ازدهار ديوفيو معتمداً على رعاية إسماعيل ، فإنه يبنى على الرمال . إن مصروفات الوالى تبتلع كل شيء : إيرادات القطن التى لم يسبق لها مثيل . ودخول الضرائب الكبيرة ، وقروض من كل رجل أعمال فى الإسكندرية يستطيع أن يقرض الخديوى . ولقد بدا أنه كلما زادت قروض إسماعيل ، زادت حاجته إلى الاقتراض من جديد . وصحيح أن وباء طاعون الحيوان والفيضان قد انتهيا منذ زمن ، ولكن كانت هناك ديون كثيرة على إسماعيل لشركة القناة . والتزامات أكثر اقترب وعد سدادها أميال من طرق السكك الحديدية تبنى وأخرى فى طريق الإعداد ، ومنشآت جديدة فى مرحلة البناء لمينائى الإسكندرية والسويس . وكلها أعباء تفوق إمكانيات الحكومة المصرية .

ومع كل إسرافه كان إسماعيل ممتازاً فى الاقتراض . كما كان ممتازاً فى الانفاق . وكل دين حل موعده دفعه إسماعيل إلى آخر مليم مع بدء دين آخر . وكل دين مدفوع يحل محله مباشرة دين جديد . وللحظة بدا أن إسماعيل قد اكتشف فى القرن التاسع عشر حجر الفلاسفة . وقانوناً سحرياً للمحافظة على رصيده بلا نقصان بينما تزداد ديونه بانتظام . ولسوء الحظ كانت موارد المستوطنين الأجانب فى مصر محدودة : وقد وجد هؤلاء المستوطنون أن أصدقاءهم فى أوربا أكثر حرصاً فى معاملتهم من حرصهم هم فى معاملة إسماعيل . وهكذا فبعد فترة وجد الخديوى — عندما فتح صنبور الماء أكثر من اللازم — أن المياه محجوزة فى المنبع ، وهبط تدفق الأرصدة رغم كل الجهود التى بذلت .

ولسنا نعرف كم عدد الخطط التى وضعها إسماعيل لمواجهة هذا الموقف الطارئ . وإن كان ليس هناك شك فى أنه تحدث فى تكتم إلى كل واحد من أصدقائه من رجال الأعمال . ساحباً منه أكثر ما يمكن أن يسحب . ومقترحاً وسائل وطرق للحصول على أكثر . ولقد لاطف وأغرى وأعطى الوعود فوق الوعود والامتيازات فوق الامتيازات . وعلى وجه الخصوص تكفل إسماعيل بتقديم حصة

أرباح نصف سنوية تبلغ ١٨٪ من الشركة المجيدية لكى يغرى شركة التجارة المصرية على الاندماج معها ، ووعد باحتكارات وامتيازات هامة للشركة الجديدة . ولقد كان أحد أهداف إسماعيل هو أن يستبعد شركة التجارة المصرية من ميدان التجارة، إذ كانت اتصالاتها بالفلاحين والسكان الوطنيين الآخرين تمثل خطراً كامناً على سلطته . ولكن الأكثر أهمية أنه أراد أن يضع شركة التجارة تحت سيطرته ، وأن يستخدمها فى استنزاف أموال الشركات الأوربية .

ومن سوء حظ إسماعيل أن المساهمين فى شركة التجارة كانوا من السذاجة بحيث صدقوا كل ما قاله لهم مديرو الشركة عن ازدهارها . وإذا كانت الشركة مزدهرة فلماذا الاندماج إذن ؟ وفضلا عن ذلك فقد كانوا لا يثقون فى الإدارة المصرية أو القضاء المصرى ، ولم يدركوا — كما يدرك الخبيرون بحقائق الأمور — أن هذا الاندماج هو أفضل حماية لاستثماراتهم . وعلى أية حال فقد نحى إسماعيل الاقتراح جانباً . فبمجرد أن أحس باتجاه الريح فى لندن لم ينتظر احتمال الرفض فى اجتماع الجمعية العمومية ، بل سارع إلى إعلان رفضه للفكرة دون استعداد لإعادة النظر فيها . وربما كان هذا الإعلان يعكس جزئياً تحسناً مؤقتا فى موقفه المالى . فالشركة المجيدية انتهزت فرصة محادثات الدفع والحديث عن الأرباح فضاعفت رأسمالها فى يونية ، وتم الاكتتاب فى ٥٠٪ من الأسهم .

إن هذا الاندماج المقترح لم يكن إلا واحداً من عدة مشروعات أمل إسماعيل أن يحصل منها على أرصدة ، ولم يكن هذا الاندماج هو أفضلها وأكثرها إغراء . وإذا كان قد ثبت أن مساهمى شركة التجارة المصرية ومديريها من البريطانيين لم يقدروا كرم الخديوى كما كان ينبغى ، فإن ولاء ديرفيو كان محصناً من هذا الجحود . ولقد كانت فكرة إسماعيل الأولى ، فى فبراير ١٨٦٤ تتمثل فى زيادة رأس مال صديقه زيادة ضخمة تستطيع أن تجعل ديرفيو قادراً على استئناف خدماته لسيده . وإذ كان إسماعيل وحاشيته سيضاعفون استثماراتهم ، فإن ديرفيو دون شك قادر على أن يدبر من عشرة إلى اثنى عشر مليون فرنك فى مصر ، ثم هناك دائماً ما يرد من أوربا . ولقد ثبت أن ثقة الخديوى ، بالإضافة إلى حاجة ديرفيو نفسه للأرصدة ، أمر مغر . وهكذا كتب ديرفيو إلى أندريه عن المشروع فى لهجة الاعتذار ، وإن

كان من الواضح أنه يحبذه ويريده .

غير أن الفكرة كانت سخيفة تماماً . إذ أين هو الشخص الذى يحبذ توسع بنك رفع رأسماله من ثلاثة إلى عشرة ملايين فرنك منذ ثمانية أشهر فحسب ؟ لقد رفض أندريه المشروع بعنف إلى الحد الذى جعل ديرفيو مضطراً إلى الاعتذار فى الخطاب التالى . . . ولقد قال ديرفيو أنه شخصياً فى المحل الأول لم يرد زيادة رأس المال أبداً ، وأنه أثار الموضوع معه من قبيل إطاعة الخديوى .

غير أن هذا الاعتذار لم يكن إلا موقفاً مؤقتاً . فبعد ثلاثة أشهر كان لدى ديرفيو مشروع أكبر يضعه أمام أندريه . ووفق كلام ديرفيو ، كان هيرمان أوبنهيم « يرهق » هنرى أوبنهايم وديرفيو بالإلحاح منذ حوالى عام فى إنشاء مؤسسة ائتمان كبيرة فى مصر ، وأنه عارض هو وهنرى فى المشروع إذ لا يريان ما يدعوهما إلى خلق منافسه لحسابهما . ولكن هيرمان أجاب على ذلك قائلا إن الآخرين سينفذون هذا المشروع إن لم يقوما هما بذلك .

لقد كان هيرمان خائفاً من البنك العثمانى والشركة العامة للإمبراطورية العثمانية الجديدة ، اللذين يردان دون شك أن يمدا ميدان نفوذهما إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض . وكان هيرمان مخطئاً فى ذلك . فقوة وثروة هذين البنكين العثمانيين هما بمثابة عقبة لهما فى مصر ، حيث كان إسماعيل يستاء من كل ما يفوح برائحة التدخل التركى فى سيادته . ولكن هيرمان لم يكن مخطئاً فى الفكرة العامة . فمن ناحية كان جول باسترى — صاحب أقدم بنك فرنسى فى مصر (إخوان باسترى بمرسيليا والإسكندرية) — يستعد لتأسيس بنك ائتمان برأس مال ١٠٠ مليون فرنك . ومن ناحية أخرى كان لوبوك (مندوب البيت التجارى الإنجليزى كافان ولوبوك وشركاهما) فى مصر ليتحقق من القصص المنتشرة عن سوء إدارة الشركة المالية . فالمساهمون الإنجليز فى هذه الشركة قد فاض بهم الكيل من باسكولِلى وأعوانه . ولذا كان لوبوك يبحث إمكانية تأسيس شركة مالية جديدة تماماً .

ووفقا لرواية ديرفيو ، فإن لوبوك قد عرض أن يشترى بنك ديرفيو ، ويحوله إلى شركة مساهمة ، وأن يدفع لديرفيو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه بشرط أن يظل ديرفيو مديراً لمدة ثلاث سنوات . وبالإضافة إلى ذلك يدخل جالو وديرفيو كمؤسسين للشركة

الجديدة . ولم يكن المشروع طموحاً كما قد يبدو . فكثير من أصحاب المشاريع وجدوا أن من الأسهل أن يبيعوا الشركات عندما تكون مطعمة بشركات أقدم من ذوات الخبرة والسمعة . وبدأت البيوت الخاصة تجد أن هذا التحول هو الحل المثالى للشركات التى تشكو من توسعها الزائدة عن الحد ، ومضارباتها التعيسة ، وأرصدتها المجمدة التى لم يعرف الجمهور عنها بعد . وكما يقول ديرفيو : « إن هذا النوع من العمل قد أصبح شائعاً جداً الآن فى إنجلترا » .

وقد أجاب ديرفيو على هذا الاقتراح بأنه يود استشارة زملائه . وكان هنرى أوبنهايم من بين الأوائل الذين تحدث إليهم ديرفيو ، فأجاب بأنه لا يرى ما يدعو إلى إعطاء لوبوك هذه المؤسسة الممتازة بينما يستطيع هو وديرفيو وأصدقاؤهما فى باريس ولندن أن يقوموا هم بعملية التمويل . وبالطبع يمكن دائماً ضم لوبوك بل وحتى باسترى « الذى لا يطمع فى أكثر من العثور على نواة للنشاط المالى ، وعملاء جاهزين ، وعلاقات وثيقة بالخديوى ، وأخيراً ــ دون أن أمتدح نفسى مديراً أثبت كفاءته » . لقد كان ديرفيو دائماً غير مرتاح لفكرة المنافسة .

ولقد ضمن خطابه إلى أهدريه فى ٤ يونيو صياغة أولية للمشروع . فالاتحاد الجديد يؤسس برأس مال قدره ١٠٠ مليون فرنك ، وأسهم عددها ٢٠٠,٠٠٠ كل سهم قيمته ٥٠٠ فرنك ، ويخول الاتحاد سلطة الدخول فى كل ألوان النشاط المالى ، باستثناء العمليات التجارية التى تمس منطقة نفوذ الشركة التجارية المصرية ، وباستثناء الائتمان الزراعى وائتمان الأراضى الذى ينبغى تركه لبنك رهن يؤسس فيما بعد . والحد الأقصى للمساهمين هو ١٥ بما فى ذلك ديرفيو ، جالو ، وهنرى وهيرمان أوبنهيم . ويكون للمؤسسين أفضلية المساهمة فيما لا يتجاوز ٥٠٪ من أى أسهم جديدة فى المستقبل ، ويتقاضون ١٠٪ من الأرباح بعد خصم ٦٪ فوائد على رأس المال . وهم يشغلون أوتوماتيكياً مقاعد أول مجلس إدارة لمدة خمس سنوات . ويكون ديرفيو هو المدير ، ويشترك جالو فى الإدارة إذا أراد . ولم تحدد المرتبات فى المشروع ، ولكن ديرفيو يتقاضى $2\frac{1}{2}$٪ من الأرباح فوق نصيبه كمؤسس . وتقدم الشركة لبنك أوبنهيم نونى وشركاه ثلث عمليات الائتمان مع الحكومة المصرية ، وعمليات الاندماج والسيولة . . . إلخ . وفى مقابل ذلك تتقاضى شركة ائتمان مصر (وهذا هو الاسم

المقترح للبنك الجديد) ٥٠٪ من مساهمة بنك أوپنهايم فى هذه الصفقات . وأخيراً يتضمن مشروع ديرفيو اقتراح لوبوك . وهو أن يتقاضى ديرفيو ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه نظير التنازل عن شركته القائمة . توزع ١٠٠٫٠٠٠ جنيه منها على المساهمين . ويقسم المائة ألف الأخرى بينه وبين جالو .

وعند تقديم المشروع إلى أندريه . كان ديرفيو حريصاً على أن يبرأ من أى مصلحة خاصة قائلا : « إننى أعتقد أن تحقيق هذا المشروع سيقلل من مركزى فلن أكون أكثر من مدير لمؤسسة كبيرة بالتأكيد . غير أننى سأخضع لإشراف مجلس إدارة بينما أنا اليوم لا أخضع لأحد . وفوق ذلك فإن شركتى الحالية ستنتهى خلال سنوات ثلاث . فى ذلك الوقت ربما كنت قادراً على الاستقلال عن عدد كبير من شركائى فتكون الشركة لى وحدى تقريباً . واتركها من بعدى لأولادى وأولاد جالو . ومن المؤكد أننى كنت أحقق الربح المعروض على فى السنوات الثلاث الباقية وربما قبل ذلك . وإننى آمل أن أمنح المساهمين فى شركتى ٢٠٪ عن السنة التى تنتهى » .

ومن ناحية أخرى كان ديرفيو يرى فى المشروع مزايا جدية :

« إن تحقيق هذا المشروع يحرر اسمى من التزامات عديدة . ويضمن لى ثروة كبيرة فوراً . ويضعنى على رأس مؤسسة تسيطر على البلاد فى المستقبل . ويمنع أى شركة أخرى ذات طبيعة مماثلة من الإتيان وتثبيت أقدامها هنا . إن رأسمالى البالغ عشرة ملايين فرنك لم يعد كافياً لمواجهة تطور نشاطى . فالحكومة تمتص الجانب الأكثر منه . ومع ذلك فما زلت فى اللحظة الحاضرة أنفذ طلبات لعملائى قدرها سبعة ملايين فرنك . وسأحصل على أكثر من ذلك بكثير بمجرد أن أكون قادراً على المضى بدون إرهاق مطالب الخديوى المالية . وفوق ذلك فإن إسماعيل باشا سيكون بعد سنوات قليلة فى وضع طيب من الناحية المالية . فلا شك أنه سيبرم قرضاً جديداً بعد الوصول إلى قرار فيما يتعلق بمشكلة قناة السويس » .

ولقد أكد ديرفيو موافقة الخديوى على المشروع « بكل قلبه » . والحق أن إسماعيل هو الذى أسر لديرفيو بالمعلومات التى جعلته يشعر بالحاجة إلى الحركة السريعة لمواجهة تهديد منافسه باسترى : « ولقد طلب منا أن نحتفظ بهذا السر ».

وخلافاً لما يمكن أن يتوقع فإن أندريه وافق على مشروع ديرفيو . لقد اعترض على بعض التفصيلات الصغيرة ، ولكنه كان مسروراً من الفكرة العامة . فإنشاء شركة مساهمة ستؤدى فى المحل الأول إلى تعبئة أنصبة أندريه فى بنك ديرفيو وشركاه . ومن ناحية المبدأ لم يكن بنك أندريه يحب أن يقدم للشركات الأخرى أى « رأسمال » استثمارى . وكل مساهمة من جانب هذا البنك فى مشروعات شركات جديدة كان هدفه دائماً هو بيع الأسهم فى أقرب وقت . وفوق ذلك فعلى ضوء الارتباط الزائد من جانب ديرفيو فى مشاكل الخديوى المالية كان لدى بنك أندريه دوافع أكثر للتخلص من مصالحه المالية فى بنك الإسكندرية . ولا شك أن هذا هو ما كان فى ذهن أندريه عندما اقترح أن حق المؤسسين فى ١٠ ٪ . من الأرباح يمكن أن يكون على صورة أسهم قابلة للتبادل . ومن ناحية أخرى لم ينس أندريه أبداً حلمه فى تأسيس بنك قوى فى مصر ، وهذا المشروع يمكن أن يكون تحقيقياً لذلك الحلم . لقد رفض ديرفيو هذه الفكرة من قبل خوفاً من المنافسة . أما اليوم ، وخوفاً من منافسة أقوى ، فإن ديرفيو يقترح الفكرة من تلقاء نفسه .

وبالطبع كان ديرفيو ساذجاً بشكل يدعو إلى الدهشة بخصوص كل المسألة ، فالخديوى كان يدفع ديرفيو منذ وقت طويل إلى التوسع فى أعماله ، ولذلك فإن حديث ديرفيو عن « السر » الذى أفشاه الخديوى عن إمكانية منافسة جديدة لا بد قد جعلت أندريه يبتسم ، ولا بد أن طلب صاحب الفخامة بأن يظل هذا الإفشاء « العرضى » محل الكتمان ، قد جعل أندريه ينفجر من الضحك . فالحقيقة أن مالية مصر قد اكتسبت طابع المنافسة إلى حد بعيد وأن مجموعات عديدة . فى داخل البلاد وخارجها كانت تبحث فكرة تأسيس بنوك مساهمة جديدة . وأن على أندريه أن يتحرك بسرعة إذا أراد أن يكون الأول — ولا سيما أن الرأسماليين البريطانيين كانوا أسخى منه ومن زملائه فى باريس ، إذ كان البريطانيون فى ظل فوائد الخصم المرتفعة باستمرار يؤسسون الشركات ويطرحون الأوراق المالية بإسراف أكثر من ذى قبل . ولم تكن أنباء الحرب المزعجة فى شلزفيج — هولشتين كافية لوقف اندفاع المستثمرين الطموحين والمضاربين الطموحين المستعدين لخطف أى شىء يقدم لهم ، ولم يكد يحل آخر أبريل سنة ١٨٦٤ حتى كانت قيمة الأوراق المالية الجديدة الصادرة فى إنجلترا قد زادت على نصف مجموعها فى سنة ١٨٦٣ الذى يمكن اعتباره عاماً

استثنائياً . إن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث منذ ازدهار مشروعات السكك الحديدية فى فترة ١٨٤٠ — ١٨٥٠ .

ولقد تحرك أندريه بسرعة ، فعند وصول خطاب ٤ يونية أبرق إلى ديرفيو بموافقته الكاملة : « موافقة كاملة من ناحية المبدأ على الارتباط المقترح ، وأقبل المركز المقترح اعتمد على مساهمة كبيرة من جانبنا وعلى القيام بأعمال الوكالة» . وبعد ذلك بأسبوعين أرسل خطاباً مطولا تلقى لهجته الدينية بعض الضوء على إيمان أندريه ومكانة الرعاية الإلهية عنده كعامل من عوامل نجاح العمل المالى .

« لقد قلت لك فى برقيتى إننى أوافق على المبدأ من جميع الوجوه ، فما أراك راغباً فى تنفيذه ليس إلا المشروع الذى اختمر فى ذهنى منذ وقت طويل . ولقد فكرت فيه مع هيرمان أوبنهيم منذ عام : وأرى فيه شاهداً على رعاية الله الذى يوجه كل أعمالنا لك ، هذه الرعاية التى تتمثل فى أن اتحاداً من هذا النوع ، مطاوباً ومفيداً لكل الأطراف المعينة ، قد أثار هنا فى مناسبات مختلفة انتباه رجال مرموقين وأدى إلى مؤتمرات ومشروعات ، وبدا كأنه ضد مصلحتك . ومع ذلك فلم يتم منه شىء » .

« ولقد استفدت أنت من التأخير . وها أنت تتولى المشروع بنفسك وأنت قوى مدعم المركز فى البلاد — هنيئاً لك ! ولعلك تفكر فى المزايا التى تعود عليك من هذا النوع من العمل . إن إدارتك لعمل من الطراز الأول كهذا ستزيد من أهميتك كرجل أعمال . وبالضرورة ستشترك فى كل ما له أهمية وميزة يتم فى مصر . وإذا استطعت كما أتوقع وأرجو ، أن توجه دفة أموالك عبر التيارات والأمواج ، فلا شك أنك ستساهم مساهمة غير صغيرة فى تطور رخاء وحضارة البلاد التى ارتبطت بها . ويبدو لى أنه مهما تكن آمالك عريضة ، فإن هذا العمل هو الذى سيرضى هذه الآمال .

ولا شك أنك ستجد بين شركائك الحاليين البعض ممن لا يرحبون بالمشروع ، وسيفتقدون به الجو العائلى القائم فى شركتك حالياً ، ويفضلون أن يستمروا كشركاء معك فى عمل أكثر استقراراً وجزاء وإن كان أقل اتساعاً . والبعض (وأعتقد أنهم أقلية) قد يرون رأياً آخر فى توزيع المبلغ الذى ستدفعه الشركة الجديدة نظير مساهمتك

ولكن بشكل عام سيفهم الجميع أن هذا التحول يمثل المصلحة العامة . وحتى لو كانت الظروف غير مواتية واللوائح غير مرضية فإن عملك سيبدو أمام الرأى العام مؤكد النجاح » .

ويختم أندريه خطابه قائلا :

« ولكنى سأعود إلى الموضوع عندما تكون الأمور قد تقدمت عن ذلك . أما اليوم فأود أن أكرر لك مرة أخرى أنه يحسن أن تسرع . فالظروف تفرض عليك أن تتخذ إجراء سريعاً . وعند موسم القطن القادم فلا بد من أن تكون مستعداً لخدمة كل مصالح البلاد » .

ولسوء الحظ فتر حماس أندريه نتيجة خطابين من مصدرين مختلفين تماماً . وكان الخطاب الأول من صحفى يدعى هورن ، كون لنفسه سمعة كخبير فى الشؤون المالية ، وكان المحرر المالى لصحيفة « جورنال دى ديبا» الفرنسية ذات النفوذ الكبير . ولقد قضى هورن بضعة شهور عام ١٨٦٤ فى مصر درس فيها الصناعة والتجارة والبنوك المحلية مستهدفاً دون شك أن يجد لنفسه ثغرة ينفذ منها . ولقد وجد أوينهيم وديرفيو فى هورن شخصاً مفيداً ، وهكذا عاد إلى أوربا ممثلا لهما مكلفاً بأعمال كثيرة من بينها التفاوض فى تكوين شركة الائتمان المقترحة والتى سيصبح هو واحداً من « مؤسسيها » . وتوقف هورن فى باريس وناقش المشروع مع أندريه فى منتصف يونية ، ثم ذهب إلى لندن لمفاتحة الدوائر المالية بها فى المشروع .

ولقد وجد هورن أن السوق « فى حالة توقف كامل » يشله خطر تجدد الحرب بين بروسيا والدنمرك . وكانت الأعمال المالية المصرية فى سوق لندن — على وجه الخصوص راكدة ، وثمة عدد من المشروعات التى لم تتحقق تخنق السوق وكأنها كابوس مزعج ، ومما زاد الأمر سوءاً حلول الصيف وهو فصل ميت من الناحية المالية وفيه يفضل المستثمرون والممولون أن يتجنبوا أى التزامات جديدة . وباختصار فلم يكن هناك ما يمكن عمله حالياً .

وقد دعم هذا التقدير المظلم من جانب هورن — تقدير مماثل للسوق الفرنسى من جانب دينيون دى بان ، صديق أندريه الطيب فى شركة المسيجارى ماريتيم

وشركة فورج وشانتييه . ولقد كتب دى بان — وهو فى مهمة بمصر — خطاباً من الإسكندرية فى ٢٩ يونية إلى أندريه يعبر فيه عن قلقه من فشل ديرفيو فى الحصول على تأييد بريطانى كاف للمشروع . وفى هذا الخطاب يقول إن ديرفيو «سوف يحبذ» أن يعطى أندريه والسوق الفرنسى نصيباً من القرض أكبر مما كان محدداً من قبل ، وأنه لا يعتقد أن السوق الفرنسى يستطيع أن يمتص مثل هذا الحجم من الأسهم . وفوق ذلك فقد كان دى بان قلقاً من باسترى ، الذى يبدو أنه يمضى قدماً فى مشروعه الخاص . وقد تساءل دى بان : ألا توجد وسيلة لجذب باسترى وتجنب تقسيم سوق متوتر بالفعل ؟

ومثل هذين الخطابين ، بالإضافة إلى محادثات ليس لدينا تسجيل عنها مع الأسف ، قد دفعت أندريه إلى التفكير . لقد حث ديرفيو على الإسراع ، ولكن العجلة كانت مستحيلة بشكل واضح . فطرح أسهم مثل هذه المؤسسة الكبيرة ليس بالأمر السهل ، وهو يحتاج إلى وقت ومهارة حتى يمكن تجميع مجموعة ترعى المشروع وحتى يمكن التوفيق بين مصالح مختلف الأعضاء ، وتدبير ارتباطات طويلة إلى الحد الذى يكفى كل الشروط والوعود . وكل ذلك صعب ولا سيما أنه لا يوجد شخص واحد يبلغ من القوة ما يجعله قادراً على اختيار وتحديد قواعد العمل .

وفوق ذلك تعقدت المهمة بسبب وجود ديرفيو . فإن ممول الإسكندرية سيكون فى الواقع شريكاً كبيراً . وسواء أكان نصيبه ٢٠٠,٠٠٠ جنيه أو ٥٠٠,٠٠٠ فإن هذا مبلغ كبير . ولا بد أن يبدو مثل هذا النصيب الكبير فى أعين الممولين الدوليين الذين تعودوا على تقسيم هذه الأنصبة فيما بينهم — إسرافاً لم يسبق له مثيل ، لصالح شخص غريب ليس لديه ما يساهم به غير نواياه الطيبة . وصحيح أن نوايا ديرفيو الطيبة وخبرته المصرفية ستثمر أرباحاً كبيرة فى المستقبل ، إلا أن الجزاء البعيد لا يغرى الرأسماليين الذين كان هدفهم الأول تحقيق عائد سريع مجز . وإذا كانت الأرباح من نصيب المستثمر فإن هذا المستثمر يصعب عليه تحبيذ عملية مثقلة منذ البداية بهذه التركة الكبيرة . أما فى عين المساهم المنتظر فإن ديرفيو ونصيبه ليسا ضماناً للازدهار وإنما هما تعويذة الخراب . وفى النهاية تساءل عديد من الأوربيين

الذين تمت استشارتهم : هل وجود ديرفيو ضرورى حقاً ؟ إن شخصاً من نوع ديرفيو لم يكن موجوداً فى البنك الإمبراطورى العثمانى .

وعلى أية حال لقد كانت هناك شكوك منذ البداية ، وحتى هنرى أوبنهايم الذى ساعد ديرفيو فى إعداد المشروع — انتهز الفرصة للطعن فى صديقه . ففى أول يوليو كتب أوبنهايم إلى أندريه يخبره أنه يشعر أن النصيب المحجوز لديرفيو وشركائه كبير جداً : « لقد بحثت عن اتحاد يمكننا أن نعطى شركاء ديرفيو مجرد فائدة فى العملية الجديدة ، فإذا نجحت ضمن لهم نجاحها فائدة دائمة . ولكن هذا الحل محل اعتراض هنا » . وليس الأمر أن أوبنهايم يعترض شخصياً على نصيب ديرفيو الكبير وإنما « علينا فوق كل شىء أن نفكر فى الجمهور » .

ولقد بدأ أندريه يدرك أن تكوين « شركة الائتمان » لن يكون عملا سهلا كما كان يظن .

* * *

أما عند ديرفيو ، فإن فشل مشروعه أمر لا يخطر له ببال . فمطالب إسماعيل المستمرة قد استنزفت قواه . ولقد حاول أن يحافظ على مصادره المالية برفض أعمال مالية جديدة ، وتأجيل طلبات من الخديوى تبلغ حوالى عشرة ملايين فرنك . ولحسن حظه فإن الهبوط العام فى النشاط المصرى فى ميدان الأعمال قد خفف الضغط عليه . ومنذ مارس ١٨٦٤ أدى هبوط بسيط فى الأسعار فى ليفربول إلى توقف ارتفاع أسعار القطن ، وفضل التجار والمزارعون المصريون أن يتوقفوا عن البيع وينتظروا الارتفاع . وهبطت الصفقات مع أوربا بعنف ، ومع هذا الهبوط هبطت الحاجة إلى التسهيلات الائتمانية وتسهيلات الخصم . ولقد استطاع ديرفيو أن يوقف عجزه فى باريس فى الحدود المعقولة (فى نهاية يونيو كان العجز حوالى ٦٦٠,٠٠٠ فرنك فحسب) وكان سعيداً بأن يغطى الركود العام فى السوق مركزه الضعيف .

كان هذا فى الربيع . أما الآن فقد حل الصيف ، وأوشك الفلاحون بعد أسابيع قليلة أن يجمعوا القطن ويحلجوه ويكبسوه وينقلوه إلى الإسكندرية . إن الوقت يمر بسرعة ، والصيف فصل قائظ غير مريح فى مصر ، لا سيما بالنسبة لمزارعين مثل إسماعيل أنفقوا إيراد حصاد العام الماضى وينتظرون الخريف بفارغ

الصبر . ولكن المقترضين — ولا سيما الذين تعودوا على ذلك — أقل تعاسة — من مقرضيهم . فديرفيو — الغنى بالوعود والفقير فى النقود — كان يرتعد من مجرد التفكير فى موسم القطن المقبل . وفى ٢٠ يونيو كتب إلى باريس يقول إن أندريه ودى بان قد « أقنعاه » بمصلحته فى قبول تحويل بنكه إلى مؤسسة مساهمة» وأنه من المهم استعجال الأمر ، ولما كان أوبنهيم متردداً وكان بنك فروهلنج — جوش مغالياً فى مطالبه ، فإن على أندريه أن يتولى الأمر وحده . بل إن ديرفيو يذكر صديقه قائلا : « لما كنت قد عرضت على مساعدتك فى لندن إذا قصرت معونة جوش فإننى أقبلها من كل قلبى » ثم أضاف فى لهجة خيرة « إننى أشعر مثلك أننا فى حاجة إلى سرق لندن ، ولكن لا تنسى إنه مهما كانت رغبتنا فى ضمان فائدة مجزية لأسهمنا فإننى لا أريد أن يكون مشروعنا عملا من أعمال المضاربة » .

وفى نفس الوقت حاول ديرفيو أن يواجه الاعتراضات الموجهة ضد حصول أصحاب البنك القديم على ٢٠٠,٠٠٠ جنيه نصيباً فى البنك الجديد . فقد أرفق طى خطابه بياناً يوضح أن مصرفه قد حقق فى المتوسط ربحاً يزيد ٣٠٪ عن أرباح السنوات الأربع الأولى ، وأنه وفق هذا المعدل فإن المستثمرين فى مصرفه يستطيعون أن يدفعوا ضعف قيمة أسهم المؤسسة الجديدة وأن يحققوا بعد ذلك ١٥٪ ربحاً فى العام. وعلى ذلك فإن تخصيص ٥٠٪ مقابل شراء اسم مصرفه الحالى — خمسة ملايين فرنك من رأس مال قدره عشرة ملايين — لا يتضمن أى مبالغة أو إسراف . ومما يذكى هذا التقدير أن هذه العوائد المجزية قد تحققت إلى حد كبير بدون مساعدة إسماعيل الذى لم يمض على توليه الحكم أكثر من ١٨ شهراً . وقد توقع ديرفيو نتائج أفضل فى المستقبل .

ومن المشكوك فيه أن يكون أندريه قد تأثر بمثل هذه الحجة . فأولا : مهما بدت هذه الحجة قوية للوهلة الأولى فإنها لا تصمد أمام أى بحث دقيق . وكما أوضح هنرى أوبنهايم فى خطاب أول يونيو إلى أندريه فإن أرباح ديرفيو الملحوظة تعتمد على مجموعة من الظروف المواتية الخاصة التى لا يمكن أن تستمر إلى الأبد . ثم هنالك أيضاً مسألة أخرى وهى : كم من هذه الأرباح قد تحقق فعلا ؟ ، وكم منها ليس إلا مجرد أرقام فى كتاب .

والأكثر أهمية من ذلك أن هذه الحجة غير ذات موضوع . فما يهم أندريه ليس تبرير مطالب ديرفيو وإنما تأثيرها على الشركاء المنتظرين وعلى الجمهور المستثمر . ومن وجهة النظر هذه كانت مطالب ديرفيو عنصراً واحداً من مشكلة دقيقة أكبر : ألا وهى الإمكانية العملية للمشروع . وإذا كان ديرفيو يعتقد أن الثقة والأرقام الخيالية ، يمكن أن تغرى رجلا مثل أندريه بتجاهل الركود الحقيقى فى السوق فى فصل الصيف . وبمحاربة كل المالية الدولية بيد واحدة ، فلا شك أن آماله ستخيب .

وفى الوقت نفسه كان جول باستريه يمضى قدماً فى مشروعه . ولا بد أن هذا قد أثار دهشة ديرفيو الذى كان يعتبر نفسه الرجل الأفضل وتدهشه إلى حد ما ادعاءات منافسة : « على الرغم من كل التقدير الذى أكنه لمستر باستريه . وإذا نحينا جانباً مسألة التواضع . فإننى لا أخشى منه كمدير لشركة منافسة لى . » إلا أن قوة باستريه تكمن بالدقة فى مركزه الأدنى فى سلم المالية المصرية . ولقد كان أقل طموحاً من ديرفيو — فقد كان يطلب هو وشريكه سينادينو مائة ألف جنيه فحسب مقابل بيع شركاتهم الخاصة . ولقد وجد صعوبات أقل فى الحصول على ٢ مليون جنيه يدفع ربعها فى الشركة . إذا قورنت بمحاولات ديرفيو فى الحصول على ٤ ملايين جنيه . ولقد حصلا على هذا المبلغ فى إنجلترا وهذا هو المهم . وهكذا ظهر البنك الإنجليزى الفرنسى فى شهر يوليو تحت رعاية بنك أجرا وهاسترمان الذى كان يريد أن تكون له محطة مالية فى الطريق إلى الهند . وتحت رعاية شركة الائتمان المالية العامة (لينج وديفو) . ولقد استوعبت المؤسسة الجديدة بيتى باستريه إخوان وسينادينو وشركاهم الماليين على أن يظل صاحبا هذين البيتين مديرين فى المؤسسة الجديدة . وبهذه الطريقة توقع البنك الإنجليزى المصرى أن يجد نفسه منذ البداية « فى أشد الأوضاع امتيازاً فمن المؤكد أن ارتباطاته ستثمر أرباحاً كبيرة . ولقد ضمن البنك تعاون الأطراف التى تعرف بدقة كل الاستخدامات فى البلاد . والتى استطاعت لسنين طويلة أن تحتفظ بثقة الحكومة والمجتمع التجارى فى أوربا والشرق » . وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية للأسهم حددت بخمسين جنيهاً للسهم (وهو سعر غير مناسب) إلا أن الآفاق كانت طيبة والأكثر من ذلك أن المشروع قد عولج بمهارة بحيث غطيت الأسهم وزادت .

ولقد علم ديرفيو بنجاح باستريه مباشرة بعد أن أرسل إلى أندريه خطابه المؤرخ ٣٠ يونيو . ولسنا نعرف رد فعله لهذا الخبر ، وربما تكون الدهشة قد عقدت لسانه فى أول الأمر . ولكن بمجرد أن زالت الدهشة الأولى فلا بد أن إدراكه بأن زميله فى البؤس قد تركه وحده يعانى آلام الصدمة . قد آلمه أكثر من آلام الصدمة نفسها . وأكثر من أى وقت مضى ، بدا ديرفيو ينعى عجزه فى الإسكندرية بينما يتحكم الغرباء فى مصيره على بعد آلاف الأميال . فليكتف إذن بما تم فى الماضى من ثرثرة ومؤامرات ، فقد حان الوقت أن يأخذ مصيره بين يديه . وفى ٣ يوليو أرسل ديرفيو برقية إلى أندريه ينبئه بسفره إلى فرنسا خلال أسبوع وكان الرد بمثابة دش من الماء البارد : « إذا كانت دوافع الرحلة هى مسألة ٨ يونيو فالأفضل أن تؤجل السفر حتى سبتمبر » .

ويبدو أن الماء لم يكن بارداً بدرجة كافية . ومن المحتمل أنه لم يكن هناك ماء من البرودة بحيث يجعل ديرفيو يغير رأيه . فديرفيو كان مصمماً على الذهاب إلى باريس واثقاً من أنه سيتغلب على كل العقبات بمجرد وجوده هناك . وأنه إذا استطاع أن يتحدث إلى هؤلاء المصرفيين وجهاً لوجه فإنهم سيفهمون أى صفقة رابحة يعرضها عليهم . أن ماليت ، وفولد ، وهوتنجر رجال طيبون وديرفيو لم يتردد أن يقول هذا لأصدقائه فى الإسكندرية قبل الرحيل .

والحقيقة أن ديرفيو كان مخطئاً فى تقديراته ، فلم يكن سوق لندن مختنقاً مؤقتاً بعروض من الشرق الأدنى فحسب ، ولم يكن سوق باريس من الضعف بحيث كان عاجزاً عن هضم أى شىء فحسب ، وإنما الأكثر من ذلك أن المصرفيين أنفسهم الذين أراد ديرفيو التحدث إليهم لم يكونوا فى باريس ، إذ لم يكن لديهم رغبة فى التخلى عن إجازاتهم الصيفية التقليدية لبحث هذا المشروع . وأندريه نفسه غادر باريس بقية شهر يوليو . وعند ما عاد كان تدخل ديرفيو الشخصى قد ساعد على تجسيم الصعاب وبلورة المقاومة . ولقد كتب أندريه إلى ديرفيو بلهجة الأمل : « إن الأفكار قد نضجت بالاتصالات والمناقشة » . ولكن المسألة كانت : ما هى هذه الأفكار ؟ لقد تراجع بنك أندريه ببطء وإن كان فى وضوح — من الحماس إلى الحذر ، ومن الحذر إلى الشك ، ومن الشك إلى الرفض . ولم تكد تحل نهاية

أغسطس حتى كان أندريه قد قرر أن أفضل شيء للجميع هو إما أن يزيد ديرفيو رأسماله زيادة كبيرة أو أن يستمر الوضع الراهن لديرفيو على أن ينشأ ، بنك جديد ممتاز على طراز البنك العثمانى فى مصر . ولم يكن عند أندريه فكرة كيف يمكن أن يكون هذا الاقتراح الأخير مدمراً لديرفيو . وكان أندريه معذوراً فى ذلك فديرفيو قد أخفى حقيقة متاعبه ، إذ لو عرفت لما استطاع أن يجمع ٢٠٠ ألف جنيه .

الفصل التاسع

الثمن الغالى للنعمة

عند ما عاد ديرفيو إلى مصر فى آخر سبتمبر ١٨٦٤ لم يكن أمامه لحل مشاكله غير قرض عام . لقد كان ديرفيو مفلساً . نعم إنه ما زال على الورق غنياً ، مهما ، وأول مصرفى فى مصر ، وكانت دفاتر حساباته تعبر عن فائض كبير — فإسماعيل وحده كان مديناً لديرفيو بأكثر من التزاماته بكثير . ولكن ثمة فرق بين دين ودين . فبينما كان مقرضو ديرفيو بنوكاً أوربية تتمسك بمواعيد الدفع ، كانت مسحوبات إسماعيل بلا ميعاد على الإطلاق .

والأكثر من ذلك أن الخديوى كان عاجزاً عن الدفع حتى لو أراد ذلك ، فقد استهلك منذ زمن إيراد محصول ١٨٦٣ ، وامتص كلا من ديرفيو وأوبنهيم حتى الثمالة — إذ كان مديناً لهما فى سبتمبر بمبلغ ٤٠ مليون فرنك . ولقد بذلت شركة التجارة المصرية جهدها بإقراض إسماعيل مراراً خلال الربع الأول من ١٨٦٤ ، ولكنها عندما رفضت الاندماج مع الشركة المجيدية ، فقدت وسائل المساعدة وأغضبته . ولقد استنفذ إسماعيل إلى آخر قطرة ممولى الإسكندرية وتجارها ، حتى بريفيرى وحثالة مجتمع التجارة لم يسلموا منه . أما البقرة الوحيدة التى لم تحلب فهى البنك الإنجليزى — المصرى ، ولكن الخديوى كان مديناً بمبالغ ضخمة لبنكى باسترى وسينادينو اللذين ورثهما البنك الإنجليزى المصرى فى المطالبة بهذه المبالغ .

ولم يكن إسماعيل مهتماً بدفع ديونه ، إلا عندما كان عليه أن يفعل ذلك حى يقترض مبالغ أكبر . لقد ابتعد عن صورة الأمير الحريص الذى كان يتحدث بفخر عن إقطاعياته الممتازة فى إدارتها والذى وعد أن يقتصر فى نفقاته على مخصصات مدنية . فعبء الدين ووصمته قد فقدا كل معنى عنده ، وأصبح الدين كإدمان المخدر ، كلما اقترض زادت شهوته إلى الاقتراض . هذا الجبل من الأعباء الذى كان من الممكن أن يحطم شخصاً غيره ، لم يكن له من أثر عليه إلا أن يساعده

على أن يتسلق إلى أعلى ويرى آفاقاً جديدة أشد اتساعاً .

ولقد كانت آماله وخياله تفزع سامعيه . فى قيظ صيف ١٨٦٤ لم يكن إسماعيل يفكر فى إنشاء الترع والسكك الحديدية فحسب ، وإنما فى جعل القاهرة باريساً أخرى على النيل ، وفى أن يجعل من نفسه إمبراطوراً لأفريقيا . وكان يحلم بأن تكون للقاهرة ميادين فسيحة وبورصة ومسارح وأوبرا ، ويكون لمصر جيش كبير وأسطول بحرى قوى . ولقد سأله القنصل الفرنسى : لماذا يريد كل هذا ؟ وربما كان عليه أن نضيف : كيف يفعل هذا ؟ .

إن إسماعيل ، مثله مثل ديرفيو ، لم يكن أمامه ما ينقذه غير قرض عام . إلا أن هذا هو نوع الدين الذى كان الخديوى يكرهه . فقد كان ديناً مفتوحاً ، خاضعاً لموافقة رؤسائه فى القسطنطينية ، وهو يعنى مساومات غير مريحة ، ويكشف رصيده ويضعه موضع البحث والتقييم فى السوق ، وفوق ذلك فالقرض العام يفترض الدقة فى المواعيد — فعندما يريد المساهم أن يتخلص من الكوبون فإنه يأخذ فلوسه فوراً . وأخيراً فهناك بقية الشرارة الباقية من اعتزاز إسماعيل الوهمى بأنه لم يضف إلى قرض مصر القومى ، وهو اعتزاز كاعتزاز المرأة الساقطة بآخر مظاهر الفضيلة .

وأحياناً كان من الصعب أن تقنع إسماعيل بأن يقترض مالا . ولقد حاول بنك أوبنهيم أن يدفع اسماعيل منذ توليه الحكم إلى عمل قرض عام ؛ فإذ كان البنك قد تولى طرح قرض مربح من قبل ، كان حريصاً بالطبع على أن يتولى طرح قرض آخر . أما ديرفيو فقد رأينا أنه كان أقل حماساً فى أول الأمر ، ثم أخذ يؤيد هذه الفكرة بعد ذلك تحت ضغط الظروف .

ولقد اشتد ضغط الظروف فى أواخر شتاء ٦٣ — ١٨٦٤ عند ما كان أندريه يلح على بنك ديرفيو وشركاه بدفع ما عليهم ، وكان الخديوى يبتكر وسائل تجعل بنك ديرفيو أكثر غنى حتى يستطيع أن يقرضه أموالا أكبر . وفجأة أصبحت فكرة القرض مغرية جداً لديرفيو . فإلى جانب أنه سيمكن إسماعيل من سداد ديونه ، فإن هذا القرض سيمنح البنوك التى تصدره أرباح كبيرة ، ولقد كان إسماعيل يؤكد لديرفيو دائماً أنه سيكلف بكل العمليات التى من هذا النوع .

غير أن إسماعيل لم يكن مقتنعاً — مثل داتنيه — بضرورة الإسراع فى عمل قرض . وانتهى الضغط عليه فى فبراير ومارس ١٨٦٤ بتأكيده أن القرض سيتم فعلا .

إن هذا أمر مقرر ، ولكن ينبغى الانتظار حتى يصفى الخلاف مع شركة قناة السويس . ولقد بدا هذا التفكير معقولا . فالتعويضات التى توقع إسماعيل أن يدفعها (وإن لم يتصور أنها ستكون باهظة إلى الحد الذى تبين بعد ذلك) تمنحه تبريراً جميلا لإصدار سندات .

غير أن التحكيم فى مشكلة القناة تم ومضى ، ومع ذلك فلم يتم القرض . عند ذلك الوقت ، لم يكن حتى ديرفيو مهتماً ، فقد كان منهمكاً فى مشروع تحويل بنكه ، الذى كان يبشر بحل مشاكله المالية بشكل أنسب من أى قرض ، ولكن بمجرد أن أصبح واضحاً أنه لا مفر من بعض التأخير فى تكوين شركة الائتمان الجديدة وطرح أسهمها ، انضم ديرفيو إلى صف رجال الأعمال المصريين الذين كانوا فى أشد الحاجة إلى قرض لإنقاذ جلودهم والذين كانوا حريصين على تولى إصداره لملء خزائنهم .

ولقد كانت هنالك وفرة فى المستعدين للأقراض ، إذ كان الخديوى محوطاً بحاشية صغيرة من الممولين الأغنياء المتنافسين واحداً بعد الآخر على أن يضعوا أنفسهم فى خدمته . فهناك بالطبع أوبنهايم والاتحاد المالى الإنجليزى الألمانى الذى يمثله ، وهناك أيضاً باستريه والبنك الإنجليزى المصرى الجديد ، الذى يكون سعيداً بأن يبدأ حياته المالية بعملية ضخمة من هذا النوع . وهناك عرض ثالث بقرض يتراوح من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون فرنك تقدمت به مجموعة مالية يمثلها ساباتييه — القنصل الفرنسى السابق بالإسكندرية — وهو رجل ذو سمعة معروفة فى الجشع والرشوة . وقد حاول أن يجد فى النشاط المالى والتجارى بمصر تعويضاً عن الأرباح والرشى المجزية التى كان يتقاضاها خلال عمله كقنصل . وهناك أيضاً بريفيه الدجال المستعطف الذى يقدم نفسه دائماً كممثل لبنك روزتشايلد . بل حتى الشركة المالية لمصر المعروفة دائماً بتواضعها والموصومة بأنها الشاة السوداء فى الأعمال المصرفية ، تقدمت تعرض خدماتها . أما ديرفيو فقد وجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه ، ألا وهو محاولته ركوب جوادين فى وقت واحد . فقد كان يود أن يكون المتعاقد الأساسى على القرض بوصفه مديراً لبنك الائتمان المزمع إنشاؤه ، ولكن عند ما ضعف الأمل فى إنشاء هذا البنك كان عليه أن يغطى نفسه بتقوية علاقاته القديمة بأوبنهايم وبحجز

مكان له فى اتحاده المالى . وفى مثل هذا الوضع كانت هناك فرصة كبيرة بأن يفقد ديرفيو زمام الجوادين ويقع بينهما .

وغنى عن البيان أن كل هذه البنوك لم يكن لديها المال الذى تقرضه . فكلها فى حاجة ماسة إلى المال ، ومعظمها يعتمد فى الحصول عليه على هذا القرض الذى يريدون إصداره . وفى التحليل النهائى كانت هذه البنوك تعتمد على الرأسمال الأوربى فى تقديم الأرصدة المطلوبة، وكل ما كانت تعرضه هذه البنوك فى حقيقة الأمر هو تقديم الخديوى إلى رجال المصارف فى لندن وباريس الذين كان عليهم بدورهم أن يعتصروا جيوب المستثمرين الصغار . والحق أنه كلما كان مركز البنك ضعيفاً من الناحية المالية كان أشد رغبة فى التعاقد على فرض ينتظر أن يكون مجزياً جدًّا ؛ وهذا على الرغم من — أو ربما بسبب — التدهور الشديد فى سوق الأموال الذى جعل من أشد المطالب مبالغة أمراً مقبولا .

وينبغى أن نقول إنصافاً لهؤلاء المقرضين المتعطشين أن إسماعيل لم يكن رجلا سهلا فى التعامل معه . ففى أوائل سبتمبر ، عند ما كانت الحكومة عاجزة عن دفع مرتبات الموظفين ، وكانت نصف بنوك الإسكندرية تصرخ من شدة حاجتها إلى أرصدة ، وكان إسماعيل نفسه مفلساً ، حرص الخديوى على أن يوضح بأن الإنباء عن قرض جديد سابقة لأوانها ، وأن التزاماته لم تكن ملحة التنفيذ كما يشاع ، وأنه يأمل أن تمضى الأمور بدون قرض بعضاً من الوقت . وبالتأكيد كان إسماعيل يعتمد على إيراد محصول القطن الجديد لكى يغطيه حتى الأزمة التالية ؛ ولسوء حظه لم يكن سوق القطن ما كان من قبل : ففى سنة ١٨٦٣ ، فاقت أسعار القطن كل التوقعات المعقولة ، وفى سنة ١٨٦٤ خف تأثير التضخم على أسعار القطن ، ووجد إسماعيل أن دخله ليس إلا ثلثا ما كان يتوقع — مائتا فرنك بدلا من ثلثمائة فى البالة الواحدة .

وفى الحقيقة فإن إسماعيل لم يحصل على أى دخل من القطن . فإذ كان متردداً أمام أسعار غير معقولة من وجهة نظره فضل الخديوى أن يمنع قطنه عن السوق . وهكذا أصبح القرض أمراً لا يمكن تجنبه وكان الفائز بهذه العملية هو بنك أوبنهايم وحاشيته؛ وفى ١٠ من سبتمبر أبرق هنرى أوبنهايم إلى أندريه قائلا إنه عقد القرض مع

إسماعيل وأنه قد اتفق على كل شيء باستثناء التفاصيل .

وكما هو الحال غالباً ، فإن التفاصيل الصغيرة تثبت دائماً أنها العقبة الكبيرة ، وربما كانت هذه التفاصيل ليست غير تكثة . وعلى أية حال فقد اختلف الخديوى وأوبنهايم حول ضمانات القرض وحول نصيب المتعاقدين وحول علاقات أوبنهايم بالأمير مصطفى — شقيق إسماعيل — وعديد من المسائل المتعلقة بالقرض وغير المتعلقة به . ورفض إسماعيل أن يوقع القرض ، وسافر إلى الصعيد حيث اعتزل فى أحد قصوره بعد أن أوضح أنه ما زال يفكر فى عروض أخرى .

ومع ذلك فعندما هدأ إسماعيل لم يكن هناك غير أوبنهايم . فسباتييه لم يكن مستعداً للموافقة على شروط إسماعيل ، وباسترىه فقد أعصابه ، وبرفييه ممثل روزتشايلد العظيم اختفى تماماً ؛ أما ديرفيو فقد كان بالطبع سعيداً لأن يكون مع صديقه الطبيب أوبنهايم .

ولقد ماطل إسماعيل وسوف قدر إمكانه . وفى ١٨ ، ١٩من سبتمبر كانت البرقيات إلى باريس تنبىء بأن المفاوضات قد قطعت . وفى ٢١من سبتمبر أعلن أن اتفاقية قد أبرمت على «وجه التأكيد» ، ومع ذلك فحتى ٢٧من سبتمبر كان الخديوى ما زال مستعداً لقبول عروض جديدة كما يقول القنصل الفرنسى . وعلى الرغم من أننا لا نعرف التاريخ الدقيق لعقد القرض ، إلا أننا نعلم أن ديرفيو كتب لأول مرة فى ٨ من أكتوبر إلى أندريه يعلن وهو يتنفس الصعداء أن القرض قد تم (وها نحن اليوم قد أنقذنا من الناحية المالية) .

* * *

فهل أنقذ ديرفيو ؟ نعم ولا . فمنذ أن جف مداد التوقيعات كان يعتبر أن المال قد دخل جيبه فعلا . وكان من المفروض أن تكون خبرته فى مشروع بنك الائتمان المصرى قد علمته غير هذا . فالأسهم لن تطرح فى السوق حتى يتكون الاتحاد المشرف على القرض ويتحدد نصيب كل مشترك فيه ، وبالإضافة إلى ذلك فما زالت هناك نقاط عديدة للمناقشة بين المتعاقدين والحكومة المصرية ولا سيما فيما يتعلق بشروط الدفع ؛ وكل هذا كان يعنى مئات من الساعات فى الأخذ والعطاء قبل أى محاولة لاستمالة المستثمر .

وبينما كان رعاة المشروع يناورون ويستعدون للحظة المناسبة لإصدار القرض كان ديرفيو قد أضعفه استنزاف إسماعيل المستمر له تحت أنسب الظروف ، ووجد ديرفيو نفسه محاصراً بأزمة مالية أشد قسوة من أزمة ١٨٦٤،٦٣ . وكما هي العادة دائماً كانت نذر الأزمة ، ومع ذلك فقد بدت للكثيرين وكأنها مفاجأة . فمنذ عدة شهور كان سعر فائدة البنوك فى مستوى مخيف تماماً ، ومع ذلك كان السوق منتعشاً إلى حد أن المال الغالى الثمن لم يستطع أن يطفىء حماس المستثمرين ، وحتى عندما أدى الصيف فى النهاية إلى حالة ركود كان الشعور العام أن هذا أمر مؤقت وأن الأمور ستتغير مع أول نسمة من نسمات الخريف .

غير أن بنك إنجلترا رفع فى ٤ أغسطس سعر الفائدة إلى ٨٪ وفى ٨ سبتمبر إلى ٩٪ ، وباستثناء أسبوعين سابقين فى سنة ١٨٦٤ يعتبر هذا السعر أعلى معدل منذ سعر الـ ١٠٪ الفظيع فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٨٥٧ . وفى هذه المرة لم تكن المشكلة مجرد تدفق مؤقت لتمويل عمليات شراء القطن من الشرق، وإنما كانت أسعار السلع لأول مرة فى طريق الهبوط وكانت التجارة فى أزمة .

وكان القطن أشد السلع تأثراً بهذه الحالة . ففى ٤ مايو سنة ١٨٦٤ عبر جرانت نهر رابيدن ليبدأ حملته العسكرية فى فرجينيا التى كان منتظراً انتهاؤها عند أبوماتوكس. ولم يكد يحل ١٥ يونيو حتى كان جيش الاتحاد قد تقدم إلى ضواحى مدينة بترسبورج وجعل التفكك المستمر فى قوات الجنرال لى من نتيجة المعركة مجرد مسألة وقت . وفى ميناءى ليفربول والهافر بدأت إشاعات السلام تهز بورصة القطن . وتوقفت الأسعار برهة بسبب ما استهلكه المحصول السابق . ولكن عند ما بدأ محصول ١٨٦٤ يتدفق فى سبتمبر إلى موانى مصر والهند ، كانت حالة الانتعاش التى شاهدها سوق القطن خلال السنوات الأربع فى طريقها إلى الاختفاء . وهبط سعر القطن المصرى من ٣٠ بنس فى الرطل فى نهاية يونيو إلى ٢١ بنس فى الأسبوع الأخير من أكتوبر .

وأحس الجميع فى كافة أركان الحياة المصرية بآثار الانهيار ، نعم ظلت البلاد منتجاً ومصدراً هاماً للقطن — لم ينخفض الإنتاج السنوى أبداً بعد ذلك إلى المستوى الذى كان عليه قبل الحرب الأهلية الأمريكية — ولكن التضخم الكبير الذى كان بمثابة القوة الموجهة لارتفاع أسعار المحصول فى أوائل الستينيات اختفى تماماً .وفقد الفلاح

إيراده الكبير وإن بقيت ضرائبه الكبيرة ووجد التجار من كافة الأنواع (مضاربو القطن ومستوردو المنسوجات وصغار أصحاب الحوانيت والباعة المتجولون) أنفسهم متورطين فى التزاماتهم ، وأن رؤوس أموالهم وتوقعاتهم تجمدت فى شكل سلعة غير قابلة للبيع . وكان عالم المال فى الإسكندرية أسوأ حالا ، فمعظم الأرصدة ليست مربوطة بسلع وإنما بأرصدة أخرى ، وأى تصفية قهرية لا بد أن تؤدى إلى بعض المفاجآت المؤلمة .

وكانت الظروف فى أوربا حرجة أيضاً . فبسبب الاندفاع وراء الأرباح السهلة ، نسيت الشركات المالية دورها كمورد لرءوس الأموال على فترات طويلة وأصبحت تضع توقيعها على ملايين الجنيهات من الأوراق التجارية . فمادام هذا أمراً سهلا ، فلماذا تدفن الأموال إذن فى المصانع والخطوط الحديدية التى تؤتى ثمارها ببطء بينما تمتلأ التجارة بمئات البيوت الجديدة كلها تنتعش فى جو التضخم السلعى ومستعدة أن تدفع أسعاراً مناسبة فى الخصم والقبول ؟ لقد حولت الشركة المالية نفسها إلى بنك تجارى ، وهذا التدعيم الجماعى لهيكل الائتمان التقليدى قد أضاف عزماً جديداً لحالة الرواج ، وأدى هذا بدوره إلى شحنات جديدة من الأرصدة وهكذا . . .

وعلى هذا الجبل من الورق (وكثير منه هو أسوأ أنواع أوراق المجاملة) كومت شركات مالية عديدة فواتيرها وأوراقها . وإذا كان عملاؤها قادرين على أن يحلوا مشاكلهم بالتجارة فى أوراق القبول للشركات المالية ، فلماذا لا تفعل هى نفس ما يفعلونه ؟ ومنذ بادئ الأمر كانت معظم هذه الشركات فى حاجة إلى أموال . فرؤوس أموالها – المحددة عن قصد فى مستوى منخفض لاستمالة المستثمر ، والضائعة غالباً منذ البداية كمخصصات للمشرفين ونفقات مماثلة – قد أثبتت أنها غير كافية لمواجهة آمالها الكبيرة . وفى نفس الوقت كانت مشكلة التخلص من الحصص غير المباعة عقبة فى سبيل الاستعانة من جديد بالمساهمين . وهكذا أصبح خلق أوراق المجاملة – أحياناً بتستر البنوك الأخرى وأحياناً من خلال سحب الفروع من البنك الأم – هو الحل الأمثل .

ويبدا هذا الحل نموذجياً حتى جاءت الأزمة . وعندما انتزع هبوط الأسعار الأعمدة التى كانت دعامة بنوك الأوراق ، كانت أوراق القبول فى الشركات المالية

وفواتيرها هى أول ما سقاط . ورفض بنك إنجلترا أن يتدخل فى هذه الأزمة ، وكانت النتيجة أن شركات الخصم والبنوك أوقفت كل ائتمان مع عملائها المندفعين . ووجدت شركة هامة مثل « شركة خصم الأسهم » نفسها مؤقتاً بدون موارد واضطرت أن تبيع السهم بخمسة جنيهات فى سوق متوتر إلى أقصى حد .

وفى ظل اقتصاد متكامل إلى درجة كبيرة ، كان الإحساس بالصدمة شاملا ، من تاجر الشرق الذى كان يعتمد على شركة مالية لقبول كمبيالاته إلى الممول الخاص المحافظ مثل أندريه الذى كان لعملائه عملاء يقومون بالتعامل مع هؤلاء التجار . وبدا مؤقتاً أن الزلزال الذى كان متوقعاً منذ زمن بعيد قد حل ، وأن حمى سنوات ١٨٦٠ الكبيرة قد انتهت أخيراً .

وهكذا ففى نفس اللحظة التى كان ديرفيو فيها فى أشد الحاجة إلى أندريه ، كان أندريه عاجزاً عن مساعدته . لقد كان ديرفيو يتعلم درسه الثانى الكبير فى العمل المصرفى . إن من الصعب أن يتبين من خطابات أندريه أنها خطابات صديق حقاً : كان حازماً بل دقيقاً ، ولكنه كان متجهماً وجامداً أيضاً . نعم إن الخطابات من باريس دائماً ودية وقلبية ، ولكنها كانت واضحة أيضاً .

وجاء أول خطاب تحذير فى ٢٧ سبتمبر ، فى الوقت الذى كان ديرفيو فى طريقه إلى مصر لمعالجة أزمة طارئة فى علاقة بنكه بالخديوى . وكان الخطاب يذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد يثبت دائماً عجزاً كبيراً ، والأسوأ من ذلك أن ديرفيو متأخر دائماً فى دفع مبالغ كبيرة من النقد . وفوق ذلك فإنه يعتمد أكثر من اللازم على « أوراق طويلة المدى » لتغطية التزاماته مرتكناً إلى « صفقات ناتجة عن وضع تجارى استثنائى قد يتغير كثيراً من لحظة لأخرى » . وكل هذا ينبغى أن يتوقف .

وكان هناك ما يدعو بنك ماركوارد إلى القلق . فالعجز النقدى فى حساب ديرفيو وصل إلى حدود مخيفة . فبينما كان العجز النقدى فى حساب بنك ديرفيو وشركاه هو ٧٢,١٦٨ فرنك فى ٣٠ أغسطس ، بلغ العجز بعد ذلك بشهر أكثر من ٧٠٩,٧١٢ بالإضافة إلى ١,٠٢٤,١٥٨ كمبيالات قبول . وإذا قورن وضع ديرفيو بوضع أوبنهيم (١٠٠,٠٠٠ فرنك نقداً ، ١,٢٠٠,٠٠٠ كمبيالات قبول) لكان وضع هذا الأخير

محتملا . ومع ذلك فقد تلقى أوبنهيم تحذيراً عنيفاً . فبنك ماركوارد كان يحاول استعادة كل مليم ويتجه إلى تغطية نفسه .

ولم يخجل ديرفيو من تقديم طلبات بالمعونة إلى أندريه . وما كان فى إمكانه أن يفعل غير ذلك . فمهما كان الوقت الذى يستغرقه طرح القرض، كان على ديرفيو أن يجتاز بطريقة ما تصفية أكتوبر التى تهدد بكارثة ، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون مساعدة جديدة من لندن وباريس . وبهذا الهدف فى ذهنه ، كتب خطاباً مطولا إلى أندريه فى الثانى عشر من أكتوبر يشرح وضعه المالى مؤكداً سلامته فى الجوهر ،وموضحاً حاجته إلى مزيد من الصبر والكرم من باريس وأسباب ذلك . واعترف ديرفيو بأنه مدين بسبعة ملايين فرنك مسحوبة من بنوك فى أوربا من بينها ١,٢٥٠,٠٠٠ فرنك من بنك التحالف مقابل إيداع أوراق مالية . وبالإضافة إلى ذلك كان مديناً بمليون فرنك تستحق الدفع فى ١٨ نوفمبر . ولمواجهة هذه الديون نجح فى أن يحصل من إسماعيل على تنازل عن الدفعتين الأولتين للقرض: ٢٠٥,٠٠٠ جنيه فى أول نوفمبر ، ومبلغ مماثل فى أول يناير . وفى مواجهة هذا يوجد التزامه — كأحد المتعاقدين على القرض — بأن يقدم ١٠٠,٠٠٠ جنيه للحكومة المصرية فى نفس هذين التاريخين . وبينما يرجح أن يغطى طرح الأسهم فى السوق المبالغ المطلوبة ، إلا أنه ليس من المؤكد أن يتم هذا قبل تاريخ أول دفعة فى أول نوفمبر . وفى هذه الحالة فإن حصة ديرفيو لا يمثل أكثر من ١٠٥,٠٠ جنيه أو أكثر من ثلث حساباته القابلة للدفع بقليل. وحتى المدفوعات التى يتوقعها ديرفيو من مقرضى إسماعيل الآخرين، والتى ستصبح سائلة بعد القرض ، لا يمكن أن تغطى مثل هذه الفجوة الفكبيرة .

والأكثر من ذلك أن الحصة ليست مالا نقداً . إنها ببساطة وعد مكتوب ، أو إذا شئنا أن نكون أكثر دقة : شيك مسجل مؤجل التاريخ . ونتيجة ذلك كان ديرفيو مضطراً أن يطلب من مراسليه الأوربيين اعتمادات جديدة فى حقيقة الأمر ، لا ليدفع لهم ديونه فحسب بل لتصفية التزاماته إزاء الآخرين .

وبالتأكيد لم يكن ديرفيو يرى الأمور من هذه الزاوية . فعنده أن « حصة » الخديوى هى « نقود فى البنك » ، ولم ير شيئاً من الغرابة فى أن يطلب ديرفيو من أندريه أن يدفع له ديونه على أساس هذه النقود . والحق أن ديرفيو لم يجد فى وضعه العام « ما يدعو إلى الانزعاج» . فمنذ يوليو عندما كان يعطى أرباحاً بلغت ٢٤٪

لم يفقد ديرفيو نقوداً فحسب ، بل إنه حقق أرباحاً « ليست بالقليلة » . وهكذا كان ديرفيو لا يرى في تصرفاته هو مصدراً للمتاعب ، وإنما تتمثل المتاعب في أسواق المال الأوربية . وكل ما يطلبه هو مهلة شهرين أو ثلاثة لتصفية وضعه .

ومن الصعب أن نعرف ما إذا كان ديرفيو يسر بهذا إلى أندريه للتأثير عليه ، أم إنه كان يعتقد حقاً أن « الموقف لا يدعو إلى الانزعاج» . وعلى أية حال كان رد فعل أندريه عكس ما أراده ديرفيو تماماً . فاعتراف ديرفيو بسوء إدارته (كان خطاب ديرفيو اعترافاً غير واع بهذا ، وأسوأ ما فيه هو هذا اللاوعي) مرة ثم حديثه مفاخراً عن أرباحه الورقية مرة ثانية إنما هو غباء مستحكم . حتى إذا كان ممكناً إخراج ديرفيو من أزمته الحالية في « شهرين أو ثلاثة » فإن إنقاذه النهائي بدا لأندريه أمراً محل شك .

وأرسل الرد من باريس في ٢٢ أكتوبر يحمل التوبيخ والنصيحة . فذكر أندريه صديقه أن بنك ماركوارد — أندريه وشركاهما كان دائماً حريصاً ، وأنه نتيجة لذلك كان « أقل تأثراً بمشاغل الساعة » عن البنوك الأخرى . ولا يعني هذا أنه يستطيع تجاهل هذه المصاعب ، بل على العكس فإن الانتشار الواسع لتوقيعه والثقة العامة قيمة هذا التوقيع ، تدعوه إلى إظهار حرص أكبر في أوقات الشدة .

إن الظروف صعبة حاليا ، وفي إنجلترا على وجه الخصوص كانت كل البنوك الجديدة والشركات المالية على شفا الهاوية . فحتى فوائد ٩٪ ، ١٠٪ لم تعد مغرية للرأسمالي الخائف ، وقيمة كل الأوراق المالية آخذة في الهبوط ، والمضاربون على السوق وجدوا فرصتهم ، وفي مثل هذه الظروف فإن أول واجبات المصرفي هو أن يخفض من ارتباطاته وأن يحتجز كل ما يمكن من رأس المال كاحتياطي للطوارئ .

وحذر أندريه ديرفيو من النتائج . فأولا : ليست آفاق طرح قرض ناجح مشرقة أبداً في المستقبل القريب ، ومخصصات إسماعيل لهذا أقل قيمة مما يتصوره ديرفيو . وثانياً من المستحيل على ديرفيو تجديد القروض الحالية . وسيكون عليه أن يدفع كل التزاماته إلى آخر مليم . وأخيراً فمن المستحيل تدبير اعتمادات جديدة . وبينما لا يستطيع أندريه أن يتحدث بلسان البنوك الأخرى كبنك فروهلنج — جوشن إلا أن بنك ماركوارد ينوي تخفيض ارتباطاته في مصر ويعتمد على أن يدفع ديرفيو ما عليه .

ويختتم الخطاب بنصيحة صغيرة عن أخطار تمويل الخديوى :

« أنت تعلم كم لفتنا نظرك إلى متاعب السلف التى تقدمها للحكومة المصرية . لقد بلغت أخيراً رقماً لا يتناسب مع مواردك لا مع أهمية رأسمالك . ومهما كان امتياز مدينك الرئيسى فأنت تجد اليوم يديك مغلولة ، ومحرماً نتيجة لذلك من أن تكرس جهودك ومواردك لخدمة عملائك ولتنفيذ الطلبات التى قد تكلف بها ولخدمة العلاقات اليومية . وإذا كنت أذكرك بذلك اليوم فليس هدفى هو الإشباع العقيم لشهوة إنسان يقول : « لقد قلت لك ذلك » . وإنما لأنه يبدو لى أن المهم أن تتذكر بمجرد أن تخرج من الورطة الحالية أنه من الضرورى ألا تلقى بحريتك فى العمل مرة أخرى ، وأن تفضل العمليات التجارية السليمة ، حيث يكون الربح قليلا وإن كان مؤكداً ، على عمليات الإقراض الحكومى ، التى قد تكون أوفر جزاء وإن كانت أكثر خطورة » .

إن عودة ديرفيو إلى مصر فى أوائل أكتوبر لم تكن إلا لاستراحة قصيرة . فقد كان حريصاً على العودة إلى باريس ولندن حيث كانت حياته مرتبطة بطرح القرض بشكل ناجح وفى الموعد . ولقد كان رفض أندريه للمساعدة (وقد أنذرته بذلك برقية وصلت قبل خطاب ٢٢ أكتوبر) دافعاً إلى استعجال السفر . لقد كان عليه أن يغطى نفسه فى أوربا أو أن يتوقف . ولقد أراحه رحيله لا من النصيحة الصغيرة التى أشرنا إليها سالفاً ، وإنما من خطاب رسمى بتاريخ ٢٦ أكتوبر يكرر المذكرات المهذبة السابقة ويخبر بنك ديرفيو وشركاه أنه لن تكون هناك أرصدة متاحة . وكل مسحوبات على بنك ماركوارد ينبغى أن تكون مصحوبة بمدفوعات تغطيها .

عند هذه النقطة تتوقف الخطابات ، إذ أن ديرفيو كان فى باريس حيث يمكن أن يتحدث إلى صديقه شخصياً . وعلى هذا فيمكننا أن نتخيل فى أفضل الأحوال نشاط ديرفيو المحموم فى هذه الأسابيع الحرجة القليلة : الرحلات بين لندن وباريس ، المؤتمرات مع فروهلنج وجوشن ، ومع بنك التحالف ، والبنوك الأخرى ، العروض والمقترحات والمذكرات والإنذارات المهذبة . . . إلخ ، وأحاديث من نوع : نحن نود أن نساعدك تماماً ولكن . . . ، لو كان الأمر بيدى ولكن . . . ، نحن نأسف أن نطالبك فى مثل هذه الظروف ولكنك ترى . . .

وبشكل ما استطاع ديرفيو أن يجتاز الممر الضيق ، وفى ٣١ أكتوبر حصل على حصته من دفعة نوفبر فى القرض ، وظل يراقب الطرح الفعلى للقرض فى ١٨ نوفبر .

ولقد تمت العملية بمهارة . واشترك ٩٠٠ مستثمر فى دفع ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهو أكثر من القيمة الاسمية للقرض ، وتقريباً ضعف ما كان أصحاب المشروع مستعدين لطرحه فى السوق . ولكى يغطى هؤلاء أنفسهم إذا كان الإقبال ضعيفاً أصدر الاتحاد الجديد القرض بسعر ٩٣ وهو يزيد عن الرقم الأصلى بدرجة ونصف. ولقد كان هذا الاحتياط غير ضرورى . وفى ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٥ أى ثلاثة أسابيع بعد التاريخ الذى كان محدداً لحل الاتحاد المصدر للقرض كانت العملية ما زالت جارية . أما أندريه الذى أراد أن يصفى نصيبه فى الإصدار ، فقد طلب أن يعفى من التزاماته . ولم تقفل دفاتر العملية نهائياً إلا بعد سنتين .

* * *

لقد أنقذ ديرفيو إذن من الناحية المالية ، ولكنه أيضاً تحطم . فنفوذه فى مصر يعتمد فى المدى الطويل على نفوذه لدى الخديوى ، وما دام ديرفيو قد بدأ يجمع قروضه ، فقد ألقى بعيداً بعطف سيده . فإسماعيل يفضل المقرضين الذين لا يتوقعون ما لهم مرة أخرى . ولقد بذل ديرفيو كل جهده ، وطالب سيده بماله فى لباقة وتواضع وفى لهجة المعتذر بدون جدوى . فبمجرد أن أصبح على الخديوى أن يدفع لديرفيو أكثر مما يأخذه منه ، لم يفقد الممول كل فائدة له فحسب ، بل أصبح مصدراً للتعب .

والحق أن تدهور مركز ديرفيو كممول القصر المفضل قد بدأ قبل توقيع عقد القرض . فقد أثار مركزه المرموق حقد زملائه عليه ، وأضاف اعتزازه بنفسه وادعاء التحدث بلسان الخديوى حقداً على حقد . وصدرت صحيفة فضائح تدعى «أرجوس» تتحدث إلى المتعلمين فى مصر عن نشاط ديرفيو وبقية رجال القصر — (اللصوص الجدد كما كانوا يسمونهم تمييزاً لهم عن حاشية سعيد) وكانت الإشاعات تقول إن بريفاى هو الذى يقف وراء « أرجوس » . وإذا كان صحيحاً أنه « لا يعرف اللص إلا اللص » ، فإن دقة أنباء هذه الصحيفة توضح أن أعتى اللصوص كان يقف وراءها . ولقد منع إسماعيل الصحيفة وإن استمرت تصدر لفترة ما سراً. ولكن

الرقابة لم تستطع أن تزيل الخلاف المر الذى مزق المستعمرة الأوروبية بمصر ، أو المخاوف الحقيقية من جانب عديد من صغار التجار الذين خشوا أن يكون النجاح الضخم لديرفيو وأوبنهيم وشركائهم هو المقدمة الطبيعية لامتيازات واحتكارات تطرد الشركات الصغيرة من ميدان الأعمال . لقد شاهدنا من قبل غليان هذه المشاعر حول مشكلة شركة التجارة المصرية فى صيف ١٨٦٣ . وبعد ذلك بعام تخلت المجموعة المنافسة عن العرائض والالتماسات وبدأت فى توجيه الضربات . وفى هذا الجو طرد ريتشارد — كونيج (شقيق زوجة ديرفيو) مؤقتاً لاعتدائه على أحد نقاد مجموعة ديرفيو .

ومن المحتمل أن إسماعيل — مهما ضايقته هذه الهجمات على مجموعة ديرفيو — كان متأثراً بها ، على الأقل لأنه لم يكن يحب أن يكون هو محل سخرية . وفوق ذلك كانت هذه الهجمات تتفق مع غيظه من ديرفيو لمساعدته مصطفى باشا ، وربما كانت مدعاة للتفكير عندما بدأ الحرج المالى يشكل علاقاته بديرفيو . ومن هذه الزاوية كانت رحلة ديرفيو إلى أوربا فى صيف ١٨٦٤ غير موفقة فى توقيتها .

فأولا من النادر أن يؤدى الغياب إلى زيادة المحبة ، ولا سيما إذا كان هناك كثير من المنافسين يقدمون أنفسهم ويتجهمون على المسافر البعيد . ثانياً : وعلى الرغم من أن ديرفيو كان يؤدى مهمته جزئياً على الأقل بناء على إلحاح إسماعيل، إلا أن كل ما عرفه إسماعيل هو أن ديرفيو يتجول فى أوربا بينما شريكه ظل فى الإسكندرية يلح على الحكومة فى الدفع بإصرار فج كان ديرفيو حريصاً على تجنبه . لقد كان جالو (شريك ديرفيو) مرتاعاً . وإذ أزعجته احتمالات الإفلاس أخذ يعتصر كل الأطراف ويطالب بالمبالغ التى ينبغى أن تدفع مقدماً ، ويرفض القروض ويوفر فى الائتمان . وكان هذا الموقف مفهوماً . ولكن فى أفضل الظروف ليس لدى المدينين ما يكفى من الفهم والمال يقدمونه لمقرضيهم ، والحكام المستبدون أسوأ فى هذا المجال من المدنيين العاديين . وأخيراً ، وهذا هو الأهم ، فشلت مهمة ديرفيو فى أوربا . فعلى الرغم من كل وعوده وادعاءاته كان عاجزاً عن تشكيل شركة الائتمان. أين إذن كل اتصالاته التى يباهى بها ؟ وأين أصدقاؤه الأقوياء ؟ وما هو مصير كل أحاديثه عن ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من الأرباح سنوياً ؟ إن هذا الرجل نصاب أو

أحمق . وفى كلتا الحالتين ليس من حقه أن يجعل من خديوى مصر رجلا أحمق .
ولم تكد تحل نهاية سبتمبر حتى كانت عواطف إسماعيل نحو صديقه القديم قد فترت ، وكان انزعاجه من مصاعبه المالية يزداد يوماً بعد يوم ، ولم يكن ينقص الموقف غير التكئة التى يبدأ بها الانفجار . وعندما وقع الانفجار كان جالو هو الضحية .

وفى ٢٦ ، ٢٧ سبتمبر عندما كان ديرفيو فى مرسيليا يستعد للعودة إلى باريس للمساهمة فى مفاوضات القرض ، وصلته رسالة عاجلة من الإسكندرية تقول : « إن جالو قد ساءت علاقته بالخديوى ، وأنه مريض بسبب ذلك لا يعرف ماذا يفعل ، وأنه من الأنسب أن يعود ديرفيو إلى الإسكندرية لمدة أسبوع لرفع معنويات شريكه العزيز ومقابلة الخديوى » . وهكذا سافر ديرفيو إلى مصر على أول باخرة .

وعندما وصل إلى الإسكندرية ، عرف الأنباء السيئة ! فقد رفض الخديوى أن يوضع اسم ديرفيو فى عقد القرض . لقد كانت هذه الأنباء السيئة ضربة بشعة ، إلى الحد أن ديرفيو لم تكن لديه الشجاعة فى أن يخبر أندريه بها . وفى خطاب ١٢ أكتوبر تحدث ديرفيو فحسب عن نواقص جالو — فقدان الثبات وحضور البديهة ، واندفاعه ، وغلاظته — والحماقات التى ارتكبها . فقد كان شريكه بلا خبرة كافية فى معالجة ثقل ومسئولية مثل هذا النشاط المالى الكبير والدقيق . ولقد أدت احتياطاته التى شملت الجميع إلى معاداة كل عملاء الشركة ، بما فى ذلك إسماعيل نفسه . واعترف ديرفيو أنه ربما فعل نفس ما فعله جالو لو كان فى مكانه ، ولكن الحقيقة أنه كان غائباً عن مصر ، ويستطيع أن يعيد علاقات الشركة إلى ما كانت عليه ، بالتبرؤ من سلوك جالو . وكان هذا الموقف بمثابة طرد لشريكه ، الذى استعد لترك الشركة . ولم يكن ديرفيو سعيداً تماماً بهذه النتيجة :

« إننى لا أريده أن يتركنى ، ولكنى أريد أن أمنعه من معاداة كل شخص فى مصر من الكبير إلى الصغير » . وفى نفس الوقت أصر ديرفيو فى خطابه على أن موقفه ثابت تماماً ، وإذا نحينا التواضع جانباً فإن « عودتى كانت كافية لإصلاح ما خرب » .

وأجاب أندريه مطمئناً . وفى خطابه يقول إنه ليس سعيداً بأنباء انفصال جالو . فديرفيو لا بد قد افتقد مساعداً « شريفاً » حى الضمير ، حريصاً وذا خبرة

وبالطبع فإن إساءة معاملة «صاحب الشركة من جانب جالو لم يكن أمراً مفاجئاً تماماً . فمن النادر أن تجتمع الطاقة وحضور الذهن الضرورى للسيطرة على الموقف الصعب مع صفات الحرص والحذر الشديد والتواضع التى تميز شريكك السابق » . فى ظل هذه الظروف فإن بقاء ديرفيو فى مصر أمر ضرورى . « فبفضل بقائك إلى جانب الخديوى ستزول آثار هذا الحادث الذى هددك بفقدان عطفه » .

وفى النهاية نسى ديرفيو وجالو خلافاتهما وأبقيا على الشركة كما هى . ولكن ضياع القرض قد وجه ضربة عنيفة إلى سمعة البنك وإلى التأكيدات التى قدمها ديرفيو لأندريه بعكس ذلك . وأصبح من الواضح أن إسماعيل لم ينس ! لقد منحت عودة ديرفيو لأوربا — لتصفية التزاماته فى الخريف — أعداءه فرصة ثلاثة أشهر لتنمية وتغذية ذكريات الخديوى التى لا تسر . وعندما عاد ديرفيو أخيراً إلى الإسكندرية فى يناير ١٨٦٥ كان قد فقد بالتأكيد كل مركزه كممول القصر المفضل .

الفصل العاشر

نهاية زواج القطن

بمجرد أن وصلت السفينة إلى الإسكندرية بدأ ديرفيو جهوده للعودة إلى مركزه كممول الخديوى المفضل. وعاقت هذه الجهود تعقيدات جديدة : فالخديوى كان يضمر — على الأقل مؤقتاً — شعوراً قوياً معادياً للأجانب عموماً والفرنسيين خصوصاً. فقد ملأ التحكيم فى مشكلة القنال قلبه بالمرارة أكثر من أى شىء آخر. فمهما كانت الانتهاكات السابقة باهظة الثمن وداعية إلى الغيظ والغضب فإنها لم تتسع كهذه المصادرة المستترة باسم العدالة. فنى مرة سابقة مثلا (مشكلة كاستيلانى) ارتكبت الحكومة المصرية خطأ الاحتكام إلى شرف وعدالة أرستقراطى أوروبى لحسم نزاع. ولكن الخلاف فى هذه الحالة كان حول بضع مئات من ألوف الفرنكات فحسب. أما القرار الفرنسى عام ١٨٦٤ فقد فرض تعويضاً قدره ٨٤ مليوناً لشركة لا يزيد مجموع استثماراتها كثيراً عن هذا الحد، بهدف تعويضها عن عمل لم يتم بعد، وعن مساعدة لم توعد بها أبداً.

ولأمد طويل ماطل إسماعيل فى تنفيذ شروط هذا القرار، على الرغم أنه كان يعلم فى قرارة نفسه أنه لا بد أن يستسلم فى نهاية الأمر. وفى نفس الوقت فإن المشاكسة المستمرة بين إسماعيل وديليسبس والحرب العنيفة بينه وبين القنصلية الفرنسية خلفت فى فمه مرارة سرعان ما امتدت إلى كل ما هو فرنسى. وكما لو كان أراد زيادة غضب إسماعيل واستيائه اختار شقيقه مصطفى هذه اللحظة لزيارة باريس. أكان هذا لزيارة متحف اللوفر ؟ ربما. ولكن إسماعيل كان مقتنعاً أن شقيقه يتآمر ضده بمساعدة فرنسا. والحق أنه ليس مستحيلا أن يكون الأمير قد ذهب فعلا إلى باريس للصيد فى الماء العكر بدعوة أو بدون دعوة من الحكومة الفرنسية.

وأصبح إسماعيل مذعوراً. فنى الشرق الأدنى حيث كانت المنافسات على

الغروش تحسم غالباً بالخناجر أو السموم لم يكن قلقه بدون أساس تماماً . وهكذا طرد إسماعيل كل خدمه الأوربيين وبدأ يتناول طعامه فى الحرملك فقط . ورفض مقابلة عديد من الزائرين وحرم على نفسه المتعات فى خارج القصر . وكما قال ديرفيو جعل إسماعيل حياته « تعيسة إلى أقصى حد ممكن » .

وعند بعض الناس لا يوجد هناك موقف يستحيل تحويله إلى ميزة مالية . فإذا كان إسماعيل قد أوشك على الجنون وطرد كل الأوروبيين من قصره ، فلماذا يلزم الأوروبيين بتحمل جنونه . ولفترة ما بدا أن مهنة المخبر الخصوصى هى أشد أنواع المهن انتشاراً فى مصر . فالقصر محاصر بمثيرى الإشاعات والأقاويل من ذوى الأفواه المفتوحة والأيدى الممدودة . وعند كل من هؤلاء قصة خاصة عن مؤامرة أجهضت ، وكل واحد منهم جعل من الخديوى هدفاً أسهل للمحتال الذى يأتى بعده . وبينما كان معظم هؤلاء ليسوا إلا مجرد مغامرين يبحثون عن العملة الصعبة ، كان بعضهم مواطنين ، محترمين معروفين وعلى درجة من المهارة بحيث استغلوا الفرصة للتخلص من أعدائهم ومنافسيهم . ومن المحتمل أن ديرفيو كان أحد هذه الأهداف المفضلة .

وفى نفس الوقت انتقم إسماعيل بكل وسيلة فى يده . وإذ كان تهديد الأمير مصطفى معلقاً فوق رأسه لم يجرؤ إسماعيل أن يذهب فى كل مكان قائلا لكل الدنيا إن عليه أن يتخلص « من كل هؤلاء الفرنسيين » . ولكنه يستطيع (وهذا ما فعله فعلا) أن يطلب من الشركات فى إنجلترا أن تصنع له ما قيمته مليون جنيه من السكك الحديدية والعربات والقاطرات والآلات الأخرى . وتم بالفعل توقيع عقد لتوريد ١٢ سفينة بخارية جديدة مع شركة بنيسولا وأورينتال وكلفت نفس الشركة بالقيام بإصلاح الأسطول البحرى المصرى . ولم تكن المسألة هنا مجرد أن الأسعار البريطانية أقل من أسعار فرنسا أو أن المواد الخام أفضل ، فالحكومة المصرية لم تؤسس مشترياتها أبداً على هذه الاعتبارات الرشيدة فحسب . بل على العكس ففى العادة كانت الحكومة توزع طلبات التوريد بين الجميع حتى يصبح الجميع سعداء ، وكان هذا معروفاً فى لغة الدبلوماسيين « بالإنصاف » . أما الآن فقد كان إسماعيل مصمماً على ألا يعطى مليماً واحداً لفرنسا إذا كان ذلك فى مقدوره . ولأول مرة منذ

عباس سيطر النفوذ البريطانى على القاهرة .

كان ديرفيو متضايقاً . أما لماذا فمن الصعب أن نعرف . وإذا صدقنا خطاباته فإنه هو نفسه كان مستثنى من هذا الموقف العام ضد الفرنسيين . كتب مثلا فى ٢٥ يناير ١٨٦٥ أنه قد عاد إلى « نفس جو المحبة ونفس جو الود » الذى كان قائماً دائماً . وأن الخديوى قد شمله برعايته وطلب منه توريد مركب بخارى . ومن المحتمل أن ديرفيو كان أقل ثقة بنفسه عما يدل عليه مظهره ، فنفس هذا الخطاب يشير إلى ملاحظات سابقة غير ودية أبداها إسماعيل عن ديرفيو نفسه . ويختم ديرفيو خطابه بالأمل الوهمى « فى أن تنتعش التجارة من جديد قريباً وألا ينسانا الخديوى » . وربما وجد ديرفيو أن عداء الخديوى المتزايد لكل ما هو فرنسى إنما يضعه فى موضع المرتد . وربما كانت هناك غمزات وتهجمات وشتائم — ليست شخصية وإنما خاصة بالجنس الفرنسى كله .

وليس من السهل أن يكون الإنسان فرنسياً (طيباً) مع رجل يكره الفرنسيين — ولا سيما عندما يكون هذا الإنسان عدوانياً ومحباً لوطنه كديرفيو .

وعلى أيه حال فقد قرر ديرفيو أن يكون مركز النزاع مع الوالى هو سياسته الجديدة وأن يلجأ فى هذا الصدد إلى الفرنسيين فى فرنسا . وأرسل ديرفيو خطاباً إلى ديبان ومن خلاله إلى أرمان بيهيك وزير الزراعة والتجارة والأشغال العامة محتجاً على المحاباة التى يبديها الخديوى نحو الصناعة الإنجليزية . وكان ديرفيو مستاء على وجه الخصوص من منح الخديوى عقود بناء السفن لشركات بريطانية ، ولما كان بيهيك رئيساً لمجلس إدارة مسيجرى أمبريال وعضواً فى مجلس إدارة شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض ، فقد توقع ديرفيو فى ثقة أن يستمع إليه بعطف . وختم ديرفيو خطابه بطلب تدخل فرنسا رسمياً .

ثم تلا ذلك خطاب آخر بنفس المضمون . وفى هذا الخطاب كان ديرفيو مستاء من الاستقبال الفاتر الذى لقيه المصرفى الفرنسى ج. د لاهونت الذى جاء إلى مصر لتحريك امتياز إدارة خطوط السكك الحديدية . ولقد كان الخطاب موجهاً إلى صديقنا القديم دوق دى . مورنى ، الذى ربما كان ذا مصلحة مباشرة فى أعمال دى لاهونت . وحتى لو كان هذا غير صحيح فلن يتخلف مورنى عن رؤية الإمكانيات

المالية للموقف ومرة أخرى كان ديرفيو قد اختار مراسله بعناية .

ونظم ديرفيو طريقة لاطلاع أندريه على محتوى الخطابين . فقد كان متأكداً على ضوء مصالح أندريه فى شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض أن صديقه سيشاركه استياءه . والحقيقة أن ديرفيو كان فى هذا مخطئاً تماماً . وصحيح أن أندريه وشركاءه كانوا يملكون أسهماً فى هذه الشركة الفرنسية لبناء السفن ، إلا أن هذه العلاقة لم تكن شيئاً حاسماً . فأندريه قبل كل شىء ممول ، ممول دولى بكل ما تعنيه المصالح الطائفية لهذه الفئة من معنى ، وفى كل الأوقات كان مشغولاً فى عدد من الاتجاهات بعضها متضارب ، وكان نشاطه المالى يأتى من كل أنحاء العالم ، ومن المحتم فى هذه الحالة أن ترتكز قراراته على تقدير موضوعى للمزايا والعيوب النسبية .

وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه رجلا خبيراً فى مؤامرات السياسة ومهابطها ولا بد أن سذاجة واندفاع صديقه أصاباه بالدهشة إذ لو كشفت مناورة ديرفيو (وهناك احتمال كبير أن يحدث ذلك) لتحطم كل مركزه فى مصر وكل عمله وجهده خلال سنوات . فإسماعيل معروف بأنه حاكم لا يحب أن يغضبه أحد .

أضف إلى ذلك أن أندريه كان معارضاً للعواطف فى العمل المالى والتجارى . وكان واضحاً لأندريه أنه ليس لدى ديرفيو ما يفقده من الوضع الجديد . بل ربما يكون أفضل حالا . فى نهاية الأمر فإن الفرنك هو الفرنك والجنيه هو الجنيه وكل منهما له غطاء ذهبى . وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه يرى أن المسألة كلها ليست إلا لوناً من مبارزة طواحين الهواء ، فليس هناك مبرر لذرف الدموع على الكارثة التى وقعت لشركات الحديد والهندسة الفرنسية الكبيرة ، فمثل هذه الشركات قادرة على أن ترعى نفسها بنفسها .

إن إجابة أندريه كانت توبيخاً ، ودرساً كلاسيكياً فى الواقعية المالية .

عزيزى ديرفيو :

باريس ١٨ فبراير سنة ١٨٦٥

إننى اتلقى باهتمام بالغ المراسلات الهامة التى ترسلها لى من وقت لآخر ، ولكننى مضطر أن أرفق مع شكرى تحذيراً أرجو أن تعذرنى فيه ، ويمكن تلخيصه فى بضع كلمات :

أنت تكتب أكثر من اللازم ».

وإنني أؤكد هذه الكلمات لأنها فى اعتقادي ذات أهمية حيوية فأنت أمين أكثر من اللازم وواثق أكثر من اللازم فى هذا العالم الذى وضعتك فيه الظروف . ولأنك ممتلئ بالنوايا الطيبة وتبحث لنفسك ولبلادك عن الأشياء التى هى مكشوفة وواضحة فحسب — فأنت تتوهم — أنك تستطيع أن تكتب الخطابات والمذكرات وأن تلعب بعجلات السياسة وأن تثير الاهتمام أو توقظ روح المكيدة لدى بعض الشخصيات ، بدون خطر على مصالحك الشخصية ! إننى أنبهك أن تأخذ حذرك ! فمصالحك تتعرض لخطر الإساءة الجدية إذا أفشيت الأسرار وإذا نقلت ملاحظاتك وحرفت كما هو مؤكد أن يحدث ، وإذا اكتشف أن مراسلاتك الخاصة يفتحها هؤلاء الذين يبحثون عن أسلحة ضد الحكومة الحالية فى مصر . فهل ستكون أنت حليفهم ؟ وإذا كنت أنت الفرنسى الوحيد المستثنى من غضب الخديوى العام ، وتستطيع لهذا السبب بالذات أن تستمد ميزة كبيرة من هذا الوضع الاستثنائى ، ألا يكون من الغفلة أن ترفع عصاك تأييداً للمصالح التى هى ليست مصالحك والتى لن تمس جدياً إلا إذا سمحت حكومتنا ومن حولها بذلك .

وصدقنى إذا نصحتك أن تكتفى بالأسف فى داخلك على ما يحدث فى الخارج فلتصنع قوار بك فى كلايد أو ميرسى إذا شاء صديقك الملكى ذلك حالياً . وإذا أراد خطوطاً أو قاطرات إنجليزية فلتتوجه إلى شيفلد أو برمنجهام وتتأكد من أتعابك دون أن تشغل نفسك فى أن تكون الأفضلية لأحواض سفننا أو مصانعنا . فلا بد أن يأتى دورنا عندما ترتفع أسهمنا فى السلم السياسى . وفى نفس الوقت لا ينبغى أن تكون مندهشاً إذا كان من يدفع مصراً على أن يخدم وفق مزاجه الخاص. وعليك أيضاً أن تمتنع بدقة عن القيام بما قد يبدو من جانبك كمعارضة أو تدخل من نوع يفقدك عطف وتأييد صديقك نوبار ، الذى يمكن أن يكون مفيداً لك فى هذه الظروف أكثر من أى وقت مضى » .

ولم يكلف ديرفيو نفسه حتى عناء الرد على هذا الخطاب .

* * *

مثل هذه النزعات من جانب ديرفيو للمقاومة والاستقلال لم تكن اندفاعاً فحسب

وإنما كانت شيئاً غريباً على شخصيته . وكان ديرفيو سعيداً بنسيانها والتركيز على سياسته التقليدية فى استرضاء إسماعيل ومجاملته ، إذ أدرك ديرفيو فى نهاية الأمر أنه لا يوجد غير طريق واحد للعودة إلى كنف الخديوى : إن الخديوى يريد المال ويحب الذين يعطونه له . وعلى الرغم من تردد أصدقاء ديرفيو المتزايد، وعلى الرغم من ضعفه المالى الخاص وازدياد وعيه بأن هذا هو الطريق إلى الدمار ، على الرغم من كل ذلك أصر ديرفيو إلى آخر حياته المصرفية تقريباً ببذل الجهود لتدبير الأموال لإسماعيل . وكان يراقب كل قرض جديد وينتظر أول إشارة تعبر عن ضعف منافسيه ، ويبتكر وسائل وخطط عبقرية .

وفى كنف إسماعيل كانت أمام ديرفيو فرص عديدة . إن الخديوى قاوم بعنف الفساد والنهب الذى صاحب القرض الأول ، قاومه كأى رجل صالح يدافع عن حقه وأمانته، ولكنه كأى آثم أيضاً اكتشف أن المر حلو المذاق ، وأصبح مستعداً أن يجعل من هذا الإثم عادة له . وعندما صاغ عقد القرض كان إسماعيل حريصاً على أن تكون ضمانات السندات غامضة قدر الإمكان حتى يترك الباب مفتوحاً فى المستقبل لطرح قروض أخرى . والحق أن السندات لم تكن قد صدرت فى السوق الأوربية . (بل لم يكن إسماعيل قد حصل على القسط الأول) حتى أوضح إسماعيل أن مبلغ خمسة ملايين جنيه ستكفى بالكاد أن توازن ميزانيته .

أكان يعنى هذا أن القرض ليس كافياً ؟ الإجابة لا ، وفق قواعد المنطق الإسماعيلى. فما دام النقد موجوداً لمواجهة احتياجاته الملحة وما دام هناك مليون ونصف مليون جنيه « لمواجهة الأحداث المعارضة » ، كان إسماعيل يشعر أنه يستطيع أن يتفاءل فى المستقبل وكان يقول فى إصرار « إننى أكرر أن لدى وقتاً كافياً فى المستقبل . وفى السنوات الثلاث الأولى سأواجه ضائقة خفيفة ولكن بعد ذلك ستعطينى ماليتى فائضاً أقدره ببضعة ملايين » .

وبالإضافة إلى ذلك كان إسماعيل يتوقع زيادة إيرادات الحكومة عن طريق رفع ضريبة الأرض . وإلى حد ما كان هذا أمراً معقولا . فمنذ حكم سعيد لم يحدث تغيير يذكر فى ضريبة الأرض . وكان من الواضح أن الفلاح أغنى اليوم مما كان فى الماضى . غير أن التوقيت لم يكن مناسباً ، ويستطيع السياسيون والموظفون أن

يتحدثوا كما يشاءون عن الدخول قبل رواج القطن وبعد رواجه ، غير أن الفلاح لا يمكن أن يوافقهم على مثل هذه المقارنات ، فهو إنسان عنيد ، صلب الرأى يعيش مع حقائق الحياة اليومية ويتطلع إلى الخلف ، إلى سنة ١٨٦٣ العظيمة ويبرز هبوط أسعار القطن وانخفاض الإيرادات فى ١٨٦٤ . وبعد ذلك يهرع هذا الفلاح يبحث عن مخبأ عميق لأمواله .

غير أن هذا لم يكن ما يشغل بال إسماعيل « إننى أتوقع أن الناس سيفسرون هذا الإجراء بزيادة الضريبة تفسيراً خيراً . فأنا أعرف أننى متهم على غير أساس بالتقتير بل البخل . نعم إننى أحب النظام والتوفير . ولكن التوفير العاقل يختلف عن البخل كما يختلف السفه عن الكرم . إننى أعرف كيف أكون كريماً عندما ينبغى على ذلك . ولكننى أمتنع عن الإنفاق السفيه الذى أعرف كثيراً من أمثلته فى الماضى ، وهؤلاء الذين استغلوا الرغبات المبهظة لسلفى لا يستطيعون أن يغفروا لى وقف مصادر ثرواتهم الفاضحة . ولست أعبأ بهذا ، فكل المخلصين سيعترفون بفضلى فى الإصلاحات التى تمت وسيؤيدون ما صنعته من إحلال النظام محل التبذير والبناء محل الخراب » .

غير أن إسماعيل فقد بعد ذلك متعة هذا التظاهر بالفضيلة المجروحة . فوقائع المالية المصرية جعلت بالفعل من مثل هذه الادعاءات شيئاً سخيفاً .

إن إسماعيل نفسه قدّر — فى أعقاب قرض سنة ١٨٦٤ — الدين المصرى بحوالى ٥٣١ مليون فرنك أى أكثر من ضعف ما كان عليه يوم توليه الحكم منذ ٢٠ شهراً . وكان الجزء الأكبر من هذا المبلغ (أكثر من ٩٠ ٪ يتكون من أربعة بنود : أسهم قناة السويس ، التى تبلغ ٨٣ مليون والتى لم يدفع منها غير خمسها ، تعويضات القناة وتبلغ ٨٤ مليون ، قرض ١٨٦٢ ويبلغ ١٨٠ مليون ، قرض ١٨٦٤ ويبلغ ١٤٠ مليون . أما الباقى — الذى يخص شراء المواشى خلال فترة الوباء والطلبات الموروثة من عهد سعيد والأشياء الأخرى التى كان يحب ديرفيو أن يؤكدها فى خطاباته — فلم يكن إلا شيئاً تافهاً بالمقارنة .

وبالإضافة إلى ذلك لم تكن كل هذه الديون إلا الالتزامات القائمة . فبمجرد أن أصبح المال فى يد إسماعيل مرة أخرى أخذ فى إعداد الخطط والمشروعات التى

تكفى لامتصاص كل النقد الموجود ، قبل دفع أى من قروضه القديمة . وبعض هذه المشروعات (مثل ترعة القاهرة — الوادي) كانت تفرضها الظروف . ولكن إذا كانت هذه الترعة تكلف ٤٠ مليون فرنك فإن إنشاء قصر بالجيزة لمجرد المتعة كلف الدولة ٣٠ مليون فرنك . وتولى إسماعيل إنشاء فرع جديد للنيل وأحضر ألوف الأشجار وغرسها فى رمال الصحراء . ثم هنالك أيضاً القصر الذى أنشأه على البوسفور ليكون مقراً له عند زيارته القسطنطينية ، وأخيراً كان هنالك دائماً حلمه بإنشاء إمبراطورية أفريقية بما فى ذلك من نفقات باهظة .

كان إسماعيل يضع مشروعات كبيرة للأراضى التى تحيط بالنيل فى الصعيد وأخبر ديرفيو أن هذه المنطقة التى تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر مأهولة بالسكان وخصبة إلى حد لا يصدق ، وفى هذه الأراضى ينمو القطن بدون أى رعاية . وإذا أمكن أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين يعملون تحت توجيه وإشراف فعال من الحكومة فى القاهرة فإنها ستصبح فى يوم من الأيام هنداً أخرى فى مصر . ومن أجل ذلك أراد إسماعيل أن ينشئ خطاً حديدياً من إسنا فى الصعيد إلى الخرطوم وهى مسافة تزيد عن ألف كيلومتر . وفى هذه الأمور كان إسماعيل يتصرف كخليفة الفراعنة . فمصر حافظت دائماً على نوع من السيادة الاسمية على الجنوب الذى تميز بالفراغ السياسى ، والفرمان العثمانى الصادر فى ١٨٤١ والذى يجعل من محمد على والى مصر مدى الحياة يعترف بولايته على السودان والمناطق المجاورة . إلا أنه بينما كان الحكام السابقون قانعين بمظاهر السيادة والخضوع من وقت لآخر ، كان إسماعيل مصمماً على أن يثبت حكمه فى هذه المناطق ، وأن يربط مستعمراته بالقاهرة وأن يمحو تجارة الرقيق وأن يحمى الأرض ويمدن المتوحشين ، وكل هذا من أجل عظمة حكمه .

ومن سوء الحظ أن العظمة تتطلب تكاليف باهظة . كان فى إمكان إسماعيل أن ينشئ مواصلات أرخص مع السودان عن طريق خط حديدى من الخرطوم أو بربر على النيل إلى سواكن على البحر الأحمر وبذلك يرتبط السودان بالملاحة البحرية إلى السويس . إلا أن إسماعيل كان يريد خطاً برياً حتى لا يكشف نفسه لإمكانية هجوم بحرى من الأعداء ضده ، وعندما تبين أن خط الخرطوم — القاهرة

يتكلف أكثر من ٤٠٠ مليون فرنك قنع بخط إسنا الخرطوم الذى يكلف نصف الثمن . ومع ذلك كان المشروع باهظاً بالنسبة لمصر . وكالعادة فاتح إسماعيل ديرفيو حول إمكانية قرض خاص ، وقام ديرفيو بالواجب بلفت نظر أندريه إلى المسألة . وكان من المتوقع أن يتكلف هذا المشروع على الأقل ٢٠٠ مليون فرنك، أى ما يكافئ رأس المال الأصلى لشركة قناة السويس ذاتها . وتساءل ديرفيو عما إذا كان من الممكن أن يتولى مع أندريه مشروع إنشاء الخط وطرح القرض معاً مع توفير أرباح كافية من الإنشاء وتغطية أى احتياطات قد يحتاجها طرح القرض، وكان ديرفيو يفكر فى عقد من هذا النوع وسال لعابه عند التفكير فيه . كتب إلى صديقه أندريه قائلا : « لا تتحدث عن هذا الموضوع بعد حتى لا يفد المنافسون بسرعة » .

أما بالنسبة لأندريه فالمسألة الوحيدة التى تهمه هنا هى الإمكانية العملية لطرح هذا القرض المقترح . ولذلك أثار السؤال الهام، ما إذا كان الجمهور مستعداً لأن يستثمر فى مشروع طويل الأجل كهذا ، فى بلد يعتمد فيه كل شىء على نوايا الحاكم . ماذا يحدث مثلا لو ترك إسماعيل الحكم ؟ والحق أن المرء يشك فى أن أندريه أثار هذا الاعتراض كتكتكة وتبرير للرفض ، فكل مشروع تقريباً يمكن أن يقدم للجمهور ما دام هناك إشراف مناسب عليه ووثائق قانونية صحيحة ، وما دامت أحوال السوق طيبة . أما الحقيقة فهى أن أندريه فى أعماقه كان لا يثق فى إسماعيل ويخاف شهيته المفتوحة دائماً للنقود . وكل هذا الحديث عما يحدث لو ترك إسماعيل الحكم ليس إلا أسلوباً مهذباً من جانب أندريه فى التعبير عن شكوكه فى إسماعيل نفسه .

* * *

ولم يتم شىء فى هذا المشروع بالمرة . فديرفيو وكل تجار وممولى الإسكندرية كانوا مشغولين بعديد من المشاكل أكثر إلحاحاً ، ولذا لم يستطع ديرفيو أن يدفع هذا المشروع خطوة إلى الأمام .

وإذا كان خريف ١٨٦٤ هو بداية التوقف فى الرواج المستمر لتجارة القطن، فإن ربيع ١٨٦٥ كان بداية الهبوط فى هذه التجارة . وفى مواجهة هبوط أسعار

القطن ، توقف المزارعون والقائمون بالشحن عن طرح المحصول فى السوق ، بأمل أن الانتظار القليل سيعيد الأسعار إلى وضعها « الطبيعى » . ولفترة وجيزة نجحت هذه المناورة ، فالقطن « الغير » المصرى الذى هبط من ٣٢ بنساً فى الرطل فى نهاية يولية ، ٣١ $\frac{٣}{٤}$ بنس فى نهاية سبتمبر إلى ٢٣ $\frac{١}{٢}$ بنس فى نهاية أكتوبر ، عاد وارتفع إلى ٢٩ $\frac{١}{٢}$ بنس بعد ذلك بشهر .

غير أن قوى الانكماش كانت أقوى من أى إجراء تتخذه مجموعة صغيرة من رجال الأعمال والملاك . فالحرب الأهلية الأمريكية كانت تقترب من نهايتها ، وتوقع المستوردون ورجال الصناعة فى أوربا أن يعود قطن جنوب أمريكا إلى السوق العالمى . وعلى الرغم من أن هذه العودة قد تستغرق بعض الوقت (نتيجة انتهاك الدويلات الكونفدرائية المهزومة لاتفاقية وقف الحرب) إلا أن غزالى ونساجى أوربا البعيدى النظر امتنعوا عن الشراء ، واثقين أن الوقت فى صالحهم .

وقد حدث هذا فعلا ، فنى مارس ١٨٦٥ هبط سعر القطن الغير المصرى فى ليفربول إلى ١٥ بنس للرطل ، وهو أقل ثمن منذ سنوات . واشتد قلق الخديوى ، وأخذ هو وكبار المزارعين يكومون البالات فى المخازن ، ويقترضون لتدبير أمورهم فى انتظار ظروف أفضل. وتوقف النشاط التجارى فى الإسكندرية تماماً. ومن حسن الحظ أن معظم المصدرين كانوا سماسرة يتقاضون عمولة ولكن لا يخاطرون بأموالهم فى عمليات شراء وبيع القطن . لقد كانوا يجرون وراء الربح ، ولكنهم غير مستعدين أن يموتوا جوعاً . أما الشركات التى عانت حقيقة فهى البيوت المالية وشركات الائتمان التى أقرضت المزارعين وصغار التجار بفائدة عالية بضمان المحصول ، وها هى تجد أن هذا الضمان لا يساوى ما أقرضته لهم . وإذ كان المدينون غير مستعدين أن يدفعوا الفرق من إيرادات المحصول فى السنين السابقة ، لم يكن أمام المقرضين إلا أن يأخذوا القطن بالخسارة .

وكانت شركة التجارة المصرية من بين الشركات التى أصيبت فى هذا الوضع أكثر من غيرها. فقد أهملت منذ البداية إمكانياتها التجارية مستهدفة التخصص فى قروض المحاصيل بفوائد يصل سعرها إلى ١٥٪ أو ٢٠٪ فى العام، وهو سعر مناسب تماماً فى بلد كمصر . ونتيجة ذلك واجهت الشركة أزمة خريف ١٨٦٤ ونصف

رأسمالها مجمد فى تجارة القطن ، والنصف الآخر أخذه إسماعيل كقرض .

وكإحدى مفارقات الشئون المالية ، بحثت شركة التجارة المصرية عن خلاصها فى الاندماج مع شركة أخرى تتضور هى أيضاً وسط أرصدتها الوفيرة والمجمدة . تلك هى شركة بريجز ، أقدم شركة بريطانية فى الإسكندرية . ولقد طرحت فكرة الاندماج على المساهمين المتشككين فى جو الحجج البراقة المعهودة . فأحوال الشركة عظيمة جداً ، إذ أنها حققت ٢٣٪ من الأرباح فى عامها الأول ، وهى لا تتأثر بأى هبوط فى أسعار القطن ، لأنها لا تملك قطناً وإنما هى تقرض بضمان القطن ! ولكنها تحتاج نشاط وسمعة شركة بريجز حتى تستفيد من ارتباطات قد تأخذ سنين عديدة لتحقيقها لو لم يتم الاندماج ، ولقد أوضح المديرون أن هذه الارتباطات ذات أهمية خاصة فى مصر ، حيث توجد شركات عديدة قديمة وحيث « مضى تيار التجارة لمدة طويلة فى مجرى لا يسهل تحويله » . وعندما وقف أحد المساهمين ليعبر عن قناعته بالمجرى الذى شقته شركة التجارة المصرية لنفسها ، وليقول إنه مكتف تماماً بربح قدره ٢٣٪ سنوياً ، رد رئيس الاجتماع قائلا إن المنافسة فى مصر حادة ، وإن الشركة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى .

وبعد الاندماج لم تصبح الأمور على ما يرام ، فإذا كان هذا الاندماج قد ساعد شركة التجارة المصرية على التغلب على الأزمة المباشرة ، إلا أنه ألقى عبئاً إضافياً على كاهلها أساء إليها فى المدى البعيد . فالإغاثة التى حدثت فى نوفمبر — عندما ارتفعت أسعار القطن واستلم إسماعيل أول قسط فى القرض — كانت قصيرة الأجل . وعندما هبطت أسعار القطن للمرة الثانية ، وجدت الشركة نفسها فى حال أسوأ من ذى قبل ، ولم تنجح فى المحافظة على وضعها إلا عن طريق الإسراف فى توزيع أوراق المجاملة والاستغلال المنظم لكل مصدر من مصادر الائتمان . ولقد أدهش بنك ماركوارد (الذى كان من الناحية النظرية الوكيل للشركة) أن تكتب الإدارة الجديدة قائلة إنها ستحدد نشاطها وفق الائتمان المتاح . وقد رفض أندريه بسرعة هذا الاقتراح الغريب . « إن صفقات الائتمان تستطيع أن تكون بالفعل أمراً مكملا للنشاط التجارى المنظم » . وبنك ماركوارد كان مستعداً للمساعدة عندما تكون المساعدة مطلوبة : « ولكننا نتوقع أن نجد منكم تعويضاً عن هذه الخدمات

الاستثنائية بتركيز كل نشاطكم المنظم فى باريس فى أيدينا . إن الشركة مدينة لنا بهذا التعويض باعتبارنا وكلاءها ، ونحن على حق فى المطالبة به على هذا الأساس» .

وبالطبع لم يكن أندريه يدرك إلى أى حد كان موقف الشركة خطيراً . ولو كان على علم بذلك لوفر على نفسه مشقة الوعظ والنصيحة . وعندما وجدت شركة التجارة أن خزانة بنك ماركوارد مقفلة فى وجهها ، اتجهت إلى أماكن أخرى وأخذت الائتمان أينما كان متاحاً مصدرة فى نفس الوقت كميات كبيرة من كمبيالات فرع الإسكندرية على مكتب الشركة بلندن . وفى أوائل يناير سنة ١٨٦٥ أخطر بنك ماركوارد مراسليه ألا يدفعوا أى نقود مقابل أوراق من شركة التجارة ، وقبل مضى شهر طلب أندريه من بنك فروهلنج وجوشن أن يبيع له أسهمه (٥١٠ سهم) فى الشركة المصرية . فهو لا يستطيع أن يفرض على الشركة أن تركز عملياتها الفرنسية بين يديه . ولكن من حقه ألا يترك أمواله فى هذا النوع من النشاط .

ولم تكن الشركة التجارية هى الوحيدة فى هذا الوضع السيئ . ففى يناير كان لدى شركة مصر المالية (بنك باسكوالى) الوقاحة بأن تدعو المساهمين إلى دفع أربعة جنيهات عن السهم لمواجهة « التطور السريع فى أعمال الشركة فى المجتمع » . ولقد تعرض أوبنهيم أيضاً للمتاعب ، وكان بنك ماركوارد أقل ميلا للصبر عما كان فى سبتمبر « . . . نود أن نلفت نظرك إلى حقيقة أن حساب شركتكم فى الإسكندرية يتضمن عجزاً كبيراً ، هذا إذا استبعدنا العجز الذى يمكن أن ينتج عن عمليات قصيرة الأجل أو مدفوعات غير متوقعة » . ولقد كان العجز ١,٢٠٠,٠٠٠ فرنك « إن ما نشكو منه ليس مجرد رقم العجز فحسب ، وإنما استمرار هذا العجز ، ونحن نناشد شركتكم أن تزيد مدفوعاتها » . إذ ليست مهمة بنك تجارى ، كبنك ماركوارد ، أن يقدم رؤوس الأموال للشركات .

وخلال كل هذا الوقت كانت أسعار القطن آخذة فى الهبوط . ولم يكد يحل فبراير ١٨٦٥ حتى كان هبوط الشحن إلى أوربا قد جعل عملية التبادل باهظة إلى الحد الذى جعل التعامل فيه بالذهب مباشرة أمراً أفضل . ولم يكن كل إنسان موفقاً كديرفيو الذى كان يستطيع أن يسحب مؤقتاً على حساب أندريه . غير أن توقف أندريه كان متوقعاً .

وكالعادة حل الفزع مختلطاً بالاندفاع . فى مارس وأوائل أبريل كان ديرفيو ما زال يكتب خطابات مطمئنة إلى باريس عن وفرة المال فى الإسكندرية وحزم البيوت المصرفية . وإذا كان هناك من يشكو المتاعب ، فهى تلك الشركات التجارية القليلة التى لم تستطع أن تحد من قروضها لمزارعى القطن ، وهى على وجه الخصوص بعض البيوت المالية السورية . وحتى هذه البيوت ليست فى حالة سيئة جداً ، وذلك بفضل توفر الائتمان المصرفى الذى يعطى هذه البيوت فرصة تكييف نفسها مع السوق الهابط .

وفى ٩ أبريل انهارت شركة جويس وشركاه بلندن (المختصة بالتجارة فى مصر وشرق الهند) فجأة . ولقد كانت الشركة واحدة من أهم الشركات المشتغلة فى تجارة القطن ، ذات مصالح فى كل من العالمين القديم والجديد . وهدد انهيارها المفاجئ بانهيار مقرضيها ودائنيها . وانتشرت الإشاعات عن أسر ثلاث سفن حاولت اقتحام الحصار الأمريكى ، وعن خطأ فى برقية تطلب ٢٠,٠٠٠ قنطار قطن بدلا من ٢٠٠٠ قنطار . ولقد كان من العسير تصديق أن مثل هذه الشركة القديمة الغنية قد استهلكت كل مكاسبها الضخمة فى العام السابق . وارتعدت كل شبكة سوق قطن ، وسيطر الفزع على الإسكندرية .

ومع ذلك فى النهاية كانت صدمة الإسكندرية أخف من صدمة لندن أو بومباى فشركة والهايم وشركاه القديمة (دعامة المستعمرة التجارية النمسوية) التى كانت مثقلة بكمية كبيرة من أوراق شركة جويس ، انهارت أيضاً . كذلك فعل تاجر إنجليزى يدعى تايلور . وفشلت الجهود المبذولة لمساندة أعضاء المجتمع التجارى الواقعين فى المتاعب عندما رفض الخديوى أن يقدم من جانبه مبلغاً يوازى ما جمعته الشركات فيما بينها . ولقد استطاعت الشركات الأخرى أن تشق طريقها . وبالطبع فقدت كل شركة من هذه الشركات شيئاً ، وبعضها فقد مبالغ كبيرة . وعلى سبيل المثال فقد أوبنهيم ٢٥,٠٠٠ جنيه على قطن « باعه » الخديوى له فى نوفبر وسلمه له فى أواخر مارس . كذلك دفع كل ممولى القصر المفضلين ثمن مركزهم المفضل . والحق أن الأرباح الاستثنائية فى سنوات الرخاء والهدوء الطويل فى سوق الإسكندرية — الذى تميز بالتعقل منذ قرض ١٨٦٤ — هى التى مكنت هذه الشركات من مواجهة خسارات كان من الممكن أن تبتلع أى شركة عادية .

ولقد فقد ديرفيو نفسه ١٥٠٠ جنيه بسبب انهيار شركة جويس ، ١٠,٠٠٠ جنيه بسبب مماطلات إسماعيل . وكتب إلى أندريه يقول : « أى قضية كان من الممكن رفعها ضده لو لم يكن هو الخديوى » . ولا بد أن أندريه قد ابتسم ، فديرفيو شخص مسلٍّ تماماً ، وهو لا يدرك ذلك . أى قضية كان من الممكن رفعها لو لم يكن المدين هو الخديوى ! ولكن أندريه يعتقد أن هذا بالدقة هو الذى يجعل مثل هذه القضية ناجحة ومربحة . ورجل مثل براڤى لم يكن ليتردد لحظة فى أن يطالب بالدفع والتعويض ، ومن المؤكد أنه سيحصل عليهما .

كان ديرفيو يعرف ذلك ، ويعرف أيضاً أن صداقات إسماعيل تتوقف على الأرباح التى يحصل عليها من هذه الصداقات ، وأن الخديوى لا يقدم عواطفه إلا لهؤلاء الذين يقدمون له المال . وفوق ذلك كان ديرفيو يعرف أيضاً إن إسماعيل يحترم القوة أكثر مما يحتمل الضعف والمذلة .

ومع ذلك فليس من السهل أن تغير طباع الناس لتناسب صوت العقل . فديرفيو ليس براڤى ولا يمكن أن يكون . وهو أولاً رجل مهذب أكثر مما ينبغى . ولم تقم علاقته بالخديوى أبداً على أساس العدوان والإلحاح وإنما على التنمية الصبورة لعلاقات الخدمة والصداقة . وفى نفس الوقت كان عند ديرفيو نفور أساسى من الوسائل العنيفة . وكما هو واضح فى اختلافه مع أوبنهيم حول التكتيك الذى يستخدم فى دفع إسماعيل إلى أول قرض عام ، كان ديرفيو يفضل الإغراء على العصا .

والصعوبة هى أن إسماعيل — ككثير من الأغبياء — يستجيب أحياناً للإغراء ويستجيب أحياناً أخرى للعصا . فى الأمور السهلة — الطلبات ، العمولاتِ ، امتياز إقراض المال — يمضى إسماعيل باللين والذوق . أما رد المال فلا بد من انتزاعه منه انتزاعاً . ولقد كان موقف ديرفيو ملائماً تماماً لأيام ١٨٦٣ — ١٨٦٤ السعيدة . أما فى ١٨٦٥ فقد كان ود ديرفيو ولطفه عقبة أكثر منه ميزة . لقد حرمته هذه الصفات من الحزم عندما أصبح ضرورياً ، وأدى هذا إلى استياء إسماعيل من مطالباتِ ديرفيو المترددة .

وعندما واجه ديرفيو إمكانية انهيار علاقته بإسماعيل المؤسسة فى المبدأ على الود المتبادل ، وجد نفسه عاجزاً عن التحول إلى العلاقات الفاترة القانونية . وكلما قال

له عقله إن الحب القديم قد فتر وإن الموقف الجديد يحتاج إلى إجراءات جديدة ، كلما ازداد ديرفيو تمسكاً بالماضى . وظل يردد فى كل خطاباته : إن الخديوى ما زال يحبنى ، إن الخديوى ما زال يحبنى ، إن الخديوى ما زال يحبنى بسوكلما بعدت الأمانى عن الواقع ، كلما اهتزت صداقة إسماعيل بديرفيو واشتد تواضع ديرفيو ووده بأمل تجنب العداء والإساءة .

وحتى فى قمة الأزمة ظلت خطابات ديرفيو تتحدث عن حاجة إسماعيل إلى أرصدة جديدة ، وإن كانت هذه الحاجة فى هذه المرة الجديدة تتعلق بالدائرة السنية (ثروة الخديوى الخاصة) . إن إسماعيل صرف مبالغ ضخمة على الأرض والمواشى وآلات الزراعة . ولما كان معظم قطنه مكوماً فى المخازن اضطر إسماعيل إلى أن يقترض مليون جنيه من البنك الإنجليزى المصرى . ولم يكد يستلم هذا المبلغ حتى يبحث عن نصف مليون آخر . وفى خلال بضعة أسابيع كان المبلغ الذى يحتاجه إسماعيل قد تضاعف تقريباً .

ومن حسن حظ ديرفيو أن أندريه لم يكن بالشخص الذى يسهل إغراؤه . وكان أن تجاهل مقترحات صديقه الصريحة وأجاب بعموميات عن حالة النقاهة التى يمر بها السوق بعد شهور طويلة « من الحمى والانفعال » . كتب يقول : « فى لحظات مثل هذه يجمع الناس شتات أنفسهم ويحسبون كل فرنك ويقبعون فى هدوء فى انتظار صفقات طيبة ، إنهم يحرصون على مواردهم ويعدون أنفسهم بهذا للدخول فى النشاط فى اللحظة المناسبة » .

غير أن المشكلة أن ديرفيو كان قد مل الجلوس فى هدوء وانتظار . فلعدة شهور كان لا يصنع شيئاً . لقد دفع التزاماته التى انكمشت إلى حوالى نصف مليون فرنك ومحفظة أوراقه المالية التى وصلت إلى ٢٥ أو ٣٠ مليون فرنك عشية القرض انخفضت إلى ٨٠٠ ألف فرنك فى أوائل أبريل . ومع أنه لم يكن فى يد ديرفيو أرصدة سائلة كهذا العام ، إلا أنه لم يكن هناك ربح أيضاً .

وفى الوقت ذاته ظلت هناك بضع أمور قليلة فى حاجة إلى الحسم قبل أن يقال إن تصفية التجارة المصرية كملت . فعديد من الشركات الأوروبية أقرضت الفلاح لا بضمان القطن وإنما بضمان الأرض ، وفى هذه الحالات ثبت أن هذا الضمان

يستحيل أخذه فى غالب الأحيان، وبهبوط قيمة القطن، هبطت قيمة الأرض كذلك . ولم يكن هنالك من يريد أخذ الأرض .

وتمثل الأمل الوحيد فى تقدم الخديوى لإنقاذ الموقف كالعادة . وتقدمت لجنة من رجال الأعمال يرأسها ديرفيو إلى إسماعيل باقتراح مؤداه أن تتولى الحكومة ما يسمى بديون القرية وأن تدفع للمقرضين الأوربيين سندات من الخزانة فائدتها ٧٪ . وتتولى الخزانة بدورها الجباية من الفلاحين على فترة طولها سبع سنوات بفائدة قدرها ١٢٪ وبهذه الطريقة يسترد المقرض أمواله ويعفى الفلاح من فوائد تتراوح من ٣ إلى ٦٪ شهرياً ، وتعفى الدولة من البلبلة والتوتر الذى يصحب بالضرورة أى مصادرة عامة للأرض . وأخيراً — وهذا أهم اعتبار بالتأكيد — فإن الخزانة ستحقق مكاسب من هذه العملية . وأعجب إسماعيل بالاقتراح ووافق عليه .

وفى باريس كان أندريه مرتاحاً لهذه الفكرة وإن كان عنده اعتراض واحد . كتب فى ١٠ يونيو إلى ديرفيو يقول : « إن فكرتك تبدو لى عملية تماماً . ولكنى لا أحب أن أرى الحكومة تضارب على بؤس الرعايا ، ولست أفهم لماذا تأخذ الحكومة الفرق بين الـ ٧٪ والـ ١٢٪ ؟ وإذا كان من الضرورى أن نترك هامشاً معيناً لمواجهة احتمالات سوء الحظ ، فليكن مفهوماً أن الخديوى سيستخدم الأرباح التى تحققها الخزانة فى خدمة الأغراض العامة » . وإذا استبعدنا الجوانب الخلقية من المسألة فإن أندريه لم يكن يثق بإسماعيل أبداً .

ولكن الأغراض العامة لم تكن تشغل ذهن أصحاب المشروع . إنهم أرادوا ضمان استعادة قروضهم ، والأكثر من ذلك أن يحققوا أقصى ما يمكن من صفقة مجزية فى إمكانياتها . وكانت المسألة الهامة هنا أن عديداً من هذه القروض كانت محل شك . ومن الناحية الفنية كان كل قرض خاضعاً لتحقيق خاص بواسطة لجنة مختلطة من الأوربيين والمصريين ، ولكن أصحاب المشروع عرضوا على المقرضين — الشرعيين وغير الشرعيين — أن يقوموا هم بتصفية ديونهم جملة واحدة مقابل عمولة تتفاوت وفقاً لدرجة الشك فى المطلب . وفى فترة وجيزة استطاع أصحاب هذه الفكرة أن يركزوا ما قيمته أكثر من ١٧ مليون فرنك فى أيديهم وأن يتفاوضوا مع إسماعيل على هذا المبلغ بسعر يمنحهم ربحاً كبيراً . وإسماعيل بدوره طالب كل فلاح

بدفع المبلغ الأصلى وفوائده . وكل هذا يكون مضاربه واضحة على بؤس المحكومين . ولكن ديرفيو ومستشاريه يمكن أن يدافعوا عن أنفسهم على أساس ضرورة عدم الخلط بين النشاط المالى والعواطف ، ولم يكن أمام أندريه إلا أن يوافق على هذا .

ووضعت هذه الصفقة العبقرية حدا للأزمة وبدا أنها ترضى كل الأطراف المعنية. وعاشت الأعمال المالية المصرية بسمعة طيبة تدعمها مرونتها فى مواجهة المصاعب. أما ما كان خافياً آنذاك فهو أن هذا البقاء تم شراؤه بثمن باهظ ، وأن الدهن الذى تجمع فى فترة رواج القطن احترق فى حمى الانهيار . وكل شركات الإسكندرية — ابتداء من البنوك المساهمة الجديدة إلى البيوت التجارية الصغيرة — ضيقت نشاطها لتنقذ رأسمالها . وإذا جاء المرض مرة أخرى فربما يكون أقل قسوة وإن كان من المؤكد أن مقاومتهم له ستكون أضعف .

* * *

كان هذا فى يونيو ، وكانت الإسكندرية مرة أخرى غير محتملة ، فالهواء ساخن وملىء بالغبار ، والحشرات تزحف وتطير فى كل مكان ، والروائح الكريهة لا تزول أبداً . وكانت الأعمال التجارية متوقفة تماماً ، وأعضاء المستعمرة الأوربية يستعدون للسفر فى إجازاتهم عبر البحر الأبيض .

ثم جاءت الكوليرا . وفى أول يوم مات عدد قليل من الضحايا ، وفى اليوم الثانى زاد هذا العدد قليلاً ، ثم وصل إلى عشرات ، ثم مئات . وفى مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن فى هدوء فى الحدائق الخاصة والأقبية . وفى أحياء الفقراء تكومت الجثث فى الحفر الضيقة .

وسيطر الفزع على المدينة . وعلى الرغم من أن المرض أصاب فى غالب الأمر الفقراء ، إلا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا . وضرب الخديوى المثل بنفسه . فإذ كان ممتلئاً بالخوف والرعب سارع بالخروج بيخته إلى عرض البحر لبضعة أيام من « الراحة » . وعاد بعد ستة أسابيع . وعند أقدامه اقتحم الأوربيون الميناء وشقوا طريقهم إلى السفن المزدحمة ودفعوا مبالغ ضخمة لينقذوا أرواحهم ويسافروا على مراكب صغيرة لم تكن معدة أبداً للملاحة

فى غير المياه العذبة . ولم تكن لدى السفن التى تدخل الميناء أى فرصة فى إنزال شحنتها من البضائع قبل أن تترك الميناء محملة بشحنتها من البشر . وفى فترة أسبوعين نجح حوالى ٣٠ ألف أوربى فى الخروج من مصر .

وكما قال القنصل الفرنسى : لم تكن المسألة مجرد خوف ، أو مجرد فزع ، وإنما هى اندحار كامل .

لقد ماتت التجارة المصرية بالسكتة القلبية .

الفصل الحادى عشر

حقائق المالية المصرية

لم يعد ديرفيو إلى مصر حتى نهاية العام . وقضى ستة شهور فى باريس لا نعرف عنها الكثير لأنه لم تكن هناك مراسلات بينه وبين أندريه .

ولكننا نعرف أنها كانت شهوراً هادئة ، فعام ١٨٦٥ كان عاماً غريباً ، بين بين فى النشاط المالى . فأزمة ١٨٦٤ قد أدت إلى انكماش حالة الرواج انكماشاً كبيراً وإن كانت لم تنته إلى إعادة الحالة إلى وضعها الطبيعى . وإذا كانت الشركة المالية والبنوك قد عانت كثيراً إلا أنها ظلت حية وباحثة عن عملاء . وأصحاب المشاريع قد خسروا الكثير فى السوق ولكن شهيتهم فى طرح قروض جديدة قد زادت . وفى نفس الوقت انخفضت مصادر الجمهور المستثمر إلى حد كبير وزاد حرصه وشكه تبعاً لذلك . وباختصار كان هنالك توازن دقيق حرج بين قوى التضخم وقوى الانكماش وعكس هذا التوازن التصفية غير الكاملة للماضى وأنذر بالانهيار المتوقع فى المستقبل .

وليس معنى هذا أن المعاصرين كانوا قادرين على أن يروا كما نرى اليوم الكارثة التى تبدت فى عام ١٨٦٦ . ولكنهم كانوا يشعرون أن أحوال النشاط المالى والتجارى ليست على ما يرام، وأن الشفاء ليس كاملا . وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة بشكل مغر ، رفضوا أن يؤيدوا أى تضخم تجارى آخر . كتبت إحدى الصحف المالية : « إن ركود الأعمال يدعو إلى القلق . وليس هنالك فائدة فى القول بأن هذا هو رد الفعل العادى لأزمة نشأت من خلال فوران روح المضاربة والإنتاج . فستظل الحقيقة رغم ذلك أن هذا الركود ما زال قائماً دون مبرر ، وأنه أشد من المعتاد » .

وفى كل من إنجلترا وفرنسا انخفضت عروض الائتمان من مستواها العالى فى ١٨٦٤ إلى مستويات ١٨٦٣ التى لا تعتبر منخفضة . ولكن كثيراً من هذه الأرصدة

الجديدة كانت فى حد ذاتها علامة الضعف. فلعبة تحويل الشركات الخاصة المجهدة إلى اتحادات عامة — بهدف الاستفادة من مزايا النوايا الطيبة ، وتجنب أخطار الالتزامات غير المحدودة فى نفس الوقت — أصبحت شائعة بعد أن فقدت كثير من البيوت المالية وعيها بسبب المبالغات القديمة . وفى يوليو سنة ١٨٦٥ تحولت واحدة من أكبر الشركات الخاصة فى أوربا وهى شركة « الكورنار هاوس » لأوفرند وجيرنى وشركاهما إلى شركة عامة . وزعمت الصحف المالية أن الجمهور السعيد الحظ سيمنح فرصة المشاركة فى أرباح هذه الشركة العظيمة ، تلك الأرباح التى كانت مقتصرة على عدد قليل من الشركاء الممتازين . غير أنه خاف هذه الواجهة البراقة كانت شركة الكورنار هاوس متعفنة من أولها إلى آخرها ، ولم تكن أى صفقة خاصة قادرة على أن تفضح خدع هذه الشركة البادية الازدهار .

ومع ذلك كانت هنالك علامات حقيقية على الصحة . فأسعار السلع التى انخفضت بانتظام خلال خريف ١٨٦٤ وشتاء ١٨٦٥ بدأت ترتفع من جديد بعد أن وصلت إلى الحضيض . ووصلت أسعار القطن — الذى أصيب أكثر من غيره — إلى أدنى نقطه فى أبريل عندما أدت أخبار سقوط (ريتشموند) إلى ازدياد التهافت على البيع . فى هذا الوقت كانت أسعار القطن حوالى نصف ما كانت عليه منذ ثلاثة أشهر . إلا أنه قد أصبح واضحاً بعد ذلك مباشرة أن تدفق القطن الأمريكى ليس كما كان متوقعاً . فالمخزون ليس كثيراً وكان أمام جنوب أمريكا الكثير من العمل قبل أن يستطيع استعادة مركزه القديم فى السوق العالمى . وبالإضافة إلى ذلك أدى انتهاء الحرب إلى ازدياد ضخم فى الطلب على المنسوجات والسلع الاستهلاكية . وارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة ارتفاعاً عنيفاً . وبدأ رجال الصناعة — الذين كانوا قد امتنعوا عن شراء القطن الخام بأمل هبوط أكبر فى الأسعار — يشترون مرة أخرى . ففى ليفربول ارتفع سعر القطن الغير المصرى بانتظام من ١٣ بنس فى الرطل إلى ٢٥ فى منتصف أكتوبر . ومرة أخرى بدأ الذهب يتحرك إلى الشرق ، وعاشت بومباى والإسكندرية مؤقتاً لحظات تشبه عام ١٨٦٣ .

ومن الواضح أن ديرفيو لم يساهم فى كثير من هذا الرخاء ، فقد توسع خلال حمى السنوات الناجحة الأولى أكثر مما ينبغى ، ودفن كثيراً من رأسماله فى مشروعات

والتزامات لا صلة لها بالتمويل التجارى بمعناه الضيق. وثبت أن محالجه ومصانعه ليست مجزية بالشكل الذى توقعه. واستثمر مبالغ كبيرة فى شركات مساهمة مصرية (كشركة التجارة المصرية) ليست من المرونة بحيث تستطيع أن تناور فى عالم الأعمال بالشرق. وها هى اليوم تزحف رغم أنفها نحو التصفية الحتمية. وشغل ديرفيو نفسه بالمضاربات على الإقطاعيات. تلك المضاربات التى أفشلتها حالة ركود عام ٦٤ — ١٨٦٥. وعجز إسماعيل عن أن ينفذ برنامجه فى التمدن.

وفى نفس الوقت كان ديرفيو مبالغاً فى كرمه عند مساعدة الشركات الأخرى. وعلى عكس بنك ماركوارد لم يكن الائتمان عند ديرفيو عملا مكملا له. بل كان أساس نشاطه. وبينما أمكنه استرداد معظم هذه المبالغ خلال أزمة العام السابق. ظل بعضها دون تثبيت. فقد أخذ بيت شتيق ديرفيو (ديديه وديرفيو وشركاهما بالإسكندرية وباريس) ائتماناً كبيراً لم يكن فى الحقيقة إلا إضافة لرأس المال. ومنحت ائتمانات أخرى إلى أوديبير وشوابابخر وشركاهما. وهو بيت تجارى كان مديره هنرى أوديبير زوج أخت ديرفيو، كما منحت ائتمانات أخرى لشركات مساهمة كان ديرفيو ذا مصلحة فيها كمساهم ومدير. وكل هذه الشركات كانت مرتبطة بالخديوى والحكومة المصرية من خلال حسابات قابلة للدفع. وعلى الرغم من كل الجهود الملحة الطويلة فشلت هذه الشركات فى أن تحافظ على حساباتها فى الحدود المعقولة.

ونتيجة لذلك كانت فترة يوليو — ديسمبر ١٨٦٥ بالنسبة لديرفيو نوعاً من اتساع جهوده لتدعيم وتحصين موقفه. ذلك التدعيم الذى بدأ منذ يوليو ١٨٦٣. ولا توضح المراسلات مع بنك ماركوارد شيئاً غير مدفوعات صغيرة روتينية، ويبدو أن التحسن فى تجارة القطن لم يفد كثيراً. وفى ديسمبر سنة ١٨٦٥ كان على أندريه أن يذكر الإدارة فى الإسكندرية بأنها تركت فرصاً هامة للربح تفلت من أيديها. كتب أندريه فى ملحق خطاب رسمى يقول: «منذ وقت قريب نقلت شحنات كبيرة من الذهب إلى مصر. وتوقعنا أن نستقبل منكم أمراً من هذا النوع. ونحن نعتقد أنه بالنظر إلى سعر التبادل سيصلنا منكم خطاب عن هذا فى أى لحظة». وعندما كتب أندريه بعد عودة ديرفيو إلى مصر بوقت قصير يشكره على تحيات العام

الجديد ، لم ينس أن يضيف كلمة تشجيع : « أتمنى أن يعود حسابك — الذى كان خاملا خلال الشهور الماضية ، إلى سابق نشاطه فى وقت قريب » .

* * *

إن ثمانية عشر شهراً من التحصن والتدعيم تعتبر فترة طويلة إلى حد الخطورة . وقد يكون سيئاً أن يتخلى ديرفيو عن مكانه الأول فى المالية المصرية (ومن المحتمل أن أندريه كان مرتاحاً لهذا التطور) إلا أن الأسوأ أن يغرق فى بحر من الخمول . وأن يجعل من التحصن وقفه فى طريق الهزيمة بدلاً من أن يكون مقدمة تقدم جديد . كان بنك ديرفيو وشركاه فى أشد الحاجة إلى أن يجمع شتات نفسه ويستعيد مبادرته .

وكان ديرفيو يعرف هذا ، وعندما عاد إلى مصر كان ممتلئاً بالأفكار والتصميم وفى الجوهر كانت خطته هى نفس الخطة التى فشلت فى عام ١٨٦٤ : أن يحول شركته إلى شركة مساهمة كبيرة بحيث تكفى للسيطرة على المالية المصرية . ولكنه هذه المرة كان يفكر فى الاندماج فى الشركة الزراعية والصناعية بمصر التى كانت تتعثر وهى وليد جديد . وبتصفية العمليات الفاشلة فى كل من الشركتين يمكن البدء من جديد بحساب نظيف يمكن الاعتماد عليه . وبالطبع كان ديرفيو مستعداً أن يتنازل عن منحة الخمسة ملايين فرنك التى طلبها فى المشروع القديم ، وأن يقنع بما هو أقل من ذلك .

وكان ديرفيو قد اتخذ الإجراءات الأولية مع أندريه والمساهمين الآخرين فى بنكه بهدف تصفية أعماله فى الإسكندرية ، عندما تحول بصره فجأة ! إنها نفس القصة ، فعلى الرغم من كل خبرة ديرفيو لم يستطع أن يقاوم إغراء المكاسب الكبيرة الخادعة من أعمال الخديوى المالية .

فعلى الرغم من هبوط النشاط التجارى وانتشار الكوليرا استمرت الحكومة تنفق خلال عام ١٨٦٥ بسفهها المعتاد . واستمر النشاط فى الأشغال العامة دون عائق فحفرت قنوات جديدة ، ووضعت خطوط حديدية جديدة ، ولم تهمل ممتلكات الخديوى الخاصة . فبصرف النظر عن قصوره فى البوسفور والنيل ، بنى إسماعيل يختاً جديداً أضيف إلى أسطوله المرموق الذى تكون منذ عهد عباس . واستمر إسماعيل

يشترى الأرض من جميع الجهات مضاعفاً الإقطاعيات الضخمة التى كان يمتلكها عند توليه العرش . ولم يكن من المتوقع أن تنخفض مصروفات الحكومة ، فمشروع سكة حديد السودان كان فى جدول الأعمال وتجميل القاهرة والأسكندرية ليس محل نسيان ، وشركة قناة السويس كانت ما تزال تلح فى تنفيذ قرار تحكيم الإمبراطور ، وإسماعيل كان ما يزال يحلم بامبراطورية أفريقية .

وبدا أن الموقف مناسب تماماً .

وأمكن الوفاء بجزء كبير من هذه المطالب عن طريق اقتراض جديد . وعلى الرغم من أن قرض ١٨٦٤ استهلك بسرعة فى دفع الديون التى سبقته إلا أن سمعة إسماعيل فى مصر توطدت مؤقتاً . فبتخفيض مسحوباته على الحساب الجارى، وبتسهيل عمليات أذونات الخزانة القصيرة المدى فى السوق، أثبت إسماعيل أنه مدين ممتاز . وهو يستطيع أن يطلب نقوداً جديدة . وفعل ذلك فعلا .

ولكن الصعوبة كانت كما يلى : فعلى الرغم من تزايد عدد المقرضين المحتملين (ولا شك أن ميدان الأعمال المصرفية فى مصر ازداد ازدحاماً) إلا أن رسائلهم ضعفت عن ذى قبل . فإذا استبعدنا الخسارات التى حدثت لهم بسبب تدهور أسعار القطن نجد أن سياسة الائتمان الضيقة التى يتبعها مراسلوهم فى لندن وباريس هى أشد ما يؤذى . فبعد هرب مارس وأبريل ١٨٦٥ لم تكن البيوت المالية الأوربية مثل فروهلنج وجوشن ومثل ماركوارد أندريه تود أن يفلت الموقف من يدها مرة أخرى. وما دامت أوربا غير مستعدة لأن تحمل الإسكندرية على كتفيها ، كانت الإسكندرية بكل نواياها الطيبة عاجزة عن أن تحمل إسماعيل بعيداً .

ولم يكد يحل صيف ١٨٦٥ حتى كان إسماعيل يبحث عن قرض جديد أو عن قرضين فى حقيقة الأمر . فقد أراد أن يقترض أكثر من ٢ مليون جنيه . بضمان السكك الحديدية ، وحوالى ثلاثة ملايين أخرى بضمان الدائرة السنية. ولم يكن ديرفيو فى هذه المرة ضمن قائمة الأسماء المقترحة . ولكن كان هناك أوبنهايم وبنك كريدى – أنستالت النمسوى، وبنك كونتوار دى كومت، واتحاد لندن المالى ، وبنوك خاصة مثل بيشوفشاين وفولد .

والحق أن سفه المقترض وحصافة المقرض لم تفد إسماعيل كثيراً ، ولكن الخديوى

كان آخر شخص يدرك هذه الحقيقة . فعندما عرض أوبنهايم أن يأخذ سندات السكة الحديدية المصرية بسعر ٧٥ مقابل ٨٥ فى قرض ١٨٦٤ رفض إسماعيل بشدة هذا العرض وأمر نوبار باشا أن يبحث عن متعاقدين آخرين . وعبثاً حاول نوبار أن يفعل ذلك . فبعد أن دق أبواب عديد من البنوك فى باريس ، اضطر نوبار أن يعود إلى أوبنهايم وأن يقبل شروطه الأصلية . والأسوأ من ذلك أنه سأل أوبنهايم التفضل بأن يمنحه مقدماً ضعف ما طلبه فى أول الأمر بنفس الشروط الكريهة .

وتم توقيع الاتفاق فى ١٧ أكتوبر ١٨٦٥ . وفى مقابل ٣ ملايين جنيه من السندات بفائدة ٧٪ لمدة ثمان سنوات (المبلغ الحقيقى الذى ستدفعه الحكومة المصرية هو ٤,١٥٥ مليون) حصل إسماعيل على ٢,٢٣٧ مليون جنيه أى ٧٥٪ وبالإضافة إلى ذلك كان عليه أن يدفع ١٪ عن كل المبالغ المدفوعة بالإسكندرية ، ١٪ أخرى عن كل الأرصدة المدفوعة فى الإسكندرية لدفع الكوبونات .

تلك كانت شروط قاسية مهدت لتدهور الأرصدة المصرية فى نهاية الأمر . إن القروض السابقة قامت على أساس سعر يزيد عن التسعين ، واستطاع بنك أوبنهايم أن يقدم معظم سندات السكة الحديدية إلى متعاقدين من الباطن فى باريس ولندن وفرانكفورت والقسطنطينية بسعر ٨٥ . ولم يكن هذا الهامش كبيراً جداً كما قد يبدو ، فالموقف يحتاج إلى بعض تضحيات وقد تفاوض بنك أوبنهايم مع كل شركة على حدة ، مقدماً التنازلات عندما يدعو الموقف إلى ذلك ، ضامناً فى بعض الأحيان بيع السندات فى نهاية الأمر حتى يكسب مساعدة زملائه المتشككين .

وكانت هناك التزامات إضافية صغيرة ، فمثلا كان على المتعاقدين أن يعتمدوا الأوراق الصادرة من الخزانة المصرية مقابل الكوبونات . ومع ذلك كانت الأرباح عظيمة حتى وفق المقاييس المرتفعة للرأسمالية الكبيرة .

وفى نفس الوقت مضى قرض دائرة السنية فى طريق ملتو ، إذ لم يكن من السهل تبرير مثل هذه العملية ، كما يسهل تبرير قرض إنشاء السكة الحديدية الذى يتوقع أن يسدد ديونه من إيراداته المتزايده . ولجأت الحكومة المصرية بلا خجل إلى حجج ماتت منذ أكثر من عام ، مثل خسارات طاعون المواشى وتكاليف المحاريث البخارية والآلات المستخدمة للزراعة والحلج والرى ورغبة إسماعيل فى تطوير البلاد . وكان القرض صورة تكاد تكون طبق الأصل من ظروف قرض ١٨٦٤ . بما فى ذلك

تردد إسماعيل وتدلله ، فيوماً يريد قرضاً ، ويوماً يقول إن لديه مالاً كافياً ، ثم يقول إنه يريد أن يقترض ، وفى يوم آخر ليس واثقاً من حاجته إلى القرض ، وهكذا .

وفى النهاية بالطبع اقترض إسماعيل ، فلم يكن هناك حل آخر . وكما كتب أحد مساعديه إلى نوبار خلال المفاوضات يقول : « إن مسألة القرض ملحة جداً . . . وبينما يوصى فخامته بالإسراع فى إصداره وإفادته تلغرافياً بالجملة الآتية : « انتهت المسألة المعنية » ، فإنه ينتظر بفارغ الصبر حل هذه المشكلة ويسألنى باستمرار عن أخبار منك بخصوص هذا الموضوع » .

وفى الأصل تكون المتعاقدون على القرض من بنك كونتوار دى كومت ، ومن باستريه والبنك الإنجليزى المصرى ومن بنك أوبنهايم . ولكن البنك الأول انسحب فى أكتوبر ، وترك القرض للبنكين الآخرين مناصفة . وفى النهاية اتفق فى ديسمبر ١٨٦٥ على إصدار ما قيمته ٣,٣٨٧,٣٠٠ من الأسهم بفائدة ٧٪ على ١٥ سنة . وفى مقابل ذلك يأخذ إسماعيل ٣ ملايين جنيه أى ٨٨٪ . وكانت الشروط عظيمة فالخديوى على استعداد للقبول ، وباستريه على استعداد للقبول وكذلك شواباخر . واجتمعت الأطراف المعنية فى القصر لتوقيع العقد ثم حدث شىء يصعب تصديقه خارج نطاق الأفلام السينمائية . ففى اللحظة التى دخل فيها المتعاقدون القصر للتوقيع ، دخل رسول يحمل برقية من أوبنهايم فى لندن تأمر شواباخر ألا يوقع . وسادت البلبلة والدهشة ولم ينقذ الموقف غير باستريه الذى وافق فى شجاعة على أن يكون كل القرض من نصيب البنك الإنجليزى المصرى . ومن الصعب تحديد أسباب تراجع أوبنهيم ، ولا سيما فى ظروف تضايق وتعادى كل الأطراف المعنية . فوفق مذكرات أوبنهيم عن قرض السكك الحديدية ، لم يوافق البنك أبداً على أن يأخذ نصف قرض الدائرة السنية ، وإنما حاول أن يأخذ القرض كله كمحاولة « يائسة » للسيطرة على عملية طرحه ومنع المنافسة المدمرة بين هذا القرض وقرض السكة الحديد . ووفق هذه الرواية فشلت المحاولة بسبب عرض « مستحيل » من جانب باستريه .

وإذا قارنا هذه الرواية بمعلومات المصادر الأخرى نجد أن هذه المحاولة من جانب أوبنهايم لتصوير قرض الدائرة السنية كشىء مفاجئ جاء فى آخر لحظة ليفسد كل حسابات قرض السكك الحديدية ، ليست إلا سخفاً . فقد بدأت

المفاوضات باسم الدائرة السنية منذ يوليو ، وأوبنهايم كان طرفاً فى هذه المفاوضات منذ البداية . وليس هنالك شك أيضاً فى أن أوبنهايم عرض أخذ نصف القرض بنفس الأسعار « المستحيلة » التى عرضها باستريه ، تماماً كما لا نشك فى أن أوبنهايم انسحب من القرض . أما الإصرار من جانب أوبنهايم على أخذ كل شىء أو لا شىء على الإطلاق فليس إلا حجة وتبريراً ، فالمسألة الهامة كانت عند أوبنهيم — هى أن يهرب من هذه العملية .

وبخلاف باستريه ، كان أوبنهيم ذا خبرة قديمة فى المالية الدولية . ولم تكن لديه أى رغبة فى أن يدق عنقه لإنقاذ إسماعيل . وبجانب ظروف السوق العالمية غير المواتية ، لم يجد قرض الدائرة السنية حماسا كبيراً فى الأوساط المالية، ولا بد أنه بدا أكثر سوءاً كلما مضى الوقت .

وبالإضافة إلى ذلك فإسماعيل الذى عرف فى الماضى فى أوروبا بثروته الضخمة وآماله المتنورة أصبح معروفاً الآن بديونه الضخمة وآماله المتهورة . وظهرت بعض الكتب والكتيبات عنه الأمر الذى أثار الجو ضده فى أوروبا ، وبعض هذه الكتب والكتيبات مدفوعة من جانب أفراد فى المستعمرة الأجنبية بالأسكندرية من بين الذين يضيقون شخصياً بإسماعيل . ولأول مرة قيل للعالم الغربى أنه إذا كان سعيد سيئاً فإسماعيل ليس أفضل منه ، وأن سمعة الخديوى الطيبة عند توليه الحكم ضاعت خلال حكمه .

وباختصار فإن قرضاً يمنح لإسماعيل هو استثمار عديم القيمة . ولم يكد يحل منتصف ديسمبر (وهنا لا نملك إلا أن نتصور ما حدث) حتى بدا قرض الدائرة السنية على الحالة التى انتهت به إلى الفشل الكامل. غير أننا واثقون من شىء واحد : وهو أن اعتبارات ضرورية جداً هى التى دفعت أوبنهايم للتخلى عن إسماعيل فى لحظة غضبه .

وكان رد الفعل سريعاً . فبعد أيام قليلة أبرق نوبار باشا إلى أوبنهايم بأن قرض السكة الحديدية قد ألغى وان وزير المالية لن يشترك فى التوقيع على السندات . وارتفع صوت أوبنهايم بالاحتجاج ، فمنذ أول أكتوبر وإسماعيل يسحب المال من المتعاقدين وفق الاتفاقية ، بل إنه تجاوز الأقساط المحددة فى العقد . وبالإضافة

إلى ذلك طبعت السندات وأعدت عملية الطرح ، وأى تأخير لا بد أن يصيب سمعة الحكومة المصرية وسمعة أوبنهايم كذلك . ورد إسماعيل على هذا الاحتجاج قائلا إن أوبنهايم يحقق من العملية أرباحاً أكثر مما ينبغى ، وأنه ضحك على نوبار وجعله يقبل شروطاً هى أسوأ مما تبدو للوهلة الأولى . ورد أوبنهايم على هذا الهجوم قائلا : إنه لا يحقق أرباحاً أكثر مما ينبغى ، وإن الحكومة المصرية كانت تعرف ما تدفع عندما وقعت العقد . وإنه على أية حال « عندما أصبحت تصدر كل يوم سندات جديدة عن الدائرة السنية والخزانة والأشغال العامة بكافة الأشكال والصور ، وعندما أصبح تجار المجوهرات يقترحون القروض ، وعندما أصبح كل شخص يبحث عن مكان رطب له فى أوربا فى الصيف يذهب وفى جيبه قرض ويدعى أنه مرخص له بذلك ، وأخيراً عندما يستنزف البئر فلا حل إلا بإغراء المشترين عن طريق تخفيض الأسعار » . ومن الواضح أن أوبنهايم نسى أنه فى أيامه الأولى كان يستورد المجوهرات إلى مصر !

وسمع ديرفيو عن هذا الخلاف من نوبار الذى اشتكى فى مرارة من خيانة أوبنهايم له ، واتهم أوبنهايم أنه استغل ثقته غير المحدودة فيه بحيث أصبحت التكاليف الحقيقية للقرض ١٥٪ بدلا من ٩٪ التى كان متفقاً عليها . وقال نوبار أن إسماعيل كان مستاء من خيانة أوبنهايم للرجل الذى صنعه وقدم له أول قرض ورفعه إلى مركز المصرفى الأول فى مصر . وأوضح إسماعيل أن الصعوبة هى أن «الآخرين» لا يفهمون . فلنوبار أعداء كثيرون ، وسيسعد الكثيرون حينما يعتقدون أنه إما أن يكون نوبار عقد صفقة مع أوبنهايم أو أنه غير كفء . وأنه ليس أفضل من « الأتراك » . إذ كان نوبار يعتبر نموذجاً مخالفاً لهم .

وفى هذا الموقف كان إسماعيل خجلا او مناوراً . فى الواقع كان يقول إنه بينما لا يستطيع أن يلوم نوبار شخصيا إلا أنه قد يضطر أن يضحى بصديقه المخلص أمام الرأى العام إذا لم يحدث شىء لتصحيح الموقف .

عند هذا ظهر ديرفيو مرة أخرى ولم يقترح نوبار صراحة أن يتقدم ديرفيو بعرض مضاد فى حالة إصرار أوبنهايم على موقفه ، ولكن هذا المعنى كان متضمناً وواضحاً . والحق أنه من المعقول أن يفترض المرء أن هذا هو الهدف الحقيقى من

شكوى نوبار للديرفيو : أى أن ينقل إلى ديرفيو الشعور بأن ثمة فرصة وأن يغريه بدخول مجال المنافسة وأن يزود إسماعيل بسلاح إضافى ضد أوبنهايم . ولا شك أن ما قاله نوبار عن اكتشاف الثمن الحقيقى للعقد كان موقوتاً تماماً لأحداث الأثر المطلوب عند ديرفيو .

وجازت الحيلة على ديرفيو ، فليس أسعد عنده من هذا الانشقاق بين أوبنهايم والخديوى . لقد تغيرت الظروف تغيراً كبيراً منذ كتب ديرفيو إلى أندريه عن استعداده للمشاركة فى كل أعمال الحكومة المصرية بينه وبين أوبنهايم. وبعد استبعاد ديرفيو من قرض ١٨٦٤ كان جو الود مع أوبنهايم يخفى وراءه عداء واستياء متزايداً . وامتلأت خطابات ديرفيو إلى باريس بتأكيدات لأندريه ألا يذيع الأسرار لأحد ، وألا يقول شيئاً لأوبنهايم عن هذا المشروع أو ذاك حتى لا تذهب الأرباح إلى جيوب أخرى . وفى أحد الخطابات كان هناك تحذير محدد : « لا تقل شيئاً لأوبنهايم عن مسألة السودان » . ومن جانب أوبنهايم حاول المثل . فبموافقة نوبار حرص على ألا يعرف ديرفيو شيئاً عن قرض السكة الحديدية حتى وقع القرض .

وناشد ديرفيو أندريه أن يحاول تنظيم اتحاد لطرح قرض بدلا من مجموعة أوبنهايم . وقال له إن صافى الربح سيكون ٦٪ بالإضافة إلى ١٪ عمولة — أى ٤٢٠ ألف جنيه على قرض قيمته الاسمية ستة ملايين . وحتى إذا حصل أوبنهايم على تعويض قدره ٢٠٠ ألف (وهو أمر غير محتمل) فإن هذا سيترك ٢٢٠ ألفاً بالإضافة إلى حد أدنى من الربح قدره ١٠٪ عن طابات لأدوات سكك حديدية قيمتها ٢٠٠ ألف جنيه ، ويعتقد ديرفيو أن هناك عدداً كبيراً من الناس يودون أن يكسبوا مثل هذه المبالغ : مثلا ألفونس بينار من بنك كونتوار دى كومت الذى يقال إنه غير مرتاح لعلاقاته بأوبنهايم ، أو بنك الائتمان الصناعى والتجارى حيث أصبح البير روستان صديق ديرفيو القديم أحد المديرين . بل إن ديرفيو لم يمانع فى اشتراك بنك الكريدى موبيلييه، عدو ديرفيو القديم المعروف بعدوانيته واتساع نشاطه .

وقبل أن يكون لدى أندريه الفرصة فى الرد على مقترحات ديرفيو وصلت الحكومة المصرية وأوبنهايم إلى اتفاق . وأصيب ديرفيو بالدهشة واضطر أن يخبر

أندريه أن ينسى الموضوع . ولكنه ترك شعاعاً من الأمل فى ظهور فرصة جديدة فى المستقبل . فإسماعيل لن تكفيه ثلاثة ملايين جنيه مدة طويلة حتى ولو كانت إيرادات الحكومة تزداد بفضل زيادة الضرائب وتحسن طرق جمعها .

كان من المستحسن أن يحفظ ديرفيو هذا الشعاع من الأمل لنفسه . فالمسألة كلها من وجهة نظر أندريه مجرد حكايات تثبت أنه لا ينبغى أن يتدخل الإنسان بين « البصلة وقشرتها » . وفى ١٨ يناير كتب إلى الإسكندرية يقول إنه يعتقد أن اقتراح ديرفيو لم تكن أمامه أى فرصة للنجاح «فالطرفان المختلفان لهما مصلحة أساسية فى الوصول إلى اتفاق . وبعد مشاكسات قليلة يتحقق السلم بينهما من وراء ظهرك » .

* * *

غير أن خطاب أندريه لم يكن كافياً لإخماد حماس ديرفيو فلم يكد خطاب ١٨ يناير يصل إلى الإسكندرية حتى ظهرت فرصة جديدة . وفى ٣٠ يناير وقع الخديوى وشركة قناة السويس اتفاقية وضعت حداً نهائياً لخلافات دامت ٢٠ شهراً منذ صدور التحكيم الإمبراطورى عام ١٨٦٤ .

وبمقتضى هذا الاتفاق وافقت الشركة على أن تتخلى فوراً عن قناة المياه العذبة الممتدة من الوادى إلى القنال والتى بناها ديلسبس وأعاد الإمبراطور ملكيتها إلى مصر . وفى مقابل ذلك يدفع إسماعيل فوراً ١٠ ملايين فرنك كان قرار التحكيم قد حددها وفى نفس الوقت تعيد الحكومة شراء إقطاعية الوادى مقابل ١٠ ملايين فرنك . وهى قطعة كبيرة من الأرض اشتراها ديلسبس من سعيد فى سنة ١٨٦١ مقابل ٢ مليون فرنك وأصلحها منذ ذلك الوقت ، وإن كان هذا الإصلاح لا يساوى ٨ ملايين فرنك أبداً . وأهم من كل ذلك أن إسماعيل وافق على أن يسرع بدفع ٥٧ مليون فرنك مدين بها للشركة نتيجة التحكيم ، فيدفعها على ثلاث سنوات بدلا من أربعة عشر عاماً . وإذا اضطرت الشركة فى عام ١٨٦٦ — وكان هذا شبه مؤكد — أن تسترد المائة فرنك الباقية عن السهم ، فإن الخديوى يوافق على أن يدفع الـ ١٨ مليوناً التى تصبح مستحقة عن نصيبه فى نهاية ١٨٦٧ . وفى مقابل كل ذلك أصبح للحكومة المصرية الحق فى شغل أى مراكز برية على طول القناة تحتاج إليها الأغراض الاستراتيجية والإدارية .

ومن السهل أن يفهم المرء لماذا رحب ديلسبس بهذا الاتفاق . إذ كانت الشركة فى ضائقة مالية ، والمبالغ المنتظر وصولها خلال السنوات المقبلة ليست كافية لدفع مستحقات المقاولين وأجور العمال فى سنة ١٨٦٦ . وأصبح ديلسبس مواجهاً إما بالبحث عن قرض أو التوقف . لذلك فإن هذه الاتفاقية بما تقدمه من عشرين مليون فرنك فوراً ، ٧٥ مليون فرنك خلال السنوات الثلاث التالية ، تمنح الشركة دفعة جديدة من الحياة تكفيها حتى الانتهاء من شق القناة ذاتها. أما لماذا وقع إسماعيل هذا الاتفاق فأمر آخر . فربما كان تنازل الشركة للحكومة المصرية عن الامتيازات الإدارية والعسكرية تبريراً مواتياً أمام ضميره . إذ يتضمن الاعتراف بسيادته . وهو اعتراف يرحب به إسماعيل على ضوء أطماع تركيا فى برزخ السويس . ولا شك أن شراء أرض الوادى كان له هذا المعنى أيضاً . ومن المحتمل كذلك أن الخديوى ببساطة كان قد ضاق بالمناقشات . يقول دوان : « أزالت المناقشة حدة الموقف وأدى استمرارها زمناً طويلا إلى رغبة الطرفين فى الوصول إلى اتفاق . تلك كانت اللحظة التى انتهزها الخديوى بمهارة كبيرة للوصول إلى اتفاق نهائى مباشرة مع ديلسبس . وهكذا استأنف المبادرة التى لم تكن تفوته أبداً وتصرف مرة أخرى كملك » . وربما جاز للمؤرخ بعد ذلك أن يضيف إلى اعتبارات السمعة والتعب من المناقشات تفسيراً مادياً آخر بدونه يظل موقف إسماعيل عملا من أعمال السخاء والكرم . فالحقيقة أن إسماعيل كان فى حاجة ماسة إلى مساعدة فرنسية لكى ينجح قرض الدائرة السنية . وربما كان الاتفاق مع ديلسبس هو شرط فرنسا لطرح الأسهم فى بورصة باريس . وصحيح أن إسماعيل يحرص على سمعته ولكنه لا يتعب من المناقشات بهذه السهولة . وإسماعيل على أية حال لم يكن غيوراً على مصالح الآخرين .

وسر ديرفيو من هذه الآفاق الجديدة فى نشاط الحكومة المصرية . وفى خطاب بتاريخ ٣ فبراير ١٨٦٦ يصف فى ارتياح واضح « معاهدة السلام » الجديدة قائلا : « تبينت شركة قناة السويس فى ضائقتها المالية أن الخديوى وحده هو الذى يستطيع إنقاذها » . ولما كان الخديوى مضطراً أن يبحث عن الأسلوب الذى « ينقذ » به الشركة . شعر ديرفيو أن هناك إمكانية حقيقية لقرض جديد — حتى ولو كان إسماعيل واثقاً من قدرته على الدفع بدون هذا القرض عن طريق إعادة بيع

الأرض التى أخذها من الشركة وبإصدار سندات خزانة جديدة . وقال ديرفيو إنه سيكون سعيداً إذا ساعده أندريه « أرجوك أن تمكنى هذه المرة أن أبرهن للخديوى أن من الممكن أن نمضى سوياً بدون أوبنهايم » .

وإذا كان ديرفيو يظن أن هذه الاتفاقية هى نوع من الاستسلام من جانب شركة القناة « وهى فى ضائقة مالية » ، إلا أن أندريه لم يكن بهذه السذاجة . فأندريه ما زال قادراً على أن يحسب ، ورده فى ١٧ فبراير هو تعبير دقيق عن سخريته من ديرفيو . وهو أيضاً تحليل صحيح لنشاط وتدبيرات ديلسبس والشركة على حقيقتها .

باريس ١٧ فبراير ١٨٦٦

صديقى العزيز :

على الرغم من ضيق الوقت لم أود أن أضيع هذه الفرصة دون شكرك على خطابك الهام فى الثالث من هذا الشهر .

فلو لم تكن مصر محكومة من جانب أمهر الحكام لظن الإنسان أنها فى يد أشد الناس سذاجة . فعندما يتضح فى القرون المقبلة ما استطاعت القناة ومنشئيها أن يعتصروه من مركزهم فى أرض الفراعنة ، وعندما يتضح فى نهاية الأمر سجل المضايقات والسباب والنزاع القانونى والصراع من أجل النفوذ التى كانت بمثابة التوابل فى الوجبة الشهية ، عندما يحدث كل هذا سيعترف هؤلاء المنشئون أنه لم يحدث شىء من هذا النوع من قبل ولا يمكن أن يحدث فى المستقبل .

والآن لقد انتهت التمثيلية الهزلية . وإذا كان هناك دروس يمكن أن تستخلص فإننى أود على الأقل أن يساعد هؤلاء الذين يستفيدون من الوجبة : الطهاة على الحصول على التوابل الضرورية . إن مديرى الشركة وحملة أسهمها هم الذين ينبغى أن يأخذوا على عاتقهم القرض الجديد الذى أدت إليه مطالبهم غير المعقولة . وخارج حدود هؤلاء يصعب أن نرى إنساناً يهمه هذا الموضوع . فحالياً توزع المدخرات الماضية والمقبلة بين إيطاليا والنمسا والمكسيك . وتقف إسبانيا على الباب تنتظر دورها وتستنزف ضمناً جيوبنا فى صورة قروض صغيرة مستترة .

أما عن الشرق فإن الجمهور يجد أن العودة إلى الاستثمار فيه هو من قبيل

التعجل . ومن المرغوب فيه تماماً ، أن يجد الجمهور — الذى يتطلع إلى فرص أكبر مما يستطيع أن يهضم — الوقت الكافى لهضم كل الأطباق العسرة الهضم التى قدمت له والتى اندفع إليها بعجلة شديدة دون حساب لقدراته على الامتصاص » .

ومعنى هذا باختصار أن أندريه لم يكن يعتقد أن هناك مجالا لقرض مصرى جديد ، وشاركه فى هذا الرأى إسماعيل الذى كان فى إحدى حالات قناعته . فنى هذا الوقت شعر الخديوى أنه يستطيع تدبر أموره بدون اقتراض ، ثم غير رأيه بعد ذلك بشهر . ومع ذلك كتب ديرفيو فى ١٨ فبراير إلى باريس يطلب نسيان الموضوع كله ، ولكنه مرة أخرى حاول أن يختم خطابه بكلمة مبشرة إذ قال إن إسماعيل وعده بأن يوكل أول قرض جديد إلى شركته الجديدة .

غير أن قرضاً ثالثاً كان أمراً مستبعداً ، فقرض السكة الحديدية يترنح ، وقرض الدائرة السنية ثبت فشله . وبازدياد النفقات أكثر من ذى قبل صمم إسماعيل على اتخاذ إجراءات قوية أساسها أن على الشعب المصرى أن يساهم بدفع ضرائب أكبر . ولم يكن يهم إسماعيل أن ذوى الدخول الضعيفة من الفلاحين عاجزون عن تحمل أعباء جديدة ، فقد أكد الخبراء للخديوى أن الزيادة المقترحة فى الضرائب « ليست من قبيل المبالغة ، وأن ثمن القطن مرتفع يسمح له أن يفرض هذه الزيادة على البلاد » .

ومن الإنصاف إن نقول أن هؤلاء الناصحين المخطئين لم يكونوا يعرفون حدود الزيادة التى أراد إسماعيل فرضها فى الضرائب . فكلما زاد حرج الحاكم والخزانة، زادت الضرائب المقترحة تبعاً لذلك . وفى فبراير اقترح الخديوى زيادة ضريبة الأرض بمقدار ستة قروش على الفدان . وفى أبريل عندما اتضح فشل قرض الدائرة السنية كانت الزيادة المقترحة ١٠ قروش للفدان . وفى يوليو عندما منح البنك الإنجليزى تعويضاً وسدت أزمة أوفيراند جيرنى كل سبل الائتمان ، عندما كان التجار والممولون فى الإسكندرية يدقون أبواب الخزانة المصرية بعنف وكان محصول سنة ١٨٦٥ قد بيع وأنفق إيراده . . . فى هذه الظروف كلها أصبحت الزيادة المقترحة فى ضريبة الأرض ٢٠ قرشاً عن الفدان أضيف إليها قرض بالإكراه قدره مليون جنيه .

لقد كان هذا الإجراء الأخير إجراءاً مبالغاً فيه حتى من وجهة نظر إسماعيل . وإذ خاف إسماعيل أن يفرض إرداته بالقوة قرر أن يهب مصر هيئة نيابية تصوت باسم الشعب على الإجراءات التى تقترحها الحكومة (وكما حدث فى الغرب فإن أول تنازل ديموقراطى فى مصر كان تنازلا لدافع الضريبة) وتجمع أعضاء الهيئة فى القاهرة يزهون فى أفخم ملابسهم ، حائرين وإن كانوا فخورين وممتلئين بالنوايا الطيبة . وفى أول اجتماع لمجلسهم احتلوا الصفوف فى زهو وأخذوا مقاعدهم إلى اليسار واليمين وما بين ذلك وفق صداقاتهم وارتباطاتهم . وأبدى أحد الرسميين ذوى الخبرة فى الشئون البرلمانية دهشته من هذا الوضع قائلا :

« أوه . . . لا . . . لا . . . إن اليسار دائماً للمتمردين والساخطين أعداء الخديوى والبلاد . أما الوسط فهو مكان المحترمين والمواطنين ذوى التفكير السليم » . وعندئذ حدث اندفاع عنيف إلى مقاعد الوسط وتضارب النواب فى محاولاتهم النشطة للتعبير عن ولائهم وإخلاصهم . وتمسك شخص واحد سيء الحظ بمقعده فى اليسار ، وغنى عن البيان أنه هزم هزيمة ساحقة فى التصويت ، ومرت الضريبة الجديدة .

الفصل الثانى عشر

الطريق المسدود

إن فشل ديرفيو فى أن يحل محل أوبنهايم كمتعاقد على قروض الخديوى كان مخيباً لآماله دون شك ، ولكنه لم يكن كارثة . فى ذلك الوقت كان شاغل ديرفيو الرئيسى هو أن يعيد تنظيم شركته على أساس جديد وأن يستعيد مركزه المرموق عام ٦٣–١٨٦٤ . ومهما بدت محاولته الفاشلة فى سوق المالية الدولية مبشرة فى أولها ، إلا أنها لم تكن أكثر من نشاط تكميلى .

واستهدفت خطته الجديدة تحقيق الاندماج بين شركة إدوارد ديرفيو وشركاه وبين الشركة الزراعية والصناعية بمصر ، وهى شركة لا يدل اسمها على حقيقتها لأنها لم تكن زراعية أو صناعية . إن الشركة الزراعية – كما كانت تدعى – هى وليدة فترة رواج القطن ، وهى شركة منحوسة الحظ بلا توجيه ، استغلها مؤسسوها ومنشئوها إلى حد أنه بعد عامين من إنشائها (أى فى ١٨٦٦) – تحولت إلى هيكل ليس إلا . وكان ديرفيو رئيس مجلس إدارتها .

وعندما أنشئت الشركة عام ١٨٦٤ كانت حلم (أنطوان لوكوفيتش) الذى أصبح حقيقة – وهو مهندس نمسوى أقام فى مصر منذ عهد محمد على ، وفتح محجراً يتعهد بتقديم الأحجار إلى شركة القناة – وكانت فكرة لوكوفيتش هى أن مصر فى حاجة ماسة إلى المياه ، وأن العقبة الكبرى فى تطور مصر الاقتصادى هى عدم كفاية مياه الرى ، الذى ما يزال يتم باستخدام قوى الإنسان والحيوان وبأساليب أقدم من الفراعنة . وكان الأسلوبان الشائعان فى الرى هما الشادوف والساقية . وفى الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقيه . وطالما كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساساً ، تزرع الغلال والعدس للاستهلاك المحلى وتصدر بعضه ، فإن عجز أساليب الرى سيظل غير محسوس بدرجة كافية . غير أن حلول رواج القطن بمحصوله النقدى وفرص الربح ، يقدم حافزاً على التغيير .

إن القطن المصرى نبات يحتاج إلى مياه كثيرة . وإغراق الحقل ثلاث مرات بالمياه هو الحد الأدنى للحصول على محصول طيب ،ويستحسن أن يكون الإغراق سبع أو ثمان مرات . فالحقل المروى جيداً فى القرن التاسع عشر يمكن أن يعطى حوالى ١٠٠٠ كيلوجرام للهكتار ، بينما يعطى نفس الحقل إذا كان الرى ضعيفاً أقل من ٢٠٠ كيلوجرام . ومعنى هذا أنه عندما كان القطن يباع فى الإسكندرية بأكثر من فرنكين للكيلوجرام — يمكن أن يكون الرى الجيد سبباً فى إضافة ألفين فرنك عن الهكتار إلى الدخل السنوى ، بل وسبباً فى زيادة المساحة المنزرعة . ومثلا كان لوكوفتش يعتقد أنه يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطناً فى الصعيد (وهى ٤٤٠,٠٠٠ هكتار من بين ١,٤٧٠,٠٠٠ هكتار متاح فى الصعيد) .

وكانت خطة لوكوفتش فى غاية البساطة : أن تحل الآلة البخارية محل الإنسان والحيوان . وتتولى شركته تأجير المضخات للملاك ، وتركبها وتحافظ عليها،على أن يدفع الملاك للشركة مبلغاً يتناسب مع الماء المقدم . وفى أوائل ١٨٦٣ قدم لوكوفتش مشروعه إلى إسماعيل طالباً الترخيص الرسمى به ؛ وإذ رأى إسماعيل فى المشروع محاولة لربط حكومته بالتزامات ووضع الأساس لمطالبات جديدة فى المستقبل، رفضه . ولكن لوكوفتش أصر قائلا إنه لا يطلب من إسماعيل امتيازاً بالاحتكار أو معونة بأى شكل ، وأنه ينوى تأسيس شركة مساهمة تخضع للقانون المصرى ، وأنه لا يحتاج إلا إلى الإذن المفروض أن تحصل عليه كل شركة من هذا النوع فى البلدان الأوربية . وإذ كان إسماعيل محاصراً بسابقة الموافقة على شركة التجارية المصرية ، اضطر إلى الموافقة فى نهاية الأمر .

وفى نفس الوقت كان لوكوفيتش يتطلع حوله باحثاً عن التأييد المالى . وكان المصدر الواضح هو ديرفيو الذى كان آنذاك فى قمة مهنته . وفى ١٠ يوليه ١٨٦٣ اتفق الرجلان ، وفى ١٩ يوليه تقدم لوكوفيتش بطلب الترخيص الرسمى ، وبعد يومين حصل عليه .

وفى نفس الوقت تم تنظيم الشركة ، إذ جمع ديرفيو خلاصة المجتمع المالى المصرى — ريسينير ، أوپنهايم ، أنطونيادس . . . إلخ — ووضع لائحة وأحالها للخديوى للموافقة . وعند هذه اللحظة حدثت المفاجأة ، فقد رفض إسماعيل الشركة الجديدة ! .

واستدعى إسماعيل ديرفيو إلى القاهرة ، وأنبه على تدخله فى هذا الموضوع وطلب منه الانسحاب من الشركة الجديدة . وفى نفس الوقت أمر إسماعيل موظفيه أن يعتبروا ترخيص الشركة لاغياً ، وأن يمنعوا لوكوفيتش وعملاءه من الإعلان عن نشاطهم أو ممارسته فى داخل البلاد . وعلى ضوء موقف الخديوى انسحب أصحاب المشروع وماتت الشركة قبل أن تولد .

لماذا انقلب إسماعيل ضد الشركة الزراعية ؟ فى ظل التفسيرات المتناقضة القائمة يبدو أن أفضل تفسير هو خشيته أن تعتدى الشركة بنشاطها على أثمن ضمان فى يد أى حاكم لمصر منذ ستة آلاف عام : السيطرة على مياه الرى . ولقد بنى إسماعيل — مقتفياً تقاليد سلفه — ثروته الضخمة إلى حد كبير بالتحكم فى مياه الرى . وهو لا يستطيع اليوم أن يسمح للوكوفيتش أن يقيم آلاته على ترع مصر وأنهارها وأن يؤسس بينه وبين الفلاحين حقوقاً ملزمة بكل قوة ونفوذ الدول الأوربية ، والأكثر من ذلك — وإن كان أقل أهمية — أن إسماعيل كانت لديه خططه الخاصة باستيراد المضخات البخارية وبيعها لزراع القطن . وعندما واجه القنصل الفرنسى إسماعيل بهذه الحقيقة كتفسير لعداء الخديوى للوكوفيتش ، أنكر إسماعيل هذا بقوة. ومن المحتمل أن الفكرة لم تكن قد اختمرت تماماً فى ذهنه بعد ، ولكن الحقيقة تظل بعد كل ذلك أن إسماعيل — بعد وباء الماشية — أصبح أكبر مستورد للآلات البخارية فى مصر وأنه باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين .

وفى نفس الوقت استطاع لوكوفيتش أن يحقق فكرته ويحصل على ترخيصه . فإذ تخلى عنه الممولون فى مصر ، حول المهندس نظره إلى أوربا حيث نجح فى إثارة اهتمام عدد من الرأسماليين الذين أغرتهم فرصة الربح أو إمكانية التعويض ، ووافق لوكوفيتش على عرض رجل يدعى كولونيل كومت دى كيس الذى قدم ٥٠٠ ألف فرنك عربوناً على نواياه. عند هذه اللحظة أعرب ديرفيو وأوبنهيم عن استعدادهما للمشاركة فى المشروع . وشعر كيس — رغم تردده — أن نفوذ هذين المصرفيين بالإسكندرية من الضخامة بحيث يستحيل تجاهله أو معارضته . وهكذا تكونت الشركة الجديدة على أساس الجمع بين مجموعة ديرفيو الأصلية واتحاد كيس ، وأصبح لوكوفيتش المفتش العام المسؤول عن العمليات . واتفق على تسمية الشركة

« الشركة الزراعية الميكانيكية المصرية » .

بعد هذا يصعب تحديد تاريخ الشركة ، فكثير من الوثائق المتاحة (وبعضها أعد أصلا لأغراض قانونية أو نزاعية) تتناقض تناقضاً واضحاً . فلوكوفيتش — الذى أبعده فى النهاية حلفاؤه الأغنياء — يصور ديرفيو وأوبنهايم وبقية مجموعة الإسكندرية كأدوات فى يد الخديوى لم يهتموا بالشركة إلا بعد أن فشلوا فى منع قيامها ، أى إنهم جواسيس ومخربون. ولا تؤيد مراسلات القنصلية الفرنسية آنذاك ووثائق متأخرة، وجهة النظر المتطرفة هذه تمام التأييد . إلا أن الأدلة توضح أن ديرفيو على وجه الخصوص كان خادم إسماعيل المطيع يشغله أساساً أن يتناسب نشاط الشركة مع رغبات سموه . وإذا كان ثمة ما يصر عليه إسماعيل ، فهو أن تتخلى الشركة عن كل اهتمام بالرى .

ولم يتم هذا التغيير دفعة واحدة . وبناء على طلب إسماعيل تغير اسم الشركة إلى « الشركة الزراعية الصناعية لمصر » . وأعقب ذلك شهور من المفاوضات والتعديلات الجديدة . ولم يقدم دليل الشركة للجمهور إلا فى يوليه سنة ١٨٦٤ أى بعد سنة كاملة من مفاتحة لوكوفيتش الحكومة المصرية . وحدد رأس المال بمليونى جنيه ، وسعر السهم عشرون جنيهاً يدفع منها ٤ جنيهات فوراً . ولقد كانت عملية طرح القرض غير موفقة . ولم تلتفت سوق لندن إلى الشركة بتاتاً ، ووجد المنشئون والمؤسسون أنفسهم مثقلين بكميات كبيرة من الأسهم التى لم ينجحوا أبداً فى التخفف من عبئها . وفى أكتوبر قررت البورصة ألا تذكر أسعار أسهم الشركة الزراعية مؤقتاً .

ومنذ البداية كانت الشركة مزدوجة الشخصية : فلوكوفيتش يجوب أوربا باحثاً عن مضخات وآلات ويتعاقد مع وكلاء فى داخل البلاد ، وديرفيو والآخرون يستوردون آلات مماثلة لحسابهم الخاص بينما يستعدون لإعادة تنظيم الشركة . وعندما عاد لوكوفيتش فى أكتوبر ١٨٦٤ إلى مصر فخوراً بنجاحه فى التعاقد على آلات جديدة ، وجد مجلس الإدارة لا يهتم بهذه الأنباء . وألقى ديرفيو خطاباً قصيراً ذكر فيه المجتمعين بملاقته بالخديوى وحذر الحاضرين من خطر إغضاب الخديوى أو رجال الأعمال المحليين . وإذ كان لدى ديرفيو ما يدعو للقلق من هاتين الناحيتين ، كانت تحذيراته حقيقية ومقنعة . وفى هذا الجو تم تطهير الشركة الزراعية فدفع

باولوكوفيتش إلى منصب المراقب العام للشركة . وعين ريتشارد كوينج (شقيق زوجة ديرفيو) مديراً للشركة بمرتب ٣٧,٥٠٠ فرنك فى العام ، وعين أنسيلين (موظف بالقنصلية الهولندية وواحد من حاشية روسينار) مديراً تجارياً بمرتب ٢٥٠,٠٠٠ فرنك سنوياً . وإذا صدقنا رواية لوكوفيتش ، فإن كل المجتمعين أثروا على ديرفيو وروسينار لرفض كل منهما التصويت على صنيعته . بينما أيد كل منهما صنيعة الآخر .

وهكذا فى الربع الأول من العام تخبطت الشركة فى محاولاتها المضى فى طريقين فى وقت واحد . وزادت الصعوبات المترتبة على انقسام الإدارة بعجز الإدارة المحلية فى الإسكندرية ، وإذا اتخذنا من سجلات بنك ماركوارد نموذجاً ، نجد أن الشركة الزراعية كانت مهملة فى مواجهة التزامها ومتسرعة فى طلبات الائتمان التى تقدمها . فنى أول خطاب للشركة ، سألت الشركة الزراعية بنك ماركوارد كم من المال يستطيع أن يضعه تحت تصرفها . وأجاب البنك بمحاضرته المعتادة عن دور الائتمان كشىء مكمل للعلاقات المالية المنتظمة . وأفاد بأنه يفضل أن ينتظر ويرى قبل أن يلتزم بأى شىء . وانتظر بنك ماركوارد أربعة شهور قبل أن يرى شيئاً ، ثم وجد أن الصفقتين الوحيدتين اللتين تعرض لهما كانتا من التفاهة بحيث اضطر أندريه أن يسأل الإسكندرية إن كانت هاتان الصفقتان ستنتهيان إلى أى شىء ذى بال .

إن الإدارة الجديدة تسلمت الشركة الزراعية فى أول عام ١٨٦٥ . ونتيجة لإصرار إسماعيل من ناحية وعجز المديرين من ناحية أخرى فقدت الشركة أسباب وجودها وأصابها الخمول .

ومن حسن الحظ أن إسماعيل الذى وقف ضد الشركة أراد بعد ذلك أن يساعدها حتى يجعل منها أداته لكل لمشروعات العامة التى كان يخطط لها : تجميل مدينتى القاهرة والإسكندرية ، تجديد ميناء الإسكندرية . . . إلخ ، وقال إسماعيل إنه مستعد أن يعطى الشركة احتكاراً فى هذا المجال .

وسر ديرفيو من هذا التطور فى الأحداث، وتصور سلسلة من العقود تمتد فى المستقبل البعيد ، كل منها يحقق أرباحاً مجزية . وكل منها يمثل فرصة لموظفى

وأصدقاء الشركة للتعامل معها. وفى اجتماع مارس سنة ١٨٦٥ أعلن ديرفيو فى سرور البرنامج الجديد لمجلس الإدارة . وكنقطة بداية تتولى الشركة الزراعية شراء أعمال ف . باسيفى «مقاولون وتجار أخشاب» الذين كانت لديهم عمولات من الخديوى وحده لم تدفع بعد. واتفق على أن يدخل باسيفى الشركة الزراعية كمدير عام مسئول عن العمليات . إن مستقبل الشركة أصبح مضموناً على ضوء الطلبات المقدمة فعلا لها بما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه وإمكانيات طلبات أخرى قيمتها ٦٠٠ ألف جنيه. ووافق معظم المديرين باستثناء لوكوفيتش على برنامج ديرفيو ، وكذلك وافق حملة الأسهم .

إن الاندماج مع باسيفى كان يعنى بل يفرض انفصالا كاملا عن لوكوفيتش فقبل ذلك بثلاثة شهور ، عندما عين ريتشارد ، كوينج مديراً ، حاول المهندس النمساوى أن ينسحب من الشركة ، ولكنه لم يجد من يشترى أسهمه . أما الآن — فقد كان ريتشارد مستعداً لأن يشترى هذه الأسهم ، فأعطى لوكوفيتش القيمة الأصلية لأسهمه مضافاً إليها مبلغ ألف فرنك عن الـ ٦٪ التى تمثل نسبته فى أرباح الشركة ، وعن عدد من العقود منحت له شخصياً قبل تكوين الشركة ثم رفضت الحكومة أن تفى بها .

ووفق رواية لوكوفيتش . كان ريتشارد يتصرف فى هذه المسألة كممثل لبنك ديرفيو وشركاه ، الذى بدأ فى إعادة بيع هذه العقود للشركة الزراعية بربح قدره ٣٠٪ .

إن لوكوفيتش كاتب يمتاز بالمزاح المر . وقد يسبب هذا بعض الخلط فى ذهن قارئه . وهو يقول عن مزاحه هذا إنه مزاح المهرج الذى يفضل الضحك على البكاء . فليس من الواضح مثلا ما يعنيه بعبارة « ٣٠٪ ربح » وإن كان من المؤكد أنه لا يعنى سعر الشراء (الألف فرنك) . ولا يمكن أن يمنح الطابع الخلافى لروايته عن تاريخ الشركة الزراعية ، اتهاماته أى تأكيد . ومع ذلك فنحن نعرف أن ديرفيو وشركاه قد تنازلوا عن عقود الشركة الزراعية بربح قدره ٥٠٠ ألف فرنك . ولم يكن يعتقد ديرفيو أن ثمة شيئاً غير أخلاقى فى مثل هذه الصفقة . فكما كتب لأندريه ، توقيع ديرفيو أن تحقق الشركة الزراعية حوالى مليون فرنك من هذه العمليات .

ولكن لكى تحقق الشركة الزراعية أرباحاً كان من الضرورى أن يكون لها

عملاء قادرون على الدفع . ومن سوء الحظ أن عميل الشركة الأساسى كان فى ضائقة مالية . وبسبب نقص الأرصدة اضطر إسماعيل إلى أن يؤجل بعض مشروعاته التى يعتز بها ، بل إن بعض الأشغال التى منحت بالفعل عقودها قد أوقفت . وهكذا أوقفت العقود التى باعها لوكوفيتش إلى ريتشارد وعقود باسيفى أيضاً . وفى هذه الحالة الأخيرة أدى رفض الحكومة للترخيص بالبدء فى العمل المتفق عليه إلى التهديد باتخاذ الإجراءات القانونية ، وكان إسماعيل هو الذى اقترح فكرة دمج شركة باسيفى مع الشركة الزراعية كأسلوب فى شراء مضايقيه بأموال الآخرين . ولقد تجاهل المديرون هذا الجانب من الصفقة وهم يعرضون الموقف على حملة الأسهم ، ولكنهم لم يتجاهلوا هذا الجانب بعد ذلك عندما أرادوا أن يثبتوا مسؤولية إسماعيل عن خسائر الشركة .

وكان معنى هذا فى الواقع أن الشركة الزراعية كانت تنفق مبالغ كبيرة على عقود يمكن أن تكون مجزية ، وإن لم تنفذ بعد ؛ وهى تعتمد بالكامل على كرم ونزوات الخديوى . وفى نفس الوقت كانت أحوال الشركة المالية سيئة تماماً . فقد أنفق جزء كبير من رأس المال على مشروعات لوكوفيتش فى الرى التى تم التخلى عنها ، وأنفق جزء آخر على شراء إقطاعية بالقاهرة ما زالت فى يد إسماعيل ، وكانت الشركة تنوى تقسيمها إلى قطع صغيرة وبيعها بأرباح مجزية . وبعض هذه القطع بيعت بالفعل بأثمان مجزية مقسطة على عدد من السنوات ، وبالتالى بدأت الشركة الزراعية تدخل هذا الدخل المقبل فى حساب أرباحها عن الشهور الثمانية الأولى ، وتوزع الأرباح على هذا الأساس . وبضياع معظم رأس المال بهذا الشكل لم يكن غريباً أن تضطر الشركة إلى دفع ثمن شراء شركة باسيفى سندات ، بدلا من النقد .

وككل شركة تتعامل مع إسماعيل ، كان على الشركة الزراعية أن تتعلم أن تعيش على أساس استبعاد أوراق الحكومة المصرية . وفى مايو سنة ١٨٦٥ بدأت تأخذ — كدفعات مقدمة عن أشغالها — سندات قصيرة الأجل من وزارة الأشغال العمومية ، وخلال شهر واحد تم التخلص عن طريق بنك ماركوارد من الدفعة الأولى من هذه الضمانات التى قدمتها الحكومة المصرية من خلال بنك ديرفيو وشركاه . ولقد كان

بنك ماركوارد حريصاً على تنمية علاقاته مع الشركة الزراعية واجداً فى تزكية ديرفيو للشركة ضماناً إضافياً . أضف إلى ذلك أن هذا البنك كان يعتبر سندات الخزانة المصرية استثماراً طيباً ، إذ أن فائدتها ٨٪ بينما فائدة سندات بنك فرنسا هى ٣٪ وفائدة سندات بنك إنجلترا هى ٣٪ أو ½ ٣٪ : غير أن الدفعة الثانية من هذه السندات قد أثارت صعوبات عديدة . فقد أخذت الشركة الزراعية سندات لم توقع وترخص فى الوقت المناسب من جانب وزير الأشغال العمومية والقنصلية الفرنسية ، وأرسلت هذه السندات فى أواخر يونيه إلى ماركوارد وسحبت مقابلها دون أن تتأكد مقدماً ما إذا كان بنك ماركوارد يود أن يتكفل مرة أخرى بعملية من هذا النوع . وقد سحبت الشركة الزراعية بزيادة عن قيمة السندات تبلغ حوالى ٦٠٠ ألف فرنك ، والأسوأ من هذا كله أن الشركة ظهرت السندات باسم بنك ماركوارد ، وبذلك جعلت من المستحيل عليه أن يبيعها . كتب البنك من باريس يقول : « من المؤكد أنه لا يناسبنا أن ننادى على اسمنا فى السوق لبيع هذه السندات » .

لقد كان هذا الحدث يمثل إهمالا مفزعاً ، أسوأ بكثير من طلب الائتمان فى ١٨٦٤ . وفرض أندريه قواعد قاسية على الشركة أن تراعيها . فأولا : لن يتعامل بنك ماركوارد فى السندات المصرية بعد ذلك ، وكل السندات المرسلة من الشركة الزراعية لن تقبل إلا على أساس أنها غطاء لصفقات تجارية وبضمان بنك ديرفيو . ومن الضرورى أن يغطى كل سحب على هذه الضمانات بسندات قصيرة الأجل قبل حلول الموعد .

ومنذ هذه اللحظة كان رصيد الشركة الزراعية متطابقاً مع رصيد بنك ديرفيو وشركاه . وانقضت بقية ١٨٦٥ دون صعوبات بفضل المدفوعات من السندات المصرية ، التى مكنت الشركة من متابعة أعمالها التى لا تعطى ربحاً سريعاً ، مثل تجديد ميناء الإسكندرية وإصلاح القلعة وحفر ترع الرى وبناء قصور جديدة .

وإلى حد كبير ضاع الصيف دون عمل ، وأدت الكوليرا إلى توقف كل شىء . وعلى الرغم من أن الدكاكين والمحلات قد ظلت مفتوحة بناء على طلب الحكومة لتقليل البطالة والتذمر ، لم يتحقق الكثير . وفى نهاية سبتمبر وافق اجتماع لحملة

الأسهم على أن يدفع المساهمون أربعة جنيهات جديدة عن السهم . ولقد أعلن هذا القرار فى إنجلترا وفرنسا فى أكتوبر . ولكن كثيراً من المساهمين لم يستجيبوا .

وفى نهاية العام كانت أحوال الشركة الزراعية سيئة مرة أخرى ، ولم يكن من الغريب أن يفكر ديرفيو ، وهو الذى يتدهور شخصياً ، فى ضم الشركة المريضة الخاضعة إلى بنكه حتى تصبح أداة فى محاولاته للنهضة . وفى ديسمبر ١٨٦٥ عاد من رحلة طويلة فى أوربا وقد أعد خططه لدمج بنكه والشركة الزراعية فى شركة جديدة تدعى « الشركة المصرية للائتمان والصناعة » .

لقد كان على الشركة الجديدة أن تجمع أفضل الصفات : فهى بنك كبنك ديرفيو وشركاه ، يتعامل مع الحكومة المصرية وتجار الإسكندرية والقاهرة . وهى كالشركة الزراعية — تتعاقد مع الأشغال العامة . وأخيراً فهى اتحاد تجارى يتخصص فى استيراد المواد والآلات للبناء والزراعة ، كما كان يحلم لوكوفيتش .

ومن وجهة نظر ديرفيو فإن للشركة الجديدة مزايا غير اقتصادية هامة . فمن بين المذكرات التى أعدها لتبرير الدمج كانت هناك واحدة بعنوان «مقدمة سياسية» . وقد أوضحت هذه المذكرة أن إنجلترا وفرنسا قد تنافستا دائماً على النفوذ والمركز فى مصر ، وأن إنجلترا قد كسبت هذه المنافسة اقتصادياً . لماذا ؟ بسبب الفارق فى الطابع الوطنى بين البلدين :

« إن روح الفروسية لدينا ، وطابعنا فى الاندفاع نحو نصر التقدم والمدنية ، وطموحنا النبيل فى تعريف شعوب العالم بالتطورات الفكرية والروحية التى نعتز بها . كل هذا أدى بنا منذ حكم محمد على إلى اعتبار أنفسنا حماة مصر . إننا أقل اهتماماً بمصالحنا المادية ، وأكثر انشغالا بإنهاض بلد تربطنا به ذكريات عظيمة ، ولهذا زودنا مصر لأكثر من أربعين عاماً بالعاملين من جيشنا وبحريتنا وبالمهندسين والأطباء والأساتذة والفنانين الذين ساهموا بشكل ضخم فى ادخال نسمة حياة جديدة إلى مصر القديمة المريضة لعدة قرون .

أما إنجلترا فقد استهدفت هدفاً مغايراً تماماً . فهى أقل انشغالا بالنهضة الروحية لشعب وصلت به العبودية والفقر إلى الحضيض ، ولم تر إنجلترا فى يقظة مصر وطموحها الجديد إلا الجانب المادى والتجارى . لقد أغرقت إنجلترا السوق

المصرى بالمنسوجات القطنية والآلات والفحم ، وبذكاء عملى لا يمكن إنكاره توقعت إنجلترا الحركة الصناعية والزراعية التى كان حتماً أن تنتهى إليها سياسة محمد على ولم تخش إنجلترا أن تدفع لحساب المستقبل الذى ينتظر مصر ، وأن تقدم لها المال الضرورى لتحولها .

ولا ينبغى أن نخفى على أنفسنا أن تصرف إنجلترا قد أكسبها عطفاً يفوق العطف علينا ، من جانب شعب ما زال جاهلا وما زال يحمل علامات العبودية الطويلة. إن أفكارنا العظيمة ومشاعرنا الكريمة لا تستطيع أن تنتشر على نظام يرضى المصالح المادية التى خلقها رخاء غير متوقع فى أعقاب فقر مدقع » .

إن هذا الموضوع يعتبر فى عام ١٨٦٥ قديماً . وهو يذكرنا باحتقار نابليون « لأمة أصحاب الحوانيت » . وإن الإنسان يتساءل عن رد فعل هذا الكلام على رجل مثل الفريد أندريه .

وعلى أية حال فقد كان ديرفيو كما هو . الوطنى العظيم الذى وجد فى فشل بلاده تجارياً فشلا له هو. ومضت المذكرة توضح أن البريطانين يتكفلون بثلاثة أرباع الصادرات والواردات المصرية . وأن الفرنسيين لا يتكفلون إلا بالثمن. وصحيح أن الإنجليز يرسلون سلعاً سيئة النوع ، ولكنهم أكبر استعداداً لتكييف منتجاتهم وفق الذوق المحلى . أما المصدرون الفرنسيون فهم مشهورون بعدم المرونة. والبريطانيون يقرضون النقود بسخاء — ١٨٥ مليون فرنك خلال سنوات قيلة . أما الفرنسيون فما زالوا يترددون فى ذكر أى قرض مصرى .

لقد شعر ديرفيو أن الوقت حان لطرح الضمانات المصرية على نطاق واسع . والشركة الجديدة تستطيع أن تقدم نفسها للجمهور وفى يدها عقود حكومية بأكثر من عشرين مليون فرنك ، وتوقعات بأكثر من ٣٥ مليوناً ، وهى عقود تحقق ما بين ٢٥ إلى ٣٠ فى المائة ربحاً . ومن المؤكد أن الحكومة المصرية ليست فى الوضع الذى يسمح لها أن تدفع عن هذه الأعمال نقداً ، ولكنها كانت مستعدة أن تحول السندات التى يمكن أن تباع بدورها فى أوربا . لقد أرادت الحكومة أن تدفع فائدة منخفضة على هذه الضمانات ، ٧٪ مثلا . وكان ديرفيو يشعر أن على الشركة أن تقبل هذا ، وأنها ستجد فى العقود المجزية والمزايا غير المباشرة تعويضاً كافياً لها .

كتب ديرفيو يقول : « بهذا يمكننا أن ننجح فى دفع الخديو إلى الطريق الذى يود بكل قلبه أن يمضى فيه ، وأن نحتكر كل أشغاله » . وتمضى المذكرة فتذكر طموح إسماعيل إلى الشهرة والعظمة ، ورغبته فى أن يضع الإسكندرية والقاهرة فى نفس مستوى مدن أوربا ، وفى أن يجذب الغربيين إلى بلاده . وتوضح المذكرة أنه يمكن كذلك للشركة أن تحقق ثروة فى التعامل مع العملاء الخصوصيين — وعلى وجه الخصوص فى استصلاح وبيع الأراضى الزراعية .

وأصبح ديرفيو مديراً لشركة الائتمان الجديدة ، وكان رأسمالها مليون جنيه ، بما فى ذلك ٤٠٠,٠٠٠ من حملة أسهم بنك ديرفيو وشركاه الذين رحب معظمهم بالاندماج باعتباره فرصة لتحويل استثمارهم إلى أسهم لحامله قابلة للتداول فى السوق . وبالمثل كان من المتوقع أن يرحب أصحاب الشركة الزراعية بالاندماج ، إذ أنه يحررهم من الالتزام بدفع ١٢ جنيهاً عن كل سهم .

ومع ذلك فقد افترض أن ٤٠ ٪ من ملاك الشركة الزراعية سيرفضون فكرة الاندماج . وعلى ذلك لم يكن ديرفيو يعتمد على أكثر من ٢٤٠,٠٠٠ جنيه من هذا المصدر . أما إسماعيل ، المشجع دائماً على إنشاء مؤسسات ائتمان فى مصر ، فقد وعد بدفع مبلغ إضافى قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه . وأصبح المجموع بذلك ٧٢٠,٠٠٠ جنيه وهو أقل من رأس المال المعان عنه ، بل أقل من المبلغ الكافى لبدء العمليات وهو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه . غير أن ديرفيو كان واثقاً من تدبير بقية المبلغ دون عناء كبير . وأخبر أندريه أن شركات فروهلنج وجوش وكافان ، واوبوك وشركاه والشركة التجارية المصرية وأوبنهيم — نيفى ، كلها مستعدة لإضافة مبالغ كبيرة إلى المبالغ التى لها فى الشركة الزراعية . ثم هناك بيوت أخرى فى مصر وأوربا ذات مصالح هامة فى الشركة القديمة بحيث تدعوها هذه المصالح إلى المساهمة فى الشركة الجديدة .

وصل ديرفيو إذن إلى الإسكندرية مملوءاً بالثقة ، فالسنوات العجاف قد انتهت . وفى خطاب بتاريخ ١٢ ديسمبر أعلن مسروراً أن مشاكل شركته قد رتبت ، وأنه حتى وفق أشد التقديرات تحفظاً ستدفع شركة ديرفيو وشركاه ١٠ ٪ ربحاً عن السنة المنتهية فى يونيه ١٨٦٥ بالإضافة إلى ١٥ ٪ عن التصفية فى ٣١ مارس التالى . وبالإضافة إلى ذلك ، وبصرف النظر عن مصالحه الخاصة ومصالح بنكه ،

يكفيه أن يحمل فى حقيبته خلاص أناس عديدين آخرين .

كتب يقول : « إننى آت إلى مديرى الشركة الزراعية كالمسيح . فنشاطهم كسيح لنقص رأس المال و لإدارة ، وأنا أحضر لهما هذين » .

وكالعادة خيب الواقع آمال وحماس ديرفيو . فعلى الرغم من تأكيده لأندريه أنه لن تكون هناك صعوبة فى تدبير المبلغ الباقى من رأس مال الشركة المقترحة ، وجد ديرفيو المستثمرين فاترين . وقد اعترف خطاب ١٢ ديسمبر بالترحيب الشديد بأى مساهمة تأتى من فرنسا . وفى نفس الوقت تدهور الوضع المالى للشركة الزراعية بشكل يدعو إلى القلق . فقد كان هناك تجاهل لعيوب الشركة خلال أشهر الهدوء الطويلة . أما الآن فإن الجهد المبذول لإعادة دوران العجلات فضح تآكل الآلة ذاتها .

وفى نفس الوقت لم تكن حالة بنك ديرفيو وشركاه أفضل كثيراً . فحساب البنك عن العام الذى ينتهى فى ٣٠ يونيه ١٨٦٥ ، كما أعد فى نهاية ديسمبر يظهر ربحاً صافياً قدره ١,٦٦٩,٢٤٨ فرنكاً ، مما يمكن البنك من دفع فائدة ٦٪ على رأس المال وأرباح أخرى قدرها ٦٪ . ويمثل هذا الوضع تدهوراً حاداً بالنسبة للسنوات السابقة . والأسوأ من هذا أن حساب البنك يوضح أن ربع ممتلكات البنك فحسب (وتقدر بحوالى ٢٢,٤٣٦,٥٦٠ فرنكاً) فى حالة سيولة . أما الباقى فيتكون من بضاعة وآلات مخزونة ، ومن قوارب بخارية وأراض وأسهم فى مشروعات أخرى ، ومدفوعات للحكومة المصرية ، وحسابات مشبوهة وسحب زائد عن الحد من الحساب الجاري . وتحت هذا البند الأخير كان إسماعيل أكبر مرتكبي الإثم .

وجوهر الصعوبة هو عدم رغبة الحكومة المصرية والدائرة السنية فى دفع ديونهما . والأولى كانت محرجة مؤقتاً نتيجة توقف أوبنهايم عن دفع دفعات قرض السكة الحديدية ، والثانية كانت تنتظر فى أمل أن تسفر عملية باستريه عن شىء . ولكن الشركة الزراعية لا تستطيع أن تنتظر . وحاول ديرفيو أن يصلح أحوالها عن طريق ائتمان كبير من بنك ماركوارد . وفى خطاب ٢ يناير ١٨٦٦ طلب ديرفيو ٥٠٠,٠٠٠ فرنك وحصل عليه بضمانه الشخصى ، فقد كان أندريه لا يثق فى الشركة الزراعية ، واستهلك الائتمان قبل تأكيده .

وفى القصص الخرافية فحسب يستطيع الناس أن يوقفوا السدود بأصابعهم !
فى خلال أسبوع قرر ديرفيو أن الشركة الزراعية قد استعصت على الإصلاح ، وأنه من الأفضل أن تحل تماماً وأن نستصلح منها الأجزاء القابلة للاستعمال . وبدلا من تصفية بنكه ودمجه فى الشركة الزراعية ، قرر ديرفيو أن يصفى الاثنين معاً وينشىء شركة جديدة. ولهذا التدبير ميزة تقديم العملية للجمهور كصفقة بين شريكين متساويين . وهكذا أصبح من الواضح أن ديرفيو لم يعد سعيداً بفكرة امتصاص الشركة الزراعية لبنكه .

وظلت المشكلة الرئيسية هى جمع ما لهاتين الشركتين لدى الخزانة المصرية . هنا كان لخطط ديرفيو عيوب جديدة . فقد نقل نوبار باشا من وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة الخارجية، وكان تعيين نوبار فى الخارجية بمثابة مكافأة له على جهده فى مفاوضات القناة . وقد كانت النية متجهة إلى إجراء هذه الترقية منذ نوفمبر أو قبل ذلك . ولكن بينما اعتمد نوبار على أنه سيظل فى مقعده كوزير للأشغال العمومية (كانت لدى نوبار شخصياً مصالح مالية أراد أن يكون قريباً منها) إلا أن عدم دقته فى قرض أوبنهيم قد كلفه مقعده .

وأبرق ديرفيو بالأنباء السيئة إلى أندريه . ورد الأخير قائلا إنه يأمل أن يكون ديرفيو قد استفاد من الأيام الأخيرة لنوبار فى وزارة الأشغال بمنحه بعض العقود المفيدة . وضاع هذا الأمل . وكما اعترف ديرفيو فى خطاب ٣ فبراير كان نقل نوبار « ضربة وقحة » .

« ومما يزيد الأمر خطورة أن الدافع إلى هذا النقل هو الاتهامات الباطلة التى قيلت ضد هذا الصديق وضدى . فالناس يقولون إننا اتفقنا سوياً على رفع حساب الفواتير واقتسام المبالغ . ولقد كشفت هذه الأكاذيب بسرعة واستعاد نوبار كل نفوذه عند الخديو » .

ولكن تفاؤل ديرفيو كان بلا أساس . فليس هناك مجتمع لا يعلق فيه مثل هذا الطين ، والأكاذيب يمكن أن تكون قاتلة فى مؤامرات القصور الشرقية ولم نكن التأكيدات التى تلقاها نوبار وديرفيو . والابتسامات القلبية ، والمصافحات الودية ، تعنى أكثر من أن إسماعيل قد قرر أن يخفى شكوكه مؤقتاً . وفى نفس الوقت أبعد

نوبار عن كل الشؤون المالية ، ووجد ديرفيو أنه يستحيل الاقتراب من الخزانة .

« كنت في القاهرة مع عائلتي لمدة أسبوعين . وأنا أموت كمداً من الصباح إلى المساء في وجه المصاعب التي أقابلها ، وأؤكد لك أنني في حاجة إلى جرعة كبيرة من الصبر حتى لا أهدم المنزل . فإلى جانبي توجد نوايا الخديو الطيبة والحيرة ومع ذلك فلست أستطيع الوصول . فكيف تكون أحوالي إذن لو كان الخديو معادياً لي ! ! وفي الحكومة فراغ وخمول وسوء نية إلى حد لا يصدق » .

وبينما طالب ديرفيو بالحاح بملايينه الستة من الفرنكات . وخمسة ملايين أخرى للشركة الزراعية لدى الحكومة . وبينما ناقش كل المسئولين الذين كانت لديهم تعليمات أن يعاملوه بكل أدب ولا يدفعوا له قرشاً واحداً ، وبينما يطارد ديرفيو إسماعيل الذي تجمد قلبه بالافلاس المتوقع ، وباختصار بينما استهلك ديرفيو نفسه محاولا أن ينتزع الماء من الحجارة ، ظهر بريني فجأة في لحظة احتياج مصر معلناً عن تأسيس بنك جديد مشمول بعطف الخديو .

واستاء ديرفيو وشعر بالغيرة وكتب إلى أندريه يقول إن بريني كان من المهارة بحيث دفع إسماعيل إلى الاستثمار في شركته ، ولكنه سيتعلم أن يأسف على هذا الشرف فالخديوي وضع مندوبه في البنك كأحد الشركاء النشيطين . وفي نفس الوقت فإن هذا الدليل الجديد على خرافة عطف إسماعيل عليه لم تزد صديقنا إلا رغبة في مضاعفة جهوده للبحث عن نقود لإسماعيل في باريس ، حتى يستطيع إسماعيل أن يدفع بعضها له وللشركة الزراعية .

والحق أن ديرفيو لم يكن في حاجة إلى الشعور بالغيرة . فقد فشل بنك بريني قبل انتهاء العام .

* * *

اقتربت الكوميديا من نهايتها . وعلى الرغم من استعداد إسماعيل لأن يقدم تشجيعاً شفوياً (بل إنه كتب تزكية قوية لشركة ديرفيو المقترحة) فإن المساهمات لم تتوال . والمبلغ الذي توقع أن يدبره بسهولة في مصر (١٢٠ ألف جنيه) ثبت أنه القشة الأخيرة . لقد فقد اسم ديرفيو كل سحره ، ورجال الأعمال الآخرون كانوا أيضاً ينتظرون ليجمعوا مالهم عند إسماعيل . وثبت أن بنك ماليه وبيرييه لا يودان

المساهمة فى الشركة الجديدة ، بل إن بعض حملة الأسهم فى بنك ديرفيو وشركاه ، الذين افترض تأييدهم للمشروع ، كانوا ينتهزون الفرصة للهرب . وفى ١٧ مارس أى قبل انتهاء المدة المحددة بإسبوعين لتكوين الشركة الجديدة تقدم بعض حملة الأسهم فى الشركة الزراعية طالبين محاكمة رئيس مجلس الإدارة بتهمة سوء استخدام وظيفته .

وهكذا وقعت إرادة الله . وفى خطاب بتاريخ ١٩ مارس كتب ديرفيو إلى أندريه عن " ايامه الصعبة " يقول : —

« تخيل أنه كان على أن اظهر أمام محكمة البوليس فى القنصلية الفرنسية متهماً بالتفريط وسوء استخدام الثقة ! يبدو لى أننى كنت فى حلم وكابوس مفزع » .

وصحيح أن ديرفيو كسب القضية ولكن المحاكمة فرضت صداماً بين أصدقائه ومدعى صداقته. ومات عدد من الأوهام خلال هذه العملية . أنه يقول « إن الامتحان الذى قبلته بارتياح كامل يثير اشمئزازى رغم ذلك من أناس واشياء فى هذا البلد . وإذا أضفت إلى ذلك عدم تقدير الخديو لوفائى المخلص فإن كل ذلك يجعلنى أتخلى عن فكرة إنشاء شركة جديدة . » وانتوى ديرفيو تصفية الشركة الزراعية وتحويل العقود المتوقعة إلى أوبنهايم وأن يظل بقية مدته كمدير لشركة ديرفيو وشركاه «أرجو أن تخبر ديبان أننى لن أكون آسفاً إذا لفت نظر م. بهيك إلى هذه المسألة » .

وهكذا بدأت عملية « صلب » ديرفيو ، الذى عاد إلى مصر منذ ثلاثة أشهر فحسب « وكأنه المسيح ! » ، كما وصف نفسه !

الفصل الثالث عشر

الفزع

كان أندريه حزيناً تماماً لكارثة صديقه . ومن حسن الحظ أن القدر يعوض قليلا ، وربما لا يكون أمراً سيئاً ــ لكل الأطراف المعنية ــ أن يتخلى ديرفيو عن مشروع الاندماج وأن يترك الشركة الراهنة تمضى كما هى . وفى ٢٧ مارس ١٨٦٦ كتب أندريه يقول : « إن التفاصيل القليلة التى عرفناها عن هذه المؤامرة القذرة كافية لأن نقدر شعور الاشمئزاز الذى أحسست أنت به . والرغبة التى تملكتك فى أن تنفض الغبار عن قدميك بسبب الحقد والوشايات التى لم تنجح ، بعون الله ، وإن كان شنيعاً أن يحس الإنسان أنه محاط بها » .

غير أن أندريه كان قلقاً على الشركة الزراعية ، وكان هناك ما يدعو إلى ذلك . فلبنك ماركوارد حوالى ٨٠٠ سهم فى الشركة الزراعية ، دفع عن كل سهم منها ٨ جنيهات فحسب ، ومعنى هذا أن البنك لن يخسر ٦٤٠٠ جنيه استثمرها فعلا فحسب ، وإنما سيخسر أيضاً بالإضافة ٩٦٠٠ جنيه عن ضمانه اثنى عشر جنيها للسهم . وإذا كانت أرباح البنك الصافية سنوياً لا تزيد عن مليون فرنك ، فإن خسارة ٤٠٠ ألف فرنك تعتبر ضربة قوية ، وإن لم تكن كارثة . أضف إلى ذلك أن الشركة الزراعية كانت مدينة ــ لبنك ماركوارد ــ على الحساب الجارى بحوالى ٢٠٠ ألف فرنك . ورغم أن هذا المبلغ قد غطى بضمان ديرفيو الشخصى ، إلا أنه ظل مصدراً للقلق . فديرفيو ليس محصناً من المتاعب ، وهو شخصياً يملك ١٧ ألف سهم فى الشركة الزراعية أى ٨٥٪ من رأس مال بنكه .

وأراد أندريه أن يخرج من هذه الورطة ، بأسرع ما يمكن وبأقل ما يمكن من الآلام . وفى نفس خطاب ٢٧ مارس أوضح أنه يستحيل على الشركة الزراعية أن تنفذ التزاماتها محققة مكسباً ، وأن الأمل الوحيد هو بيع الشركة إلى « طرف ثالث » يتم « التنازل له عن الطلبات والاتفاقات والامتيازات والمزايا الأخرى بأقل الخسائر » .

ولم يكن هناك غموض فيما يعنيه أندريه بالشخص الثالث . فهو يقول فى خطابه « فلنأمل أن يتخذ الخديو إجراءاً يساعد مساهميك سيئى الحظ على الخروج من المأزق دون افتضاح » .

والحقيقة أن معظم هذه النصيحة لم يكن ضرورياً . فالشركة الزراعية أوقفت عملياتها فى فبراير ، ولم يمض على خطاب ٢٧ مارس الكثير حتى اضطرت الشركة إلى وقف الدفع . وكان أوبنهيم سريعاً فى التصرف فى مستوى الموقف ، إذ بينما كان المساهمون الآخرون يصرخون ويغضبون ، اتفق أوبنهايم سراً مع الخديو على أن يبيع له نصيبه الكامل (٩٠٠٠ سهم) فى الشركة بخصم . ومع ذلك فكل هذا لم يكن كافياً لكبت حماس ديرفيو . ولقد أدهش أندريه أن خطابات ديرفيو إلى شقيقه فى باريس تبين أنه كان يفكر فى مشروع ضخم لامتصاص الشركة الزراعية ، وبامتصاصها ينقذها . وفى ذلك تحدث ديرفيو إلى إسماعيل ، وكانت النتائج كالعادة : حديث عن إعادة تنظيم الشركة ؛ قرض كبير ، وخطط جديدة لعظمة هذا الفرعون العصرى ! .

وشعر أندريه أن الموقف لا يسمح إلا بالحديث الصريح مع ديرفيو . وفى ١٧ أبريل كتب إليه خطاباً يعتبر من أشد خطاباته حدة . ويبدأ الخطاب هادئاً مكرراً عطفه على صديقه فى متاعبه الشخصية ، ثم دخل فى صلب الموضوع . وعدد نقاطه واحدة بعد الأخرى : فالشركة الزراعية قد انتهت ، وسمعة الأعمال المالية والتجارية المصرية قد أصيبت بضربة عنيفة . ومن وجهة نظر العالم الخارجى يعتبر ديرفيو وأوبنهايم (وخصوصاً ديرفيو) مسئولين عن تصرف — أو بالأحرى سوء تصرف — الشركة ومصيرها الأخير . والشركة الزراعية ليست حالة استثنائية .

فهى واحدة من عدد كبير من مثل هذه المشروعات ، كلها نشأت برعاية الخديوى وبركاته ، وكلها فشلت بدون استثناء . والخديوى رجل خبير فى ابتزاز كل من حوله بوعوده الفارغة . وقد حان الوقت أن يدرك ديرفيو أن السراب هو السراب وأن يتوقف هذا الجرى الجنونى وراء ذهب كان دائماً بعيداً عن متناول يده . وباختصار فإن على ديرفيو أن يصفى أعماله بشرف الآن قبل أن يصبح ذلك مستحيلا . أما عن إسماعيل فينبغى أن يفهم أن ماضيه يلزمه بإنقاذ الشركة الزراعية وأن مستقبله المالى يعتمد على تصرفه فى

هذه المسألة . ولينس ،سماعيل فكرة قرض جديد : « إن المرء يكون تركياً إلى الأعماق إذا كان يحلم بأن يطلب قرضاً من الناس للمرة الرابعة خلال ثمانية عشر شهراً ، وفى أعقاب قرضين فاشلين تماماً ، وعند ما يكون المدين يفضل إشهار السكين على رقاب الناس كأسلوب فى مواجهة التزاماته ، ويلعب مع الدائنين كما يلعب الفار مع القط . »

ويوضح الخطاب أن على ديرفيو ، فى الوقت ذاته ، أن يفكر فى شركته الخاصة : « لقد أصيبت شركتك فى سمعتها وعملائها . وأفضل مساهميك يحاولون الانسحاب . . . إن اسمك محل مناقشة . وما دام أوبنهايم قد انسحب من الميدان ؛ فأنت وحدك فيه دون تأييد . وجهاً لوجه مع كل شىء . كيف إذن تعيد كل شىء إلى المركز القوى ؟ بشغل نفسك بأعمال شركتك : بتكريس كل الوقت الذى ضاع فى السياسة لأحلام المشروعات العامة العظيمة لشركتك . بتضييق ارتباطاتك ؛ برفض أى عملية بعيدة خطرة ، بإشعار الحكومة أن عليها أن توقف اندفاعها . وأن هذا هو شرط تعاونك . وعليك أن تهتم فى المرحلة القادمة بالأعمال المالية العادية . ولن تندم على ذلك » .

وفى نفس الوقت كان أندريه يتخذ إجراءاته الخاصة . فطلب تفصيلات أكثر عن حقيقة حساب ديرفيو : أوراقه وكمبيالاته والتزاماته وأصلها وعناصر الحسابات المدفوعة له . ونبه إلى الدفع الضخمة المدفوعةللحكومة مقدماً والتى تبلغ حوالى نصف رأس مال ديرفيوالسائل . وذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد قد ظل راكداً منذ مدة . وان سحبه فوق رصيده بحوالى ٧٠٠ — ٨٠٠ ألف فرنك قد اتخذ طابع الائتمان الدائم . وأنه لا بد من وقف هذا . « إننى أفترض أنك ستتخذ الخطوات الضرورية لكى لا تكون مديناً بعد ذلك إلا عرضاً . وبمبالغ أكثر تواضعاً » . كذلك حذر أندريه ديرفيو أنه لن يقدم أى ائتمانات على « الأرصدة التركية ، أو برزخ السويس ، أو أى أشياء بائرة من هذا النوع » . وإذا أراد ديرفيو أن يدخل فى صفقات من هذا النوع لحساب إسماعيل . فعليه أن يحصل على نقد عميله الخديو ، وسيصر أندريه على النقد فى باريس .

لقد أنصف أندريه صديقه عند ما حذره أنه لا يستطيع أن يعتمد فى وقت

الضيق على نفس المساعدة التى أخذها فى وقت الرخاء .

فجوهر العمل المصرفى السليم المحافظ هو أن تقدم أقصى المساعدة لمن هم أقل من غيرهم احتياجاً لها . ولا غبار فى أن تقرض النقود ، بضمانات جيدة ، لعملاء أثرياء يحتاجون إلى أموال جديدة لكسب أموال جديدة . أما الذى لا ينبغى أن يحدث فهو أن تقرض نقود لعملاء يحتاجون إلى المال كى لا يفقدوا مالا آخر ولقد انتقل ديرفيو من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية .

ويختتم أندريه الخطاب بفقرة طويلة لطيفة ، يؤكد فيها له أنه لا يزال يثق فيه . لقد كان فى إمكانه ألا يكتب كل هذا لولا أنه مقتنع أن ديرفيو سيستطيع فى سهولة أن يستعيد نفوذه وازدهاره بالتركيز على الأعمال المصرفية التجارية المعتادة وتجنب « الطريق المحموم » . طريق تمويل الخديو . ولكن هذه الكلمات المعسولة لم تخفف كثيراً من تأثير الخطاب .

وفى نفس اليوم أرسل بنك ماركوارد مذكرة إلى ديرفيو وشركاه يذكرهم أنه ينتظر فى أى لحظة منهم تسديد بعض هذا العجز ، الذى لم يكن يلفت نظر أندريه منذ سنتين . وفى اليوم التالى ، فى ١٨ أبريل ، أرسل بنك ماركوارد خطاباً إلى ديرفيو يطلب منه تسديد حساب الشركة الزراعية الذى انخفض إلى ٧٥,٩٨٣ فرنكاً . وإذ كان ديرفيو قد ضمن ائتمان هذه الشركة، فقد شعر البنك فى باريس أن على ديرفيو أن يدفع ، ثم يصفى حسابه مع الشركة الزراعية وقتما يشاء .

* * *

وفى الاجابة على تأنيب أندريه ونصائحه ، لم يكن أمام ديرفيو إلا أن يقول أن الأحوال ليست بالسوء الذى تبدو به . وفى خطاب بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٦٦ يشكر ديرفيو صديقه على « عواطفه الودية » فى خطابه بتاريخ ٢٧ مارس ، قائلا : « يشعر الإنسان بالسعادة — وهو يجتاز ظروفاً صعبة مؤلمة — عندما يرى دليلا على صداقة وفية ومخلصة كصداقتك » . وأكد ديرفيو انخفاض العجز فى مسحوباته ، وأن هذا العجز سينتهى تماماً بمدفوعات فى الطريق إلى أندريه . ولكن خطاب ديرفيو كان اعترافاً بضعفه ، رغم أنفه .

لقد اعترف أن حسابه كان بالفعل راكداً . ولكن السبب فى ذلك أن « شريكه

العزيز » جالو قد رفض دائماً كل ائتمان حتى للمساهمين فى البنك ، وأن هذا هو السبب فى اضطراره إلى شراء نصيب أحد حملة الأسهم ، وقد اقترض ديرفيو من إسماعيل المبلغ المطلوب للشراء وهو ٣٢٥,٠٠٠ فرنك . وثمة مساهم آخر بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ فرنك (واسمه دومريخر) أراد سلفة بمائة ألف فرنك ، ولما رفض جالو قرر أن يبيع نصف أسهمه . ومن حسن الحظ أن ديرفيو قد أقنع جالو بإعادة النظر فى السلفة . هذا هو كل شىء ، وليس هنالك آخرون يريدون الانسحاب من البنك ، وإن كان بعضهم قد أوضح أنه سينسحب فى حالة أى توسع أو إعادة تنظيم .

وفى نفس الوقت كان ديرفيو يعتقد أن موقفه قد تحسن كثيراً . فالجانب المشلول من رأس المال فى أشياء مثل أسهم الشركة الزراعية والشركة التجارية والمحالج فى الداخل وإقطاعية بالإسكندرية ، لا يتعدى الثلث . أما الباقى فهو سائل : نقد ومخزونات ومبالغ لديرفيو قابلة للاسترداد لا يزيد ما عند الحكومة المصرية منها عن ٢ $\frac{1}{2}$ مليون فرنك . وعندما يحل شهر مايو لن يكون ديرفيو مديناً لأحد على الإطلاق .

أما عن الشركة الزراعية فقد اعترف ديرفيو أنها أمر آخر . إن ديرفيو يقر بسوء إدارتها ، وتلك كانت غلطته : فقد كان مسافراً فى الخارج لمدة ستة شهور ، وقد سمح المسئولون عن إدارتها (باسيفى ، أنسلين ، ريتشارد — كونج) للشركة أن تمضى إلى الجحيم . ولقد اجتمع عجز الادارة ووباء الكوليرا وعجز الحكومة عن الدفع لما تم من أعمال فأدى ذلك إلى انهيار الشركة .

وعند عودته بذل ديرفيو كل جهده لانقاذ الموقف . وفى آخر لحظة طلب من الخديو فرضاً لتسهيل عملية السيولة . ووافق إسماعيل ثم تراجع . ومن ناحية أخرى دفعت الحكومة بالفعل نصف مبلغ المائتى ألف جنيه المدينة به للشركة . ومن سوء الحظ أن النصف الآخر لم يدفع فى انتظار إعداد الحسابات الدقيقة ، غير أن ديون الشركة الزراعية لا تستطيع الانتظار . « إن الأتراك لا يفهمون هذا » . وكما يقول ديرفيو فإن إسماعيل كان يشعر أنه « يفعل الكثير » عندما يقول للعالم إنه مسئول عن عدم حدوث أى خسارة لمساهمى الشركة الزراعية .

وعلى الرغم من أن ديرفيو غير راض عن موقف إسماعيل ، إلا أنه لا يستطيع

أن يتخذ الموقف الحازم المبدئى الذى تقول به باريس . واعتقد أن الأفضل أن يبدأ فى مفاوضات تفصيلية مع إسماعيل بدلا من الضغط من أجل حل حاسم . وقد شعر ديرفيو أنه من الأنسب تصفية وضع الشركة الزراعية قبل سؤال إسماعيل التدخل لحماية مصالح المساهمين . ولا يشك ديرفيو فى أن إسماعيل سيرعى مصالح كل واحد فى نهاية الأمر . وفى هذا المجال أشار إلى ما حدث لأوبنهايم (عندما اشترى منه إسماعيل أسهمه) . وليس هذا العمل علامة سيئة كما يظن أندريه ، الذى يفكر بعقلية المسافر على سفينة تغرق ، ينظر خائفاً دوره فى النجاة بينما يتركها زملاؤه فى قوارب النجاة . بل على العكس ، فديرفيو الذى يعرف مصر أفضل مما يعرفها أندريه ، يعتبر موقف إسماعيل فى مسألة أوبنهيم دليلا على الاعتراف بالمسئولية « وهو الدليل الوحيد على مشاركة الخديو فى العملية » .

ويختتم ديرفيو الخطاب بفقرة مترددة طموحة :

« سأنهى خطابى قائلا إننى واثق أننا سنخرج من هذه المسألة المحزنة ، التى أصبحت تمسنى شخصياً أكثر من أى شىء آخر . كيف ؟ لا أستطيع أن أعرف بعد ، وربما كان الحل هو أن يعيد الخديو شراء كل الأسهم ، أو ربما بإعادة تنظيم مع امتيازات أشغال كبيرة يُضمن الدفع فيها بطريقة ما محددة . وفى الحالة الأخيرة لا بد من قرض ، وما تقوله لى أنت يجعلنى أعتقد أن مثل هذا الحل ليس ممكناً حالياً » .

إن المرء يكاد يسمع ديرفيو يتنهد أسفاً فى آخر هذا الخطاب ، ولقد استهدف خطاب ديرفيو أن يجيب على انتقادات أندريه ويهدىء مخاوفه . ولكن عندما يقرأ المرء هذا الخطاب لا بد أن يتساءل : كيف توقع ديرفيو أن يؤدى خطابه إلى هذا الهدف؟فتقييمه لممتلكاته مثلا،الذى وضع فيه المليونين ونصف مليون فرنك التى كان إسماعيل مديناً بها له كمصدر سائل ، لا بد قد جعل الممول الباريسى يرتعد ، ثم هناك الخمسة عشر ألف فرنك التى أقر بها ديرفيو والتى تمثل ثلث رأسماله متجاهلا التزاماته باثنى عشر جنيهاً عن السهم . أما عن حافظته المالية وحساباته وبضائعه الغير مسماة و « السوائل » الأخرى فإن عجز ديرفيو عن تدبير ٣٢٥,٠٠٠ فرنك نقداً لشراء أسهم دومريخر حقيقة كافية بذاتها لتوضيح الموقف . وأخيراً ، وربما هذا

هو أشد ما يزعج ، فإن السطور الأخيرة فى خطاب ديرفيو توضح أنه لم يتخلص بعد من أوهامه ، وبدأ أندريه يعتقد أن صديقه غير قابل للشفاء .

* * *

وهكذا فإن محاولة ديرفيو المتهالكة فى التفاؤل اعتمدت على الافتراض الحرج للشركات الضالعة مع البنك ستحل مشاكلها بطريقة ما وستخرج سليمة من الأزمة . فالشركة الزراعية ليست إلا واحدة من مشاكل ديرفيو .

فهناك أيضاً شركة شقيقه ديديه ، ج . ديرفيو وشركاه ، المدينة بمبالغ كبيرة لرجال صناعة وموردى آلات شحنت فعلا إلى مصر للشركة الزراعية والحكومة المصرية . وإذ كانت الجهتان عاجزتين فعلا عن الدفع ، كان على شركة ديديه أن تدبر المال عن طريق آخر أو تتوقف .

وفى الظروف العادية لم تكن مثل هذه الديون تمثل عقبة جدية ، فقد كان هناك دائماً فارق زمنى بين الإرسال من أوروبا والتحصيل فى مصر ، بالنسبة لشركة ديديه . ولهذا واجهت الشركة المشكلة عن طريق ائتمانات من بنوك ماركوارد – اندريه بباريس ، وأرلى – دوفور فى ليون ، وكافان – لوبوك فى لندن ، وبيوت مماثلة فى ليفربول وزيورخ ومالها وس ومراكز أخرى فى مقدمتها بنك أدوارد ديرفيو وشركاه بالإسكندرية . ولقد كان هذا البنك الأخير ، بسمعته وعلاقاته مع بنك ماركوارد ، هو الذى مكن شركة جديدة برأسمال متواضع (٢٢٥,٠٠٠ فرنك) كشركة ديديه أن تحصل على ائتمانات بلغت أكثر من مليون فرنك من بيوت مالية تعتبر أفضل بيوت أوروبا . وكان بنك ديرفيو وشركاه هو الذى عمل كوكيل وحام لشركة ديديه – ديرفيو فى صفقاتها المصرية الصعبة البطيئة . فأوجد لها العملاء وحصل على الطلبات ، وجمع قيمة الفواتير ، وقدم الأرصدة مراراً وفى سخاء فى مقابل مبيعات أو مدفوعات متوقعة ، وتفاوض وطالب بالديون باسمها .

أما الآن فقد نضبت كل مصادر الائتمان . وأصبحت البيوت التجارية فى إنجلترا والقارة عاجزة عن المساعدة أو غير راغبة فيها . وأندريه – الذى سمح دائماً لجوستاف ديرفيو أن يسحب كما يشاء على حساب أخيه – بدأ يشعر بالقلق من الضامن أكثر من المقترض . والأكثر من ذلك أن فى هذه المرة لم تكن مسألة

ديديه – ديرفيو هى مسألة تأخير فى الدفع فحسب ، وإنما هو احتمال ألا يكون هناك دفع على الإطلاق .

ورغم مصاعبه لم يكن ادوارد ديرفيو ينتوى التخلى عن شقيقه . ورغم كل اهتمامه بذاته وأنانيته (فديرفيو ليس إلا بشراً) كان مخلصاً فى ولائه ووفائه لعائلته . وكل ما يملكه من أرصدة وضعها تحت تصرف جوستاف . والأكثر من ذلك أن ديرفيو كان مستعداً أن يلقى فى المعركة بثروته الشخصية ، وهى غير موارده كممول . كتب إلى أندريه بتاريخ ٢٦ أبريل يقول : « إننى أطلب منك إذن باسم أخى استمرار الائتمان الذى قدمته له . وسيكون هذا بضمانتى الشخصية . وإذا كان هذا الضمان غير كاف لأسباب تتعلق بشركائك فإننى أوافق على أن يكون هذا برهن الأرض التى أملكها فى مرسيليا التى تساوى على الأقل ٣٥٠,٠٠٠ فرنك » . وفى هذا كان ديرفيو مناوراً ماهراً ، فهو يعرف أن أندريه وشركاءه سيسرعون بالاستفادة من أى ضمان يقدمه ديرفيو .

وازداد الموقف سوءاً خلال الأسبوعين التاليين . ومرة أخرى تجمعت متاعب أوربا لتصيب مصر بالكوارث . فسوق النقود ، الذى كان مشدوداً طول الشتاء ثم تحسن فى مارس إلى حد ما ، قد عاد إلى التوتر مرة أخرى . وفى هذه المرة كان العلاج غير مناسب بالتأكيد . فبعد ثمانية عشر شهراً من الهبوط الذى تخللته أزمات غير منتظمة ، لم يكن لدى السوق غير قوة قليلة مخزونة ، وكان كافياً أن تنتشر إشاعة سيئة أو تحدث تصفية مفاجئة ، حتى يجثو السوق على قدميه .

وفى ٢٦ أبريل أرسل بنك ماركوارد – أندريه إلى كل مراسليه فى مصر يطلب منهم الا يرسلوا إليه أى أوراق ماليه خاصة باتحاد التجارة والائتمان الإمبراطورى أو بشركة التجارة المصرية أو بشكل عام أى شركة إنجليزية مساهمة . وهكذا أصبحت كل المخلوقات العجيبة التى ولدت من الرواج القديم موضوعة فى القائمة السوداء . وفى الإسكندرية توقفت كل البيوت التجارية الخاصة التى اعتمدت على هذه الشركات فى الائتمان وانتظرت بأمل أن تنتهى الزوبعة فى أوربا . وفى نفس الوقت تحولت هذه البيوت إلى إسماعيل بحثاً عن المساعدة . فمن النادر أن تكون هناك شركة من أى حجم فى مصر لم تربط جزءاً كبيراً من رأسمالها على هيئة سلف

للوالى وحكومته . وبلغت الزيادة فى مسحوبات إسماعيل وحدها من البنوك ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مليون فرنك .

ومن سوء حظ هذه البيوت والمصرفيين الذين حاولوا أن يستردوا أموالهم «السائلة» أن الخزانة الخاصة والخزانة العامة كانتا فارغتين . وفضل إسماعيل أن يتجاهل مناشدات ورجاء مقرضيه ، بدلا من المواجهة . وإذ كان إسماعيل قد أخذ كل قرش أمكن أن يجده ، فقد نقل السلطة إلى مجلس وصاية وأبحر إلى القسطنطينية ليشترى من الباب العالى امتياز انتقال العرش إلى أقرب خلفه . فالأرصدة التى فى يده لا تسمح أن يفعل شيئاً من أجل مجتمع رجال الأعمال فى مصر ، إذ ستغرق هذه الأرصدة فى بحر من المطالب . وبالإضافة إلى ذلك فإن أى مساعدة لبعض الشركات المحظوظة ستؤذى مشاعر الشركات الأخرى وستؤدى إلى صعوبات جديدة . والأفضل إذن هو أن يترك كل المقرضين يعانون سوياً بشكل ديمقراطى. وأن يستخدم المال القليل المتاح لغرض قريب إلى قلبه .

وبدأت الإسكندرية تغلى . فإذا كانت قروض الخديو فى أوربا لم تنجح فهذا من سوء حظه ، ولكن مقرضيه يريدون استرداد أموالهم . وحتى ديرفيو جمع أطراف شجاعته قائلا لأندريه فى ٩ مايو « نحن جميعاً ننتظر بفارغ الصبر عودة الخديو . إن قناصلنا مصممون على دفعه إلى تسوية كل ديونه لدى التجار الأوروبيين . ولن نقبل منه أوراقاً بل نقوداً ، وعليه أن يدبر هذا من جيوب الفلاحين الذين أخذوا فى إخفائها لسنين طويلة » .

* * *

ظل يوم ١١ مايو سنة ١٨٦٦ مذكوراً زمناً طويلا فى سوق لندن باسم يوم « الجمعة الأسود » . فى هذا اليوم انهارت شركة « الكورنر هاوس » العظيمة ، وانهار معها الانتعاش الذى عرفته السوق فى السنين الأولى بعد ١٨٦٠ . وبدأت المذبحة .

وتلت ذلك تصفية عامة ، وارتفع سعر الفائدة فى البنوك إلى ٧٪ فى اليوم الثالث ، ثم إلى ٨٪ فى اليوم الثامن ، وبتوقف شركة جيرنى ارتفع السعر إلى ١٠٪ خلال ثمان وأربعين ساعة وظل كذلك طيلة ثلاثة شهور ، ولم يحدث مثل هذا بعد ذلك

إلا خلال الحرب الكبرى .

وفى ١٧ مايو ، بعد أسبوع مرهق فى لندن جرياً وراء مصالح شركته ، عاد الفريد أندريه إلى باريس وجلس يكتب إلى ديرفيو خطاباً يخبره فيه بالأنباء السيئة . والنصف الأول من الخطاب يصف الكارثة : ملايين من الفرنكات ضاعت فى ضمانات وسلع ، إفلاس الشركات المالية ، الشلل الذى أصاب الأعمال فى إيطاليا وبروسيا والنمسا وروسيا . أما فرنسا فقد صمدت مؤقتاً . وخصص باقى الخطاب لمشاغل مباشرة : مثل علاقة ديرفيو وشقيقه بماركوارد . وقال أندريه إنه مستعد أن يساعد جوستاف ديرفيو « فى حدود معقولة مع اعتبار الظروف القائمة والبت فى الأمور من يوم لآخر » ، ما دام ادوارد متعاوناً . وهذا الشرط كان يعنى أن على إدوارد ديرفيو ألا يدفع بأوراق مالية غير مضمونة ، وألا يسحب على عملية القناة ، وألا يرسل سندات مصرية . وهذا الشرط يستبعد فى الحقيقة كل الأوراق المالية الموجودة فى حافظة ديرفيو كما يستبعد ٩٥٪ مما هو متاح فى سوق الإسكندرية . وكالعادة حاول أندريه أن يخفف وقع الضربة بكلمات قليلة تحمل معنى الاعتذار :

« إننى كما تعرف لست منزعجاً فى العادة ، بل إننى أميل إلى الموقف المضاد ولا أعرف شيئًا أسوأ من إثارة المخاوف المتعجلة لدى الآخرين . ولكن الموقف حاليًا ليس كذلك . إن ثمة أشياء كثيرة خطيرة يخشى منها وينبغى الاستعداد لها بكل الأسلحة . وإذا تحولت الأمور إلى وضع أفضل مما نعتقد ، انتعشت التجارة بسرعة ولن نكون آسفين على حرصنا حتى إذا كان قد فرض بعض التضحيات » .

وبعد خطاب ١٧ مايو وردت برقية تحرم أوراق قناة السويس المالية وسندات الخزانة المصرية ، وتسأل ديرفيو (وهذا هو الأخطر) ألا يسحب على الاطلاق حاليًا . وإذ حرم ديرفيو من معينه الأساسى اضطر إلى بيع جزء كبير من ضمانات تجارة كبيرة وأن يشحن النقود إلى أوربا . وليس هناك أبهظ من هذا الأسلوب فى الدفع .

وفى نفس الوقت تعثر ديدييه — ديرفيو . فى كل شهر كان يحل موعد فى الدفع ، وبدا أن آخر مايو على وجه الخصوص وقت صعب . وأندريه يسأل ديرفيو أن يعد كل الأوراق الضرورية لرهن أرضه فى مرسيليا ، وإدوارد ديرفيو بدوره يستعطف

صديقه أنْ يستمر فى مساعدة أخيه .

إن ديرفيو وشركاه لم يكونوا الوحيدين فى هذا الموقف البائس ، فكل رجال الأعمال فى مصر كانوا فى بلبلة كاملة . فكل إنسان يحاول أن يجمع ، وكل إنسان لا يريد أن يدفع . أما البيوت الوطنية ، التى هى أقل حساسية لسمعتها من البيوت الأوربية ، فقد أعلنت ببساطة إفلاسها . وناضل الأوربيون ، ومثل مجموعة من الأفراد جمعهم البحر العاصف وهم لا يعرفون السباحة ، حاول كل منهم أن يشد زميله إلى أسفله لكى ينقذ نفسه . وكان الكأس قد فاض بالشركة الزراعية ، وتدهورت أرباحها بسبب توقف شركة الائتمان التجارية الإمبراطورية فى ١٢ مايو . إذ كانت الشركة الزراعية قد سددت إلى بنك ماركوارد ١٠٠,٠٠٠ فرنك بكمبيالات على شركة الائتمان . ولقد رفضت الكمبيالات بالطبع ، ثم تولى أندريه تغطية الموقف وطلب من ديرفيو أن يغطيه وفقاً للضمان الذى قدمه . أما البنك الإنجليزى — المصرى فقد وجد نفسه مضطراً إلى إغراق كمية كبيرة من سندات الدائرة السنية لمواجهة التزاماته المباشرة ، ولكن تكرار مثل هذه التضحية أمر لا يمكن التفكير فيه ، فالبنك على وشك التوقف . وفى ١٩ مايو انهار البنك الأوربى آخذاً معه — على الأقل — أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرنك من مصادر ديرفيو المحدودة . وتولى أندريه التغطية كالعادة وطلب التسديد الفورى .

وبعد الشركة الزراعية والبنك الإنجليزى — المصرى كانت الشركة التجارية المصرية قد أصيبت بضربات عنيفة من جراء الأزمة . وبدا مستقبلها أسود حتى من خلال عوينات وردية اللون . فقد كانت دائنة للحكومة المصرية بمليون جنيه ، وربطت مليوناً آخر فى عمليات المضاربة بضمان القطن وغيره من الضمانات الغير سائلة . وكان جزء كبير من رأسمالها مودعاً فى الشركة الزراعية التى عقد انهيارها الموقف المعقد أصلا . وإذ ووجهت الشركة بحلول مواعيد الدفع ولم يكن فى يدها غير ثروة غير قابلة للاسترداد ، اضطرت الشركة أن تطلب من المساهمين دفع ٣ جنيهات أخرى عن السهم . ولكن اختيار التوقيت فى هذا الطلب كان سيئاً . فالأسهم الموجودة فى السوق لا تقبل البيع بأى ثمن . وعندما عادت إلى مستواها مرة أخرى كانت تقبل بصعوبة بأقل من ٥ ٪ عن القيمة المدفوعة .

وثمة أسباب عديدة لكارثة الشركة التجارية ، ومن أهمها سوء إدارة المسئولين الذين تطلعوا إلى بعثرة أموال الشركة . وكما يقول هـ . كاى أحد مديريها فى لندن « إن ما نعانى منه ينتهى أخيراً إلى هذا : آخذ مديرنا فى الإسكندرية على عاتقه عمليات أكثر مما ينبغى ، عمليات ليست سيئة فى حد ذاتها وإن كانت جمدت جزءاً كبيراً من نقودنا ولا سيما فى ضوء المعونة التى كان علينا أن نقدمها للشركة الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر » . وبالمقارنة بذلك كانت متاعب الشركة مع الخزانة المصرية ليست إلا ملحاً على جرح قاتل :

ومثل هذا الجرح كان من المحتم أن يكون قاتلا فى أى مكان باستثناء مصر فهناك عملت الشركة بسرعة على أن تجعل من الشيء الثانوى شيئاً رئيسياً وأن تضع كل مصاعبها عند باب إسماعيل . وتقدمت الشركة بشكوى رسمية ، إلى القنصلية البريطانية بهذا المعنى وذكرت أمثلة على ذلك :

(١) عجز الخزانة عن أن تدفع قيمة العمليات التى تمت بعقد شفوى من الخديو ، وكان واضحاً أن مجلس الوصايا متردد فى تسديد مبالغ تدعيها الشركة فى ظل غياب الطرف الآخر .

(٢) مسئولية الخديو فى « فشل » قرض قيمته ٧٠٠ ألف جنيه إلى عمه حليم باشا ، وهو قرض كان من الصعب أن يفشل لأنه لم يكن مزمعاً طرحه فى السوق . وفى نفس الوقت تحرك القنصل الفرنسى للعمل بناء على طلب رجال الأعمال الفرنسيين الذين كان من المحتم أن يصيبهم سقوط الشركة التجارية المصرية . وهؤلاء كانوا يكونون مجموعة قوية ، وإذا انهارت الشركة التجارية إنهار معها نصف البيوت المالية الخاصة بالإسكندرية .

وانتظر كل فرد عودة الخديو . إن الخديوى ترك مصر فى آخر أبريل فى الوقت المناسب . وفى خلال أسبوعين بدأت البيوت المالية بالإسكندرية تطالب بالسداد الفورى. ومنذ حوالى ٥ مايو أضاف قناصل الدول أصواتهم إلى أصوات مواطنيهم . وكان أعضاء مجلس الوصاية فى حيرة ، فالخزانة فارغة ، وكثير من المطالب تعتمد على ارتباطات شفوية مزعومة من جانب الخديو الغائب . وفى ديكتاتوريات الشرق لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم ، أضف إلى ذلك أن إسماعيل أعطى

دون شك أوامر بألا يدفع غير القليل .

غير أن الضغط كان يستحيل مقاومته . وفى ١٩ مايو تقدم قناصل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبروسيا بطلب مشترك إلى مجلس الوصاية بأن تدفع الحكومة التزاماتها ومسحوباتها الرئيسية ، وأن تفعل ذلك قدر الإمكان بدون إصدار أوراق مالية جديدة يمكن أن تسيء إلى قيمة الأوراق القائمة حالياً . وحذر القناصل بأنه إذا لم تدفع الخزانة فوراً فإن الحكومة ستكون مسئولة عن كل خسارة تقع بسبب التأخير .

ودفع هذا التهديد الوزراء للعمل ، فقرروا جمع ضرائب شهرين مقدماً ودفع الحصيلة إلى المقرضين المتعجلين . وعلى الرغم من أن المحصول الأخير بيع منذ زمن طويل ، وأن إيرادات المزارع كانت فى أدنى مستوياتها خلال العام ، إلا أن مجلس الوصاية كان يأمل أن يجمع بهذه الطريقة حوالى ٢٠ مليون فرنك .

ولكن الضرائب لا تجمع فى أيام حتى فى زمننا الحالى ، ومن باب أولى فى مصر عام ١٨٦٦ ، وعشرون مليوناً من الفرنكات لم تكن كافية لتغطية الزيادة فى مسحوبات الخديو . ولكن أين هو إسماعيل ؟ فى ٨ مايو انتزع إسماعيل من الباب العالى الموافقة على أن يكون نظام العرش بالوراثة . وفى التاسع عشر من مايو وصلت مصر أنباء تفيد بأنه سيعود خلال أيام قليلة . ولكنه لم يعد . وبدلا من ذلك ظل يرسل إلى القاهرة يطلب نقوداً لدفع هدايا للسلطان ورشاوى لوزرائه والمصاريف العامة لأجازته ، بينما نفد صبر رجال الأعمال فى الإسكندرية مع كل شحنة من العملة تترك الإسكندرية . وفى السابع والعشرين من مايو صدر فى اسطنبول الفرمان الذى يعلن النظام الجديد لعرش مصر . وأصبح حضور إسماعيل متوقعاً فى أى يوم ، ولكنه كان مشغولا بحفلات تكريمه إلى حد أنه فضل البقاء فى البوسفور . وبجانب ذلك فالأنباء التى ترد من مصر لا تشجع على الاسراع بالعودة . فخطابات وبرقيات مموليه ومقاوليه وحاشيته ومنافقيه تتحدث عن المخالفات والاتفاقات والمطالبات قبل أن تقدم له كلمة تهنئة بنظام العرش الجديد .

وزاد سخط مقرضيه وفاض الكيل . لقد حصل الخديوى على فرمانه فلماذا يظل فى القسطنطينية ؟ إن كان يظن أنه يتجنب مسئولياته بهذه المراوغة

الطفولية ، فهو مخطئ . إن إسماعيل ظل يضرب البنوك ببعضها حتى وضعها جميعاً تحت رحمته ، واستغل المجتمع المالى مدة أطول من اللازم ، ولا بد أن يكون هناك حد للاستبداد والتحكم : ويستطيع إسماعيل أن يفعل ما يريد نحو رعاياه الخاضعين ولكنه سيكتشف عن قريب أن التجار والمصرفيين الأوربيين ليسوا بهذا الاستسلام كما يبدو له . وإسماعيل لن يقيم خارج مصر إلى الأبد ، وعندما يعود فمن المؤكد أنه سيجد استقبالا « حاراً » فى انتظاره ! .

الفصل الرابع عشر

التصفية

ترك إسماعيل القسطنطينية فى ١٨ يونيو على يخته الفخم الجديد المحروسة ، ووصل إلى الإسكندرية فى ٢٠ منه . وامتزج سروره بنجاحه فى القسطنطينية بضيقه عندما شعر أن أصدقاءه فى المستعمرة الأجنبية لم يظهروا الحماس المناسب لانجازات مثل هذه الرحلة الناجحة . ولم يكن إسماعيل مقتنعاً على الإطلاق بمسئوليته فى انقاذ البنوك وشركات التجارة بالإسكندرية من الانهيار ، ثم استطاعت المحادثات الصريحة بينه وبين ممثلى الدول الغربية أن تغير تفكيره ، فأعطى الشركة التجارية ٤٠ ألف جنيه نقداً ، ٢٨٠ ألف جنيه سندات تستهلك فى فترة تتراوح من ٤ — ٦ شهور ، وهذا أكثر بكثير مما توقعته الشركة . وسدد لبنك لندن والبحر الأبيض المبالغ التى دفعوها لحليم باشا مضافاً إليها الأرباح التى كان البنك يأمل فيها . وأخذ الجزء الذى لن يباع من قرض الدائرة السنية من بين يدى باستريه والبنك الإنجليزى المصرى ودفع لهم تعويضاً عن نواياهم الطيبة . ووضع الترتيبات التى تخفض الزيدة فى مسحوباتها لدى بنوك الإسكندرية الأخرى .

ومع ذلك كان كثير من الشركات الأوروبية فى مصر قد ساءت أحوالها إلى الحد الذى يستحيل انقاذها حتى بتصفية أكبر حساباتها . كانت هناك من المبالغات الصريحة فى العمل التجارى ، ومن الالتزامات بناء على أوامر شفويته ، ومن الاقتراحات والإخطارات الغامضة بحيث أنه عندما حل الوقت لتحقيق الأرباح كان من المستحيل تحديد المبالغ الحقيقية . ويوماً بعد يوم ، وأسبوعاً بعد أسبوع ، فى صيف يعتبر من أسوأ ما عرف التاريخ قيظاً ، أكب تجار وممولو الإسكندرية على سجلاتهم المهملة وحسابات الخزانة المصرية الخفية ، وقد عيل صبرهم من شدة الحرارة . وعندما يتم الاتفاق على أى رقم يظل هناك نضال لجمع المبلغ ، إذ أن جيوب إسماعيل خالية الوفاض وسندات الخزانة هبطت إلى الحضيض منذ عهد

سعيد . وما كان باقياً من المال كان لا بد من توزيعه بين المطالبين الصارخين وفقاً لدرجة إلحاح مطالبهم وقوتها وملاءمتها . وفى نفس الوقت تضعضعت أرصدة هذه الشركات بحيث لم تعد كل أموال أفريقيا قادرة على إعادتها إلى الوضع السليم . وأصبحت أوربا مقتنعة « ولها الحق » بأن معظم الأعمال التجارية بمصر متعفنة .

وكان بنك ديرفيو وشركاه إحدى هذه الشركات التى أراحتها عودة إسماعيل ، وكانت هذه الشركة تحاول أن تنهض من تحت انقاض شركة ديديه — ديرفيو والشركة الزراعية . وحاليا كان انشغال ديرفيو بمصير شقيقه يفوق كل الاعتبارات الأخرى . وكمحاولة لإغراء أندريه للاستمرار فى مساعدته . أعد ديرفيو تقريراً عن شركة ديديه — ديرفيو مؤكداً مساهمتها فى تطوير « الصناعة الفرنسية » :

« إن نشاط هذه الشركة أوضح فى مصر أن صناعة فرنسا العظيمة تستطيع منافسة صناعة إنجلترا وألمانيا » .

أما لماذا استمر ديرفيو فى هذه الأحاديث المتعصبة للوطن مع ممول لامكان للعواطف عنده مثل أندريه ، فسألة محيره . ولا بد أن يستنتج الإنسان أنه أيا كانت أفكار أندريه الحقيقية عن هذا الاقحام للتفاهات العاطفية فى المشاكل المالية ، فلا بد أنه كان من الكياسة والحرص بحيث لا يسىء إلى مشاعر صديقه — باستثناء واحد عند ما أنبه فى عام ١٨٦٥ وقال له : « أنت تكتب كثيراً » . ومن الواضح أن ديرفيو كان يظن أنه يتحدث إلى شخص متعاطف . وفى نفس الوقت اضطر ديرفيو إلى اتخاذ إجراءاته الخاصة . فلكى يمنع توقف الدفع « قدم » إلى جوستاف المبلغ الذى يطالب به الحكومة المصرية والشركة الزراعية (حوالى ٧٠٠ ألف فرنك) وأخذه ديرفيو باسم شركته هو . وكان معنى هذا فى الواقع أنه نقل المخاطرة من كتفى شقيقه إلى كتفيه . ولكن حتى هذا لم يكن إلا حلا مؤقتاً . فبعد شهر آخر (بنهاية يوليو) كان لا بد من تدبير مبالغ أخرى لمواجهة حلول مواعيد دفع الأوراق المالية لشركة ديديه — ديرفيو .

وبالإضافة إلى شركة ديديه ديرفيو كانت هناك أيضاً الشركة الزراعية . وفى خطاب بتاريخ ٨ يوليو كتب ديرفيو إلى أندريه يرجوه أن يجعل وزير الخارجية الفرنسية يكتب إلى القنصل الفرنسى بالإسكندرية لتأكيد مطالب المساهمين

الفرنسيين . فالتاجر الإنجليزى مستر لوبوك استطاع أن يحصل على خطاب من لورد كلارند إلى القنصل الإنجليزى ، وقد يكون من المفيد أن يصل إلى مسيو أوتريه تذكرة مماثلة من وزارة الخارجية الفرنسية . ويقترح ديرفيو أن أصدقاء أندريه من عائلة هاين قد يستطيعون استخدام نفوذهم لدى أشيل فولد وزير المالية .

إن ديرفيو يفضل أن يأتى الضغط باسم الشركة الزراعية من أوربا ، فهو مشغول جدا بتقديم حالة شركته إلى الحكومة المصرية . وفى ١٩ أغسطس أعلن ديرفيو لأندريه فى لهجة متعبة وفورة تتناقض مع زهو السنوات السابقة ، أن إسماعيل وافق على أن يحل محله فى أسهم الشركة الزراعية وائتمانها . واتفق على أن يأخذ ديرفيو ٣ مليون فرنك « لا بد أنك ستقدر كم أشعر بالارتياح الآن » . واندريه أيضاً كان مرتاحاً لهذه الأنباء فهذه الأسهم التى أخذها إسماعيل بالإضافة إلى الجزء الذى اشتراه من أوبنهايم يجعل نصيب إسماعيل ٥ ملايين فرنك فى الشركة الزراعية « ذلك ضمان للأطراف المعنية الأخرى بالوصول إلى حل كامل ، باسترداد نقودهم » . ووعد ديرفيو أن يعمل من أجل هذا الهدف .

غير أن مثل هذا الحل كان ما زال بعيداً ، وديرفيو لم ينه كل مشاكله المباشرة . فهو يتطلع إلى تصفية شركته الخاصة التى توقفت تقريباً عن أى نشاط مالى منذ أن قطع أندريه عنها الأرصدة فى مايو . وكان عام ٦٥ — ١٨٦٦ عاماً بائساً دمرت فيه الخسارات كل الاحتياطيات المتراكمة ، بل والتهمت ما بين ١٠ ٪ ١٢ ٪ من رأس المال . وكان ديرفيو يأمل أن يعوض هذا بنهاية ٦٦ — ١٨٦٧ بحيث يكون قادراً على أن يسدد للمساهمين المبالغ الكاملة لاستثماراتهم . أضف إلى ذلك أن هناك بعض العمليات التى ينتظر أن تحقق ربحاً مجزياً :

« من بين أشياء أخرى هناك امتياز بناء أرصفة ميناء الإسكندرية الذى منح لشركتى منذ أكثر من عامين والذى أنوى الاتفاق مع الخديوى على الغائه . وهذه العملية وحدها ستعطينا ٢٥٠ ألف فرنك . إننى أعتمد أيضاً على عدد قليل من العمليات الجديدة من الخديوى إذ أنه لا يرغب فى أن تصفى شركة « كانت محل رعايته ومساعدته » أعمالها بخسارة » .

تفاخر ديرفيو دائماً بدقته وإنصافه فى معاملاته ، فى مجتمع واقتصاد كانت

الفضيلة فيه استثناء نادراً ، بما فى ذلك الفضائل السلبية كالأمانة ، وحرص دائماً على أن يبعد نفسه عن الجشع والنهب ، على عكس بريفى الذى جعلت انتهاكاته وتدبيراته من حاشية سعيد (وإلى حد أقل إسماعيل) رمزاً للفساد . أما اليوم وديرفيو يهبط إلى أسفل فقد انضم بلا وعى إلى صفوف أمثال بريفى . إنه لم يصنع أى شىء أبداً نحو بناء أرصفة ميناء الإسكندرية ، والحق أنه كان جديراً لأن يُطالَب بالتعويض لفشله فى تنفيذ العقد ، ومع ذلك أراد أن يحقق ربحاً قدره ٢٥ ألف فرنك لعدم تنفيذ العقد ، أما عن العمليات الجديدة فليس هناك سبب فى العالم يدعو إسماعيل إلى انقاذ البنك من تصفية أعماله بخسارة على حسابه الخاص ، لا سبب على الاطلاق إلا أن الشركات الأوربية لا ينبغى لها أن تخسر مالا فى مصر ، وإذا كانت الحكومة ساعدت بالفعل عديداً من البيوت المالية ، فلا بد أن تساعد بيت ديرفيو كذلك .

إن ديرفيو كان فى حاجة إلى مساعدة إسماعيل ولم يعد قادراً على الاعتماد على مساعدة كبيرة من باريس . وفى ١٩ أغسطس ١٨٦٦ كتب ديرفيو إلى أندريه يطالب منه أن يقدم له ائتماناً مرة أخرى : « أشكرك مقدماً على أى رقم ستقرره . أنت تعرف موقفنا وطريقتنا فى العمل . . . » إن أندريه يعرف هذا جيداً ، ومنح ديرفيو ٣٠٠ ألف — ٤٠٠ ألف فرنك وأخبره أن النشاط سيكون طيباً إذا استمر السلام « فليمنحنا الله القدرة على تجنب شرور الحرب وأن يمنح المسئول عن حكمنا هنا (نابليون) الحكمة التى يحتاجها حتى لا يلقى بنا إلى مغامرة » ، ويذكر أندريه ديرفيو أن التطبيق المثابر للوسائل المصرفية (النقية) التقليدية سوف يساعده على تعويض الخسارات السابقة « وخيبة الأمل المحتملة » من جراء التصفية ، وأخبره أيضاً أن يلزم شركة شقيقه بقانون محدد « نحن نعتبر أن هذه الشركة هى واقعياً فى حالة تصفية . ولشهور قليلة مقبلة وإلى أن تتقدم الشركة فى هذه المهمة ، لا ينبغى عليها أن تفعل أى نشاط جديد أو تقبل أى التزامات جديدة » .

وفى خلال أيام قليلة ، فى ١٧ سبتمبر على وجه التحديد ، كتب أندريه إلى ديرفيو مرة أخرى . وفى هذا الخطاب رفض أندريه اقتراح ديرفيو بأن يبيع إما على أساس العمولة أو مناصفة حوالى ٥٠٠ ألف فرنك سندات مصرية اشتراها ديرفيو

بسعر ١٦ ٪ ؛ ويلاحظ أندريه أن شركة السويس قد أصابت ديرفيو بلكمة ، وأن هذا « الصنبور لم يغلق بعد » وفى نفس الخطاب يطلب أندريه من ديرفيو ألا يرسل أى سندات مصرية كغطاء لكمبيالاته ، وهو قيد معجز لرجل توقع أن تأتى معظم موارده فى المستقبل من الحكومة المصرية .

* * *

إن إسماعيل خيب آمال ديرفيو . فأيا كانت نوايا الخديوى ، لم يستطع أن يوفى بما اتفق عليه فى أغسطس مع ديرفيو ما دامت الخزانة خاوية والإيرادات منكمشة . والأكثر من ذلك أن المال القليل المتاح لا بد أن يذهب بعيداً ، فقد وافق إسماعيل على مضاعفة الجزية إلى القسطنطينية بغية إغراء السلطان على منح الفرمان الجديد ، وهناك أيضاً الأقساط المدفوعة لشركة القناة التى أصبحت أكبر وأكثر تكراراً منذ اتفاقات يناير وفبراير ، وهناك تعلق إسماعيل باليخوت والقصور والمتع المشابهة التى لم تقل رغم تدهور الموارد . فإسماعيل أمير أصيل وهو لا يدع الأعمال التجارية تتدخل فى الأشياء الهامة فى الحياة . وليس من الغريب إذن أنه كلما تقدم العام وتحول الصيف إلى خريف ظلت معظم المطالب الناجمة من أزمة الربيع قائمة كما هى ، ولم يكن ديرفيو إلا واحداً من جمهرة المطالبين .

وككل المطالبين كان على ديرفيو أن ينتظر ، بصرف النظر عن اتفاقه مع الخديوى . وكمعظم المطالبين لم يكن فى الوضع الذى يسمح له بالانتظار . ولم تنفع تأكيدات الحكومة المصرية ، بل إنها ساعدت على نفاد صبره . وينبغى الاعتراف أن المقرضين — حتى فى أفضل الظروف — ليسوا من السهولة بحيث تقنعهم الكلمات وفى هذا الظرف كانت هناك « فجاجة » فى اعتذارات إسماعيل ، شىء يدعو إلى الشك فى تسويفه ، شىء زئبقى فى وعوده .كان عنده أمل غامض (وهذا ما أحسه الدائنون) أنه بمضى الزمن واجهاد مطالبيه وبدفن المطالب والمشاكل فى الماضى يستطيع أن يتمكن من إخفاء كل شىء : الديون والمطالب والناس ، وبالإضافة إلى ذلك كانت لدى إسماعيل رغبة فى النكاية بدائنيه ، فهو يشعر بسعادة فى تعذيب معذبيه . وبالطبع كان هذا سخفاً ، فالتأخير يزيد من قوة إلحاح الدائن ويضفى على أشد المطالب سخافة معقولية المطلب القديم . ولكن موقف إسماعيل لم يكن

إلا رد فعل رجل ، خطأ وصواباً ، ليس لديه وسائل يدافع بها حتى عن حقه فى الوقوف أمام خصومه الأشد قوة .

وفى أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٦ بدأ ديرفيو إجراءاته القانونية ضد الشركة الزراعية مطالباً أن تعلن الشركة إفلاسها ، بدلا من أن تظل فى حالة تصفية ، وكان ديرفيو يأمل أن يبكر فى استرداد ماله ، وأن يقيد الخديو . ثم وافق ديرفيو بعد ذلك مباشرة على أن يعطى الشركة فرصة حتى ١٦ سبتمبر يأمل أن يتفق مع إسماعيل خلال هذه الفترة . وجاء يوم ١٦ ومضى مليئاً بتأكيدات جديدة وإن كان بلا نقود. واستأنف ديرفيو إجراءاته القانونية ، ثم أثناه إسماعيل عنها ، وهكذا حتى جاء الخريف وفى نهاية أكتوبر غادر إسماعيل القاهرة إلى الصعيد دون أن يترك أية تعليمات بخصوص تنفيذ اتفاقية أغسطس . وإذ فاض صبر ديرفيو ، قطع المفاوضات وحول هجومه من الشركة الزراعية إلى إسماعيل نفسه .

وهكذا وقعت القطيعة أخيراً . ورفع بنك ديرفيو وشركاه قضية من خلال القنصلية الفرنسية . وكتب جالو إلى أندريه يقول أن ديرفيو « قد سئم أن يرى الالتزامات لا تنفذ ، والوعود لا تحترم ، والتضحية لا تعوض ، وأن يكون الولاء المخلص القديم غير مقدر » .

وكان الشريكان واثقين من الانتصار . وكما يقول جالو : لقد عملا كثيراً لحساب إسماعيل ، وهما يعرفان الكثير عنه .

« إن كل شيء يقنعنا إذن أنه لا بد من الوصول إلى اتفاق ، وأنه سيكون متفقاً مع مصالحنا . وإذا أدى هذا الاتفاق إلى استرداد أموالنا وتغطية خساراتنا فلسوف نكون سعداء تماماً . سنتتبع إذن بعناية وحرص حل خلافنا مع الخديوى ، ونرجو أن نوفق فى منح مساهمينا تصفية لا تجور على رأس المال الذى أودعوه عندنا » .

إن ديرفيو كان يملك معلومات محرجة بل مدمرة لاسماعيل ، وكان مستعداً أن يبيع سكوته له . وليس من المحتمل أن رجلا مثل ادوارد ديرفيو يقدم واعياً على استخدام أسلوب الابتزاز — الابتزاز الشائع ، أى هذا النوع الكريه . الذى ينتفع

من عواطف وآثام البشر العاديين . ولكن كان هذا ابتزازاً مغايراً فالخديوى ليس بشراً عاديا ، وآثام السياسة والمالية الدولية أدعى إلى الاحترام وبالتالى أكثر فائدة ألف مرة من مخالفات الوصايا العشر . تلك كانت الحدود القائمة بين سوء السمعة والاحترام .

أضف إلى ذلك أن ديرفيو كان ولا شك رجلا مخلصاً يعيش بضميره ، ولم يكن ضميره من هذا النوع الجامد المستبد الذى يقف على البعد فى برود ويفرض قانوناً مطلقاً فى الصواب والخطأ ، بل كان ديرفيو على علاقة طيبة بضميره . كانا صديقين يفهمان بعضهما البعض ويدركان أن الحياة ليست بالبساطة التى تبدو بها أحياناً . وفى مثل هذا الجو من التفاهم المتبادل لم يكن تبرير هذا الابتزاز فى التعامل مع إسماعيل يفرض مشكلة صعبة على ديرفيو .

وأخيراً ينبغى أن نتذكر أن ديرفيو كان بشراً ، وأن عليه أن يكون شيئاً آخر إذا أراد أن يقاوم إغراء استخدام الأسلحة التى بين يديه ضد إسماعيل على الأقل لارهابه . والصعوبة أن هؤلاء الذين يبلغون حداً من الضعف بحيث لا يستطيعون الارهاب هم فى النادر من القوة بحيث يستطيعون منع الضربة . ومطالب ديرفيو الأصلية ، سواء أمكن تبريرها أو لا ، كانت متواضعة تماماً : كتب جالو أنهم سيكونون مسرورين إذا انتهى كل شىء بدون خسارة . وبعد ذلك بشهر كان ديرفيو يطلب ١٠ ٪ عن كل سنة ويشعر برضاه عن نفسه لتواضعه : « إن مطالبنا تنتهى إلى هذا : أن نستطيع تغطية خسارتنا على رأس المال حتى ٣٠ يونيو الماضى وأن نعطى مساهمينا ١٠ ٪ فائدة عن السنة الماضية وعن السنة الحالية . إننى لم أرد أن تكون القضية ضد الخديوى قائمة على المبالغة ، فوقفى لا يقوم إلا على أساس الحق والعدالة . ولو أردت أن لستخدم الأسلحة التى وضعتها علاقاتى الخاصة به فى يدى ، لكان من الممكن أن أطلب الملايين . إنه يعرف ذلك جيداً . وأنت تستطيع أن تفهم أن من صالحه أن يدفع لى كل ما أطلبه ، إذ أننى لا أطلب غير الأشياء العادلة والتى ليست محل خلاف » .

ويبدو إذن أن الكتمان كان جزءاً من تبرير ديرفيو لمطالبه . فطالما كان يطلب من إسماعيل أقل مما يستطيع أن يطلب ، طالما ظل محدوداً بما يشعر أنه يستحقه

فعلا ، أمكن لديرفيو أن يتظاهر أنه لا يمارس الابتزاز فى حقيقة الأمر . ومن المؤكد أن أساتذة الإفتاء فقط هم الذين يستطيعون أن يجدوا فرقاً له معناه بين الدفع خوفاً من فضائح كريهة ، والدفع اعترافاً بالفضل لعدم كشفها ؛ وديرفيو لم يكن مفتياً ، على أن الشيء الملفت هو كيف أن مطالب الضمير تزيد درجة الرؤية وحدة الذهن ، بحيث يرى الإنسان بسرعة كل الأشياء التى يمكن أن تخفف من تأنيب ضميره له ، وأن ينسج منها تبريراً فى ذهنه .

* * *

ومضت الشهور التالية وديرفيو يفاوض إسماعيل ، تارة يساومه وتارة يهدده . ومنذ ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦ عند ما ذهب ديرفيو والقنصل الفرنسى أوترى إلى القاهرة للحصول على رد إسماعيل — إلى يناير ثم فبراير سنة ١٨٦٧ لم يغادر ديرفيو العاصمة . وفى ١٦ يناير وافق رجب باشا وزير الشئون الخارجية باسم الخديوى على إعادة تنفيذ اتفاق أغسطس ١٨٦٦ ، وأن يدفع لديرفيو وشركاه تعويضاً إضافياً قدره ١٠٠ ألف جنيه . ومن قبيل الصادفة أن هذا المبلغ هو نصيب إسماعيل فى الشركة . وهكذا فبينما يصفى ديرفيو شركته فى ٢٠ يونيو ويسدد لشركائه مالهم ، فإن إسماعيل لا يحصل على شىء بالفعل .

وتركت هذه الاتفاقية « فى المبادىء » كل التفاصيل لتحسم بعد ذلك وعدداً من الخلافات الفرعية أيضاً ، وبعد ذلك تأتى مشكلة الدفع . وفى نفس الوقت كان ديرفيو يستعد فى نشاط لتنظيم بنك جديد . كتب إلى أندريه فى ١٨ فبراير سنة ١٨٦٧ يقول : « إن إستمرار أعمالنا سيتكفل به مسيو أمياك ، ابن أخت جالو ، وهو المدير المسئول بالإضافة إلى مسيو مونشكور الشريك الحالى لأخى . ونرجو أن نستطيع أن نقدم لهم مساهمة من ١,٥٠٠ ألف إلى مليونى فرنك . وسيقتصر عملهم بالتأكيد على الأعمال المصرفية وأعمال السمسرة والصفقات التجارية بعمولة . وأرجو أن تكون راغباً فى تقديم الثقة والمساعدة اللعين منحتهما لنا . وأنهم يستحقون هذا من جميع الوجوه » .

وكان لدى ديرفيو خطط مماثلة لشركة شقيقه ، إذ تقفل الشركة فرعها فى الإسكندرية ، وتعيد تنظيم مكاتبها فى باريس . وفى نفس الوقت كان ديرفيو

يساعد هذه الشركة على أن تنهى أعمالها بفتح أرصدة متتالية لها مع بنك ماركوارد عن طريق كل تسديد يتم من جانب الخزانة المصرية .

أما عن نفسه ، فقد استعد ديرفيو لاعتزال العمل « لست طموحاً وسأكتفى بالمساعدة التى أستطيع أن أعطيها للشركتين فى الإسكندرية وباريس » . ومع ذلك ظل يأمل أن يتدخل من حين لآخر فى أعمال الخديوى المالية « سأعود إلى مصر كثيراً لقضاء الشتاء فيها ، وهناك ما يجعلنى أعتقد أن علاقاتى الشخصية بالخديوى ستعود من جديد إلى سابق عهدها بالصورة التى تعطى أرباحاً أكثر لا لى فحسب وإنما على وجه الخصوص للشركتين التى أنظمهما » .

وحل مارس محل فبراير ثم أبريل ثم مايو . وفى ٧ مايو سنة ١٨٦٦ نفذت الحكومة المصرية وعدها فى يناير ودفعت لبنك ديرفيو وشركاه ، ٢,٥٠٠ ألف فرنك عن أسهم فى الشركة الزراعية ، ١,٤٠٠,٠٠٠ فرنك عن أرصدة فى نفس الشركة ، ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك تعويضاً إضافيا عن خسارات شتى . وفى مقابل ذلك أعفى بنك ديرفيو وشركاه من التزامهما بمنح عقود أشغال عامة تبلغ ٤٠ مليون فرنك للشركة المساهمة التى لم ينجح ديرفيو فى إنشائها. وهذا ما سمى فى مصر آنذاك بفترة « التعويض »

* * *

وفى ١٨ مايو سنة ١٨٦٧ كتب ديرفيو إلى أندريه ومن خلاله إلى كل شركائه فى باريس يعلن أن الحكومة دفعت حسب الاتفاق ، ويدعو إلى اجتماع للمؤسسين فى الإسكندرية فى ١٧ يونيو لمناقشة التصفية القادمة ، وبين المسائل الموضوعة أمام المجتمعين كان هناك :

(١) . . . . ما إذا كان بعضهم (من بين المقيمين فى مصر) لا يعطى جزءاً من أمواله بغرض استعادة الاستفادة منه . وتقدم التقديرات الموضوعه بعض الفرص للمضاربة .

(٢) . . . ما إذا كان من المناسب إنشاء شركة جديدة ، إما شركة مساهمة أو شركة محدودة للانتفاع بأقصى ما يمكن من حساب التصفية وللاستفادة من عملاء الشركة القديمة .

ولسنا نعرف استجابة المساهمين فى الإسكندرية للاقتراح الأول فالأرجح أن

أحداً منهم لم يكن يود أن يقحم نفسه فى هذا النوع من المضاربة . وكما تبين بعد ذلك لم تكن تصفية الشركة أمراً سهلا كما توقع ديرفيو على الرغم من هدية إسماعيل التى بلغت ٦,٤٠٠,٠٠٠ فرنك أى حوالى ثلثى رأس المال كله . وكان جزء كبير من أموال البنك مجمداً فى أراض ومصانع وأشياء أخرى ليست أوراقاً مالية . وبدلا من الانتهاء قبل الموعد المحدد فى يونيو سنة ١٨٦٧ كان ديرفيو ما زال يصفى أعماله بعد ذلك بعامين . أما عن الـ ١٠٪ فائدة التى وعد بها شركاءه (رفع ديرفيو هذا التقدير إلى ١٦٪ فى خطاب بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٨٦٧) فلم يتحقق منه شيئاً ، وفى النهاية استرد حملة الأسهم أموالهم وحمدوا الله على ذلك .

إن ديرفيو كان يضيع وقته عندما اقترح على أندريه الاقتراح الثانى . وفى ٢٨ مايو (ربما كان خطاب ديرفيو فى الثامن عشر قد وصل فى التو) كتب أندريه بسرعة إلى ت .ن . أنسلين المستشار العام للقنصلية الهولندية بالإسكندرية يطلب منه أن يمثل بنك ماركوارد فى التصفية . لاحظ أن هذا هو نفس الشخص الذى كان مراقباً للشركة الزراعية والذى أدان ديرفيو عجزه الفاضح فى خطاب إلى باريس ؛ ومن الواضح أن أندريه لم يكن يعبأ كثيراً بآراء صديقه . كتب أندريه إلى أنسلين مؤكداً « أننا نود أن تتم التصفية فى أسرع وقت ، ولسنا نرغب فى الاحتفاظ بأى مصالح فى الشركة الجديدة التى قد تنظم بهدف الاستمرار فى أعمال ديرفيو وشركاه. وهكذا فعليك فيما يتعلق بنا أن تستخدم نفوذك وصوتك لتضمن سداد مبالغنا بطريقة فورية وبسيطة ونافعة » .

الفصل الخامس عشر

كيف انتهت المسرحية ؟

انتهت مرحلة فى تاريخ النشاط المالى الغربى فى مصر . فانهيار رواج القطن فى ١٨٦٥ وتفجر وضع الشركات بعد ذلك بعام اكتسح أمامه مجموعة كاملة من البنوك وبيوت التجارة ، ومعظمها لم يؤسس إلا منذ سنوات قليلة . وفى مكان هذه المجموعة حلت مجموعة جديدة من الممثلين شغلوا المسرح المصرى .

فمصر لم تكن أفلست بعد ، وما زال هناك مال يمكن كسبه . وعلى الرغم من أن التجارة كانت أقل ازدهاراً من سنوات ١٨٦٠ الأولى إلا أنها ظلت على أهميتها ، ولم ينخفض حجم الصادرات والواردات أبداً بعد ذلك إلى مستواه فيما قبل رواج القطن . وعلاوة على ذلك فأيا كان حجم الدين فى ١٨٦٦ ، وأيا كان اتساع وفوضى سندات الخزانة المجهولة القيمة ، وأيا كانت كمبيالات الدائرة السنية والأوراق الأخرى الرسمية ، فإن الحكومة ظلت تحتفظ ببعض الأرصدة فى السوق الأوربى . وأرسلت بنوك جديدة مثل كريدى فونسيه ، والشركة العامة ، وروزتشايلد مندوبين إلى مصر يعرضون خدماتهم على إسماعيل . وجنباً إلى جنب البنك الإنجليزى — المصرى والشركة التجارية المصرية نشأت بنوك جديدة مثل الشركة العامة لمصر ، والبنك النمسوى المصرى ، والبنك الفرنسى — المصرى وشركات مشابهة ، لتسد حاجة التجارة الأوربية وخزانة الخديوى . وحيث زها وانتفع فوق خشبة المسرح رجال من أمثال بريفى فى يوم من الأيام ، تولى مغامرون جدد إحياء الكوميديا المصرية (أو المأساة إن شاء القارىء) ، وخلف وزير جديد (يدعى إسماعيل صديق المفتش) نوبار كرئيس للوزراء بشكل غير رسمى .

وفى نفس الوقت ، مضت الشركات القديمة فى طريق الموت التجارى المؤلم ، وبعضها — الكبيرة منها — مضت إلى حتفها بضجة ، ومعظمها اختفى فى تكتم كامل ، ولم تترك خلفها أى أثر تاريخى . واستطاع عدد قليل منها أن يعيش وإن لم يستطع

أبداً أن يستعيد مجده وازدهاره القديم . ولم يستطع غير أوبنهايم — ضمن المجموعة القديمة — أن يحتفظ بأهميته بين الشركات الجديدة التي حلت محل التي سقطت .

ولقد كان خروج الشركة الزراعية من المسرح مثيراً . فلمدة ثلاث سنوات ظلت هذه الشركة نوعاً من « مسمار جحا » ، كلما أراد المساهمون الفرنسيون والبريطانيون استخدام كل نفوذهم السياسي والتجاري لاجبار إسماعيل على تعويضهم . ولم تكن مهمة هؤلاء أو هؤلاء سهلة . فقد كان إسماعيل مصمماً على الصمود أطول مدة ممكنة ، أولا : بأمل أن يشجع بعض المساهمين على أن يبيعوا أسهمهم مقدماً بخسارة ، وثانيا : لمجرد إغاظة دائنيه .

إلا أن الإغاظة هي سلاح الإنسان الذي فقد بالفعل المعركة ، ولا شك أن استعداد إسماعيل لأن يشتري الأسهم وفق نوع من « المساومة » يدل على أنه كان مقتنعاً بحتمية الهزيمة . ولقد كان ديرفيو هو الدافع إلى التحول في موقف إسماعيل . في اللحظة التي اشترى فيها الخديو أسهم أوبنهايم ، اعترف بمسئوليته قبل كل رأسمال الشركة الزراعية المدفوع . ولقد ركزت وزارتا خارجية فرنسا وبريطانيا على هذه النقطة . وقاد الفرنسيون — وهم ذوو خبرة قديمة في هذا المجال — الهجوم . ونتيجة لهذا أخذ الفرنسيون أموالهم أولا : أما وزارة الخارجية البريطانية فقد تراجعت إلى الخلف محاولة أن تكون منصفة لكل الأطراف . ولكنها لم تكن تسمح أن يظلم رعاياها ، وأصرت في النهاية على أن يعوض رعاياها بنفس شروط الفرنسيين . فالأمبريالية سرعان ما تستغل النوايا الطيبة .

لقد أصيبت الشركة التجارية المصرية إصابة قاتلة من جراء أزمة ١٨٦٦ ، وإن ظلت وقتاً طويلا لا تدرك ذلك . ولم ينقذ الشركة مؤقتاً إلا دعوة المساهمين لدفع ٣ جنيهات عن السهم ، ومساعدة من إسماعيل جاءت في حينها . ولكن معظم أرصدتها ظلت مجمدة وانهار ائتمانها . وأراد بعض المساهمين أن يبحثوا الموقف . وفي ذلك قالوا إن لديهم ما يبرر اعتقادهم أن مديري الشركة بالإسكندرية متهمون بالفشل ، إن لم يكن أسوأ من ذلك . ولكنهم هزموا بواسطة المديرين في اجتماع عاصف يمكن أن يعتبر تاريخاً نموذجياً في تدبير أعمال الشركات . وعينت لجنة لبحث الموقف برئاسة هيث من الشركة المالية الدولية ، وهي الشركة التي رعت الشركة التجارية

المصرية وكانت على الأرجح تملك جزءاً كبيراً من الأسهم . ولكن مستر هيث ، مع اعترافه بأن الشركة فى « حالة مفزعة » ، شعر بأن مديريها « يستحقون العطف أكثر مما يستحقون اللوم » ، وذهبت نتائج تحقيق اللجنة أدراج الرياح . أما المساهمون المتذمرون فقد وصفوا بلباقة بأنهم مشاغبون وألزموا أماكنهم . وقد أوضح هيث أن الوحدة والانسجام ضروريان حتى تجتاز الشركة المحنة ، وأنه فى « المفاوضات الدقيقة الصعبة » المقبلة عليه أن يكون مطمئناً لمن يعملون معه ، فاللجنة المنقسمة على نفسها لن تحقق شيئاً . وهكذا كان الاختيار أمام المساهمين بين هيث الجبار وبين المتمردين . واختار المساهمون هيث بالطبع .

غير أن هيث لم يكن كافياً لانقاذ الموقف . فنى خلال عام كانت الشركة تصفى نفسها بشكل غير رسمى ، وكانت كل التقارير المرفوعة إلى المساهمين تسبب خيبة أمل جديدة من زاوية الأرصدة . وانخفض راسمال الشركة بسبب دفع الجنيهات الثلاثة عن كل سهم الذى دعت إليه الشركة فى ١٨٦٦ ، وضياع ١٣,٠٠٠ سهم مدفوعة فى شركة بريجز التى انهارت عام ١٨٦٤ . ولم تستطع الشركة أن تدفع المستحقات عليها إلا فى أكتوبر ١٨٦٨ ، وبدأت تستعيد رأس المال الأصلى . وفى هذا الوقت كانت بعض أرصدتها ما زالت مجمدة فى سندات ما زال أمامها خمس سنوات . وتوقع المساهمون انتظاراً طويلا واحتمال خسارة كبيرة .

ولقد كان وضع الشركة المالية بمصر أسوأ من ذلك . فالشركة لم تبدأ أبداً ، وقد بدأت تترنح حتى فى قمة رواج القطن . وفى يناير ١٨٦٥ ، قبل أن تبدأ البنوك الأخرى تحس بضغط الأزمة ، اضطرت إلى دعوة المساهمين لدفع ٤ جنيهات عن كل سهم . ولم يدفع أحد . ولم يحل عام ١٨٦٦ حتى أوشكت الشركة أن تكون منسية . وفى آخر العام ألصقت إعلانات تحذر المساهمين المتقاعسين بأن الشركة ستضطر أن تبيع أسهمهم إذا لم يلبوا نداءها . وكان هذا تهديداً أجوف ، فلا يوجد مساهم عاقل يرضى أن يدفع مليماً واحداً ولا يوجد مستثمر عاقل يرضى أنْ يقترب من هذه الاسهم . وفى صيف ١٨٦٧ صوت المساهمون فى باريس ولندن على انهاء الشركة . ووزعت أول أرباح على رأس المال فى نوفمبر من العام التالى : ٩٠ فرنكاً عن كل ٢٥٠ مدفوعة . أما بقية رأس المال فكان من الصعب تحقيقه . وفى أكتوبر

١٨٨٩ طلب المساهمون البريطانيون من قنصلهم أن يؤيد مطالبهم من الحكومة المصرية ، وربما شجعهم على هذا ما حدث فى موضوع الشركة الزراعية ، وما أدركوا أن الخديو كان قد مل المطالب . وعلى أية حال فإن تصفية على طريقة تصفية الشركة التجارية ثبت أنها بطيئة ومخيبة للآمال . وماتت الشركة كما عاشت ، فى صمت شبه كامل .

أما البنك الإنجليزى المصرى فكان أفضل حظاً ، فساعدة إسماعيل السخية بعد فشل قرض الدائرة السنية ، منحت البنك دفعة جديدة من الحياة ، ولكن انهيار بنك أجر وماستر مان فى أزمة ١٨٦٦ وتدهور شركة الائتمان والمالية العامة ، قطع البنك عن مراعيه وجد البنك حامياً وحليفاً جديداً فى بنك الكريدى فونسيه بباريس ، الذى كان قد بدأ يهتم اهتماماً فعالا بالمالية المصرية ، وكان فى حاجة إلى مندوب كفء خاضع له فى الإسكندرية . وفى الفترة التى أعقبت شبه الكارثة فى ١٨٦٦ حقق البنك الإنجليزى المصرى نجاحاً مدهشاً . ففى خلال اثنى عشر شهراً كان لدى البنك أرباح إضافية ١٥٣,٠٠٠ جنيه لمواجهة الخسارات القديمة ، وفى العام التالى أعلن البنك عن أرباح ١٢ ½ ٪ ، وفى عام ١٨٧٢ كان لدى البنك احتياطى قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، وأرباح قدرها ٢٠ ٪ ؛ وقد توج البنك نجاحه فى هذه السنوات السعيدة بعمليات الطرح والمضاربة المجزية فى سندات الحكومة المتذبذبة بقرض قصير الأجل لاسماعيل قدره ٨ ملايين جنيه فى ١٨٧٥ . وكان هذا توقيتاً خاطئاً ، فقد مسح إفلاس الحكومة المصرية كل احتياطيات البنك . ومع ذلك فرة أخرى استطاع البنك الإنجليزى المصرى أن يسترد نشاطه بفضل تولى بريطانيا وفرنسا إعادة تنظيم المالية المصرية : وعندما حل عام ١٧٨٧ كان الاحتياطى قد عاد إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه . وفى نهاية الأمر بدأ المساهمون ، الذين أحبوا سنوات الرخاء ولم يتعلموا تحمل السنوات العجاف ، يدعون إلى انتظام أعمال الشركة واستقرارها بدلا من الجرى وراء المكاسب السريعة غير المأمونة . وفى ١٨٨٥ عبر التقرير السنوى للمديرين عن هذه المطالبة بسياسة جديدة ، فالبنك « يحرر نفسه تدريجيا وفى ثبات من أى نظام يجعله يعتمد على أعمال الحكومة المصرية » فنحن نرسى أسس نشاط تجارى حقيقى ، ولقد تم هذا بعد أن عاش عشرين عاماً كبنك تجارى .

أما بنك مصر فيكاد يكون الشركة الوحيدة التى لم تصب بأذى كبير فى أزمة

١٨٦٦ . فقد تركت مشكلة الهامى البنك فى حالة شلل بالدقة فى السنوات التى كانت قمة الرواج ، كأنه صبى فى مرحلة النقاهة اضطر إلى الجلوس بجوار النافذة يراقب زملاءه وهم ينزلقون على الجليد. وكان أن اكتفى البنك بالعمليات التجارية المأمونة المعقولة بينما حقق منافسوه ثروات ضخمة من المضاربة وتمويل الخديو . وكالصبى فى مرحلة النقاهة أيضاً ، لم يكن يستطيع هذا البنك أن يسقط فيدق عنقه . وفى قمة الأزمة ظلت أسهمه ثابتة ، وفى السنين التالية غرق البنك فى لجة من النسيال كانت مقياساً وعوضاً لحرصه واحترام مركزه ومن سوء الحظ أن الجيل التالى فى البنك لم يكن مستعداً — أو قادراً — للمحافظة على نفس التقاليد التى أرسيت خلال المرحلة الحرجة الأولى ، وانهار بنك مصر قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة خلال أزمة من أسوأ الأزمات المالية فى تاريخ مصر .

* * *

لقد كان آل أوبنهيم السحرة الحقيقيين للمالية المصرية . فلم توجد شركة غير شركتهم استطاعت أن تحافظ على مثل هذا المركز الهام لهذه المدة الطويلة فى مثل تلك التقلبات المتطرفة ، وكأنهم كانوا يملكون مصباحاً سحرياً .

وفى ١٨٦٥ أغضبوا إسماعيل غضباً مزدوجاً حين انسحبوا فى آخر لحظة من أحد القروض بعد أن خدعوه فى قرض آخر . واستشاط الخديوى غضباً وهاج وماج وأقسم بكل مقدس أنه سيحرر نفسه من مخالبهم الخائنة مهما كان الثمن . ولكن آل أوبنهيم زادوا الطين بلة عندما قبلوا عقداً جديداً ثم عدلوا عنه وحبسوا أرصدة الحكومة المصرية لإجبارها على الموافقة على شروط أفضل! أيمكن أن يتحمل جسد إنسان أو روحه أكثر من هذه الإساءات ؟ .

نعم يمكن ! ففى ١٨٦٧ احتاج إسماعيل إلى عدة ملايين من الجنيهات فكان أن دبر له بنك أوبنهايم والبنك العثمانى الإمبراطورى قرضاً بفائدة ٩٪، وفى ١٨٦٨ عندما كان المطروح على وشك الغرق ومعه الخزانة المصرية كان آل أوبنهيم هم الذين تولوا طرح قرض جديد لإسماعيل مقداره ١٢ مليون جنيه فى لندن وباريس وأمستردام فرانكفورت وبرلين والإسكندرية فى آن واحد ، ولم يتقاض منه إسماعيل غير سبعة ملايين جنيه .

ولم يكن هذا كافياً لإسماعيل الذى كان يقترض دائماً لسداد ديون حل ميعادها، وفى آخر ١٨٦٨ كان الخديوى يرتب بعض القروض لتغطية نفقاته العاجلة . ولم يكن هذا الوضع كافياً أيضاً لآل أوبنهايم الذين كانوا يشعرون بأن تحقيق أرباح طيبة لايستبعد تكرارها . وهكذا فعندما تحول إسماعيل آنذاك إلى مصادر أخرى لمساعدات مالية صغيرة، شعر آل أوبنهايم بالإهانة لأن تقع هذه التفاهات المالية فى أيدى غير أيديهم . وانتقاماً بدأوا يثيرون مطالبهم التى نامت طويلا ضد الشركة الزراعية . ففاتورة بخمسين ألف جنيه ستعلم إسماعيل أن الممول الذى يقدم أقل الفوائد ليس بالضرورة أرخص الممولين . وبينما آلم هذا المسلك الخديو بشدة ، إلا أنه لم يمنعه من اللجوء إلى بنك أوبنهايم مرة أخرى فى ١٨٧٣ ، عندما بُذل جهد ضخم أخير لتجميد الدين المصرى .

والحقيقة أنه لم يكن هناك مصباح سحرى فى يد آل أوبنهايم . فأولا : كانت لهم فى سنواتهم الأولى ميزة الاتصال بالشركات الأوروبية الهامة النشيطة التى كانت مستعدة دائماً لمساندة عملياتهم فى السوق الوحيدة ذات الأهمية : لندن . وفى نفس الوقت كان آل أوبنهايم يعرفون عميلهم ، فهم يتكلمون اللغة الوحيدة التى كان إسماعيل يفهمها : النقود ، لا الصداقة أو الولاء ، أو العطف والود . فعندما يريد الخديو أن ينفق كان آل أوبنهيم مستعدين لتنفيذ طلباته مقابل أجر . وعندما يريد الخديو أن يقترض كانوا مستعدين لاقراضه مقابل فائدة وعمولات ومصاريف متنوعة . ولكن عندما يكون الخديو مرهقاً أو مثيراً للمتاعب ، عندما يتباطأ فى الدفع أو فى الاقتراض ، عندما يكون جحوداً إلى حد البحث عن النقود فى مكان آخر ، عندئذ يستخدم آل أوبنهيم الضغط بقطع أرصدته أو بتهديده بقضية أو بالإساءة إلى رصيده فى أوربا . وبالطبع لم يضغط آل أوبنهيم على إسماعيل أكثر من اللازم ، فقد كان هدفهم إرجاع السفيه إلى صوابه وإلى الحظيرة ، لا أكثر ولا أقل . ولكنهم كانوا يدركون أن الضربة الواحدة — فى وجه مبذر لا أمل فيه كإسماعيل — تعادل مليون كلمة ، وأن قرضاً طيباً واحداً يقدمونه له بعد ذلك يمكن أن يمحو مئات الإهانات .

ومن ناحية أخرى لم يكن آل أوبنهيم الوحيدين الذين استخدموا الوسائل العنيفة

فى التعامل مع إسماعيل . فمصر كانت مليئة برجال الأعمال الذين كان فكرهم مشابهاً . ولكن تفوق آل أوبنهيم على الجميع كان دون شك يعود إلى مهارتهم بقدر ما يعود إلى دقتهم ووقاحتهم . وفى كلمة كان آل أوبنهيم يعرفون متى يستخدمون الإغراء ومتى يستخدمون العصا ! فإذا كان إسماعيل يريد أن ينفق أكثر مما هو معقول ، من وجهة نظرهم لا من وجهة نظره ، لم يفرضوا عليه حداً ، إذ كانوا يعرفون جيداً أنهم إن لم يساعدوه فسيساعده شخص آخر ، وإن « المهارة مع مدين كالخديو تتمثل فى إرخاء اللجام حتى لا يشعر بالألم ، وإن هذا أفضل فى السيطرة عليه » . وإذا هاج الخديو وماج ، كما حدث فى مشكلة قرض السكة الحديدية ، كانوا يعرفون كيف يقدمون التنازلات ، وأن الزمن كاف لإعادته إلى صوابه عندما تهدأ الانفعالات . وخطابات ديرفيو ذاتها تتحدث فى مناسبات مختلفة عن زيارات سريعة لهيرمان أوبنهايم للقاهرة ، وعن اصطدامات عنيفة تنتهى بمحادثات ودية فى الوقت المناسب . وليس بالصدفة إذن أن تعمل شركات مساهمة كبيرة مثل الشركة العامة بباريس والبنك الإمبراطورى العثمانى فى مصر من خلال هذه الشركة الصغيرة الخاصة التى تكون أقل فى مواردها وإن كانت تفوقها فى الخبرة والمهارة .

ورغم كل مهارتهم ونشاطهم كمصرفيين لم يجعل آل أوبنهايم من العمل المصرفى كل حياتهم . ففى ١٨٦٦ أو حول ذلك الوقت استقر هيرمان فى باريس حيث أصبح إحدى الشخصيات الاجتماعية المرموقة فى الإمبراطورية الثانية المتدهورة . واشترى فندق « سكريب » فى مقابل ٤٠٠,٠٠ فرنك وامتلك قصراً فى الريف وملأ بيوته بصور الفنانين الكبار والتحف الغالية ، وفعل كل ما تفعله الشخصية الاجتماعية المرموقة : ركوب الخيل فى غابة بولونيا وإقامة الولائم التى تظهر صورها فى الصحف . . . إلخ . وأقام لإسماعيل أعظم استقبال فى ١٨٦٩ ، وفى هذا الاستقبال نظم ، بين وليمة الغداء ومسرحية المساء ، حفلة رقص مليئة بالشخصيات عزف فيها أوركسترا القصر الإمبراطورى . وبعد هذا الانتصار بسنوات قليلة مات أوبنهيم ، أى مضى وهو فى القمة كما يقول الرياضيون .

أما هنرى أوبنهيم فقد كان ذا طموح آخر . ففى ١٨٦٨ تزوج جورجينا بتلر ، ابنة جيمس بتلر وحفيدة لورد دانبوين الثالث عشر . وعلى الرغم من نشاطه فى

المالية المصرية حتى إفلاس ١٨٧٦ فقد استقر فى لندن . وهنرى أوبنهيم هو الذى أخبر الصحفى جرينورد (ومن خلاله دزرائيلى) بنية إسماعيل فى بيع أسهم القناة . وفى سنوات تالية اهتم هنرى أوبنهيم بالسياسة واشترى جزءاً من صحيفة « ديلى نيوز » وأصبح مؤيداً قويا لحزب الأحرار ، وأوشك أن يكون لورداً . وعندما بدا فى ١٩١١ أنه لا يمكن حل الأزمة الدستورية إلا بحل مجلس اللوردات ، كان أوبنهيم فى قائمة مرشحى أسكويت . ومات بعد ذلك بعام تاركاً ثروة تقدر بنصف مليون جنيه ، وهى ثروة كبيرة وإن كانت غير فاحشة .

* * *

ومن الطبيعى أن يكون نجاح آل أوبنهيم على وجه الخصوص مثيراً لحقد ديرفيو ، لا لأنه سبقهم فى الإسكندرية بل وساعدهم على أن يوطدوا أقدامهم فى المالية المصرية فحسب ، وإنما لأنه كان من المنطقى أن يظل هو فى رعاية الخديو لا آل أوبنهيم ، فديرفيو لم يكن يعدل عن عقوده ويحبس أموال الخديو كما يفعلون ، وديرفيو لم يكن يسىء إلى رصيد مصر ، بل ظل إلى قرب النهاية لا يهدد إسماعيل بالاجراءات الديبلوماسية أو يهاجمه بالدعاوى القانونية . وعلى العكس ظل ديرفيو لسنوات عديدة يظهر تواضعاً وخضوعاً يذيب قلب فرعون . ولكن إسماعيل لا يستطيع إنفاق خضوع ديرفيو بينما يستطيع انفاق نقود أوبنهايم . فى اليوم الذى لم يعد فيه ديرفيو قادراً على تدبير عمليات مالية هامة للحكومة ، لم يعد له فى مصر مكان .

ولم يكد يحل عام ١٨٦٨ حتى كان ديرفيو مستبعداً . وليس أدل على استبعاده من ميدان المالية الدولية ، من مثل هذه الفقرة من خطابه إلى أندريه فى ١٣ يونيه بخصوص قرض ذلك العام « هل أنت مشترك فى اتحاد أوبنهيم ؟ فى هذه الحالة هل يكون كثيراً أن أسألك ما هى شروط الاشتراك ؟ لقد وعدنى أوبنهيم بنصيب وأخلف وعده . ولهذا أسألك عن هذه المعلومات » . لقد فقد ديرفيو مكانه على المائدة ولم يكن أمامه إلا أن ينتظر على الباب مؤملا فى الفتات . ولقد ألقى إليه أوبنهايم بقايا قيمتها ٧٥,٠٠٠ جنيه .

فى هذه اللحظة استشاط غضب إسماعيل ، إذ شعر أن ديرفيو خدعه واستغله .

ويبدو أن عنف غضب إسماعيل لم يكن متناسباً مع الجريمة ، فقد كان عديد من الأوربيين فى مصر جمعوا ثرواتهم من خداع الحكومة واستغلالها . ولهذا فالمرء مضطر أن يستنتج أن ديرفيو (الذى كان خبيراً فى ملاطفة إسماعيل أكثر من الضغط عليه) لم يكن لبقاً فى اللجوء إلى الضغط الديبلوماسى فى آخر لحظة ، أو أن الخديو قد اتخذ من ديرفيو كبش الفداء لكل سخطه على المستعمرة الأوروبية ، أو أن هناك ما لا نعرفه فى هذا الموضوع . ومن المحتمل أن إسماعيل كان مستاء من تغير تاكتيك ديرفيو أكثر مما هو مستاء من التاكتيك ذاته .

وعلى أية حال فقد هدأ غضب إسماعيل فى النهاية . وفى سنوات تالية استطاع ديرفيو أن يجدد علاقاته به وأن يقدم له مرة أخرى خدماته المالية . وفى ١٨٧١ حاول عبثاً أن يقترح إصدار ١٠ ملايين جنيه من سندات البلدية بضمان الأشغال العامة القائمة والمقترحة فى الأسكندرية والسويس . وفى ١٨٧٥ كان ديرفيو هو الذى خبره إسماعيل طوال أسبوعين فى شراء أسهم شركة القناة التى انتهت فى نهاية الأمر إلى دزرائيلى . وعلى الرغم من مفاوضات مضنية لم يستطع ديرفيو أن يغرى البنوك المساهمة والخاصة على أن تتجمع وتقدم لإسماعيل شروطاً مناسبة . وعلى نطاق أضيق قدم بنك أندريه ديرفيو وشركاه (وهو البنك الذى خلف البنك الأصلى فى الاسكندرية) سلفاً عديدة قصيرة الأجل لإسماعيل خلال هذه السنوات ، فقد كان الخديو فى حاجة دائمة إلى مبالغ صغيرة بين القروض الكبيرة . ولقد عقد آخر هذه القروض فى ١٨٧٦ عشية إفلاس مصر : وهو عبارة عن ٧٠٠.٠٠٠ جنيه لخمسة شهور بفائدة ٢٤ ٪ فى العام بالإضافة إلى ٦ ٪ عمولة .

وغنى عن البيان أن ديرفيو وإسماعيل لم يعودا أبداً إلى صداقة الماضى ووده . والكتابان اللذان كتبهما ديرفيو فى ١٨٧٠ ، ١٨٧١ كان كل منهما هجوماً على المالية المصرية والسياسة المالية . وتاريخ قروض الدائرة السنية على وجه الخصوص يوضح كيف استخدم الخديو زمناً طويلا أرصدة الخزانة لدعم ثروته الشخصية . وهكذا ظلت العلاقات بين الرجلين بعد ذلك نادرة وعلى أسس عملية تماماً .

وفى ١٨٦٩ بدأ ديرفو بناء بيت فخم بباريس فى مواجهة قبة بارك مونسو . وعلى الرغم من خسارات ديرفيو فى الشركة الزراعية وشركة شقيقه (دفع لشقيقه

٤٠٠,٠٠٢ فرنك لانقاذه من الافلاس) استطاع ديرفيو أن يوفر حوالى ٥ ملايين فرنك من نشاطه فى مصر . وفى ١٨٧٢ افتتح بنكاً فى باريس ، استطاع بعد ذلك أن يساعد فى تأسيس مشروعات صناعية عديدة ، من بينها شركات تعدين فى اليونان وجنوب ويلز والشركة العامة للكبريت الكيميائى بباريس . وفى بعض هذه المشروعات كان ديرفيو مرتبطاً برجال عرفهم فى مصر من قبل ، مثل سابتييه واوترى ، اللذين كانا يوماً ما قنصلين فى الإسكندرية ثم اشتهرا بعد ذلك كرأسماليين وأصحاب مشاريع . وفى شركة الكبريت كان شركاء ديرفيو هم ماليت وهوتينجر وفيرن . . . وكلهم من ألمع الأسماء فى المالية العالمية .

وفى ١٨٧٨ كان ديرفيو واحداً من أصحاب مشروع بنك الاتحاد العام ، والبنك الأنجليزى — العالمى فى ١٨٨٠ ، والبنك التجارى الصناعى فى ١٨٨١ الذى أصبح بعد ذلك واحداً من أهم بنوك فرنسا واتخذ اسم بنك الائتمان الصناعى والتجارى . وكان هذا قمة نشاطه فى باريس . ولقد انهار بنك الإتحاد العام فى ١٨٨٢ ، وعلى الرغم من أن ديرفيو كان قد استقال من مجلس الإدارة فى ١٨٧٩ لخلافات فى السياسة ، إلا أنه كان قد أخطأ وترك أمواله فى البنك . وفى نفس الوقت فقد ديرفيو ٤٠٠,٠٠٠ فرنك فى شركة أخرى ، ٩٠٠,٠٠٠ فرنك اختلسها صديق كان محل ثقته . وفى السنوات التالية كانت هناك خسارات أخرى . وفى عام ١٨٨٧ كان على ديرفيو أن يوقف أعماله . وخلال عام واحد دفع ديرفيو ديونه بالكامل مستهلكاً ثروته خلال السداد .

ولم يعد بعد ذلك إلى النشاط المالى أبداً . وفى ١٩٠٥ مات ديرفيو فى ظروف متواضعة . . رجل لطيف أبيض اللحية فوق الثمانين . وكان دائماً ورعاً تقياً ، أدت تبرعاته السخية للكنيسة الكاثوليكية إلى أن يمنحه البابا فى ١٨٨٠ لقب كونت رومانى . وما زالت عائلته تذكره حتى اليوم لإخلاصه ومحبته التى دفعته إلى التضحية بمبالغ كبيرة من أجل رخاء أقاربه الأقل منه . ومن زوايا عديدة يعتبر ديرفيو أقدر وأذكى التجار والممولين خلال مائتى عام من عهد التجار والممولين . ولقد أوشك مرتين فى حياته المهنية أن يكسب له مكاناً فى الدائرة الخاصة للمالية الدولية . ولكن الخطأ فى هذه الحالة يكلف ميلا أو أكثر . لقد وصل ديرفيو إلى أبعد الحدود ولكنه خسر كل شىء .

* * *

ومثل ديرفيو لم يحقق لفريد أندريه هدفه فى المالية المصرية أبداً . فالبنك القومى لم يتحقق ، ولم ينجح هو فى باريس فى أن يلعب نفس الدور الذى لعبه فروهلنج فى لندن . فأولاً : كان أندريه من الحرص بحيث رفض أن يعرض نفسه لاخطار عمليات طرح القروض إلا فى الحالات المواتية تماماً . فقد كان أندريه يشبه البحار الذى لا يبحر إلا إذا كان الجو مثاليا ويلجأ إلى الشاطئ عند هبوط البارومتر . أضف إلى ذلك أن أندريه لم يكن يستطيع أن يقدم موضوعاً هاما فى باريس بدون مساعدة بعض زملائه . فالطلب محدود جدا ، ولا يأمل أصحاب المشروعات فى خلق سوق واسعة إلا بضم عملاء عدد من البيوت الخاصة . ولكن أصدقاء أندريه فى « المالية العالية » كانوا أكثر حذراً منه فيما يتعلق بالضمانات المصرية . ولقد طلب فى مناسبات عديدة مساعدة ماليت وهوتينجر وبيليت — وبل والآخرين ، ودائماً كانوا مهذبين وودودين فى ردودهم وإن لم يفعلوا الكثير .

ومع ذلك ، فحتى بعد مغادرة ديرفيو لمصر استمر بنك ماركوارد يقرض الحكومة المصرية على نطاق ضيق . وفى ١٨٦٨ تعاقد البنك من الباطن على نصيب من قرض أوبنهيم فى ذلك العام ، وفى ١٨٧٢ ساهم بنك ماركوارد فى اتحاد مع أوبنهايم والبنك العثمانى الإمبراطورى وآخرين لإقراض إسماعيل ستة ملايين جنيه لفترة متوسطة . غير أن أهم عمليات البنك فى مصر هى تلك التى لم تتحقق أبداً . فقد حاول أندريه أن يغرى إسماعيل على أن يبيع أسهمه فى القناة . وكان الخديو راغباً فى ذلك ، ووضعت الخطط بحيث يمكن بيع الأسهم بدون خفض السعر . غير أن إسماعيل اضطر إلى استبعاد المشروع فى مواجهة إشارة من بريطانيا بمعارضة العملية . وفى الدبلوماسية تكون الإشارة فى كثير من الأحيان بمثابة الأمر .

أما الفريد أندريه نفسه فقد بدا فى أخريات حياته يجمع بين السياسة والعمل المصرفى . وفى ١٨٧٠ رشح ليكون نائباً عن الدائرة التاسعة بباريس، وفى العام التالى انتخب فى المجلس حيث ظل حتى عام ١٨٧٦ ، مصوتاً بشكل عام إلى جانب « الجمهوريين المحافظين » كما كانوا يسمونهم . وفى نفس الوقت كان أندريه واحداً من المتفاوضين مع ليون ساى فى تعويضات حرب ١٨٧١ ، وفى ١٨٧٤ عين

فى المجلس الأعلى للتجارة والصناعة . وكل هذه الاهتمامات السياسية استغرقت جزءاً كبيراً من وقته ولكنه كسب فى مقابل ذلك علاقات جديدة وأعمالا جديدة كذلك . فمثلا شهدت سنوات ما بعد ١٨٧٠ نشاطاً كبيراً لبنك أندريه فى الإشراف على قروض الحكومة الفرنسية والحكومات الأجنبية . وفى سنوات ١٨٧١ — ١٨٨٠ حقق البنك أرباحاً صافية قدرها ١٤,٦٩٤,٠٠٠ فرنك مقابل ١٠,٦١٠,٠٠٠ فى العقد السابق.

عند ذلك الوقت كان ألفريد أندريه يمنح كل الألقاب التى يتطلع إليها المصرفى الفرنسى عادة : كان وصيا على بنك فرنسا ولا يوجد فى ميدان الأعمال فى فرنسا مركز له مثل هذه الأهمية والسمعة ، وكان مديراً فى سكة حديد باريس — ليون البحر الأبيض ، وفى شركة المسيجارى ماريتم ، والشركة السويسرية للصناعة وشركة التأمين الأهلية والبنك العثمانى الإمبراطورى . . . إلخ . وعندما اعتزل أخيراً فى ١٨٨٧ كان رجلا عجوزاً عظيماً وواحداً من أقدم السياسيين فى المالية الفرنسية .

وكان آنذاك فى سن الستين ، وأمامه عدد من السنوات الفعالة المربحة فى مجال الأعمال . ولكنه كان يشعر أن الله قد منحه فسحة من الوقت لا يستطيع أن يضيعها فى كسب المال . وهكذا كرس سنواته الأخيرة لأعمال الخير ، والأعمال الإنسانية التى كانت دائماً جزءاً هاما من حياته . ولم ينجب أندريه أبناء يخلفونه من بعده . وعلى الرغم من ان شقيقه الوحيد جورج يصغره بتسعة عشر عاماً إلا أنه سبقه إلى الموت . وعندما مات أندريه فى ١٨٩٦ كان آخر رعيله ، وهو رعيل من المصرفيين عاش أكثر من مائتى عام .

* * *

ومن بين كل الممثلين فى المسرحية كان إسماعيل هو أسوأهم حظاً ، هذا إذا استثنينا الشعب المصرى بالطبع . ولا شك أنه مسؤول عن ذلك الى حد كبير ، لقد بقيت كل عيوبه كما هى : الطموح المبالغ فيه ، وعدم التبصر جرياً وراء العظمة ، والسفه والتبذير فى شؤون المال . وعندما انتهى رواج القطن بعودة الولايات المتحدة الى السوق العالمى ، تحول الى السكر وأنفق ثروات فى بناء مصانع لتكرير محصوله . واذ لم يكن هناك نقص شديد فى انتاج السكر ، كما كان الحال فى القطن ، كانت النتائج بطيئة ومخيبة للآمال . ولم يتخل اسماعيل عن أحلامه فى

امبراطورية أفريقية ، ولذلك أنفق مبالغ ضخمة فى رحلات استكشافية وعسكرية فى أعالى النيل ، ولكن المنطقة ظلت متمردة ، وخط سكة حديد الخرطوم لم يتحول إلى واقع أبداً . واستمر إسماعيل فى شتى برامج المشروعات العامة : أرصفة فى الإسكندرية ، وخطوط سكة حديدية ، وترع للرى ، ولكنه أنفق ثروة كبيرة فى أعمال تجميل المدن والقصور وحفلات الزفاف وكماليات مماثلة .

وأخيراً ضاعت مبالغ غير معقولة كتعويضات ، وإجابة لدعاوى قائمة على النصب أو شبه النصب ، وأسعار باهظة تقاضاها المتعهدون والمقاولون . وكل ألوان الرشوة التى تستهدف الحصول على التشريف الرخيص ، أو الراحة من إرهاق المطالب . ولقد كانت شركة القناة خصوصاً متوالية المطالب دائماً . ففى ١٨٦٨ — ١٨٦٩ عندما كانت الشركة فى ظروف مالية صعبة ، حاولت أن تفرض على الخديو أن يدفع نظير حقه فى أخذ رسوم جمركية عن البضائع الداخلة إلى منطقة القناة . وكانت حجة الشركة أن حقها الأصلى الوارد فى الامتياز بأن تستورد « آلاتها ومؤنها » دون رسوم جمركية يعنى أن كل ما يستورده أى شخص فى المنطقة يعفى من الرسوم الجمركية كذلك ! حتى القنصل الفرنسى لم يوافق على هذا التفسير وتخلت الشركة عن هذا المطلب فى النهاية . وتم الاتفاق مع دى ليسبس على أن يقتصر هذا الحق على موظفى الشركة فحسب ، وهو امتياز لا مبرر له ويوضح إلى أى مدى كانت مصر حريصة على تهدئة دى ليسبس وتهدئة الإمبرطور من ورائه . ودفع القنصل الفرنسى وظيفته ثمناً لضميره الحى .

إن هذه الهزيمة الجزئية لديلسبس (وهى الهزيمة الوحيدة التى واجهها فى معاملاته مع الحكومة المصرية) دفعته إلى البحث عن حجج أخرى للهجوم على الخزانة المصرية . ووجد حجته فوراً (فخزانة الشركة لم تكن تحتمل التأخير) فى كل النفايات التى لم تعد مفيدة للشركة ، أو أنها لم تكن ملكاً لها على الإطلاق . وهكذا فوفق اتفاق ١٨٦٩ باعت الشركة للحكومة المصرية المعسكرات والمستشفيات والمبانى التى أقيمت خلال فترة شق القناة ولم تعد مطلوبة الآن ، ومحجر سمحت الحكومة للشركة أن تستغله لأغراض البناء ، والحق الذى ذكرناه آنفاً فى استيراد بضائع معفاة لحساب موظفى الشركة (وهو حق وصفه ديلسبس بأنه عبء إذ على

الشركة أن تحتفظ بقوة عمل كأمر واقع حتى تستفيد من هذا الحق !) . وحق الشركة فى الصيد وحدها فى القناة والبحيرات المحيطة (وهو حق اعترف ديلسبس بأنه لم يمنح للشركة أبداً) وسائر « الحقوق » الوهمية ، وأخيراً وهذا هو الأهم لمصر تنازلت الشركة عن أى مطالب أخرى . وإذ كانت القناة على وشك الانتهاء ، شعر ديلسبس أنه قد حان الوقت لأن يوقف غزوات نهبه !

ودفعت الحكومة المصرية فى هذا الاتفاق ٣٠ مليون فرنك . ولما كانت بلا نقود تخلت عن حقها فى فوائد وأرباح أسهمها فى الشركة لمدة خمسة وعشرين عاماً . وبدوره أصدر ديلسبس ١٢٠,٠٠ سند بسعر ٢٦٠ فرنك للواحد تغطى الكوبونات المعزولة . وكان إجمالى ما حققته الشركة من هذه الصفقة حوالى ٦٠ مليون فرنك ، بينما يأمل مشترو هذه السندات فى فوائد قدرها ١١٠ ملايين فرنك خلال فترة الخمسة والعشرين عاماً . وكأن كل هذا لم يكن كافياً ، فوافقت الحكومة المصرية على أن تشاركها الشركة فى مكاسب بيع الأراضى التى حول القناة بعد تحسينها ، هذا على الرغم من أن قرار تحكيم الإمبراطور كان صريحاً فى منع الشركة من أى مكاسب من هذا المصدر . والحق أن دى ليسبس كان مستعدا لأن يبرر موقفه على أساس أنه إذا كان قرار التحكيم قد حرم الشركة من تحقيق أى كسب من هذه الأراضى ، فإن قرار التحكيم لا يمنع الشركة من منح هذا « الحق » لطرف ثالث ! وإذ كان إسماعيل يعرف الكثير عن « عدل » المحاكم القنصلية ، فقد شعر إسماعيل أن نصف الرغيف أفضل من لا شىء !

وعلى أية حال لم تكن شركة القناة إلا واحدة من مطالبين عديدين . وفى كل عام أنفق الخديوى أكثر مما أخذ بكثير . والحق أن إسماعيل لم يكن ينقصه المقرضون بل على العكس لقد زاد عددهم . إذ أن أرباح عمليات المالية المصرية تزيد كلما ساءت أحوال الخزانة . ولم يكن إسماعيل مستعدا لدفع نقود أكثر فحسب وإنما فتح تضخم الديون الباب لأشد المضاربات جزاءا . وكان عائد هذه العمليات كبيراً إلى درجة أنه فى أواخر عهد إسماعيل كان تبادل القروض الخاصة القصيرة والسندات العامة لنقل عبء هذه الديون إلى المستثمرين فى أوربا قد أصبح نظاماً محدداً . وأصبح مبدأ ديرفيو القائل بأن طريق كسب النقود فى المالية

الخديوية هو إشباع جوع إسماعيل إلى المال ودفعه إلى الحد الذى يصبح فيه القرض العام هو الشيء الوحيد المنقذ له — قانوناً لمن جاءوا بعده .

وفى النهاية انهار جبل الورق . وفى ١٨٧٣ — ١٨٧٤ كان قرض الاثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات نجاحاً كبيراً للمتعاقدين — بفضل كرم إسماعيل فى سحب استثناء لهم من النار — وإن كان كارثة للخزانة المصرية . وكانت العمليات التالية باهظ ثمناً . وفى نهاية ١٨٧٥ واجهت مصر مسألة توقف الدفع . وحاول إسماعيل أن يوقف الكارثة بالموافقة على بيع كل أسهمه فى شركة القناة . ولم يحصل بعد ذلك إلا على أربعة جنيهات . وهو مبلغ صغير إذا ما قيس بما حدث لمالية بلاده . ولكنه كان محظوظاً بأن يحصل على هذا المبلغ .

وفى الأشهر الأولى من ١٨٧٦ كان إسماعيل يقترض بفائدة ٣٠٪ . وبدأ بعض اللجان الأوروبية تبحث حالة المالية المصرية . وبسبب تقاريرها أنشىء صندوق الدين فى مايو . وأدت تحقيقات أخرى فى نوفمبر من نفس العام إلى إقامة الرقابة الثنائية . حيث أشرف مندوب إنجليزى على الإيرادات . وأشرف مندوب فرنسى على المصروفات . وفى نفس الوقت أعلن تدويل السكة الحديدية وميناء الإسكندرية . وفى ١٨٧٨ وُضعت الدائرة السنية فى أيد أوروبية .

وكان هذا الاجراء هو القشة الأخيرة . وحاول إسماعيل أن يخلص نفسه من هؤلاء الحكام الأجانب . فوافق على إنشاء وزارة دستورية تضمنت عضوين أوربيين لهما حق الفيتو . وفى خلال سبعة أشهر اكتشف إسماعيل أن هذا الحل ليس أقل سوءاً من الآخر . وفى نفس الوقت ازداد سخط المتعلمين والمتحدثين من المصريين على هذه الاعتداءات على السيادة المصرية . ووقعت اضطرابات فى القاهرة ، وأصبح واضحاً أن الخديو يواجه خطر العزل لا من جانب الأوربيين فحسب وإنما من جانب رعاياه الوطنيين أيضاً .

وفى أبريل ١٨٧٩ حل إسماعيل مجلس وزرائه وشكل مجلساً من المصريين فحسب . وكان هذا آخر جهد له فى تحدى القوى الأجنبية . وقررت إنجلترا وفرنسا أن تتخلصا منه نهائيا . وعندما تجاهل التلميح له بالتخلى عن العرش ، طلبت الدولتان من السلطان عزله ! .

ولقد كانت القسطنطينية سعيدة بتنفيذ هذا الطلب . إذ بتنفيذه تؤكد سلطها على مصر ، وفى ٢٦ يونيه وصلت إسماعيل البرقية الشهيرة الموجهة إلى « الخديو السابق » ، التى دعته إلى أن يترك العرش لابنه توفيق . لم يقاوم إسماعيل ، ومثلما فعل فاروق أبحر إسماعيل إلى إيطاليا . واستطاع فى النهاية أن يحصل على إذن له بالاستقرار فى قصره على البوسفور . . . حيث مات فى ١٨٩٥ .

لقد عاش إسماعيل حتى رأى بلاده محمية بريطانية ، ورأى ماليتها تدار فى كفاءة لمصلحة حملة الأسهم الأجانب . ورأى شركة القناة تزدهر فوق كل خيال ، والأسهم التى حاول فى يوم من الأيام بيعها بسعر ٤٧٠ فرنكا تباع بسعر ٣٢٧٥ فرنكاً . أما الشيء الوحيد الذى لم يتغير فهو مصر وشعبها . فما زالت هناك الأرض والنهر والفلاح الكادح يعيش فى قذارة وفقر لا مثيل لهما حتى فى الهند أو الصين . وصحيح أن عبء الضرائب الثقيل الذى عرف فى أواخر أيام إسماعيل قد زال ، وأصبح من النادر سماع صوت الكرباج ، ومع ذلك فإذا كانت الآلام قد هدأت مؤقتاً فقد ظل البؤس والمرض كما هما ، لا تخفف منهما المتع الحيوانية ، وظل هذا نصيب الفلاح منذ بدء التاريخ .

الفصل السادس عشر

الخاتمة

إن أسباب فشل ديرفيو النسبي فى مصر عديدة معقدة (من الصعب أن نستخدم كلمة الفشل بالمعنى المطلق للكلمة فى وصف رجل اعتزل فىفرنسا ومعه ثروة قدرها ٥ ملايين فرنك) . فسقوط بنك ديرفيوكان متضمناً فى طابع ازدهاره السريع . ومن ناحية أسس هذا البنك ازدهاره على رواج القطن . وكان من المحتم أن يتأثر بانهيار الأسعار . ومن ناحية أخرى كان تفوق ديرفيو الشخصى فى الإسكندرية ناجماً عن علاقاته بالخديو . وهى علاقات فرضت عبئاً ضخماً على موارده. ولقدكانت الشركة تتحمل هذا العبء بصعوبة فى أوقات الرخاء . فلما جاءت الأزمة انهارت من شدة الإجهاد . ومما عقد الموقف اعتماد الشركة على تعاون ومساعدة المالية الأوربية التى توقفت قدرتها واستعدادها على المساعدة غالباً على عوامل خارجة عن الموقف التجارى فى مصر . وعلى وجه الخصوص زاد من قسوة اعتماد ديرفيو على أوروبا أن علاقاته الرئيسية كانت بباريس لا بلندن ، وأن مراسليه فى باريس كانوا من أشد المحافظين فى سوق محافظة .

تلك كانت ، من جانب . الأسباب الموضوعية لفشل بنك ديرفيو وشركاه . ومن جانب آخر كان هذا الفشل من صنع رجل بقدر ما كان بسبب تحالف مجموعة من الظروف غير المواتية . وبهذا المعنى كان ديرفيو أسوأ أعداء نفسه .

ومن الخطأ أن نصور هذا العامل الشخصى بأنه أقل فى أهميته — أو أكثر — من الاعتبارات الموضوعية التى لحظناها فيما سلف . فالمؤرخ الذى يقترح مقارنة ووزن متغيرات ذات طبيعة مختلفة ، أى الذى يحاول جمع وطرح التفاح والكمثرى ، هو فى غالب الأمر أكثر جرأة وأقل حكمة . ولنقل ببساطة إن سوء إدارة ديرفيو لشركته ومركزه كان عنصراً أساسيا فى فشله النهائى . ونحن لا نعنى بسوء الإدارة الأخطاء التكتيكية التى ارتكبها من حين لآخر (فكل رجل أعمال يرتكب أخطاء)

وإنما نعنى الأخطاء الإستراتيجية طويلة المدى . والطموح الخاطئ الذى دفعه إلى اختيار الطريق الخاطئ والأوهام التى قيدته إلى نهاية حياته المالية فى مصر تقريباً .

ولا يحتاج الطموح إلى تفسير . فكثير من الناس تطلع مثل ديرفيو إلى السماء . وككل رجل الأعمال تقريباً فى مصر كان ديرفيو اتهازيا ، تلقى أرباح المضاربة الضخمة والعمليات المالية الخطرة عنده فضلا على التجميع الدؤوب للمكاسب التجارية الصغيرة .وعلاوة على ذلك كانت الغاية عند ديرفيو أهم من الوسيلة فى مجال العمل المالى . وبخلاف صديقه أندريه لم يكن ينظر إلى العمل المصرفى كأساوب فى الحياة بكل قواعدها وتبريراتها . وإنما رأى فيه سلماً إلى أشياء أكبر وأفضل . واعتقد أنه حر فى أن يعدل ويلغى القواعد كلما مضى الوقت . وفى النهاية اكتشف خطورة الصعود على سلم متهاو !

ولكن ماذا عن الأوهام ؟ كيف يفسر الإنسان إصرار ديرفيو على الثقة بإسماعيل فى مواجهة تحذيرات أندريه وحقائق التجربة المحزنة ؟ أنقول نوعاً من سذاجة المشاعر ؟ لا شك فى ذلك . إلا أن ذلك وحده ليس كافياً . بل على العكس فلأوهام ديرفيو — أو غروره — نتائج أبعد كثيراً — وتلك أمور تستحق البحث بشىء من التفصيل .

فإذ كان ديرفيو رجلا أميناً فى أعماقه، فقد وفق فى داخل نفسه بين دوافع الربح الأنانية عنده وبين رغبته المخلصة فى مساعدة إسماعيل على أن يجعل مصر مزدهرة . وكان الاعتبار الأول أساسيا من ناحية الواقع ، وكان الاعتبار الثانى أساسيا من ناحية المبدأ . وصحيح أن ديرفيو لم يذهب إلى حد الاعتقاد أن قروضه لإسماعيل سنة ١٨٦٣ — التى استهدفت ضمان خضوع الخديو ودفعه إلى فكرة القرض العام — كانت عملا من أعمال الخير المنزه عن الغرض ، ولا أن خدماته الشخصية لإسماعيل (كسكرتير خاص وكاتم سره . . . إلخ) قدمت بروح الكرم الذى لا أنانية فيه . ولكن ديرفيو كان معجباً بما يصنعه هو لإسماعيل أكثر من إعجابه بما كان يصنعه إسماعيل له .وفى صفحة الحساب الذى قدره ديرفيو بشكل غير واع — لعلاقته بالخديو كانت خدماته تفوق جزاءه . ومن هنا يتبين سبب إشارته المستمرة إلى الدين المستحق له ، وإشارته

عندما تقدم الزمن وفترت عواطف الرجلين إلى الجحود الذى رآه .

ولا شك أن ديرفيو كان مخلصاً فى موقفه هذا . فقد كان يعتقد بحق أنه بتقديم المال إلى الخديو بفوائد عالية . كان يعطى أكثر مما يأخذ . وأن عمولة ١٠٪ والأسعار الباهظة المأخوذة عن البضائع المقدمة إلى القصر والحكومة ليست أمراً مبالغاً فيه . وأن المصائب التى أدى إليها وضع أرصدته — عن وعى وإرادة — تحت تصرف إسماعيل هى خطأ إسماعيل . ولقد خاب أمله وتألم عندما أحس استعداد عميله الخديو أن يتخلى عنه فى وقت الحاجة . وبلغ استياؤه إلى حد استخدام وسائل الضغط السياسى وغيره من الوسائل التى كان قد أدانها من قبل . ولكن أشد ما يلفت النظر أنه حتى بعد خصامه المرير مع سيده . ظل يأمل ويتوقع أن يشمله إسماعيل برعايته ويساعده .

والخلاصة أن ديرفيو كان متفائلا بالمعنى الدقيق للكلمة ، فقد كان يعتقد فى نبل ذاته . وفى نبل الآخرين أيضاً . وشعر أنه كان طيباً مع إسماعيل وتوقع أن يكون إسماعيل طيباً معه . غير أن هذا يؤدى بنا إلى السؤال الحقيقى : كيف أمكن لديرفيو أن يوفق بين حقائق سلوكه إزاء إسماعيل وبين مفهومه عن هذا السلوك

وربما لا يستحق هذا السؤال إجابة لو كان الأمر متعلقاً بديرفيو وحده ، لو كان هذا التوفيق بين المسلك والضمير هو ثمرة الترشيد الفردى باستخدام حجج ذا طابع شخصى . إن على كل واحد منا أن يتعايش مع نفسه ، ومعظم الناس ينجحون فى ذلك . ولكن ديرفيو لم يكن وحده . فقد كان أكثر دقة وشرفاً من زملائه بالإسكندرية ومعظمهم رضى عن نفسه بتبريرات بهلوانية . ويكفى أن يقرأ المرء آرشيف القنصليات ليصطدم بالإخلاص الذى قدمت به معظم المطالب ضد حكومة الخديوى . وبالاستياء الأخلاقى الحقيقى من جانب أشد الأوغاد شهرة عندما ووجهوا بجهود مصر لحماية نفسها من النهب ! . وغنى عن البيان أنه كان هناك عدد من رجال الأعمال تظاهروا بالغضب لأن مصر قد خانت الأمانة ، وحاولوا أن يلونوا مطالبهم بالقيم الخلقية . فمن الصعب مثلا أن ننسب إلى « بريفى » صفة الأمانة . وهى أرخص الفضائل . ولكن المؤرخ مع ذلك مضطر إلى إدراك أن معظم مجتمع رجال الأعمال فى مصر كانوا أمناء من وجهة نظر أنفسهم . وهذا الاتحاد بين

الاستغلال الواقعي الغير مبدئي بشكل واضح وبين الضمائر الواضحة المستريحة هو الجانب البارز فى العلاقة بين المستعمرة الأجنبية وممثليها الديبلوماسيين من ناحية وبين السكان الوطنيين والحكومة من ناحية أخرى .

وتفسير ذلك يكمن فى أنه بينما كان معظم الأوربيين فى مصر يعيشون وفقاً للمبادئ ، كان هناك فى الحقيقة نوعان من المبادئ : مبادىء للتعامل فى داخل مجموعة الغربيين ، ومبادىء للتعامل مع السكان المحليين . وبعض الأوربيين كانوا أكثر حدة من الآخرين فى تحديد حد فاصل بين المجتمعين . فقد كان هناك من الأوروبيين من يعتقد أن التركى خائن بطبيعته وأن العدل الإسلامى فاسد ، وأن المواطن المحلى خسيس وجدير بالاحتقار [1] وكان هناك آخرون لا يعتقدون أن التركى سيء عن قصد وإنما هو كسول ومهمل ، ويدركون صحة القانون الإسلامى فى إطار المجتمع المصرى ، وإن كانوا يشعرون أنه لا يقدم حماية كافية للأجانب الذين تعودوا على شرائع أخرى ، وأن المحاكم الوطنية خاضعة إلى حد كبير لضغط الحكومة . وهؤلاء يشعرون بالعطف على العربى لا احتقاره وأن كانوا ساخطين على عدم تكيفه مع النظام والدقة المتضمنة فى الصناعة الحديثة والتجارة . وثمة أناس كانوا يرون فى كل مصرى عدواً كامناً تحتاج نواياه البسيئة إلى اليقظة والاجراءات العنيفة ، وآخرون ينظرون إلى المواطنين المحليين كأطفال يحتاج سوء تصرفهم وعبثهم إلى الرعاية الأبوية من جانب أصدقائهم وحماتهم الأوربيين. غير أن الجميع كانوا متفقين على أن المجتمع المصرى متخلف وأن الحضارة المصرية أردأ من حضارتهم . وأن الأوروبيين يتحملون الخضوع لعادات البلاد . وأن على المصرى أن يتعلم أساليب الأوروبيين ويتقبل عدلهم . وأن مقاييس السلوك المقبولة فى أوربا — قيم الأمانة والتعامل العادل والتعقل . . . إلخ التى تشكل على الأقل فى المبدأ العلاقات الاجتماعية والمالية فى الغرب — ينبغى أن تعدل حتى تناسب ظروف هذه البيئة الغريبة .

---

(١) ابتداء من هذه الفقرة ، وفى فقرات قادمة يرى القارىء نماذج من تعسف عديد من الأوربيين آنذاك — وحتى اليوم — فى فهم المجتمع المصرى وروحه وحضارته . وفى الفقرات التالية تبدو محاولتهم تفسير عداء المصريين للأوربيين آنذاك على أساس دينى معادى للمسيحية ؛ ولا شك أن هذا التفسير مناقض للحقيقة والواقع ، وهو ليس إلا ستاراً لتغطية عداء الشعب المصرى — مسلمين ومسيحيين — للاستغلال الاقتصادى والاجتماعى البشع الذى عاناه على يد الأوربيين . (المترجم)

وليست مهمة هذا البحث الحكم على مزايا هذا الرأى . فالمهم عند المؤرخ الذى يختلف عن رجل علم الأخلاق — هو أن يصف الظاهرة ويدرس نتائجها .

وبعض جوانب هذه المسألة قد نوقش فعلا من خلال السياق . فالعدل الذى كان يمارس فى المحاكم القنصلية بالإسكندرية أو فى المفاوضات مع الحكومة المصرية لم يكن إلا كاريكاتيرا للمثل الغربية. وفى العادة روعيت المحافظة على الشكل، إذ كان على الأوروبى أن يثبت دعواه ، ولكن المقاييس المزدوجة كانت تنعكس فى الوزن المختلف الذى يعطى لشهادة الأوربى أو مصالحه بالنسبة لشهادة المصري أو مصالحه . فكلمة الرجل الأوربى أثمن من كلمة المصري . وأملاكه أغلى من أملاك المصرى ، ومحاميه أقيم من محامى المصرى . وفى معظم الأحيان كان ادعاء الغربى هو البرهان ، ومثول المصري دليلا على المسئولية . وبدا وكأن كل الضمانات القانونية والاحتياطات وعرائض الدعاوي والحواجز المعقدة للقانون الحديث قد زالت تماماً وظل الهيكل فحسب ليغطى فضيحة العدل المحدد سلفاً .

إلا أن القانون كان جانباً واحداً فحسب من العلاقة بين الغربى والمصرى فى مصر . فالمقياس المزدوج بكل ما يجره من مشاعر التفوق . يشكل كل فعل ورد فعل فى المستعمرة الأوربية . ويمكن ملاحظته فى شكل التخاطب وفى المجاملات التى تمنع أو تحجب ، وفى شعور الفخر والتكبر الذى يظهره الغربى ، وفى شعور الذلة والطاعة الذى يتوقعه . والأرشيف الديبلوماسى والكتيبات الخاصة بتلك الفترة مليئة بالقصص والبيانات التى تعكس هذه العلاقة . ومن الممكن تأليف كتاب خاص عنها .

* * *

ومن وجهة نظرنا تعتبر النتائج المترتبة على هذا المقياس المزدوج ذات أهمية خاصة ، أولا : لمغزاها بالنسبة لوضع المستعمرة الأوروبية عموماً . وثانياً : لدورها فى نجاح وفشل ادوارد ديرفيو .

والأهم من كل شيء آخر . الأدهم حتى من الثمن المادي الضخم للأمبريالية هو أن فرض الوضع الاجتماعى والروحى هو الذى شكل رد فعل المصرى إزاء الأوربى . والحق أن أحدهما يتضمن الآخر . فالاستغلال المادى صعب بل

مستحيل بدون عقوبة القيم المزدوجة والقانون المزدوج للسلوك الذى يناظرها . وإن لم يكن هذا القانون موجوداً كان على المستغل أن يخلقه . ومع ذلك فعند دراسة التأثير المتعدد الجوانب للامبريالية يتبين أن الإساءة إلى احترام الذات هى التى تؤلم أكثر من غيرها . فالسخط الذى يثيره الإذلال الروحى هو الذى يؤدى إلى استجابة غير رشيدة للاستغلال المعقول . والمقاومة غير المعقولة . وبالتأكيد غير المربحة . التى تبديها كثير من دول العالم المتخلفة اليوم للمؤسسات التجارية الغربية لا تفهم إلا فى هذا الإطار .

وصحيح أن الاستياء الطبيعى فى مصر من التمييز فى المعاملة ومن الوضع الأدنى قد عوضه إلى حد كبير إعجاب المصرى الحقيقى واحترامه لمنجزات الحضارة الغربية . ومنذ البداية حاول كثير ممن كانوا على صلة بالأجانب . بما فى ذلك الخديو نفسه ، أن يقلدوا الغربى ، وأن يحصلوا بهذا التقليد على موافقة جماعة كان تفوقها الحضارى والاجتماعى محل اعتراف ضمنى . ولقد كان ثمة عنصر مرضى فى جهود سعيد وإسماعيل لتقديم نفسيهما إلى العالم كأرستقراطيين بالمعنى الغربى . ولقد ذهب سعيد على وجه الخصوص إلى آخر حدود التطرف ليثبت نبل تربيته بالتبذير . أما إسماعيل فعلى الرغم من قراراته المتعددة ضد هذا الاتجاه إلا أنه لم يتخلف كثيراً عن سلفه . ولقد تشبه سعيد بدوق ماكسمليان ، وتشبه إسماعيل بأمبراطور فرنسا نابليون . والاثنان استقبلا فى مصر زواراً مرموقين وغير مرموقين من أوربا فى بذخ لا يماثله لا سخاؤهما فى رحلاتهما إلى أوربا . وكل منهما دفع جزاء خوفه من الخجل أمام العالم الخارجى . ولم يكن هذا الموقف مجرد ضعف واستغلال للنفوذ كأداة فى السياسة ، شىء يوضح قوة التطلع إلى موافقة الغرب قدر احتفال إسماعيل بافتتاح القناة ، ا الاحتفال الضخم لعمل فاقت تكاليفه فى الهم والأسى تكاليفه فى النقد والمال .

غير أن هناك حداً لفاعليه عنصر السمعة . فى كل علاقة بين الأدنى والأعلى ، يتعلم الأدنى فى النهاية أن يتمرد على وضعه . وفى مصر حيث كان للسكان الوطنيين حضارة متقدمة عظيمة ، ومقياس مزدوج لأعضاء المجتمع المسلمين وغير المسلمين ، كان من المحتم أن يظهر رد فعل معاد . وفى هذا المجال لدينا خطاب مثير للكولونيل ميرشر ، (معلم الأمير توفيق ابن إسماعيل) يحذر رؤساءه فى باريس من تأثير

المعامين الأتراك والعرب الضار عليه . كتب ميرشر يقول إنهم ملأوا رأس الصبي « بأسوأ الاتهامات ضد الأوربيين . على الرغم من أنه بفضل هؤلاء لم تتجه هذه البلاد التعيسة إلى الفوضى والبربرية منذ موت محمد على » . ونتيجة لهذا بدا الصبي توفيق يجري هنا وهناك يتحدث عما سيفعله عندما يصبح حاكماً لمصر . ويعلن لكل من يود أن يسمع أن المساهمات التكنيكية من الحضارة الغربية فى مصر ليست إلا أضحوكة . وأن كل شيء فى العالم الغربى أتى من العرب فى المحل الأول . ويقول ميرشر فى فزع : « إنه مقتنع أن الكتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية . . . إلخ » .

وفى صراع بين غريمين غير متكافئين فى القوة . يكون رد فعل الضعيف مشروطاً بتفاوت القوى . فعندما يكون الضعيف أضعف بكثير لا يستطيع فى أفضل الأحوال مضايقة العدو . وعندما يكون الطرفان أقرب إلى التساوى يمكن أن يلجأ إلى القوة المكشوفة وإن كان يتجنب المعارك الكبيرة ، وإذا كانت الظروف مواتية بشكل خاص يستطيع الطرف الأضعف أن يطرد الطرف الأقوى من البيت . ودليل ذلك (عبدان) و (السويس) [1] !.

وفى سنة ١٨٦٠ كانت مصر فى مرحلة المضايقة . فالبوليس المحلى الذى كان يضايقه فقدان السلطة على الأوربيين . كان ينتقم بتطبيق تعليمات « وقوف العربات » على عربات الأجانب . ويترك سائقى عربات المصريين يفعلون ما يشاءون . وموظفو الجمارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمال الأجانب بالأخطاء والإحراج ، وكتبة الخزانة يمكنهم إغضاب ديرفيو ببطء حساباتهم ومراجعاتهم ، وإسماعيل يمكنه أن ينتقم من مقرضيه ومتعهديه ومقاوليه والمعذبين الآخرين بالتأخيرات المعذبة ، والوعود المضللة وطرق مماثلة .

وصحيح أن هذه التكتيكات كانت تكلف إسماعيل أموالا . وكان المراقبون

---

(١) يتجاهل المؤلف فى هذه الفقرة حقيقة هامة ، هى أن قوى الشعوب الثائرة من أجل التحرر الوطنى حتى أصبحت اليوم بالفعل – عند تجمعها – أقوى من قوى الاستعمار . وإذا كان مصدق قد فشل – فى نهاية الأمر – فى معركة عبدان ، فما ذلك إلا لأنه تجاهل هذه الحقيقة ولم يستفد منها . أما مصر الثورة فقد أدركت هذه الحقيقة وتصرفت على أساسها ولذلك انتصرت فى معركة السويس ضد العدوان الثلاثى . (المترجم) .

الغربيون مندهشين باستمرار من اصرار الخديو على هذه الوسائل غير المجزية ، إلا أنها كانت تقدم له نوعاً من الراحة النفسية .

هذا هو ما فشل ديرفيو فى إدراكه إلا فى آخر الأمر بعد فوات الأوان: فمع كل الصعوبات النقدية التى أجبرت إسماعيل على التراجع فى التزاماته وارتباطاته كان هناك عنصر من الخبث المدبر سلفاً . والواقع أن إسماعيل ، كما أحس أندريه بسرعة كان ينوى استخدام مموليه كما كانوا ينوون استخدامه . وبينما يصعب أن نقول كم من هذه النوايا سبق خبراته فى حكم مصر (حتى قبل توليه العرش كانت لإسماعيل أفكار عن استغلال الغرب لسلفه) إلا أن هذه تدعمت ورسخت خلال حكمه بعد ١٨٦٣ . والحق أن إسماعيل الخديوى قضى جزءاً كبيراً من حكمه يتعلم (على حساب أخطاء عديدة باهظة كلجوئه إلى نابليون للتحكيم فى مشكلة قناة السويس) كيف يحمى نفسه من جشع الأجنبى ، والأكثر من هذا كيف يمكن استغلال هذا الجشع لأغراضه الخاصة . وإذا كان فى عمليات الدفاع والهجوم يلجأ غالباً إلى الطريق غير المباشرة والخفية ، فإن السبب فى هذا مجرد إحساسه بأن المواجهة المباشرة ليست فعالة مع مثل هذه القوة الصريحة المتفوقة . إذ أن إسماعيل لم يكن يريد استغلال الأجنبى فحسب ، بل كان يريد إيلامه .

وفى ربيع ١٨٦٨ كتب ديرفيو إلى أندريه يعبر عن « حزنه الشديد لأن يرى الخديو يناور بهذا الخبث ويستمر فى حنثه وكذبه » ، ومن الصعب على ديرفيو أن يصدق ذلك : « لقد كنت شبه واثق أن البرقية ستفسر لك الحقائق التى كان على أن أكتبها » . وبعد توقف الشركة الزراعية بسنتين لم يكن ديرفيو متحرراً تماماً من أفكاره القديمة .

ولقد كان ديرفيو ضحية خُلُقياته . فمقياسه المزدوج لم يكن قائماً على أساس الاحتقار وعدم الثقة وإنما كان قائماً على الأبوية الخيرة . ونتيجة لذلك لم يكن مسلحاً بالشك أو القسوة التى كان زملاؤه مسلحين بها . وعندما قدم نوعاً من اللباقة مثلها ولم يدرك أبداً النتائج المزدوجة الجانب لمثل هذه العلاقة . فلا غبار فى أن تنتزع من إسماعيل كل ما يمكن انتزاعه منه من نقود ، ولكنه من الغباء أن تتوقع من إسماعيل رد الجميل .

• • •

ثمة نهاية قاسية وساخرة لكل هذا ، فقد صرف سعيد وإسماعيل ملايين الجنيهات للمحافظة على حسن العلاقة مع الغرب ولكسب احترامه وإرضاء مطالبه ومنع غضبه . ولكن الغرب — وقد أثارته المبالغات المتعصبة فى عالم اليوم — لا يذكر إلا مضايقات ومراوغات واحتقار الأمس . ومن الذي دفع ثمن القناة ؟ فرنسا . ومن الذى بناها ؟ دى ليسبس « أعظم مقاول فى العالم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر » .

غير أن سعيد وإسماعيل أنفقا ملايينهما لسبب آخر ، هو إحياء عظمة مصر وترك آثار خالدة بعدهما[1] . فقناة السويس هى الهرم الأكبر فى الأزمنة المعاصرة ، والشركة المجيدية هى نواة الأسطول البحرى والتجارى . واليوم يتذكر المصريون ، النفاية ، الضعف فى مواجهة مطالب الغرب ، بيع أسهم القناة إلى إنجلترا ، إفلاس ١٨٧٦ . لقد كانت هناك سفينة من سفن الشركة الخديوية التى تملكها الحكومة ، والتى أعقبت الشركة المجيدية ، تدعى « الخديو إسماعيل » . وفى أغسطس ١٩٥٦ عند قمة الصراع حول السيطرة على قناة السويس غير اسم السفينة وأصبح « كليوباطرة » وليست أسماء مثل بورسعيد والإسماعيلية غير قابلة للتغيير أيضاً ! .

عندئذ لن يكون هناك شىء باق غير الذكريات المريرة . . .

---

(١) إن التوفيق يخطىء المؤلف فى هذه الفقرة عند ما يحاول أن يعطى لأعمال سعيد وإسماعيل باعثاً وطنياً ، وعند ما يقول إن المصريين لا يتذكرون إلا النفاية . فما يسميه المؤلف بالنفاية هو فى الحقيقة بيع مصر واقتصادها ومصالحها وشعبها للاستعمار الأوربى وذلك ما لا ينساه المصريون — ولا يستطيعون غفرانه — لسعيد وإسماعيل . (المترجم)

الفهـرس

رقم الايداع ٨٥/٤٩١٢

مطبعـة اخوان مورافتلى



فى نهاية الخمسينات عثر الباحث الاقتصادى الامريكى الأستاذ ديفيد لاندز على ارشيف سرى فى باريس يحتوى على مراسلات اثنين من كبار ممولى الخديوى اسماعيل الاجانب . وقد القت هذه المراسلات ضوءا جديدا على قصة النهب الاوروبى لثروة مصر فى عهد أسرة محمد على ، والوصول بها الى مرحلة الخراب ثم الاحتلال ..

ومن هذا الخيط الجديد بدأ دافيد لاندز يتتبع تفاصيل المؤامرات التى حاكها المصرفيون الاجانب ، والصــورة الحقيقية للوضع الاقتصادى فى أوروبا آنذاك ، وحقيقة العوامل التى شجعت المصرفيين الاوربيين على تصدير رؤوس اموالهم الى مصر ..

وقد اختار كتاب الاهالى أن يعيد نشر هذه الترجمة ، ضمن خطته لتأصيل وتجذير الهموم التى يعانى منها الشعب المصرى ، بعد أن عادت البنوك الأجنبية والديون لتواصل دورها فى تدمير الاقتصاد المصرى ، ونهبه ، وتتبيع مصر سياسيا واقتصاديا للاحتكارات الدولية ، وهو الموضـــوع الذى قدم به المترجم للكتاب فى دراسة بعنوان « الخراب الحديث لمصر المحروســـة » .

مترجم الكتاب هو « د . عبد العظيم أنيس » أحــد رواد النضال الوطنى والتقدمى منذ الاربعينات ، درس فى كلية العلوم وحصل على الدكتوراه من جامعة لندن ، وأصبح أحــد أساتذتها ، وكان قائدا وطنيا بارزا فى فترة الفوران الوطنى التى أعقبت الحرب الثانية . وشــارك فى تاسيس جريدة المســاء . وأصـــدر فى عـــام ١٩٥٥ مع محمود أمين العـــالم كتابهما فى الأدب المصرى الحديث الذى كان اساسا للمدرسة الواقعية الاشـــتراكية فى النقد الأدبى . اعتقل سبع سنوات فى عهدى الملكية وثورة يوليو بســبب آرائه الاشتراكية ومواقفه الســـياسية.

وهو أحد كتاب الاهالى من مؤلفاته : العلم والحضارة ، رسائل الحــب والحزن والثورة علماء وادباء ومفكرون ، عدا العشرات من ابحاث الرياضيات فى المجلات العلمية بامريكا وبريطانيا وفرنسا والنمسا وهولندا .